

# الحياة الاجتماعية في مصر من عصر أميين

من ١٨٦٢ - ١٨٧٩

دكتور

صلاح رمضان

كلية التربية - جامعة عدن

١٩٧٧

الناشر // منشأة فا بالاسكندرية

جمال حزي وشركاه



## مقدمة

يعتبر عصر اسماعيل من أهم الفترات التي مرت بحكم مصر وذلك لما تفتح فيه من آمال وما قام به من نهضة ورقى وعمران ثم ما تخلله واقترن به من أخطاء وأرزاء أدت إلى التدخل الأجنبي مما جعل مصر تعاني عواقب تلك الأخطاء التي وقع فيها اسماعيل ودفعت ثمنها غالبا من ماله وحقوقها ومرافقها وقد أدت تلك الأخطاء أيضا إلى تغفل الأجانب في موافق مصر فالدیون التي كبّلت البلاد بحكومة وشعبا والتدخل الأجنبي في شئون مصر المالية والسياسية كل هذه القيود ترجع إلى عهد اسماعيل .

وهذا البحث وموضوعه :

( دراسات عن الحياة الاجتماعية في مصر في عهد الخديوى اسماعيل )

تناولت فيه العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية في تلك الفترة وبعد ذلك قمت بدراسة لطبقات المجتمع والظروف التي أحاطت بها ومدى تأثير الشعب المصرى بالعوامل السياسية والاقتصادية التي أحاطت به في ذلك الوقت .

ويمكن القول أن الخديوى اسماعيل قد نال من تركيا أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا وكان يهدف بذلك أن يستقل بمصر عن الدولة العثمانية ولكن كان يدفع ثمن تلك الحقوق والمزايا أموالا طائلة كانت أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى الاستدانة وتغلغل النفوذ الأجنبي في البلاد .

وبالرغم من ذلك يمكن أن نسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الإجتماعى، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة وتقتبس من أساليب المجتمع الاوروبى وعاداته، ومال الناس إلى محاكاة الاوروبيين في الملبس والمأكل

والمسكن وسائر مظاهر الحياة وكان انتشار التعليم من العوامل التي ساعدت على هذا ، التطور وقد كانت الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها طليعة الطبقات الأخرى في تقليد الأفرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم فأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار .

ففى المسكن شرعوا يبنون المنازل على النظام الأوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال القصور ، ولاشك أن ذلك أدى الى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن الى جانب ذلك فقد البناء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يشجلى فى قصور الخاصة ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار مابقى منها محدوداً من الآثار القديمة الا أنهم عادوا الى بنائها من جديد .

أما عن اللبس فقد هجر المتعلمون - ومن حاكمهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية كالجمبة والعباية والعمامة ، وارتدوا الطربوش واللبسولات الأفرنجية وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت عليها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا للقبعة ، فقد استمسك المصريون بالأعراض عنها .

وفى المأكل دخلت العوائد الأوروبية فى أساليب المأكل والولائم ، فأخذ الناس يعدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الأفرنجى ، والحقيقة أن الأساليب الأوروبية فى هذا المجال أرق وأصح من الأساليب القديمة لسكنها مع الأسف قد استتبعها محاكاة الأفرنج فى تعاطى المشروبات الروحية ، وهى آفة جاءتنا من أوروبا وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ثم سررت الى الطبقات الجماهرة ، فعم منها الفساد وصارت من شر الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها هريتنا .



ومن مظاهر التطور الإجتماعى انقباض الناس على الرياضة والنزه ، فقد أخذوا يرتادون المتنزهات والضواحي وخاصة بعد انتشار العربات التى سملت المواصلات بين العاصمة وضواحيها . وازداد انقباض الناس على سماع الأغاني والموسيقى وارتقت أساليب الترفيه وكان من أشهر المهنين « عبده الخولى » وأقبلت الطبقات المتمايزة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطابقت الأخرى . وابتدع الخديوى اسماعيل سنة الرقص الأفرنجى وكانت « الوقائع المصرية » تعنى بأخبار تلك الحفلات التى كان يقيمها الخديوى وتصفها فى مكان بارز من صحائفها .

وامتازت تلك الفترة بالحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء الدراسة فى المعاهد العالية المصرية ، والمدنية ، والمدارس الثانوية والابتدائية فقد كان يحضرها الخديوى أيضا ويشهد لها كبار رجال الدولة وتوزع فيها الجوائز على أوائل الناجحين .

ولحفلات سباق الخيل فى ذلك العصر مظاهر رائعة اذ كان يتسابق الجمهور لمشاهدتها فى القاهرة والاسكندرية وتعطى فيها الجوائز للخيول الفائزة وقد اعتمدت أيضا « الوقائع المصرية » بذكر تلك الاحتفالات بصفة دائمة . وكذلك استمرت حفلات الموالد والأعياد موضع انقباض الناس ورعاية الحكام وبقيت للموالد مكانتها التقليدية فى النفوس .

ولقد عمل اسماعيل على اقامة أعمال العمران فى مختلف النواحي وبعث للهيئة العلمية والفكرية من مرقدها ، بانتشار المدارس والمعاهد وتأسيس الجمعيات العلمية وتشجيع التأليف والصحافة .

وهكذا حدثت فى عصر اسماعيل نهضة زاهرة ولكن هذه النهضة قد

أُعْثِرَتْ فِي سِيرِهَا لَمَّا شَهِدَتْ مِنْ إِسْرَافِ الْخُديوى وَبَذْرِهِ وَرُكُوفِهِ إِلَى الْأُورُوبيينَ وَشَدِيدِ ثِقَتِهِ بِهِمْ .

فَقَدْ كَانَ إِسْمَاعِيلُ يَنْقُقُ الْأَمْوَالَ مِنْ غَيْرِ حِسَابٍ أَوْ نَظَرٍ فِي الْعَوَاقِبِ فَسَكَانَ يَذَلِكَ مُتَلَاَفًا لِلْمَالِ وَظَهَرَ هَذَا الْعَيْبُ فِي حَيَاتِهِ الْعَامَّةِ وَحَيَاتِهِ الْخَاصَّةِ ، ظَهَرَ فِي بِنَاءِ قُصُورِهِ وَتَأْنِيثِهَا وَتَجْمِيلِهَا كَمَا ظَهَرَ فِي حَفَلَاتِهِ الْخَاصَّةِ وَأَفْرَاحِهِ وَمِرَاقَصِهِ وَرَحَلَاتِهِ وَسِيَّاحَاتِهِ وَأَهْوَاؤِهِ وَهَلْذَاتِهِ ، فَلَقَدْ هَنَى الْخُديوى إِسْمَاعِيلَ نَحْوَ ثَلَاثِينَ قَصْرًا مِنَ الْقُصُورِ الْفَخْمَةِ ، فَلَمْ يَهَذَا الْعَدَدُ وَمَالِيَّةُ الْبِلَادِ لَا تَسْمَحُ بِهِ ؟ وَكَانَ دَائِمُ الرِّغْبَةِ فِي التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ وَكَانَ بَعْضُ الْقُصُورِ الَّتِي يَبْنِيهَا لَا يَسْكُدُ يَتِمُّ بِنَاؤُهَا وَتَأْنِيثُهَا حَتَّى يَهْرُضَ عَنْهَا وَيَهْبِيهَا لِأَحَدٍ أَنْجَالَهُ أَوْ سَحَابَتِهِ .

وَتَكَلَّفَ تَجْمِيلُ هَذِهِ الْقُصُورِ وَتَأْنِيثُهَا مَا لَا يَحْصَى مِنَ الْمَلَايِينِ ، فَقَدْ بَلَغَتْ تَسْكَالِيفُ النُّقُوشِ وَالرُّسُومِ فِي قُصُورِ الْجِزَّةِ وَالْجُزَيْرَةِ وَهَابِدِينَ مَا يَزِيدُ عَلَى الْمِليُونِ جَنْبِيهِ ، وَهَلَفَتْ تَسْكَالِيفُ الْمَسْتَارَةِ الْوَاحِدَةِ أَلْفَ جَنْبِيهِ .

وَمِنْ أَسْبَابِ إِسْرَافِ إِسْمَاعِيلِ مِيلُهُ إِلَى الْمُنْذَاتِ ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ تَعْدُ عَدِيدِيًّا مِنْ الْمَسَائِلِ الشَّخْصِيَّةِ الَّتِي لَا يَصِحُّ لِلتَّعَرُّضِ لَهَا وَلَسْكَنَ إِذَا اتَّعَدَّى أَثَرُهَا إِلَى حَيَاةِ الدَّوْلَةِ الْعَامَّةِ كَانَتْ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا حَرَجَ مِنَ الْخَوْضِ فِيهَا وَقَدْ تَعَرَّضَ لِهَذِهِ الْعَاقِبَةِ الْكِتَابُ وَالْمُؤَرِّخُونَ حَتَّى الَّذِينَ كَانُوا مِنْ أَسَدِقَاءِ إِسْمَاعِيلِ .

وَهَكَذَا أَدَّى إِسْرَافُ إِسْمَاعِيلِ وَاعْتِمَادُهُ عَلَى الْأُورُوبيينَ وَشَدِيدِ ثِقَتِهِ بِهِمْ إِلَى تَوَرُّطِهِ فِي الْقُرُوضِ الْبَاهِظَةِ الَّتِي نَافَتْ الْبِلَادَ بِحِمْلِهَا ، مِنْ حَيْثُ لَمْ تَسْكُنْ فِي حَاجَةِ إِلَيْهَا - فَكَانَتْ الذَّرِيعَةُ الَّتِي تَوَسَّلَتْ بِهَا الدُّوَلُ الْأَجْنِبِيَّةُ لَتُعْبَثَ بِحَقُوقِ مِصْرَ الْخَالِدَةِ فَوْقَ هَذَا الْعَبَثِ ، وَتَعَدَّدَتْ مَظَاهِرُهُ ، فَمِنْ أَنْشَاءِ صَنْدُوقِ الدِّينِ إِلَى فَرْضِ الرِّقَابَةِ الشَّمَائِيَّةِ عَلَى مَالِيَّةِ مِصْرَ ، إِلَى تَأْلِيفِ لَجْنَةِ تَحْقِيقِ أَعْنِيَّةِ الْفَقْهَرِ

شؤون الحكومة المالية والإدارية إلى تعيين وزيرين أوروبيين في الوزارة المصرية إلى تغافل نفوذ الأجانب عامة في مراشق البلاد .

وقد أثرت كل تلك التدابير في الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل فقد أدى تراكم الديون إلى فرض الضرائب الجديدة باستمرار على مختلف طبقات الشعب فقاسمت طبقات الفلاحين والتجار والصناع بوجوه خاص الكثير من أثر تلك الضرائب كذلك أدت الضرائب المالية إلى حسم صرف مرتبات الموظفين وكذلك ضباط الجيش عدة أشهر مما أدى إلى تدهور هؤلاء لضباط وتجهيرهم مطالبين بمرتباتهم المتأخرة وذلك يوضح لنا مدى سوء الحالة التي كان يقاسى منها مختلف الطبقات ، فنظرت بذلك طبقة جديدة هي طبقة أهل اللفة من المرابين الذين كان منظمهم من الأجانب والذين امتصوا دماء الشعب فكانوا يقدمون القروض لمن يطلبها بغوائد باعظة وكان الفلاح بوجه خاص مضطرا لأن يحصل على تلك القروض حتى يسددها عليه من التزامات بجائرة وكان يدفع الضرائب أحيانا أكثر من مرة فقد كانت الحكومة كلما احتاجت إلى المال فرضت أنوالا جديدة من الضرائب وكانت تجمعها مستخدمة العنف والشدة ولو أدى ذلك إلى الضرب بالسكرياج ، في سبيل جمع ما تطلبه الحكومة من المال وحتى ذلك المال لم يكن يصل إلى الحكومة كاملا فشكل من الموظفين كان يجهز لنفسه جزءا مما يجمعه وكان للعبء الأكبر يقع على الطبقات السكادحة من الشعب .

أما الأجانب فقد تمتصوا بامتيازات لا تحصى لما وجهوا بذلك الثروات الطائلة سواء من الاشتغال في التجارة أو التمييز في أعلى المناصب في الدولة حتى تغافل النفوذ الأوروبي في البلاد وسرحت طبقات الشعب السكادحة من خيرات

البلاد في الوقت الذي استفاد فيه الأجانب وأهل الذمة من تلك الخيرات وجنوا من ذلك الأموال السكثيرة .

وقد اعتمدت في بحثي هذا على الكثير من الوثائق العربية والتركية والافرنجية الخاصة بعصر اسماعيل والتي أهمها سجلات المهية للسنية عربى وهى سجل حافل بجميع الأوامر الصادرة إلى جميع الأقاليم والمديريات وللا وادين وكذلك محافظ المهية تركى (مترجمة) التى وجدت بها الكثير من المعلومات الهامة المتعلقة بهذا البحث وبها الخطابات الصادرة من مديرى الأقاليم والمديريات والمحافظات والمصالح الحكومية إلى المهية للسنية وهى صورة صادقة للأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك الفترة .

أما الوثائق الافرنجية فقد استندت استفادة كبيرة من الوثائق الأمريكية وهى عبارة عن الخطابات التى كان يرسلها قفاصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر في تلك الفترة إلى حكوماتهم ورد حكومة الولايات المتحدة عليها وقد تناولت تلك الوثائق أهم المشاكل الاجتماعية في تلك الفترة وكذلك المسائل السياسية التى كانت تشغل أذهان السياسة في ذلك الوقت .

أما عن المراجع فقد اعتمدت على المراجع التى عاصرت تلك الفترة بوجه خاص سواء العربية منها أو الافرنجية خاصة تلك التى قام بتأليفها قضاة المحاكم المختلطة والقناصل الذين أهمهم ، ألبرت فارمان ، Elbert Farman في كتابه Egypt and its betrayal وقد كان ، فارمان ، يعمل قنصلا عاما لحكومة الولايات المتحدة في مصر من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٨١ ثم ممثلا لتلك الحكومة في المحاكم المختلطة . وكذلك ، ادون لوى ليون ، Edwin De Leon في كتابه: The Khedive's Egypt وقد أقام بمصر عدة كبيرة وعاصر الأحداث التى

يشكك منها وكان يشغل وظيفة رسمية ويعرف بحكم مصر معرفة شخصية وكان  
قنصلا عاما للولايات المتحدة في الاسكندرية من ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ إلى ٤  
مارس سنة ١٨٦١ .

وكذلك د. بتلر ، Butler في كتابه : Court Life in Egypt وقد كان  
يعمل في بلاط الخديوى اسماعيل نفسه وقد اعتمدت عليه بصفة خاصة فيما يتعلق  
« بالدوسة » التى ذكرتها بالتفصيل في الفصل الخامس فقد كان شاهد عيان لما  
يذكره في كتابه هذا بالاضافة إلى المراجع الاجنبية الاخرى .

كذلك المراجع العربية لتى أهمها تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل  
باشا لمؤلفه د. لياس الايوبى ، وهو يقع فى جزئين وقد تناول جميع فواحي  
الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالتفصيل .

وكذلك الخطط التوفيقية د. لعلى مبارك باشا ، ويقع فى عشرين جزءا .

وكتاب د. التعليم فى مصر ، لامين سامى (باشا) إلى جانب (تقويم النيل) فى  
عهد اسماعيل لنفس المؤلف وفى الحديث عن التعليم يحدد بنا أن نذكر تاريخ  
التعليم فى مصر للدكتور أحمد عزت عبد الكريم من نهاية حكم محمد على إلى  
أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢ ، وخاصة الجزء الثانى الخاص بعصر اسماعيل  
والسنوات المتصلة به من حكم توفيق ١٨٦٣ - ١٨٨٢ وهو يعتبر سجل حافل  
بجميع أنواع التعليم فى عصر اسماعيل والمدارس التى قام بإنشائها .

أما عن الناحية الاقتصادية ودخول مظاهر الحضارة الأوروبية فقد استفدت  
استفادة كبيرة من كتاب د. تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، للدكتور  
أحمد الحتة الذى أفاد فى تلك الناحية افادة كبيرة .

ولا أنى كتاب ، عصر إسماعيل ، لعبد الرحمن الرافعي وهو في جزئين  
ويعتبر من المصادر الأساسية .

أما الوقائع المصرية ، فقد تبيعت أعدادها من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩  
وهي تعتبر صورة صادقة لأحداث تلك الفترة وهذا إلى جانب جريدة الأهرام  
التي وجدت أعدادا منها من سنة ١٨٧٧ إلى سنة ١٧٧٨ .

وذلك بالإضافة إلى المراجع العربية الأخرى :

وأرجو أن أكون قد وفقت في بحثي هذا وفي إعطاء صورة صادقة عن  
تلك الفترة .

والله ولي التوفيق .

دكتور صالح رمضان محمود

## الباب الأول

العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية في مصر  
في عصر الخديوى اسماعيل

الفصل الاول :

دخول مظاهر الحضارة الاوروبية وأثرها في الحياة الاجتماعية .

الفصل الثانى :

الاضطرابات السياسية والاقتصادية وأثرها في الحياة الاجتماعية

الفصل الثالث :

تدخل النفوذ الاوروبى وأثره في الحياة الاجتماعية .





## الفصل الأول

### دخول مظاهر الحضارة الأوروبية وأثرها في الحياة الاجتماعية

اسماعيل وأوروبا :

حمل الخديوي اسماعيل على إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية في بلاده وأصبح ذلك شائعا في كل مكان فشلا كتبت التيمس تقول أن اسماعيل باشا خديوي مصر قادم إلى بلادنا ( إنجلترا ) مرة ثانية بعد أن يمكث في ممالك أوروبا مدة وهو يعمل على الاقتداء بدول أوروبا في نشر المعارف وتعميم التمدن سواء كان المقصدى به من الانجليز أو الفرنسيين أو النمساويين إذ المقصود هو تفصيل الفنون وبث التمدن من أى جهة كانت حتى من أمريكا فذلك أولى من بقاء مصر على الحالة التي عرفت بها سابقا من التأخر والجهل .

ومن حديث لاسماعيل مع ودروان دى ليس ، وزير خارجية فرنسا يؤكد أنه سيعمل على تمكين ما بين مصر وفرنسا من تلك الصداقة العريقة التي اقررت بعوامل شتى من عوامل التقدم والتمدن .

وتشيا مع تلك السياسة زار مصر في عهد اسماعيل بعض الشخصيات الأوروبية الذين كان الخديوي اسماعيل يحرص على توثيق صلاته بهم ومن تلك الشخصيات : -

الدوق دى سوزرلانده ولي عهد انجلترا وقرينته ، الدوق داوست ( شقيق ملك إيطاليا وزوجته ) الامبراطورة أوجيني ، الاميرة اطور فرانسوا جوزيف

الكونت دى بوست ، البرنيس دى ( نجل ملك الدنمارك ) ، البرنيس فردريك  
غليوم وزوجته ، وقد زارت تلك الشخصيات مصر بدعوة من الخديوى اسماعيل  
لحضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وفي سنة ١٨٧٠ حضر إلى  
مصر الارشيدوق دامتوريا وزوجته .

وفي سنة ١٨٧١ حضر إلى مصر امبراطور البرازيل وزوجته ، وفي سنة  
١٨٧٢ حضر إلى مصر الدوق دى مكليجورج وزوجته ، الجسفرال شرمهان  
البرنيس والدمبورج ، القرايدون فيقوللا الروسى . وفي سنة ١٨٧٤ البرنيس  
دى روس .

وفي سنة ١٨٧٥ البرنيس ارثور الانجليزى ولى عهد افجلترا ، البرنيس دى -  
بروجلى ، وفي سنة ١٨٧٦ للبرنيس دى روسى ، البرنيس دى بروجلى ، البرنيس  
لكس الروسى ولى عهد افجلترا ، امبراطور البرازيل وزوجته .  
وفي سنة ١٨٧٧ البرنيس دى ويتنبورج .

كما قام اسماعيل بزيارة أوروبا عدة مرات أهمها عندما حضر معرض  
باريس الدولى الذى اشتركت فيه مصر سنة ١٨٦٧ حيث حصلت فيه مصر على  
ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية لهروضاتها الزراعية والمصنوعات اليدوية  
وانتهز اسماعيل هذه الفرصة للتعرف على منتجات الدول الأوروبية والاقتباس  
منها للعمل على ادخالها فى مصر .

وقبل أن نعرف على مظاهر الحضارة الأوروبية التى ادخلها اسماعيل فى  
مصر يجب أن نلقى نظرة على مدى ما وصلت اليه مصر فى عهد سعيد باشا  
ومقارنته بما وصل اليه اسماعيل فى هذا المضمار وفيما يلى جدول للمقارنة بين  
عهدى سعيد واسماعيل .

## ( مقارنة بين عملي سعيد واسماعيل )

العام الاخير من عهد اسماعيل ١٨٧٩	العام الاخير من عهد سعيد باشا ١٨٦٢	
٢٥٠٠٠ ر.٥٢٠٠٠ فدان	٢٥٠٠٠ ر.٥٢٠٠٠ فدان	مصاحبة الاواض المزروعة
١٠٠٠٠ ر.٤١٠٠٠ جنيه	١٠٠٠٠ ر.٩٩١٠٠٠ جنيه	قيمة الارادات
١٢٠٠٠ ر.٨١٠٠٠ جنيه	١٢٠٠٠ ر.٤٥٤٠٠٠ جنيه	قيمة الصادرات
٨٠٠٠ ر.٦٢٠٠٠ جنيه	٨٠٠٠ ر.٩٢٧٠٠٠ جنيه	الايصادات
٩٨٠٠٠ ر.٥٤٠٠٠ جنيه	٩٨٠٠٠ ر.٣٠٠٠٠٠ جنيه	الدين العام
٨١٧ ر.٤٠٠٠٠ مدرسة	١٨٥ مدرسة	عدد المدارس
١٨٥ ميل	٢٧٥ ميل	السكك الحديدية (بالاهيال)
٢٠٠ ميل	٦٣٠ ميل	النفقات
٥٢٠٠٠ ر.٤٠٠٠ ميل	٤٠٠٠ ر.٤٠٠٠ ميل	النفق
١٨٠٠٠ ر.٥٠٠٠ قسمة	١٨٣٣ ر.٤٠٠٠ قسمة	عدد السكان

## إعادة تنظيم القاهرة والاسكندرية على نسق المدن الأوروبية :

عندما تولى اسماعيل مصر وجد القاهرة والاسكندرية - المدينتين الرئيسيتين في مصر - في غاية التأخر محرومتين من الطرق المهيبة والمجاري وفي حالة صحية سيئة وقد استرعت تلك المدينتين انتباه الخديوي اسماعيل الذي لم يضع وقتا في اعطائها أهمية خاصة باعتبار احدهما العاصمة والاخرى الميناء الرئيسى على البحر الأبيض المتوسط .

وعلى العموم هل اسماعيل من الاسكندرية والقاهرة وجميع المدن الرئيسية مدنا متميزة على الطراز الاوروبى وأصبحت الحدائق العامة والفوانيس التي تضيء الدوارع نفسها أصبحت كلها أوروبية .

## الاسكندرية :

بالرغم من أن اسماعيل لم يكن يحب الاسكندرية بعد أن قال له منجم أنه

حيبقى حقه بها لكنه اعتنى بها وإذا للسائح الذي زار تلك المدينة في أوائل سنة ١٨٦٣ يكاد لا يهرقسا لدى عودته اليها في سنة ١٨٦٩ أو إذا عاد اليها من جديد سنة ١٨٧٨ .

فشوارها وسعت والتدرج توسيعها مستجرا وانتزعت منها اكوام الاقدار والانربة وهدت تميدا حسناً وبلغت بلاطاً جيداً أتى به من ترستا وخرس بعضها على جانبيه بالأشجار الجميلة . كذلك الحال بالنسبة للحدائق والازقة . وأنشئت أحياء جديدة أهمها حتى للهلك بنى على الأرض الواقعة بجوار عامود الصواري وكانت ملكا للسيور برافية فاشترها اسماعيل منه ووهبها للحكومة واخفظ شوارع جديدة وتحلى دار المدينة بالسائقين النضرة .

وبانشاء شركة المياه التي انشأت وابور على المحمودية لتوصيل المياه الحلو بلجة الرمل وما جاورها أقيمت المنازل والحوايت بعيدا عن تلك المدينة فازداد عمرانها وبعد أن كانت هذه البقعة عبارة عن كثبان من الرمل وأرض غير منفع بها أصبحت تضاهى المدن الأوروبية .

وأقيمت جميع الشوارع والأحياء والضواحي والأنوار الغازية لإضاءة المدينة وأنشئت بلدية للعمل على التنظيم والصيانة باستمرار وأبطل دفن الأموات في المدافن الخاصة بمسوار المنازل وداخل المساجد وأقيمت الوقايات الصحية على يد الإدارة الصحية المعروفة إذ ذاك باسم « الانتدانس صافيتير » فخفت وطأة الأمراض والأوبئة . وعمل على تنظيم حديقة النزهة للسكائنة على ضفاف المحمودية بالاسكندرية على نمط يلائم جمال مدينته الاسكندرية .

وزادت مساحة المدينة حتى أصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه في عهد سعيد وزاد عدد سكانها حتى أضحت ما يزيد على ٢٤٠ ألف نسمة منهم

٤٨ ألف غريبون بعد أن كانوا سبعة آلاف فقط عند ممات محمد علي وازداد  
قدوم الأجانب محوما إلى هذا الشعر ازديادا ظاهرا .

وفيما يلي جدول يبين عدد السواح الواردين إلى الاسكندرية في عهد  
اسماعيل مع مقارنتها بالسنوات التي سبقت حكمه والتي تلتها على زيادة توثيق  
العلاقات بين الأجانب ومصر .

السنة	عدد السائحين	السنة	عدد السائحين
١٨٥٦	٣٣٤٢٩	١٨٦٥	٧٤٩٩٠
١٨٥٧	٣٦٤٨٥	١٨٦٦	٥٠٣١٧
١٨٥٨	٣٥٤٨٧	١٨٦٧	٤٥٩٥٠
١٨٥٩	٢٩٠١٥	١٨٦٨	٤٣٥٣٨
١٨٦٠	٢٨٩٣٤	١٨٦٩	٧٧٧٧٦
١٨٦١	٢٨٩٦٣	١٨٧٠	٦٤٣٢٨
١٨٦٢	٣٢٧٢٢	١٨٧١	٥١٤٨٢
١٨٦٣	٤٣٣٢٣	١٨٧٢	٦٧٧٧٢
١٨٦٤	٥٦٢١٢		

#### القاهرة :

عمل اسماعيل على ادخال ما يمكن ادخاله من الإصلاحين الاجتماعى  
والصحى على القاهرة المعز لدين الله وأنشأ قاهرة أخرى يدعوها العصران  
الحاضر والمستقبل ، قاهرة اسماعيل ، وتختص دون الأولى بأعجاب القلوب  
وتلذذ الأعين بشوارعها الفسيحة ، وميادينها الواسعة ، وقصورها الفخمة  
ومساحاتها الزاهية وملاعبها الفاخرة .

فأخذ يزيل ما بقى شمال القاهرة المعز من أكوام قذرة واخطل شوارعها

جديدة ولما عاد سنة ١٨٦٧ من زيارته لمصر ضارباً وقد أخذت بليله للمصمبات  
الجارية في العاصمة الفرنسية على طريقة « هومسن » الشهير أقدم على الأزيكية  
فقابلها رأساً على عقب وأجرى فيها من الجدول ما يفرق الماء فيه ، وإخفاف  
اليها الناس زماناً ونعموا بمناظرها وقد كانت هذه الحديقة نسخة طبق الأصل  
من حديقة « هوفسو » بباريس .

ونظراً لأن الخديوي كان ميالاً إلى جعل مدينة القاهرة على نسق عواصم  
الأمم المعتمدة والدول الكبرى في الترتيب والنظام وتنسيق المباني وتوسيع  
الممرات وغرس الأشجار فانه بالغ في هذا الأمر ورتب له ديواناً مقيد به جماعة  
من المأمورين فصرفوا الأموال الطائلة في توسيع وإنشاء المباني وإنارة الشوارع  
وهدموا الكثير من الدور والوكال للخدمة والجوامع والأضرحة والتكايا  
وأخذ يهب الأرض التي كانت قائمة عليها هبة إلى من شاء التمتع بإقامة مباني  
فخمة عليها تتفق مع عظمة القاهرة الجديدة المراد إنشاؤها وكان أكبر هؤلاء  
المتحمدين شأناً وأكثرهم مالا وأقداماً ، الدوق « أوف سيوزر لاند » فانه أخذ  
يقيم في مبنى الأزيكية القصور والفنادق .

واخطط الشوارع العريضة ، الظليلة وكذلك عمل على نظافة عمارات السكة  
الحديد بقدر الأمكان وتنسيق ميدان محطة مصر وغرس الأشجار فيه وتنظيمه  
على الطراز الأوروبي ، وإنشاء كوبرى قصر النيل في سنة ١٨٧٢ م وبلغت  
تفقاته مائة ألف وثمانية آلاف من الجنيهات . ثم رأى ربط الجزيرة ببر  
الجزيرة بكوبرى آخر كلفه ما يزيد على الأربعين ألف جنيهاً .

أقن خاق اسماعيل القاهرة الجديدة كما خلق فابليون الثالث باريس الجديدة  
وأن التغييرات التي أدخلها عليها عدة حكمه هذه أكثر من تلك التغييرات التي

أدخلت عليها خلال قرن سابق . ويشهر الاجنبى وهو فى القاهرة وكافة فى أى بلد أوروبى ويمكنه أن يقيم فى الفنادق المرودة بوسائل الترفيه كشيلاهما التى فى برلين وفيينا ولندن أو باريس ويقول Fraser Rae : لائق - فى الحقيقة أشك إذا كان يوجد فى إحدى تلك العواصم فندقا به وسائل الراحة ووسائل التسلية كتلك التى فى فندق شيرد .

وهكذا كانت القاهرة فى عهد اسماعيل تضارع عواصم الدول الأوروبية .

#### الاسماعيلية :

وسميت كذلك نسبة إلى اسماعيل ولما أنها أصغر من مدينة بورسعيد إلا أنه تفنن فى جعلها تضارع المدن الحديثة فى التنظيم والتخطيط إذ أنها كانت ممتلئة بمحلاتها العامة وسط المدينة والتي تفتح أزهارها فى منتصف الشتاء والخضرة منتشرة بها دائما لهذا وفافورات المياه تهطلها منظرها وكأنها قطعة من أوروبا نقلت إلى داخل مصر وشيد بها قصر الخديوى وشاليه فرديناند دلسبس وآخرون والتي تحيط بها الحدائق المليئة بالأزهار والفواكه وحوائثها الصغيرة الممتلئة المليئة بالبضائع الباريكية أعطتها طابع المدن الصغيرة والتي تحيط بباريس .

يضاف إلى ذلك إنتشار اللغة الفرنسية على الثقافة العربية بالإضافة إلى الأجانب الذين يكوفون مهتم سكاكها ويصفون على المدينة طابعا أوروبيا وها هو ميسورى أسبسين يفتح منزله لمدة ثلاثة شهور كل سنة يستقبل الزوار والضيوف ويبالغ فى إكرامهم . كل تلك الأشياء جعلت من الاسماعيلية مدينة متحضرة قابلة للأزدياد بمرور الزمن وتساهم فى الحركة التجارية فى مصر وهكذا أهتم اسماعيل بإدخال مظاهر الحضارة الأوروبية على المدن الكبرى فى مصر والتي أهمها القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية ولكن ذلك بدون

شك كافة الأموال للطائلة مما أدى إلى تضروب الإيرادات وضياع الأموال  
فاضطر إلى الاستدانة من أصحاب الأموال بالرها الفاحش .

وقد صدق أحد الفضلاء العارفين الذين تحدث إليهم نجيب مخلوف حينما قال  
« ان الحديوى اسماعيل أسعد البلاد وأفقر العباد » . أى أنه أخذ في تغيير معالم  
ذلك الوطن بكل ما يملك بفرض جعل مصر قطعة من أوروبا ولكنه فى الوقت  
نفسه أثقل عاتق ذويه بالديون والضرائب وفى ذلك القول للسابق كثير من  
الصدق إلى حد كبير فتلك هى الحقيقة التى لا يمكن اغفالها مهما مر على عصر  
اسماعيل من سنين فمن ينسى تلك الديون الباهظة التى استدانها اسماعيل والتى  
كانت بعد ذلك أحد الأسباب الرئيسية فى احتلال الانجليز لمصر ودحا طويلا  
من الزمن .

#### المباني :

أخذت الطرق المعمارية القديمة تسير إلى الزوال وحلت محلها الطرق  
المعمارية الحديثة ، وشيدت القصور لأن اسماعيل — كما ذكرنا — كان ميالا  
إلى المدينة الأوروبية ظاهريا إلى اقتباسها وادخالها فى مصر .

فبينما كانت المنازل فى السابق تفصل من الداخل تفصيلا غريبا ، بحوش  
ومفادير ذات خزائن مرتفعة ومقاهد غير مستوية للسطح وبينما كانت أبوابها  
تجعل أما منخفضة لا يمكن أن يدخل منها انسان إلا إذا أحسن قامته ، أو  
واسعة جدا وفى هذه الحالة أما أن تكون أبوابها حديدية أو خشبية ضخمة  
كأبواب الحصون ، وإما أن تنفتح وسطها فتحة صغيرة تستعمل دون غيرها  
للدخول ويضطر الداخل منها أيضا إلى احفاء رأسه وقامته ، احناء كبيرا  
والأدوار العليا بينما كانت كتل بارزة عن حائط الدور الأرضى وليس بها ما



مختلفة النظر سوى المشريات ؛ أصبحت المنازل تفصل أدواراً ، أدوار على الطريقة الغربية ، كل دور مستوفى لوازمه ومشتمل على عدة غرف لكل نوع استعمال خاص ، وتغيرت المداخل مما قبل فأصبح أن يدخل منها الإنسان وهو مستوى القامة ، وأصبحت الوجوه تزين بالشرفات الرخامية .

وتغير تفكير الناس بالذخبة البني واستعمالها لمساكنهم من القصور الفخمة التي أنشأها الأغنياء والمغربيون على الأراضي التي وهبها أيام اسماعيل لكي يقيموا عليها مباني فخمة تتناسب مع ألمان تلك الأراضي . ولما كان ثمن بعض القطع منها يربو على الألف جنيه فان در منجستن ، والدوك أوف سوزر لافد ، والكلوب الانجليزى وغيرهم أنشأوا عليها قصوراً بلغ ثمن الواحد منها عشرين ألف جنيه ودفع حب التقليد الأهل بناء منازل على مثال تلك المنازل الفخمة وفرشها على الطراز الغربى . وبالتالي تغيرت الحياة المنزلية الأهلية المجاورة للحياة المنزلية الغربية من ذلك أقدام الشرقيين على الاقتداء بالمغربيين في إقبالهم على القصور شمسياً وعلى تزيين حجرات منازلهم بتلك الصور .

كذلك الجسوارى المشريات فى سرايا اسماعيل والتي كان يزوجهن من رجاء البلد فيدخلون على بيوت أزواجهن نظام تلك السرايات ونظافتها وبذلك انتشرت مظاهر الحضارة الغربية فى المنازل الشرقية .

وحتى للسجون فقد عمل اسماعيل على أن تتخذ شكل السجون الأوروبية من ناحية البناء والتنظيم وتعمل عمل للسجون القديمة .

وأقيمت القصور الباذخة فى كل جهة يصلح أن يقام فيها قصر وبلغ عددها عشرات العشرات أهمها قصر الجزيرة وقصر الزمهر على سكة شبرا ، وقصر حلوان وقصر القبة وقصر الاسماعيلية وقصر الزعفران بينما قصور أخرى قديمة أخذت فى

تجديدها كلقصر الحال وقصر المسافر خاتمة وقصر النيل وسراى القلعة ولقد أبدع  
التفنن والتذسيق فى سراى عابدين لىكى يتخذها مقرا لك بسدل سراى القلعة  
وأشأ ساحة فسيحة أمامها كما تمتد ساحة والكوفة كرده ، فى باريس أمام  
قصر القويارى .

وكان اسماعيل يعتقد - كغيره من أفراد أسرة محمد على - أنه إذا توقف عن  
التشييد والبناء فإنه يؤول إلى الزوال والانتهاء لذلك كان مولعا ولها شديدا  
بالاحجار والمونة لدرجة أن كثيرا من القصور التى أوشأها آلت إلى السقوط دون  
أن يشغلها أحد وكان كل قصر من تلك القصور يجرى بمجموعة كبيرة مسن  
الموظفين المنتمين والحريم والهيبة وغيرهم من الاشخاص الذين كانوا يعيشون  
عالة على المجتمع .

وقد قال بعض الغربيين (يعنى المبانى) : لم تكسب المدينة كل هذه الاصلاحات  
نفعها لأنها لم أت موافقة لطقس البلاد . ولا تظن أنها تهذب ليلها أنظار السياح  
لأنهم لا يجدون فيها مصر القاهرة تلك التى اشتهرت عندهم بأنها درة الشرق  
وعاصمة القواطم .

#### الانارة بالغاز :

وتشيا مع سياسة الاقتداء بالغربيين وإقتباس نظمهم عمل اسماعيل على  
إفسارة الاسكندرية والقاهرة بالغاز وبدأ ذلك المضمار بالاسكندرية حيث  
تعاقد مع « الميسولوبون » الذى تهب باؤشاء شركة للانارة فى الاسكندرية تقوم  
على خدمة المدينة وللمحقاتها وذلك فى أغسطس سنة ١٨٦٣ .

وفى ١٥ فبراير ١٨٦٥ اتفق الخديوى اسماعيل مع الميسولوبون المذكور  
على إنارة القاهرة أيضا بالغاز ويشمل ذلك الشوارع والحارات والمسدائن

والساحات العمومية حتى تصبح ليا لها على منوال مدينة الاسكندرية وغيرها من البلاد الأجنبية .

ولقد تم ذلك في السادس من مايو ١٨٦٨ حيث نور هاب الضبطية وما جاورها وقد كان هذا أمراً عجيباً بالنسبة للاهالى حيث اجتمعوا - من كل مكان لمشاهدة ذلك وهم مسرورين لأنهم لم يسيق أن رأوا مثل تلك الأنوار الساطعة من قبل

#### انشاء شركات توزيع المياه

عندما تولى عباس الاول حكم مصر أراد تعميم مياه للشرب وذلك في سنة ١٢٦٥ هـ عن طريق وأبورات المياه وتوزيعها بمواسير داخل البلد وشرع المهندسون في الأعمال الهندسية اللازمة لذلك ثم عرض عليه مبلغ التسكاليف وهو ١٣٠ ألف جنيه فأستكثره وأعرض عن ذلك .

وعينها إعتلى إسماعيل عرش مصر قام (دوك سوزرلاند) بإدارة شركة مياه الإسكندرية بالاشتراك مع أربعة من الرأسمالين الاوربيين برأس مال ٣٥٠.٠٠٠ جنيه حيث اشترى ذلك الامتياز من الخديوى الذى كانت تحكمه شركة فرنسية وإن الاسكندرية التى كان يقطنها ٢٢٠.٠٠٠ نسمة في ذلك الوقت - بما في ذلك حى الرمل - كانت تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وذلك للخدمات العامة ومراكز البوليس والقصور ورش الشوارع وإمداد النافورات وذلك إلى زيادة الاستهلاك في المنازل والحفائق .

وقد صرح لشركة مياه مدينة القاهرة بأن تسمى توزيع المياه بمدينة القاهرة بناء على الامر الصادر لها بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٦٥ غير أن هذا الامر وكذلك القوانين المصدق عليها لم تعطها إلا في ٦ أبريل سنة ١٨٧٠ ولقد دفعت الدائرة السنية لتلك الشركة - التى أسسها (المسيو كوريه) تسعة عشر ألف جنيه نظير

للقيام بالمعاملات اللازمة لامداد القاهرة بالمياه .

وتقول الوقائع (اقد سرنا في هذه الايام ما بلغنا من انتهاء عمليات امداد القاهرة بالمياه والشروع في توزيعها على من بالدرب الاحمر والرميلة والعباسية بواسطة الحنفيات بجانبنا في شهر رمضان الشريف حتى سر بذلك الاغنياء والفقراء) .

وبغلت كمية المياه التي تصرف في القاهرة في السنة الواحدة ١٠٠٧٦٤٠٥٨ متر مكعب فيخص اليوم الواحد ٢٩٤٩٢ متر مكعبا .

وهكذا اراد اسماعيل أن يجعل مصر قطعة من أوروبا بادخال مظاهر الحضارة الاوربية بهار وظهر ذلك جليا في القاهرة والاسكندرية . وتقليد الاوروبيين في بناء المنازل وتزويدهم تلك المنازل بمياه الشرب وتنظيمها على نفس المنازل الاوربية وإفارتها بالغاز مما أدخل مظاهر جديدة من الحياة للأهالي الذين بدأوا يغيرون حياتهم طبقا لتلك المظاهر الجديدة التي أخذوها عن الغربيين .

#### المسرح والملاهى :

سعى كان المجتمع المصرى في عهد اسماعيل ميالا إلى المرح وكان اسماعيل ذاته يحب الطرب والتمتع بالملاهى والمسرات وكانت هذه الميول غذاء للنمضة الفنية وخاصة الموسيقى والغناء .

أما التمثيل فقد ساعد اسماعيل الاناحية الاوربية معه ثم بدت منه التفاتة قليلة للجدوى إلى التمثيل العربى .

سعى واستحضر اسماعيل من الامتالة فرقة موسيقية استفاد منها الموسيقيون في مصر كثيراً وأخذوا عنها كثيراً من الألحان والبشارف .

وأنشئت للسكازينات والقهوات الغنائية المنشددة فيها مغنيات . وأنشئت  
للكوميديا بالازيكية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٧ واحتفل بأفتتاحها في مساء ٤  
يناير سنة ١٨٦٨ وقد استغرق إنشائها وتأسيسها وتجهيزها وإقامة أول تمثيل  
فيها شهر وإثنى عشر يوما ، وكانت في هادى أمرها بناء خشبي ، وكان داخل  
المسرح فحمازين بأجلى الرسوم ويبدو عليه البذخ للفائق لاسيما فيما يتعلق بلوج  
الحديوى والألواح الثلاثة المغطاه المعده لاميرات أسرته .

وأنشيت دار الاوبرا في السنة التالية في ظرف خمسة شهور وبلغت تكاليفها  
١٦٠ ألف جنيهه ، والذي يشاهد هذا المسرح يدهش لما فيه من الاتقان لاسيما  
في النقوش على الستائر مع إتقان الملابس اللازمة للتمثيل .

وكلف اسماعيل فردى المؤلف الموسيقى الايطالى بوضع روايه تناسب  
المكان للاستقبال بافتتاحها ، بحضور الامبراطورة اوجيني ، القادمة لمراسم  
حفلات افتتاح قناة السويس فنظم د فردى ، روايته الشهيرة ( طايدة ) وقامت  
(مدام بوتسون) المغنيه الپيدبة الجمال الاسمر بتمثيل دور الاميرة الحبشية فيها  
باختيار فردى نفسه وهلخ من اتقانهم المظاهر التمثيلية أنهم أنفقوا ما يزيد على  
خمسمائة وخمسين ألف فرنك ، منها ١٢ ألف للشعر والصناعى فقط ، وذلك خلاف  
ما أعطى الاوركسترا والممثلين خلاف ما جماد به اسماعيل على (فردى) وقدره  
١٥٠ ألف فرنك .

وأصبح الحديوى يستقدم سنويا جموعة أوروبية وينفق عليها المبالغ الطائلة  
وقدر بعضهم ما صرف على أفراد إحدى تلك للجوقات بمبلغ ١٢٠ ألف جنيهه  
في شتاء سنة من السنين والممثلين الواحدة كانت تنقاض ألف ومائة جنيه شرويا .

وكان اسماعيل يهدف إلى إحضار مشاهير الممثلين والممثلات والمطربين

والمطربات من أوروبا ، كالتينور نودين ، والآندة « سارولنا » اللذين فتحتا  
الأوبرا بهما ، والمسيو لاروز والمسيو تيسيه وغيرهم من مشاهير مثلي ومثلات  
أوروبا في ذلك العصر .

وكان أول مدير لهذا المسرح « درانيت هاشا » المعروف باسم « بولينيرو » ،  
ولم تعرض عليه مسرحيات باللغة العربية إلا في سنة ١٨٧٨ حينما قامت بذلك  
فرقة قوامها : سليم نقاش وأديب إسحق ويوسف خياط .

وانشئ في الاسكندرية مسرح زيزينيا ومسرح آخر اسمه الفيرى .

وكان يقيم الخديوى إسماعيل الليالى الراقصة في قصر حابدين وأصبح ذلك  
عادة سنوية في منتصف فصل الشتاء يدعو إليها ما يزيد على مائة وخمسين من  
وجوه العاصمة وسرانتها وذوى الخيميات من رجال العائلات المصرية وكانت  
ذلك الحفلات تبدأ من الساعة التاسعة مساء وتستمر حتى مطلع الفجر . كذلك  
كان إسماعيل ميالا لاقامة حفلات سباق الخيل على نفقة جيبه الخاص ويدعو  
إليها من شاء من الأعيان والوجهاء والنزلاء الأجانب . وحتى للسوقة والهاماة  
كانوا يتسابقون للفرج عليها ولو من بعيد ، وأهم سباقات عهد إسماعيل  
للسباق المقام في اليوم السادس عشر من أيام أفراح الأنجال . الشئ أحييت  
مهرجاناتها أربعين يوما احتفالا بزواج أنجال الخديوى وهم محمد توفيق وحسين  
وحسن وابنته فاطمة فإن الجوز في ذلك اليوم كانوا مرتدين ملابس حريرية وفاز  
منهم راكب جواد الخديوى نفسه وكان مقصده منتصفا بالبذخ الزائد عن الحد  
وامتاز ذلك اليوم بكثرة المدعوين الذين كادوا يغطون بعصدهم وعصيدهم  
صحراء العباسية على أنساعها .

وبذلك دخلت مظاهر الحياة الصاخبة إلى مصر وتغيرت عادات المصريين

بوجه عام إذ بدأوا يرتادون المسارح والملاهي لمشاهدة الممثلين والممثلات  
الاجانب ولتقضاء أوقات فراغهم في تلك الأماكن الجديدة التي لم يألفوها  
من قبل .

كذلك عمل إسماعيل على إدخال النظم الأوروبية على جميع مرافق الدولة  
حتى تضارع نظمها نظم الدول الأوروبية وتنافسها وفيما يلي بعض للنظم التي  
أدخلها إسماعيل بالنسبة لتلك المرافق ومدى استفادة الأهالي منها .

#### البريد :

نظراً لأن المواصلات البريدية من وسائل ترقية الشؤون التجارية والاجتماعية  
فقد اهتم إسماعيل بالبريد اهتماماً ملحوظاً .

وكان محمد علي قد رتب بريداً رسمياً يحمل على أيدي السعاة برأ وفي السفن  
بحراً ولم يزد خلفاؤه على ذلك شيئاً ولولا قيام بعض أفراد من الجماليات  
الغربية بإنشاء مكاتب بريدية في الاسكندرية والقاهرة وغيرها لاستمرت البلاد  
المصرية محرومة من تلك المواصلات البريدية .

وأهم الذين عملوا في هذا المجال « ميراثي ( Merati ) » ، وبعد وفاته عهدت  
الأعمال إلى حفيده المدعو « شيني ( CHINI ) » ، وكان لهذه الإدارة - امتيازات  
داخل القطار مثل نقل ما يتعلق بها بالسكك الحديدية بلا مقابل وكانت أعمالها  
منظمة ولكن أجره نقل الخطابات كانت عالية .

وخلف « شيني » في القيام بالأعمال البريدية لحسابه « السنيور موتسي » ،  
الإيطالي وكان حتى سنة ١٨٦٥ قائماً لحسابه الخاص بأعمال بريدية عامة في  
العاصمتين يساعده جملة مستخدمين بأجور يدفعها إليهم على استلام الخطابات  
 والمراسلات حتى الرسمية منها وتصديرها إلى جهاتها وتسليمها إلى أربابها .

وفي سنة ١٨٦٥ أصدرت نظامنامه بوسطة الدولة العلية التي أنشئت في تلك السنة وتكون من ٣٨ مادة توضح النظم المتبعة في البريد .

واشترى اسماعيل من موتسى ، الإيطالى مصلحة البريد بمبلغ ستة وأربعين ألف جنيه وأنعم عليه بلقب بك وأبقاه مديراً لها وخصص له في ميزانية حكومته مبلغاً وفيراً لينفق على تحسين نظامها وترقية شئونها وأبقى موتسى مستخدميه القدامى ومعظمهم من الإيطاليين والباقي من السوريين والفراسيين واليونانيون والنمساويين والروس والمصريين وعمل على إتمام عدد المكاتب وحركة التراسل بإدخال كثير من الإصلاحات عليها .

وعندما استقال موتسى من إدارة تلك المصلحة في سنة ١٨٧٦ عين اسماعيل خلفاً له د. كليار ، وهو انجليزى الذى قام بضغط عدد الموظفين وأبدل بكثيرين من الباقين غيرهم من الأكفاء وأدخل أولاد العرب بالتدريج في خدمة المصلحة وأخذ ينشئ مكاتب جديدة في القطر حتى بلغ عددها مائتى مكتب وعشرة بها ثمانمائة وثلاثون مستخدماً ، وثلاثمائة واثنين وأربعين جمالا وبربريا وجعل توزيع المراسلات يومياً بين مصر والاسكندرية وجميع الجهات المهمة بعد أن أسبوعياً أولاً حتى وصل إلى ثلاثة وأربعة وخمسة توزيعات في النهار عدلى محطات السكك الحديدية الكبرى .

ومن التحسينات التي أدخلت على مصلحة البريد في عهد اسماعيل استعمال طوابع البريد لأول مرة فأخذت تلك الطوابع تحمل محل النقود في المراسلات كما هو الحال في أوروبا .

وبلغت عدد المراسلات في سنة ١٨٧٨ مليونين ونصف معظمها تجارى - وبلغت قيمة النقود التي تصدرت صرا ، من عموم المكاتب ، عشرة ملايين من الجنيهات .



وصنعت طوابع البريد أول مرة في جنوة سنة ١٨٦٦ وكانت ثنائيا ١٠ و ٢٠ هارة و ١ ، ٢ ، ٥ قروش . ومصر طوابع البريد بعد ذلك بطبعها في البلاد ففي ١٨٦٧ طبعت الطبعة الثانية في مطبعة « برناسون » المجرية بشهر الاسكندرية ثم صدرت الطبعة الثالثة في سنة ١٨٧٢ بالمطبعة الاميرية بيولاى وكان عدد الطوابع في سنة ١٨٦٦ ثلاثة ملايين وصعد في سنة ١٨٦٧ إلى ٨٥٧٠٠٠٠٠ ثم إلى ٢٠ مليوناً في ١٨٧٢ وبالتالي زيادة في هذا المظهر من مظاهر النشاط الاجتماعى .

وبازدياد نشاط مصلحة البريد المصرية ألغيت مكاتب البريد الاوروبى في مصر بالتدريج على الوجه التالى .

- مكتب بريد مسكوب ألغى في أول نوفمبر سنة ١٨٧٥ .
- « فرنسا في القاهرة ألغى في مارس سنة ١٨٧٥ .
- « انجلترا في القاهرة ألغى في ابريل سنة ١٨٧٨ .
- « اليونان « « « يناير « ١٨٨٢ .
- « إيطاليا « « « فبراير « ١٨٨٤ .
- « فرنسا في السويس ألغى في ديسمبر سنة ١٨٨٨ .
- « النمسا في القاهرة ألغى في اكتوبر سنة ١٨٨٩ .

وفى سنة ١٨٧٤ وصات ادارة للبريد المصرية إلى حد أنها وقعت اتفاقية مع الدول الأجنبية وذلك فى مؤتمر البريد العالمى الاول الذى عقد فى برن وبانتقال أعمال مكاتب البريد الأوروبية إلى ادارة البريد المصرية خفضت الأخيرة جدا فى تعاريفها فصارت أسعارها أقل أسعار جميع البوستات .

وفى سنة ١٨٦٣ كانت قد تأسست شركة للملاحة البحرية بالبواخر هرفت

باسم الشركة العزيرية ، برؤوس أموال أجنبية ومصرية وأصبح البريد الذي كان ينقل إلى الاسكندرية بواسطة بواخر النمسا أصبح ينقل بعد ذلك بواسطة بواخر الشركة المصرية .

وفي سنة ١٨٧٣ اشترى اسماعيل أسهم تلك الشركة وحولها إلى مصلحة حكومية عرفت باسم « بواخر البريد » ، فامتص قطاع تلك المصلحة وصارت لها من البواخر الكبيرة ٢٦ باخرة تنقل المسافرين والبضائع والبريد بين مصر وشواطئ البحر المتوسط في سوريا والافاقول وبلاد اليونان وشواطئ الدردنيل والبوسفور وكذلك تغور البحر الأحمر .

وكانت مصر متصلة اتصالا مباشرا بكثير من الموانئ الأجنبية بواسطة خطوط البواخر الخديوية التي كانت تشمل ثلاثة خطوط مصرية وخمسة خطوط انجليزية وخمسة خطوط فرنسية وأربعة خطوط نمساوية وخطان ايطاليان وخط روسي وخط تركي وفضلا عن هذه الخطوط كان عدد كبير من البواخر التجارية وخاصة الانجليزية يسير في مواعيد منتظمة بين مصر والاعور وبية .

#### التلغرافات :

ازدادت الخطوط التلغرافية في عهد اسماعيل فمد في مصر والسودان شبكة من الخطوط التلغرافية طولها ٥٥٨٢ كيلو مترا طسول أسلاكها ١٩٩٥١ كيلو مترا .

وهذا بيان بأهم الخطوط التلغرافية التي أنشئت في مصر في عهد اسماعيل حتى سنة ١٨٧٢ .

١ - من القاهرة الى قايتوب والقناطر الخيرية .

٢ - من غزة بطريق منها .

٣ - من السويس بطريق منها .

٤ - من المنصورة بطريق قايتوب .

٥ - منها ، سراى ميت غمر .

٦ - من الزقازيق فالسويس .

٧ - من طنطا الى طابحا فدمياط .

٨ - من زقنى .

٩ - من طنطا الى دسوق

١٠ - من طنطا الى شبين الكوم

١١ - من الاسماعيلية الى بورسعيد

١٢ - من القنطرة الى بورسعيد

١٣ - من القاهرة الى المنيا

١٤ - من المنيا الى اسيوط

١٥ - من اسيوط الى قنا

١٦ - من قنا الى أسوان

١٧ - من قنا الى القاهر

١٨ - من أسوان الى وادى حلفا

١٩ - من القاهرة الى الاسكندرية

٢٠ - من القاهرة الى حلوان

٢١ - من القاهرة الى ايتاى البارود

٢٢ - من أبى كبير الى الصالحية

٢٠ - من اشترى الى كفر للشيخ

٢١ - من الاسكندرية الى ضواحيها

٢٢ - من الاسكندرية الى وشيد

وقد بلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر ٨٦ مكتب في الوجه البحري و ٤٤ مكتب في الوجه القبلي سنة ١٨٧٨ . ونظرا لما هو معلوم من لزوم موظفين تاهلوا ذات ولزوم تغييرهم من آن لآخر فلاجل تعليم هذا الفن وتكثير وجود اربابيه أمر الخديوى اسماعيل وزير الداخلية بتركيب مكتب مخصوص بالمدارس وكنية من العدد لتعليم قدر أربعين تلميذ من تلامذة المدارس ضمن للعلوم الجارية تعليمهم اياها بالمدارس حتى بذلك يستدرك وجود عدد من موظفي التلغرافات وتيسير الحصول على ما يلزم منهم .

ومن الملاحظ ان موظفي الحكومة المصرية لم يكونوا يصدقوا في بادى الامر ان تكلام تكن بين القاهرة ودارالهادية بواسطة تلك الاملاك فاختدوا بتعاضد مع رجال الجاب العالي ولا هدف لهم الا التحقيق من صحة الرزم وقضوا اكثر من ثلاث ساعات وهم يخاطبون الاسئلة بكلام لا طائل قصته ويسألون امثلة عن صحة رجالها وعن حالة الطقس فيها حتى أفقدوا الحزينة المصرية ما يزيد على خمسين ألف مصرية من كلام فارغ .

لهذا صدر أمر الخديوى الى جميع المصالح الحكومية بعدم تحرير التلغرافات الا بالثبوت للضرورة جدا .

وقد أنشأت الشركة الانجليزية للشرقية في عهد اسماعيل خطا تلغرافيا بحريا من الاسكندرية الى مالطة وصقلية فأوروبا وخطا آخر من الاسكندرية الى السويس ثم الى عدن فالهند ويتصل بخط الشرق الأقصى واستراليا .

وبلغت لفقات انشاء كل هذه الخطوط ما يقرب من مليون من الجنيهات وبذلك كان اهتمام الخديوى اسماعيل بمد الخطوط للتغرافية اهتماما بالغا سواء كانت تلك الخطوط لربط مدن القطر المصرى بعضها ببعض أو لربط مصر بمعظم بلدان العالم وخصوصا بمدن أوروبا الذى كان يحرص اسماعيل على أن يكون على اتصال مستمر بها لولمه الشديد بأخبارها .

وكما اهتم بالمواصلات البريدية وأنشأ الخطوط للتغرافية اهتم اسماعيل أيضا بالسكك الحديدية .

#### السكك الحديدية :

كان التوسع فى السكك الحديدية فى عهد اسماعيل من أسباب النهضة الاجتماعية لاصحيا وأنه وقت نفسه عقب رحلاته الى أوروبا على نظام للسكك الحديدية هناك فعمل على ترتيب مواعيد سفر القطارات ووصولها ، وذلك أنه أنشأ مجلس الاشراف على شئون السكك الحديدية فى مصر ويتكون هذا المجلس من رئيس ووكيل وأعضاء ؛ وكان أول رئيس لهذا المجلس هو عبدالرحمن رشدى بك والوكيل سعيد بك من أعضاء مجلس الاحكام والاعضاء شيمى بك وشاكر بك وبثى بك واسماعيل أفندى ناظر محطة كفر زيات وكان على كل عضو من أعضاء هذا المجلس أن يفكر ويفكر فيما يكون فيه الإصلاح لهذه المصلحة فى أشغالها وترانيها والاجر المخصصة لها سواء كان ذلك بخصوص للركاب المسافرين أو نقل البضائع وكذلك تنظيم أمورها وإيرادها وتنشيتها على أسهل طريقة وأحسن أسلوب لتكون بذلك فى أعلى درجات الانظام كما هو الحال فى أوروبا وكان على وكيل المجلس أن يراقب بنفسه شئون تلك المصلحة بأن ينتقل الى الاسكندرية أو السويس أو غيرها من بلاد القطر لكي

يلاحظ بنفسه ما هي عليه من النظام وإيجاد الحلول التي تلزم لما يواجهه من مشاكل وأن يرفع تقريره الى المجلس الذي هو وكيله للمذاكرة وجريا على عادة اسماعيل في تقليد ملوك أوروبا فإنه اتخذ سائقا لقاطراته الخاصة السائق الذي كان نابليون الثالث ، بعد أن سمع عن دقة ذلك للعامل بالنسبة لمواعيد أسفاره

وجاء في الوقائع المصرية وأن امتداد السكك الحديدية التي أنشأها الحكومة المصرية بعد أن كانت ٤٤٣ كيلومترا عند تولي اسماعيل حكم مصر صارت تزيد حتى بلغت ٦٧٣ كيلومتر (سنة ١٨٦٨) وبعد انتهاء الاعمال الجاريه تبلغ عن قريب ١١٨١ كيلومترا .

ولقد ساعدت السكك الحديدية على اتساع زراعة القطن حيث أوجدت وسيلة سريعة لنقل محصول القطن الى السوق في الاسكندرية حيث يصدر بهد ذلك الى الخارج وكذلك ساعد التوسع في السكك الحديدية في عهد اسماعيل أن ارتبطت المدن الرئيسية في الوجه البحري بشبكة من السكك الحديدية وأنشئت الخطوط الحديدية المبينة فيما بعد وذلك بالاضافة الى ازدواج الخط الحديدى من القاهرة الى الاسكندرية .

الخطوط الحديدية التي أنشئت في عهد اسماعيل :

- ١ - طنطا - بحلة ووح
- ٢ - بنها - الزقازيق
- ٣ - القناطر - قليوب
- ٤ - القناطر - الزقازيق
- ٥ - الزقازيق - المنصورة
- ٦ - الزقازيق - الاسماعيليه

- ٧ - دسوق - زفتى
- ٨ - طنطا - شبين الكرم
- ٩ - طنطا - ممنود
- ١٠ - أبو كبير - الصالحية
- ١١ - المنصورة - دمياط
- ١٢ - الاسماعيلية - السويس
- ١٣ - الاسكندرية - رشيد
- ١٤ - الاسكندرية - سيدى جابر
- ١٥ - المنصورة - أبو قير
- ١٦ - قلين - كفر الشيخ
- ١٧ - بولاق الدكرور - ايتاى البارود
- ١٨ - بولاق الدكرور - أسيوط
- ١٩ - الواسطى - أبو كساه

وهكذا أنشأ اسماعيل تلك الخطوط الحديدية التى صممت على الأهل الانتقال من مكان لآخر والى أغلب على المسافات البعيدة بين مدن القطر المصرى وأصلح إدارتها بعد أن كانت قد اختلت فى أواخر عهد سعيد .

#### الموانئ والمناشر :

فقطرا لزيادة حركة السفن التجارية وسفن نقل الركاب اهتم اسماعيل اهتماما كبيرا بإنشاء الموانئ وتجديد الموجود منها حتى يشمل على تلك السفن أن - ترسو على سواحل مصر المطلة على البحرين الأبيض والأحمر وكذلك أنشأ المناشر لكى تهدى السفن ليلا فى البحرين أيضا .

فقد اهتم اهتماما كبيرا بميناء الاسكندرية وعهد الى شركة انجليزية لتوسيعه  
وجعله يضامى موانى البلاد الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط وعلى سهولة  
رابط مصر بموانى تلك البلاد الأوروبية .

كما انشأ قنارا جنوب حاجز المياه في مدخل ميناء الاسكندرية لارشاد السفن  
ليلا .

ولقد رجحت صعوبات حمة في انشاء الموانى على طرف قناة السويس وبالرغم  
من ان الانشاءات البحرية في السويس اقل تكلفة من تلك التي تمت في الاسكندرية  
الا أنها تليها في العظمة والاهمية . لقد تم الاتفاق مع شركة فرنسية لانشاء هووض  
لاصلاح السفن في السويس وتبلغ نفقات المشروع ٢٧٠٠٠٠ جنيه ، وذلك في  
مكان يبعد ميلين عن جنوب المدينة في مساحة تبلغ ٤١٠ قدم طولا و ٩٠ قدم  
عرضا ، يبلغ هكتارها ٣٦ قدما .

وفي أثناء تنفيذ ذلك المشروع حصلت تلك الشركة الفرنسية على مبلغ  
٦٠٠٠٠٠ جنيه زيادة عن المبلغ السابق بالإضافة الى منحير العمال الذين  
أضيفوا بعد بدء المشروع بفترة وجيزة فارتفعت نفقات تكاليف ذلك المشروع  
الى ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه ودفعها كلها تقريبا - اسماعيل - ولقد افتتح ذلك  
الحووض في سنة ١٨٦٦ .

وبعد ذلك قرر اسماعيل انشاء ميناء كامل لكي يسمح لكل احتمال الزيادة في  
التجارة وبدأ العمل في ذلك المشروع في سنة ١٨٧٠ وبلغت جميع النفقات بما فيها  
الحووض الجاف ١٤٠٠٠٠٠ جنيه بالرغم من أن المشروع الاخير ظل ناقصا  
نظرا لانتمام مشروع قناة السويس التي قضت على تجارة الأتراميت ولقد انصف



اسماعيل في كل تلك المشروعات بالاسراف الزائد عن الحد والذي أدى الى الاستدانة والاضطرابات الاقتصادية والسياسية .

ورغبة في ارشاد السفن وتسهيل الملاحة أنشأت الحكومة في عهد اسماعيل عدة منائر على سواحل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الهندي .

اولا : على ساحل البحر المتوسط :

فنار البرلس وفنار رشيد وفنار دمياط وفنار بوزسعيد وفنار العجمى وفنار حاجز المياه وفنار القبارى .

ثانيا : على ساحل البحر الاحمر :

فنار السويس وفنار رأس الغريب ومنارة صدخور الاخوين الشمالية ومنارة جزيرة شعوان التى تمت فى سنة ١٨٨٩ ومنارة الوجه على ساحل الحجاز . وبالنسبة لمنارة رأس الغريب فقد تمت فى سنة ١٨٧١ .

ثالثا : على ساحل المحيط الهندي :

منارة هريرة .

وهكذا حاول اسماعيل ادخال كل ما هو أوروبى الى مصر وقد أفادت البلاد من بعض تلك الاصلاحات التى قام بها ولو أنه - كما ذكرنا - انغمس نتيجة للاسراف الزائد فى الديون الباهظة التى كانت السبب الرئيسى فى تغافل النفوذ الاوروبى فى مصر .

وكما اهتم اسماعيل بادخال مظاهر الحضارة الاوروبية فى البلاد من تجهيل القاهرة والاسكندرية والمدن الرئيسية فى القطر المصرى وتزويدها بالمياه وانارتها بالغاز حتى تصبح كعواصم أوروبا وأدخل وسائل الترفيه التى لم

تهددها البلاد من قبل وكما اهتم بالبريد وهد الخطوط النافراية وخطوط السكك الحديدية وانشاء الموانى والمناظر فانه اقتبس أيضا من الدول الاوروية النظم المتبعة لديهم فى المحافظة على الامن فى البلاد والاهتمام بالشرطة .

تنظيم الشرطة :

لما كان الحديوى اسماعيل يصرف همه فى التشيخ بالممالك الاوروية المنظمة ، رأى من الواجب أيضا تشكيل قوة من الشرطة يعهد اليها امر حفظ الامن بداخل البلاد .

كانت للشرطة حتى أوائل حكمه - محصورة فيمن كانوا يدهونهم القواصة وكانوا غالباً من جهلاء الأتراك أو المتمردين من الأرفاؤوط ولقد كانوا يتصرفون بسوء الأخلاق فكثيرا ما اعتدوا على الأهالى بالضرب والإهانة ومهاجمة البيوت وارتكاب المنكر إذا كفوا بضبط واقعة . أما إذا سلم إليهم سجناء فإنهم كانوا يطالبون بالبشيش والرشوة .

ولكن هؤلاء القواصة كانوا يخافون الأجانب ، ولا يجسرون على مطاردة مجرميهم لا سيما بعد تهادى القناصل فى الإساءة إلى الأمن العام لاستثناء هؤلاء المجرمين فى ظل الامتيازات الأجنبية .

وكان أولئك القناصل يتخذون قواصة ، لأنفسهم بالرغم من أنهم يعلمون أن هؤلاء القواصة لا يمكن الاعتماد عليهم . فنشأ عن ذلك وجود نظامين لضبط فى البلاد بجانب أنظمتها الإدارية المتعددة ، وكانت النتيجة ضياع هيبة الشرطة بالمرءة . وجلب ويلات على القطر المصرى لا نهاية لها .

لذلك ألغى اسماعيل طائفة القواصة هذه من هجوم القطر المصرى وذلك بأن جمعهم وأرسلهم إلى السودان ليكونوا بها جنوداً :

وانضمت الحكومة لتنظيم الشرطة ضابطين إيطاليين هما :

المسيو كاراليسيمو ( Carlesimo ) والمركيز فيجري ( Negri ) وعهد إليهما تنظيم إدارتها أيضا .

ونظمت إدارة الشرطة الجديدة واستعانت تلك الإدارة بالممتازين من هيئة الضبط للقديمة ومن رجال أتوا بهم من أوروبا لاسيما من إيطاليا .

وبذلك تخلصت البلاد من طائفة القواصة سواء قواصة الحكومة أم قواصة القناصل وعادت الطمأنينة إلى الأهالي وارتاحوا لتلك الهيئة الجديدة التي - حرصت على المحافظة على الأمن العام في البلاد .

وكان كبار رجال الإدارة - كالمديرين في الأقاليم والضباط في القاهرة والإسكندرية - يحملون عصا الإدارة بيد وصيف القضاء بالآخرى فسكأوا في نفس الوقت يحافظون على الأمن ويصدرون الأحكام ويقومون بتنفيذ تلك الأحكام فأدى بهم ذلك إلى الاستعداد .

وكانت سلطة هؤلاء المديرين ورؤساء الضبط في العاصمة مطلقا إلى حد أن أعمال الناس كانت ومن إشارتهم وأهوائهم . فعمل إسماعيل على منع رجال الإدارة من توقيع عقوبات إعدامية لم تصدر بها أحكام ؛ ونهض رجال القضاء دون سواهم بإصدار تلك الأحكام وخاصة بعد إنشاء المحاكم المختلطة . فأدى ذلك إلى الإفلال من القسوة والفظاعة التي اشتهر بها رجال الإدارة ولكن بالرغم من ذلك لم تشر جهود إسماعيل المثمرة المرجوة وذلك بسبب مقاومة الدول الغربية وتحارض تلك الإصلاحات مع بقاء الامتيازات الأجنبية في البلاد .

### استعمال التاريخ الميلادى :

نظرا لأن المعاملات الجارية والدواوين ، فى عهد إسماعيل ، مع الأوروبيين معظمها على واقع للشهور الافرنجية فلذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى نظارة المالية أن تتبع حسابات الحكومة للشهور الافرنجية وأن يكون التقويم الميلادى هو المتبع فى جميع دواوين الحكومة وذلك ابتداء من أول - سبتمبر سنة ١٨٧٥ وذلك عملا على سهولة التعامل مع الدول الأوروبية ولقد تم استعمال التاريخ الميلادى صعبة فى بادىء الأمر .

### استعمال الطريقة العشرية فى المكييل والموازين والمقاييس :

أصدر إسماعيل أمره للحقانية ومحويل الموازين والمكييل والمقاييس الجارى تداولها إذ ذاك إلى الطريقة العشرية مع إبطال الطرق المتنوعة المستعملة فى ذلك الوقت وعدم الأخذ والعطاء والتعامل بكل صورة إلا بالطريقة سائفة الذكر كذلك أصدر أوامره لنظارة التجارة لاتباع تلك الطريقة الجديدة وتعميمها فى جميع أنحاء البلاد .

كذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى كل من الدائرة الخديوية ونظارات الداخلية والجهادية والمالية والتجارية بأن يستعمل بها وبسائر الدوائر المهمة ( السبقيم مترىك ) أى الطريقة المترية فى المقاييس والموزونات وقد تم العمل بالنظام المترى هذا فى يولية سنة ١٨٧٦ .

وقد كانت الموازين والمقاييس المختلفة المنبئة قبل ذلك توقع فى الارتباك إذ أنها كانت غير موحدة وقد دفع إسماعيل إلى اتباع تلك الطريقة المترية الجديدة أو العشرية - كما سماها هو فى الأمر الذى أصدره لشريف باشا دفعه

إلى ذلك رغبته في سهولة التعامل مع الدول الأوروبية الذي كان يحرص كل الحرس على إرضائها وإنهاء علاقاته الاقتصادية معها .

بما سبق يتضح أن الخديوي إسماعيل لم يترك فرصة من الفرص في إدخال النظم الأوروبية إلى مصر إلا واتبعها وقد ظهر ذلك جلياً في اتباع التقويم الميلادي في جميع أنحاء البلاد بدلاً من التقويم القبطي الذي أبغته مصر ردحاً طويلاً من الزمن ، وكذلك في تميم الطريقة المتبعة في المقاييس والموازين والمكييل لنفس الغرض وهو سهولة التعامل مع دول أوروبا .

#### تقدم الصحافة :

هذه ما تولى إسماعيل حكم مصر لم يجد بها إلا بعض الصحف الأجنبية التي تصدر بلغات أوروبية مختلفة ، وهي على قلتها لا تؤدي واجبها الصحفي الآداء الصحيح إذ أن تلك الصحف اهتمت بالشئون التجارية وأخبار السفن الداخلة إلى ميناء الاسكندرية وبعض أخبار الدل الأوروبية .

وكانت الصحف المصرية التي أنشأها محمد علي قد اختفت أيام عباس وسعيد وحتى جريدة الوقائع المصرية رأى سعيد أن يجهزها ومطبعة بولاق لأحمد أصدقائه وهو عبد الرحمن رشدي بك مدير الواورات البحرية في ذلك الوقت .

فتمثلت جريدة الوقائع ما يقرب من عامين حتى صدر العدد الأول في عهد إسماعيل في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ في صورة جديدة ونقلت عن الصحف الغربية خير ما فيها وعينت بالبسلاد الشرقية وأمسورها وكذلك الأخبار الداخلية في مصر ولم تغفل شئون التجارة والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية

والأدبية واهتمت أيضاً بالأعلانات وكانت تدافع عن سياسة الحكومة وفي سنة ١٨٦٥ أيضاً أصدرت الحكومة صحيفتين أخريين وهما مجلة « يعسوب الطنب » و « الجريدة العسكرية المصرية » وصدرت بعد ذلك بعدة سنوات جريدة « أركان حرب الجيش المصرى » ثم « مجلة روضة المدارس » وكانت توزع مجاناً على التلاميذ وكذلك « وادى النيل » لعبد الله أبى السعود أفندى .

وظهرت صحافة التخصص مثل « المقتطف » فى الأدب وشئون الاجتماع ، وصحف التجارة وشئون الاقتصاد كصحيفة « التجارة » كذلك ظهرت الصحف - المزلية مثل مجلة « أبو نضارة » أنشأها يعقوب صنوع وهو يهودى وكانت تلك المجلة مدرسة هاد إليها الصحفيون إذ أنها كانت تفقد كل شيء فى ذلك الوقت .

وهكذا نشطت الصحافة فى ذلك العصر وأخذ المصريون ينشئون المجلات العلمية والصحف السياسية .

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ كان بمصر ٢٧ صحيفة يومية أو نصف أسبوعية .

٧	بالغة العربية .
١	» » والتركية .
١	» » والفرنسية .
١	» » والإيطالية .
٩	» الفرنسية .
٣	» اليونانية .
٥	» الإيطالية .

إنشاء دار الكتب :

يقول على مبارك باشا :

دشم ظهر لي أن أجهل كنيخانة خديوية داخل الديار المصرية أضاها بها كنيخانة مدينة باريس فاستأذنت الخديوي إسماعيل في ذلك فأذن لي ، من ذلك يتضح أن وزراء إسماعيل قد افتتحو أثره في التشبيه بمدن أوروبا في نظمها فهذا على مبارك ناظر المعارف في ذلك الوقت يتحدث عن إنشاء دار الكتب ويضربها بمثل تلك التي في باريس .

وعلى ذلك أصدر إسماعيل أمراً بإنشاء تلك الدار كما أمر باستحضار حضرات العلماء لكي يعدوا قائمة بديان أسماء الكتب وكذلك استحضار من لهم إلمام بالكتب التركية لإعداد قائمة بملك الكتب وشراء الكتب التي لا توجد بمصر من القسام والجهاز والاستعانة بدول أوروبا وفقلت الكتب الموجودة بديوان المدارس إلى الدار الجديدة .

وتم افتتاح دار الكتب في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧٠ بسرأي درب الجماين .  
وفتحت أبوابها للراغبين في الاطلاع .

الجمعيات العلمية :

ظهرت في عصر إسماعيل الجمعيات العلمية لنشر الثقافة وتوليد روح البحث العلمي واليقظة الفكرية .

فأنشأت الجمعية الجغرافية في ١٥ مايو سنة ١٨٧٥ وقد حدد الغرض من إنشائها : « البحث على الدراسات المتعلقة بالسكشاف الجغرافي عن الأقاليم الأفريقية وما جاورها والعناية بالدراسات الجغرافية على اختلاف أنواعها ولكن بوجه خاص للباحث الأفريقية » .

وقد قامت الجمعية الجغرافية بنشاط كبير في تحقيق أهدافها ونشاطات الاستكشافات الجغرافية في أفريقيا والتي ارتادها الأوروبيون الذين قاموا بإرياد تلك القارة التي كانت تسمى القارة المظلمة .

كذلك تأسست جمعية المصارف المصرية للمعاون على نشر العلوم وذلك بناء على رغبة الخديوي إسماعيل أيضا وتولى رئاستها ابنه محمد توفيق أكبر أنجال الخديوي وولى عهده وصدرت لأئحة التنظيم لتلك الجمعية تتكون من ثمانية عشر هنأ لكي يصير أعضاء الجمعية على هداها .

وهكذا شجع الخديوي إسماعيل الصحف المصرية وأنشأ الكثير منها ومد يد المعونة إلى كثير من تلك الصحف وخصوصا الصحف الأهلية التي كانت لها معونة مادية سنوية لكي يمتدحوه في صحفهم ومجلاتهم ولكي تتحدث عنه تلك الصحف دائما وتتحدث عن أعماله .

كذلك أنشأ دار للكتب المصرية لكي تكون شبيهة بتلك التي بباريس ولكي يحقق عيادته المشهورة ، إن مصر أصبحت قطة من أوروبا ، وشجع كذلك الجمعيات العلمية كما ذكرنا سابقا .

#### النتائج :

إن مدى إنتشار التعليم في أى أمة من الأمم يعطى فكرة واضحة عن مدى ما وصلت إليه تلك الأمة في مضمار الحضارة ولذا يجب ونحن نتكلم عن مظاهر الحضارة الأوروبية في عصر وألرها في الحياة الاجتماعية أن نبحث درجة انتشار التعليم في مصر في عهد إسماعيل وتأثيره في ذلك بالدول الأوروبية واستحداثه بالأجانب في هذا المضمار أيضا .

وتنضج سياسة إسماعيل في التعليم من خطاب أرسله إلى الصدر الأعظم



يوضح فيه تلك السياسة وكيف أن تقدم المدنية أدى إلى رقى للعلوم وانتشار المعارف وأنه أهاد فتح المدارس التي كانت قد أغلقت في عهد عباس وسعيد .  
ففي عهد عباس ألغيت بعض المدارس ، أما سعيد فقد ألغىها جميعا وتم على يديه انهيئ النظام التعليمي الذي كان قد أنشأه محمد علي .

ويقول بمقرب أر تين ( باشا ) في كتابه « التعليم للامم في مصر » ، إنه يمكن اعتبار المدة ما بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٦٣ فيما يخص بالتعليم العام والمعارف العمومية كأنها معدومة .

وفي حديث لسعيد باشا مع ( كوفج بك ) ، مرييه السويسري الذي أصبح مسكر تهره الخاص ، بعد ما أوى للعرش ، وكان يحضنه على إعادة فتح المدارس التي أغلقها عباس سلفه يقول سعيد : « لم نعلم للشعب ؟ لكي يصبح الحكيم عليه والتصرف فيه أعسر ما عليه ؟ دهم في جهلهم فالأمة البسالة أسلس قيادة في يسد سأكها . »

وعندما تولى اسماعيل حكم مصر لم يكن في القطر من مدارس سوى مدرسة ابتدائية ومدرسة فهم بزية والمدرسة الحربية في القطعة ومدرسة الطب والصيدلة والولادة التي أنشأها كلوت بك ، وكأها بالعاصمة ، ومدرسة بحرية بالاسكندرية وكانت جميعها في حالة سيئة من حيث نظامها وقريبة والتعليم فيها .

وأخذ اسماعيل ينشئ المدارس فتماست في سنة ١٨٦٤ مدرسة رأس العين بالاسكندرية ومدرسة القاصرية بمصر وعلمت فيها اللغات والعلوم المختلفة وفي سنة ١٨٦٥ أنشأ أيضا مدارس أخرى في بنها وبنى سويف والمنيا وأسيوط ، بها من الطلبة ما يزيد على ٦٣١ طالبا منهم ٥٠٧ داخلية .

وكانت المجانية أساس التعليم في هذه المدارس كافة وتشمل الإسكوة  
والعلماء أيضا .

وظهرت لائحة ( ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ ) وهي لائحة ذات أربعين بنداً  
أصدرها علي باشا مبارك أسماها مبادئ :

أولاً : تضامن جميع المدارس في نظامها وتعليمها .  
ثانياً : مساواة المعاهد التي من درجة واحدة مساواة تامة في جميع الأمور .  
وقسمت المدارس ثلاثة أقسام : ابتدائية وثانوية وعالية بخلاف المدارس  
الخاصة .

وتقرر أن تكون المدارس الثانوية سمياً ويكون أسماؤها المجانية المطلقة .  
وأما المدارس العالية فسميت سمياً . ثمان في مصر وواحدة بالإسكندرية ومن  
المدارس العالية مدرسة البوليتكنيك والتي يقال لها مدرسة المهندسخانة ومدة  
الدراسة بها ست سنوات وأنشئت تلك المدرسة سنة ١٨٦٦ . ومن المدارس  
العلوية أيضاً مدرسة الإدارة التي عرفت باسم الحقوق وأنشئت سنة ١٨٦٨ .

أما مدرسة الطب فكانت في درجة كبيرة من الرقي وللتقدم وكانت تنقسم  
إلى قسمين : قسم الطب والجراحة وقسم الصيدلة ومدة الدراسة في كل منهما  
خمسة سنوات وكان عدد طلبة في سنة ١٨٧٦ ، ١٩٥ طالباً كلهم داخلية  
ما عدا عشرين . وإن تخريج الطبيب الواحد كان يكلف الحكومة ٩٣ ألف فرنك  
وتخريج الصيدلي الواحد كان يكلفها ١٤٥٠٠ فرنك وكان معظم الاساتذة  
مصريين ممن تعلموا في أوروبا . كما كان بالمدرسة مستشفى مدني وعسكري  
ومعمل كيمياء ، ومكتبه شاملة ومجموعات تجهيزات تشريحية ومجموعات تاريخ  
طبيعي .

واستعاضر اسماعيل كثيرا من الأوربيين للمساعدة في تنمية التعليم ومن هؤلاء ( دوريك ) السويسري الأسير الذي نبهه على الحاجة للمصادر وكلفه تنظيم المدارس وتوزيع قطاعاتها على القسطنطينية ، ويخمس وزارة المعارف بميزانية سنوية تراوحت بين ٧٠٠، ٨٠٠ ألف جنيه وقد أن كانت لا تتعدى الخمسة آلاف جنيه في عهد سعيد .

ولما اضطر اسماعيل فيما بعد إلى الاقتراض من عيب ميزانية التعليم لإيراد تفتيش الوادي بعد أن امتدده من شبة قناة السويس مقابل عشرة ملايين من الفراكات وكان مجموع ذلك الايراد سبعة آلاف فراكات معينا .

وعلى ذلك تكون ميزانية التعليم في عهد اسماعيل مقدمة كالآتي :

٤٠٠٠٠	جنيه	من وزارة المالية ( الميزانية العامة ) .
٢٠٠٠٠	،	إيراد تفتيش الوادي
٧٠٠٠	،	ديوان الأوقاف .

وتقدر مساحة تفتيش الوادي ١٠٠٠ فدان كذلك تبرع اسماعيل لميزانية التعليم إيراد ١٠٠٠ فدان أخرى وذلك لفرض إنشاء مدرسه في كل مديرية وأجرى دور بك بعض تعديلات في المدارس الموجودة كتحويله مدرسة الإدارة إلى مدرسة حقوق ، وكجعل مدرسة اللغات مقبلا للخريج متخرجين ومفتشين يشتغلون في الإدارات وأضاف قسم يتطرى إلى مدرسة الطب .

ولكن بالرغم من ذلك فقد كانت مجهودات الخديوي ووزرائه ضئيلة وذلك لقلة المال وقلة الرجال بالرغم من استحضار الاساتذة من أوروبا .

وذلك لأن المجانية العامة في التعليم جعلت غالب الخصاص لتعليم ذيرواف

بالمрад وأن الفترة ما بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٦٣ أنقصت كثيرا من عدد المصريين المتقنين الذين يوم الكفاية بإمارة شؤون التعليم وأدى ذلك الشعور بالحاجة إلى الزيادة في عدد المعلمين .

لذلك أقرح على مبارك باشا إبطال مبدأ المجانية البحتة وتكليف الأهالي بالاتفاق على تعاليم أولادهم ، ولذلك أنشأ مدرستين بمصاريف شهرية ، ثم أنشئت دار العلوم لتخرج أساتذة يقومون بتدريس ما كانت اللغة العربية أساما لتعليمه كما أنشأت مدرسة للفرمان لتخرج أساتذة يقومون بتدريس اللغات الأجنبية والرياضيات والعلوم الأخرى .

كما قرر مدير ديوان المدارس انتخاب التلاميذ المتقدمين في فن الرسم واللغات الأجنبية من تلاميذ مدارس المعلمين وتعيينهم معاونين لأساتذة المدارس بموجب قدره ٢٥ قرشا وإجراء مصابقة لهم في آخر السنة ، فمما إذا أظهروا كفاية ومقدرة فيصير تعيينهم أساتذة بالمهامية المقررة للأساتذة كما أرسل اسماعيل البهوت إلى الخارج وقد بدأ في عهد محمد علي ولم يكن عدد المبعوثين إلى أوروبا في عهد عباس وسعيد قليلا بالرغم من تعيينهما على الحركة التعليمية في مصر .

وقد أسدت تلك البعثات مصر بثائرة من الرجال الذين أعانوها في مختلف نواحي الحياة وبلغ المنفق عليهم أيام حكم اسماعيل ٦٣٠٥٧ جنينا .

وقد وثق نظام البعثات الأولية أو اصر إتصال مصر بالخضارة الغربية وقوى من أسياجه .

كما أنشأت في مصر مدارس الجاليات الأوروبية المختلفة والتي ساهمت أيضا بنصيب كبير في ازدهار التعليم في تلك الفترة .

كما أنشأ الأقباط الأرثوذكس مدارس عديدة باءت إلى اثني عشرة مدرسة وقد  
وهب اسماعيل مدارسهم ألف وخمسمائة فدان من أطلال القلعة الجديدة أما  
الأقباط الكاثوليك فقد كانوا أسبق المصريين على الإطلاق في مضمار التعليم وكانت  
مدارسهم الابتدائية والثانوية منتشرة على الأخص في الصعيد وكانت مدارسهم  
مشتركة بين البنين والبنات .

وقد كان الروم الأرثوذكس مدرستان للبنين والبنات بصرى ومطرسا في  
الأسكندرية وكان للموارنة ثلاث مدارس ابتدائية بصرى . أما الأرمن فلم  
يكن لهم سوى مدرسة واحدة . كذلك أنشأ اليهود عدة مدارس ، واستسكن  
كانت مشهورة بالقدارة الفعالة أطنابا فيها أتمتها بمسكن للتعليم والنظام طرقه  
تلك كانت الحركة التعليمية في عصر اسماعيل والتي أدت إلى زيادة عدد  
المتعلمين .

فيهد أن كان عدد التلاميذ في التعليم العام سنة آلاف فقط في عهد محمد علي  
ارتفع هذا العدد في الخمس سنوات الأولى من حكم اسماعيل إلى مائة ألفاً ثم  
بلغ عدد المتعلمين في سنة ١٨٧٣ ٨٩٣ ٨٩٣ تلميذاً وإذا قارنا هذا العدد على  
سكان القطر وقتئذ البالغ عددهم ٥٠٠ ٥٠٠ ٥٠٠ نفس بحسب الإحصاء المصري  
خص كل عشرة آلاف نفس ٩٧٣ تلميذاً وهذا وإن قل بالنسبة لبلاد أوروبا  
لكنه يعد تقدماً بالنسبة لبلاد مصر .

فبينما سجلت بروسيا وسويسرا نسبة قدرها ١٥ ٪ من عدد سكانها ، فرنسا  
١٣ ٪ ، إنجلترا ١٢ ٪ ، النمسا ٩ ٪ ، أيرلندا ٨ ٪ ، ليونان ٥ ٪ ، البلقان ٤ ٪ ،  
روسيا ٢ ٪ من مجموع عدد سكانهم الذين تلقوا للتعليم الابتدائي فقد سجلت  
مصر نسبة ٢ ٪ من عدد سكانها ولكنها تعتبر في الواقع ٤ ٪ بالنسبة لعدد

السكان من الذكور .

ويقول رفاة هك رافع بالنسبة لتقدم التعليم في ذلك العصر :  
وهذا طراز جديده في العلم والتعليم وببحث مفيد يضم حديث المعارف الحالية  
إلى القديم فهو من بدائع التنظيم وإذا أخذ حقيقته من حسن التدبير والاقتصاد  
فيه استحق مرتبة التعظيم .

كما أدت الحركة التعليمية إلى إزالة جزء عظيم من الفوارق التي كانت  
بين الأجناس المختلفة الضاربة في وادي النيل ، وجهات الصدور أوسع احتمالا  
للاختلافات المذهبية .

( انظر احصائية عن التعليم في القطار المصري سنة ١٨٧٥ والتي تبين درجه  
انتشار التعليم الأهلي والاجنبى بمصر ومدارس الحكومة ) .

( احصاء رقم ١ من الملاحقات )

( كذلك احصاء عن عدد تلاميذ مدارس الحكومة المصرية من سنة ١٨٦٢  
إلى سنة ١٨٧٩ .

( احصاء رقم ٢ من الملاحقات ) .

تعليم البنات :

والامر الذى يعتبر أكثر أهمية من أحياء تعليم البنين ، تلك المحاولة  
التي هدفت لتأسيس مدارس لتعليم البنات والتي تعتبر - في حدود ذاتها ثورة  
ومضربة مباشرة لنظام الحريم واستخدام الرقيق .

فقد كان تعليم البنات يعتبر من قول في حكم العدم ، اذ لم تكن في البلاد  
مدرسة للبنات سوى مدرسة الولادة ولم يكن يعلم فيها في الغالب سوى البنات

الحيثيات ، أما البنات من سائر الطبقات فلم يكن لهن مدارس ، لتعليمهن وكان الجيل يخيا عليهن .

ويقول بيردسلي قنصل الولايات المتحدة في خطابه إلى وزارة الخارجية الأمريكية :

( لقد أطلع اسماعيل عن المعتقدات الباطلة المتأصلة من قرون في بلاده ، فقرر أن يكف عن حرمان المرأة المصرية من منافع التربية فأمر أن يكون تعليم البنات موضعاً لا كبر عناية من حكومته ) .

نعم إنه كان في بلاده مدارس للبنات ، أمتعتها الأخوات والارساليات المسيحية والطوائف غير الإسلامية ، والجاليات الغربية ، وأهم تلك المدارس تلك التي أنشأها مس' وانلي ، ابنة أسقف دبلن ، والتي كانت أسعد حظاً من زميلاتنا في هذا المضمار ولكن الخوف القلبي للمصريين المسلمين من تأخير تلك المدارس على بناتهم من الناحية الدينية قد قيد تلك الجهود ولم يدع الكثير منهم أبناهم أن يذهبوا إلى مدارس الارساليات هذه وذلك بدافع الغيرة الدينية

وقامت تشسما آفتم خانم الزوجة الثالثة للخديوي اسماعيل بتأسيس مدرسة لتعليم البنات وهي أول مدرسة إسلامية تفتتح في القطار المصري لتعليم البنات على الطريقة الغربية ، ولكن بالرغم من أن تلك المدرسة جعلت داخلية مجانية وأن البنات استدعيت لايها من جميع طبقات الأمة بلا تمييز مذهبي أو اجتماعي وكانت المعيشة فيها فاحشة كأن المقيات فيها بنات أرباب قصور وحتى المدرسات اللاتي يقمن بالقدريس في تلك المدرسة كن من نخبة المدرسات وكذلك الناظرة التي حضرت خصيصاً من أوروبا لتلك المدرسة بالرغم من كل ذلك لم يقبل الأهالي - في هادي . الأمر - على إرسال بناتهم إلى تلك المدرسة

فلم تعد الأميرة المذكورة هذه التعليمات إلزاماً لمدرستها، واضطرت إلى أخذ فتيات البلوازي الجيش من بيوت وبيوت الأسرة المالكة وأمرائها وأدخالهن فيها - إن ظلت المتألمة في المدرسة خالية مدة ثلاثة أسابيع أو أكثر .

ولكن خلال ثلاثة أو أربعة شهور ملئت جميع المقاعد وعددها ١٠٠ ، وقد تمت طلبات أخرى للفتيات بالمدرسة من مسلمين ونوبيين وأقباط ويهود ومن جميع الطوائف من مدينة قندهار طالبات التحاق لبناتهن ليلتحقوا بمدرسة السيوفية هذه تأسست بالمدرسة قسم آخر خارجي .

وقد كان التعليم في تلك المدرسة يهدف إلى جعل البنات أمهات المستقبل إذ أنه خدم خمس خمسة أيام في الأسبوع للتدبير المنزلي وأشغال الأبرة ويومان للعلوم الأخرى وكانت مدة الدراسة خمسة سنوات وقد أدى ذلك إلى تحسين تفكير المرأة وتعودها على النظام والنظافة وبذلك يمكنها أن ترفع من شأن الفلاح وقد كان الخديوي يقول : إن تعليم المرأة سوف يحد من تعدد الزوجات وسيؤدي حتماً إلى إنشاء نظام الحريم .

وأصدر اسماعيل أمراً آخر بإنشاء مدرسة أخرى للبنات على نظام مدرسة السيوفية وأصبحت إدارة الأوقاف تلك المدرسة والتحق بها مئات الطالبات . وهكذا كان للمرأة أيضاً نصيب من دخول مظاهر الحضارة الأوروبية إلى مصر في عهد الخديوي اسماعيل إذ أتت لها فرصة التعليم لأول مرة .

كذلك أنشأت زوجة الخديوي الأولى مدرسة يتعلم فيها البنات الريفيات الفقيرات لكي يعملن في خدمة المنازل .

وبعد عزل اسماعيل ألغيت تلك المدارس بسبب الضائقة المالية .



## إبطال الرقيق :

لقد عمل إسماعيل على القضاء على الرقبة بالدول الأوروبية في إلغاء تجارة الرقيق وتحرير العبيد ، إذ أصدر البرلمان الإنجليزي في سنة ١٨٠٨ قانوناً بإبطال تجارة الرقيق واتبعها فرنسا في ذلك سنة ١٨١٥ وسائر مؤتمرات فيينا سنة ١٨١٥ في الطريق ذاته ، وقضت قرارات مؤتمر إكس لا شابل سنة ١٨١٨ على النخاسة وأيسسه مؤتمر فيرونا سنة ١٨٢٢ واعتبر يوم أول أغسطس سنة ١٨٣٤ بداية لتحرير عموم الأرقاء في دائرة الممتلكات البريطانية واتبعها دول أوروبا كلها في هذا المجال خصوصاً فرنسا والسويد والدانمارك وهولندا وألمانيا والولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية الأمريكية .

فلما تولى إسماعيل عرش مصر وعزم على إدخال بلاده في مضمار المدنية الغربية قرر العمل على إبطال الرقيق .

وكانت النخاسة إذ ذاك على أشدها بالرغم من إبطال أحوال الرقيق الرسمية بمصر والأسكندرية ووطنطا وغيرها من مدن القنطر المصري .

وأصدر إسماعيل أوامره إلى حاكم السودان بتدقيق تجار الرقيق وقطع دأرهم فألقى موسى حمدي باشا حاكم السودان في ذلك الوقت ( ١٨٦٢ ) القبض على سبعين مراكبا مشحوناً بالأرقاء بين كاك وفاشودة ، وبالرغم من ذلك كان يوجد الحكام في السودان من كان متساهلاً وجارياً بجمعه استغلالاً ببيع وشراء الرقيق .

وكثيراً ما أصدر إسماعيل أوامره إلى مدير كردفان بأمره فيما يمنع وإبطال التجارة في صنف الرقيق ولكن يبدو أن تلك الأوامر لم تكن تنفذ .

وفي سنة ١٨٧٤ صار ضبط ٥١١ رأس رقيق بمديرية كردفان فثار أمهـ

دارفور الذي كان ياتخذ تصارة الرقيق وسيلة للكسب والشراء رحل على معاداة الحكومة المصرية وأخذ يرسل بنودا من دارفور للجهنم على جنود الحكومة وقد أرسل الزبير دحمة م يرسل البضائع ذلك الوقت إلى حكمدار السودان يخبره أن سلطان دارفور يفتي ببيعها بزيادة على الخمسين ألفا بخير لهم وأسلمهم النارية وهجموا على بنود الحكومة المصرية ولكنه انقصر عليهم وقتل معظمهم .

على أن اساميل كان يعلم أن إبطال الاتصافه ينعدي = أولا - إبطال الرق يصنفه حالة اجتماعية وكان هذا من الأمور الصعبة الموجودة في المجتمع المصري فاجأ اساميل إلى العهد الذي منى على رعايا تحرير كل عبد يبيده معاملته مولاه ولكن بقاء العداة إلى عهد آخر وهو معاقبة العبد المتركب سرقة وشرح كل صبياء يرفع تهمة السرقة إلى عبده لتجريد تهمة الاساءة وكان القضاء في صف بالعادة ، ولكن القضاة = لكن يرضوا الرأي العام الأوروبي المطالب بالقضاء الرق وإبطال الاتصافه أخذوا يتكلمون بتحرير كل مشبك بدون تحقيق شكواه حتى أن المعتز أحمال الاتصافه البريطانية في المنصورة حرر في شهر واحد أكثر من ٧٠٠ رقيق ، فحدث ضجة من أرباب العائلات واضطر اساميل إلى تعويض عموم أصحاب الأرقاء الذين حرروهم ذلك القضاة بدون حق كما اضطر إلى إشراك الهيئات الحاكمة المحلية معهم في تحقيق الشكاوى التي يقدمها الأرقاء ضدهم ولهم .

كما ساء القضاة الاخر يكتفي في مصر ( فارمان ) في تحرير كثير من الأرقاء ومن هؤلاء الأرقاء صبي قال أنه ولد في السودان وأحضره أحد تجار الرقيق إلى طنطا وهو صغير جدا فباعه في القاهرة بعد ذلك وعندما مات سيده أخذه شقيق هذا السيد وعامله معاملة سيده وضربه ضربا مبرحا وكان ينتقم الفرصة

لكني مهرب وعندها مساعدته انذار وف شرب وقابل مسيعة أمريكية فأخذته إلى  
 القنصل الأمريكي الذي أرسله بدوره إلى مركز البوليس طالبا منه ما يفيد  
 عنقه لسموه مناعلة سيده له وصحلي على شهادة تفيد عتقه ( انظر الملحقات )  
 وبالحق من جمهوره استهؤلا القنصل في تحرير الرقيق ألا أن الذي أدى إلى  
 عرقلة جهود اسمايين في هذا الشأن هم أنفسهم الذين انهم من امتيازات  
 تضمن سلامة تجارتهم المبرحة وقد عبر الخديوي عن أصفه حينما رد على أسئلة  
 مندوبي جمعيات مقاومة الذخاسة في فرق الدين اغتموا وجوده في لندن  
 سنة ١٨٦٧ وكان بمسحبة وزيره فرهار هاشا الذي كان يقوم بدور المترجم  
 بين الخديوي وهؤلاء المندوبين فردد على استفسارهم في هذا الخصوص بأنه  
 يستطيع أن يتخذ الاجراءات اللازمة ضد رعاياه ولكنه لا يستطيع أن يفعل  
 ذلك مع الاوروبيين الذين هم العامل الأساسي في اخفاقه في هذا المجال فهم  
 يتاجرون في العاج في الظاهر ولكنهم في الحقيقة يتاجرون في الرقيق فأى سفينة  
 تحمل علما أوروبيا كان من السهوب تفتيشها مما أدى إلى احناء تجار الرقيق  
 بالاوروبيين وإذا سألهم أى شخص عن حمله تلك القوارب أجابوا بأن الرجال  
 جزء من طاقم البحارة والنساء وبناتهم وأبنائهم وصدرح الخديوي  
 أيضا في هذا المؤتمر أن إلغاء تجارة الرقيق تماما يحتاج إلى خمسة عشر أو  
 عشرين عاما .

ولكن حاول اسمايل التغلب على تلك العقبات لاعتباره القضاء على تلك  
 التجارة هو الاساس في بناء الحضارة الغربية الذي كان يعمل على ادخالها في البلاد .  
 ولو أنه كان مكثرا من اقتناء الجوارى حتى أن قصوره كانت تحتوي على  
 ألفى جارية الا أنه كان مقتنعا با حلال الحضارة الغربية على الروح القديمة وكان

يعتقد أن من أهم مميزات الحضارة الغربية هي علاقة المرأة الغربية بالرجل ومركزها في الحياة العائلية منه .

وعين اسماعيل السير سمويل بيكر حاكما على البلاد الاسيوائية لمدة اربع سنين ابتدى من اول ابريل سنة ١٨٦٩ وذلك للقضاء على تجارة الرقيق هناك وخلفه غوردون الذي واصل بمجهودات سمويل بيكر وحارب الجلابين بشق الطرق ولكنه بمجرد أن ادار ظهره حادت الامور الى اسوأ مما كانت عليه في السودان هل أن الزى العام المصرى كان مخططا على حملتى هذين الانجليزين .

وقبل أن يعقد مع الانجليز معاهدة ابطل تجارة الرقيق وجد تعنتا من رجال الدين فشيخ الاسلام ومفتى الديار عارضا في ذلك زاعمين أنه مخالف للاصول الدينية . وانضمت اليهما في هذه المعارضة هيئة العلماء بأسرها . فهزل اسماعيل الشيخين وألذر بالغاء هيئة عموم العلماء اذا استمروا على معارضتهم .

وعلى هذا عقد معاهدة في ١٢ أغسطس سنة ١٨٧٧ مع بريطانيا لمنع الاتجار بالرقيق وإلغائهم الرق وقضت تلك المعاهدة بمنع إدخال الرقيق مصر أو مرورهم بها وعدم السماح للسود والحبشيين المقيمين بها بمغادرتها إلا إذا ثبت أنهم أحراراً كما نصت على محاكمة تجار الرقيق أمام محاكم عسكرية وحق للسفن البحرية البريطانية في البحر الأحمر في تفتيش السفن المصرية وكذلك نصت على أن يبيع الرقيق من عائلة إلى عائلة يبطل بالقطر المصرى بعد مضي سبع سنوات ويبطل بالسودان بعد مضي اثني عشرة سنة كما عين اسماعيل ملكولم باشا بمأمورية التفتيش على المراكب التي تمر بمحطات البحر الأحمر لتسليمها للحكومة المصرية وضبط ما يوجد بها من الرقيق برسم البيع والتجارة طبقا لنظام المعاهدة .

هذا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في عقد مثل تلك الاتفاقية مع حكومة الحديوى ويبدو ذلك واضحاً من الرسائل المتبادلة بين شريف باشا وبين القنصل الأمريكى (فانمان) ولكن لم يحقق تلك الرغبة على الأقل أثناء حكم إسماعيل لمصر إذ تم هزله قبل أن يتم الاتفاق على عقد تلك المعاهدة ولكن بالرغم من ذلك استمر قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر في المساهمة في تحرير ما يمكن تحريره من الأرقاء .

ومكنا قطع إسماعيل شوطاً كبيراً في محاربة تجارة الرقيق واستعمال الرق وذلك لإرضاء الدول الأوروبية والعمل على إدخال حضارتهم في البلاد .

كما سبق فيوضح لنا أن إسماعيل بذل جهداً كبيراً في إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية في البلاد فغير شكل عاصمته أي القاهرة والاسكندرية وألبسها لباساً غريباً واحضر آلات جاب المياه إلى الإسكندرية والقاهرة أيضاً . وأدخل إليها الملاهي الأوروبية كالأوبرا والتخييل والمراقص وأنشأ مرفأ الاسكندرية وهذبت أحواض السويس ونصبت خمسة عشرة منارة وزيدت السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلاً ، إلى ١١٨٥ ميلاً وما يزيد على ٥٠٠٠ ميل من خطوط الأسلاك الكهربائية وقد قدر بعض الإحصائيين هذه الأشغال وحدها بأكثر من ستة وأربعين مليوناً من الجنيات .

كذلك عمل على منع تجارة الرقيق وذلك كلف الخزانة المصرية أموالاً طائلة كما رأينا أنه اهتم بالتعليم وأنشأ مدارس البنات .

## تأثير مظاهر الحضارة الأوروبية على

### الحياة الاجتماعية في مصر

وعلى ذلك أخذت الأمة المصرية تقلد الإفرنج في أحوالهم الاجتماعية وزاد هذا التقليد بزيادة لتدخل الأوروبي معنى كاد الشرق أن يفقده صبغته الشرقية ويكون أمة غربية .

وعلى العموم كانت الهيئة الاجتماعية تسير نحو حالات جديدة في عصر إسماعيل وتفتش أساليب المجتمع الأوروبي وعاداته ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين في المسكن والملابس ومظاهر الحياة . وكان انتشار التعليم من العوامل التي ساعدت على هذا التطور فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها سارت طبيعة العادات الأخرى في تقليد الأوروبيين واقتباس أساليبهم وأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار .

وقد تغيرت الملابس والأزياء فإن نسساء مصر في تلك الفترة وخصوصاً نساء الطبقة الأرستقراطية قد اتخذن لأنفسهن ولجواريهن الموادات والمصنوعات الفرنسية تاركين بذلك ملابسهن القديمة فبعد أن كن يلبسن النقعال التي بدون كعب ويجرونها على الأرض أصبحن يلبسن الأحذية الفرنسية ويمشين في خيلاء . كما أن بعض هؤلاء النساء أصبحن يستعملن بعض الكلاسات الفرنسية في أحاديثهن .

فترك بذلك النساء في المدن والبيوتات البياك والساطة الكاشميري والطاقية الحمراء الصوف الموضوعة عدة مناديل عليهما . وأقبلن يلبسن داخل منازلهن الجلابيب والنفساتين منفصلة على الموادات الغربية ، فإذا خرجن لبسن لباساً غربياً وأقدمن على التصوير تصويراً فوتوغرافياً . وهن أيضاً يلبسن أفرنجية

وعلى نكبي صور من الفوتوغرافية ، ونهرون أن نستمع ومن نصف  
نائمات إلى أوربا أو فلباخ أو تسماعن في فرق البالية التي أتت من الخارج  
لنهرض الهابها . ولكن تلك الفئة كان عددها قليلا ، وحتى ومن ينصت إلى  
الموسيقى أو يشاهدن الحفلات في الأوربا ، كان ذلك من من خلف ستائر  
كثيفة وكانهن في صناديق مغلقة حتى يمكنهن أن - يشاهدن وينصتن دون أن  
يراهن أحد . وأن تأتي النساء في مجوهراتهن أو تأتي عيونهن البهجة في ذلك  
الضوء من خلف تلك الستائر كان هو الدليل الوحيد على وجودهن في الأوربا  
حيث يسمح لمن في تلك الأماكن المختلفة الانفراد بأنفسهن وغالبا ما كانت تلك  
الأماكن خالية في أغلب الأيام .

وترك الرجال في المدن والبادر أيضا ، لاسيما الموظفون واللباس المغربي  
والعربوش المغربي ولبسوا اللباس الغربي الذي كان يرتديه رجال تركيا في ذلك  
الحين وهو الأسطعميلية من تحتها القميص المكوي والصدري والبطلون؛ كذلك  
احتدوا الاحذية الغربية من تحتها الجواربات وتركوا المزل والمركوب ، فزال  
بذلك فارق كان يميز المسلمين عن غيرهم من بني وطنهم ؛ ليسوا يبدون بديهم  
وقلدوا الأفرنج أيضا في حق لحاهم بالمرة .

وانتهت كذلك حياة الأغنياء اليومية ؛ فانهم كانوا حتى أيام اسماعيل  
الأول يمتضون من النوم مبكرين فيصلون صلاة الصبح ثم يفطرون ويشربون  
القهوة ، ويدخنون الشبك ثم يخرجون بعد ذلك للزيارات ، أو للتسويق ، حتى  
الثانية عشرة ، فيعودون إلى منازلهم وينتقدون ثم يشربون القهوة ويدخنون  
الشبك ويدخلون بعد ذلك إلى دوائر حريمهم وينادون ساعة أو ساعتين ثم  
ينمضون ويشربون قهوة العصر ويلعبون دورضامة أو شطرنج مع أحد أصدقائهم  
أو أخصائهم ثم يخرجون للتنزه مشيا على الأقدام أو بمطلي حياهم وفي ركابهم

ساملوا شبكاتهم وأمامهم سواهم فزادهم بمواكبهم الازبكية وكثيرا ما كانوا  
يتجولون ويندخفوا الشبك تحت أشجار الازبكية. وكثيرا ما كانت تمر بهم  
الخبر والجمال عليها للسيدات حشومات. ولما تقرب الشمس أو تكاد يعودون  
الى بيوتهم فيتمشون وينهجون الى القهوة لسماع الراوى أو يسهرون عند بعض  
الأصدقاء ويعودون فينامون مبكرين .

ولكن بعد انتشار ملاهى المدينة الغربية وأسبابها وبهد تشييد الكوميديا  
والاوبرا واستقدام الممثلين والممثلات اليها من أوروبا وأقامة المراقص فيها علاوة  
على ادخال عادة الليالى الراقصة للصنوية الى الحياة القومية المصرية بعد استيراد العزبات  
بكثرة من أوروبا حتى ضمت بها شوارع القاهرة والاسكندرية واقفاها معظم  
الاغنياء وبعد اقامة حفلات سباق الخيل فى هاتين العاصمتين وأنشاء حمامات  
سوان الترفع الاغنياء فى تيار الحياة الجديدة التى أوجدتها مظاهر الحضارة  
الأوروبية وغيروا حياتهم تماما .

وهكذا أدخل اسماعيل مظاهر الحضارة الأوروبية الى مصر ، وتأثر  
المصريون بتلك المظاهر وتغيرت بذلك طاداتهم ونشأيتهم كما رأينا ولكن  
اسماعيل فى تشييده بالغرب سلك مسلكا أثقل كاهل البلاد بالديون وأنصف  
بالاصراف فى كل مشروعاته التى أنشأها مما أدى بالبلاد الى الضائقة المالية حيث  
استدان أمولا طائلة وخاصة من دول أوروبا مما أدى الى الاضطرابات السياسية  
والاقتصادية وتغلغل النفوذ الاوروبى فى البلاد وأدى كذلك الى فرض الضرائب  
الباهظة على طبقات الشعب المختلفة وخاصة للفلاح الذى قامى الاسرى من كثرة  
الضرائب التى فرضها اسماعيل وقبلى كان يجمعها من الفلاحين تحت ضغط  
الكرياج .



حقيقة ، لقد استفادت مصر من مظاهر الحضارة الأوروبية التي أدخلها  
اسماعيل في البلاد ولكن ذلك كان على حساب طبقات الشعب المختلفة ذلك الشعب  
الذي دفع ثمن تلك الحضارة غاليا .

لقد مات سعيد وترك لاسماعيل ديناً لا يتجاوز أربعة ملايين من الجنيهات  
وبلغ هذا الدين عندما عزل اسماعيل من حكم مصر عام ١٨٧٩ حوالى المائة  
مليون جنيه أنفق أغلب تلك المبالغ في الرشارى لينال الرضى لدى الباب العالي  
وفي إنشاء القصور الفخمة والتي بلغت من الكثرة حتى أن بعضها هدم وأنهار  
دون أن يقطنها أحد .

وهكذا أدى بذخ اسماعيل وأسرافه الى ضياع ثروة تلك المشروعات التي  
بدأها والتي كان يهدف بها تقليد أوروبا ما استطاع الى ذلك سبيلا مما أدى  
في النهاية الى وقوع مصر تحت نير الاستعمار البريطاني ودحا طويلا من الزمن .

## الفصل الثاني

### (الاضطرابات السياسية والاقتصادية)

### وأثرها في الحياة الاجتماعية

#### أولا - الاضطرابات السياسية

##### ١ - اختلاف بين اسماعيل والسلطان

زار السلطان عبد العزيز مصر في بداية حكم اسماعيل وذلك في أبريل سنة ١٨٦٣ وقد سر اسماعيل سرورا عظيما من تلك الزيارة واعتبرها شرفا له وأقام الاحتفالات والولائم ما كلف خزانة الدولة الاموال الكثيرة وأخذ يطوف هو والسلطان وحاشيته جميع انحاء القاهرة والاسكندرية وأنزلهم في سراى القلعة التي أعدت لنزول الضيوف اعدادا شبيها بما يروى عن مثله في كتاب ألف ليلة وليلة مما لم يكن يستطيع القيام به أحد قبله. وفي تلك المناسبة منح السلطان عبد العزيز لاسماعيل وسام المجيدة لكي يعرب له عن شكره لما بذله من كرم الضيافة وبالغ اسماعيل في تقديم الهدايا والتحف للسلطان وحاشيته حتى مآذ بها سفينة كاملة كما أعطى فؤاد باشا المصدر الأعظم والذي كان يرافق للسلطان في زيارته. أعطاه مبلغ ستين ألف جنيه لكي يستعين به في قضاء مطالبه لدى السلطان، وسافر السلطان عبد العزيز من مصر وهو في حالة نفسية تجعله مستعدا لقبول أي طاب يقدمه اسماعيل عليه بشرط أن يكون مشفيا بما يجعل تلك الطلبات مقبولة وكان اسماعيل يعرف الوسيلة التي تكفل قضاء طلباته لدى السلطان.

ولكن لم يدم هذا الصفاء بين اسماعيل والسلطان طويلا فهذا (أوتريه) قنصل فرنسا يكتب الى وزير خارجيته في فبراير سنة ١٨٦٧ عن وجود خلاف بين اسماعيل والسلطان وأن الاوا ينوى استغلال المركز المخرج

الذى آلت اليه السلطة العثمانية اذا نشأت صعوبات جديدة في تركيا الأوروبية  
وفي حديث لاسماعيل مع الشيفاليه دى شراين

فنهض انفسا سنة ١٨٦٩ يقول أنه اذا عزل سيرد باعلان الاستقلال وفي هذه  
الحالة يكون الفصل في الامر بقوة السلاح .

وفي الواقع لقد زاد الخلاف بين اسماعيل والسلطان عندما اقيمت احتفالات  
افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ فقد ذهب الخديوى بنفسه الى أوروبا  
لدعوة ملوكها لحضور تلك الاحتفالات باسمه مما زاد من غضب السلطان . فبدأ  
بدعوة ملك اليونان بالرغم من أنه كان قد أوشك منذ عهد قريب أن يشترك  
في حرب مع تركيا وأن علاقاته بها كانت عدائية أكثر منها ودية بسبب كريت  
فدعا لحضور تلك الاحتفالات وقدم لزوجته الجميلة مائة ألف فرلك مساعدة  
للمهاجرين الكريتيين « كأنما تركيا في واد ، ومصر في واد آخر » .

وكان اسماعيل قد طلب - في خلال حملة كريت هذه - من الباب العالي أن  
ينحله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية ف رأى الباب العالي أن هدفه  
الاستقلال والانفصال عن تركيا فرفض طلبه فغضب اسماعيل وهدد بسحب  
جنوده من كريت أو يستحوذ على الجزيرة اذا لم تجبه إلى طلباته .

وذكر « اسماعيل سرهفك » أنه لما وقع هذا الخلاف أوجز الخديوى إلى  
شاهين هاشا - قائد الجيش المصرى في حملة كريت - على أن يرغب سكان تلك  
الجزيرة في الانضمام لمصر ، فأخذ شاهين هاشا يتودد اليهم ويقدم لهم الاموال  
والهدايا فلما علمت حكومة تركيا بذلك طابت إلى اسماعيل عزل شاهين هذا  
من قيادة الجيش المصرى فاضطر إلى استدعائه وتعيين اسماعيل سليم - وزير  
الحربية وقتئذ - بدلا منه .

وأخذ اسماعيل يسهى فهلا للانفصال عن تركيا وذلك بمفاوضة الدول الأوروبية رأسا في صدد انشاء المحاكم المختلطة بمصر دون وساطة الباب العالي واشترائه في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ وظهوره فيه بمظهر الملك المستقل وأقام به قسما خاصا لمصر .

وذهب اسماعيل بعد ذلك إلى فلورنسا وبرلين وباريس ولندن ودعى عواهل تلك البلاد لحضور حفلات افتتاح القناة .

فتعظم السلطان غضبا لهدم قصده أياه قبل الجميع ، بصفتة سيد مصر ، وعدم توجهه الدعوة إليه لرأس تلك الاحتفالات ، واستغل ذلك الخلاف المصدر الأعظم على باشا - لا يتراز الأموال من اسماعيل في مستقبل رضاه عنه . فبعث السلطان قبل أن يصل اسماعيل إلى إنجلترا - مفسورا إلى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الغربية يأمرهم فيه الاستعجاج على همل خديوى مصر واعتباره خارجا عن حدود الولاية ، يجارحا لحقوق السيادة التى لستفكيا عليه ، وذلك لأن الدعوة إلى حضور تلك الحفلات، انما كان يجب أن تكون باسم السلطان العثمانى سيد البلاد الحقيقى لا باسم الخديوى الذى ماهو الا نائبه وأنها بهذا الشكل باطلة . وقامت جرائد تركيا بمهاجمة سياسة اسماعيل بمهاجمة عنيفة لدرجة أن بعض تلك الجرائد طالبت بعزله من منصبه واعادة مصر ولاية عثمانية وأوغرت صدر السلطان عليه فكلف اسماعيل جرائد أخرى بالدفاع عنه وكان ينفق الأموال الباهظة على تلك الجرائد ومراسيلها ويتضح ذلك من خطاب أرسله دبيرباريون ، Pierre Baranion المحرر الصحفى ومدير النشرة الدبلوماسية الدولية وصاحبها - ويطلب في هذا الخطاب معاشه السنوى وقدره ستائة جنيه لانه لم يصل إليه وبالرغم من ذلك فهو لم يقف عن عمله في باريس يوما واحدا

ولم يكن هذا بالصحفي الوحيد فقد كتب ( كيركوبولو ) Kirke Polo يطلب الاعانة البالغة ٣٠٠٠ جنيه في السنة وهي الاعانة التي قبل اسماعيل أن يدفعها لجريدة ( فاردي بصفور ) .

وهكذا قامت جرائد تدافع عن اسماعيل وأخرى تدافع عن السلطان حتى احتدم النزاع احتداما شديدا مما كاد يؤدي إلى كسوف حرب بين اسماعيل والسلطان . فأمرت الحكومة بتدعيم الحصون والقلاع والاستحكامات وتخصيها وتدريب الجيش وتعزيزه . وأخذ اسماعيل يسعى إلى استمالة الدول الغربية ووضع في الوقت نفسه ٥٠ مليوناً من الفرنكات في أحد مصارف باريس وذلك استعداداً للطوارئ .

ولكن بعد عودته إلى باريس بعد أن زار بروكسل لدعوة ملك البلجيكي أيضا ، إلى احتفالات افتتاح قناة السويس أشار عليه الامبراطور أن يدع الخلاف بينه وبين السلطان جافا ريثما تهدأ الامور ، وقد امتثل اسماعيل لتلك المشورة وبظهر ذلك جليا في خطاب أرسله قنصل إيطاليا في مصر إلى وزير الخارجية الإيطالية حيث يقول أن القواي قد أظهر امتثاله لمتجنب أي عمل يزيد غضب الباب العالي وأن اسماعيل أكد له شخصيا ذلك حيث قال له ( طويت العلم ولكن لا أخفيه ) أي أنه ينتظر ما يحدث في المستقبل ويستعد له

أرسل اسماعيل ، طلعت باشا ، إلى الاستانة ومعه خطاب ردا على الخطاب الذي أرسله عالي باشا ويرسل مع الرد مائة ألف جنيه لكي يسترضي الباب العالي الذي كان خطابه شديد الازعاج ويطلب بايضاحات سريعة ولم يكن رد اسماعيل على ذلك الخطاب لم يكن ممتنعا ولا أقنعهم المبالغ لاسيما بعد أن قارنوه بما قاله . فبرهم فأرسلوا إليه بلاغا نهائيا طلبوا منه عدة أمور منها تسريح ما زاد

في الجيش المصري على ثلاثين ألف رجل وعرض الميزانية المصرية على الباب العالي وانزال الضرائب إلى ما كانت عليه أيام تولي اسماعيل حكم مصر ولكن اسماعيل أهمل الرد اعتمادا على تأييد سفراء إنجلترا والنمسا وفرنسا وإيطاليا له لدى الباب العالي ولم يرسل ذلك الرد إلا بعد مدة طويلة .

وأقيمت احتفالات افتتاح قناة السويس ولم بدع إليها السلطان ولا كلف أحدا من رجال دولته لحضور تلك الاحتفالات وقد راق لاسماعيل ذلك حتى يظهر بمظهر الملك المستقل في تلك الاحتفالات .

وكان رد السلطان على ذلك أن أصدر فرمانا في نوفمبر سنة ١٨٦٩ قيد فيه حقوق اسماعيل وأمره بالامتناع لأوامره وألا يتصل بالدول الأجنبية الا عن طريق سفراء الباب العالي ، وكذلك منعه من أى زيادة في الأسطول وإخضاع ميزانيته لحكومة القسطنطينية وحرم عليه حق عقد القروض الا بموافقة السلطان وقد نصحت الدول للسلطان بأن يمتنع من إجراء يسمى إلى مركز الخديوى ويتضح ذلك من خطاب أرسله لورد « كلارندون Clarendon » ، وزير خارحية إنجلترا إلى سفيرها بالقسطنطينية يحذر فيه السلطان بأن مثل ذلك العمل الجريء سيعرض السلطان لغضب الدول .

وفي الواقع فإن اسماعيل كان في حاجة إلى من يغل يده عن الاسراف في الاستدانة ويقيده في تصرفاته المالية وكان الأولى أن يحدث ذلك من بحاس شورى للنواب ، وأرسل اسماعيل « نوپارا » ، إلى الأستانة الذي هذل الأموال هناك وكان ذلك من عوامل إزالة الخلاف بين مصر وتركيا في ذلك الوقت .

غير أن اسماعيل بالرغم من ذلك أخذ يعمل على اتمام استعداداته الحربية وحشد الجنود على سواحل البلاد لاسيما في الاسكندرية حتى يظن أى زائر لها

أنها في حالة حصار وأن الترك ممتظر بجيئهم من آلى لآخر .

هذا وقد حذر الباب العالي الخديوى اسماعيل من الاستمرار في التجهيزات التى يقوم بها بل والاكثر من ذلك طلب إليه تسليم البنادق التى جعلها للدفاع عن ساحل البحر الاحمر واضطر اسماعيل للخضوع لتلك المطالب وأوقف جميع التجهيزات مؤقتا استعدادا لاستئناف تلك الاستعدادات الحربية من جديد في الوقت المناسب .

وكان يعمل على تسليم جيشه سرا ويتضح ذلك من خطاب أرسله ياور الخديوى ويحافظ مصر إلى المعية يشرح فيه كيف أنه اتفق مع المسيو كروب على نقل المهمات والمدافع الموضوعة عنده أمانة بمعرفة إلى مصر وأن يكون ذلك سرا وأن يذكر في حالة الضرورة القصى أن هددها ٣٠٠ مائتى مدفع ويسلم لربان الباخرة كشفا ببيان للعدد الحقيقى وأنه طلب إلى المسيو كروب أن ينكم أمر نقل هذه المدافع عن مندوب الحكومة العثمانية فطمأنه مسيو كروب بأنه لا يوجد في ميناء ( كيل ) أو أى ميناء آخر مندوب للحكومة العثمانية .

كذلك همل اسماعيل على تغيير كلمات النظام العسكرى والأوامر العسكرية وجعلت عربية بدلا من التركية ، وطردت التركية أيضا من جميع المصالح الحكومية وحلت عليها العربية وأصبح كل شىء يدل على عزم الخديوى على قطع علاقته بالباب العالي وطلب اسماعيل إلى الجنرال د موط ، Mott الأمريكى أن يذهب إلى فيو يورك ليحعمل أى هددي كان من المحاربين أمثلة للتطوع في الجندية المصرية ففعل ولكن كان ذلك نقمة على اسماعيل لأن هؤلاء المتطوعين كان كل منهم أن يعودوا إلى بلادهم بجيوب ملوثة ، فاضطر اسماعيل إلى الاستغناء عنهم واحضار ضباط أمريكيين بدلا منهم تحت قيادة الجنرال د ستون Stone ،

لكن اسماعيل أخذ يسعى في تحميم علاقته بتركيا بعد أن سخذاته الدول الأوروبية واشتدت ورطته المالية فقصد إلى الآستانة في سنة ١٨٧٢ ومعه اسماعيل صديق وزير المالية ونوبار باشا وبذلوا هناك الأموال والرشاوى والهدايا حتى طادت العلاقات الرديئة بين الخديوى والسultan الذى أصدر فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الذى يفسخ فيه القيود الواردة فى فرمان سنة ١٨٦٩ .

لم يكتف اسماعيل بذلك فذهب إلى الآستانة مرة ثانية سنة ١٨٧٣ وأخذ يبذل الأموال والهدايا أيضا يرشو بها رجال الحكومة التركية حتى نال فرمان ٨ يونيو ١٨٧٣ وهو فرمان الشامل والذى يفسخ على نوارث عرش مصر فى أكبر أنجال الخديوى ، وحق عقد الاتفاقات البحرية والمعاهدات التجارية وحق الحكومة المصرية فى سن القوانين وكذلك حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان من الحكومة التركية . وزيادة الجيش المصرى إلى أى عدد يراه الخديوى مناسبا ، وكذلك حق بناء السفن الحربية ما عدا المدرعات .

وهكذا حصل اسماعيل على ما يبتغيه من السلطان الذى أكد له جميع الامتيازات الممنوحة له فى ذلك فرمان الشامل ولكن بعد أن أنفق فى ذلك نحو أربعة ملايين من الجنيهات عبارة عن هدايا ورشاوى فى الآستانة وكذلك رفع الجزية السنوية حتى بلغت مائة وخمسين ألف كيس سنويا ولو بذل تلك الأموال لاطالة فى رفع مستوى الحياة الاجتماعية لكان ذلك خيرا له والبلاد .



## النزاع بين اسماعيل وأخيه

مصطفى فاضل وعمه سليم باشا

عمل اسماعيل على أن يؤول للعرش من بعده إلى أكبر أئمه وبذل في سبيل ذلك الأموال الطائلة في الاستئانة تلك الأموال التي باءت ثلاثة ملايين من الجنيهات فكان ذلك من الأسباب الأولى للاستئانة ، خاصة وأن مسألة وراثته العرش ليست مسألة مهمة تستحق تلك التضحيات المالية كذلك اشترطت تركيا لكي توافق على إصدار فرمان الوراثة سنة ١٨٦٦ اشترطت زيادة الجزية من ٤٠ ألف جنيه عثماني إلى ٧٥٠ ألف جنيه (مائة وخمسين ألف كيسة) وهي زيادة فادحة كما نرى .

والواقع أن الذي دعى اسماعيل إلى هذا التصرف هو ما كان بينه وبين أخيه من أبيه مصطفى فاضل وكذلك عمه سليم من الشقاق والخلاف فكان اسماعيل لا يخفى كرهه لهما وكانا يبادلانه نفس الشهور لذلك دعى اسماعيل إلى حرمانها من وراثته العرش وجعله في ذريته من بعده .

ويوضح ذلك العهد من خطاب أرسله اسماعيل إلى أخيه مصطفى فاضل حيث .. مخاطبه بالهبة صارمة وكأنه يخاطب أحد أعدائه .

كذلك يوضح شهور اسماعيل بالهبة لعمه سليم باشا عندما أرسل أمرا إلى مفتش قبل بفك بلاد الجهة من عمدة سليم باشا مثذرا في ذلك بما يقع على الأهالي من ظلم وظيفه كما أصدر أمرا إلى مفتش بحرى بنفس المعنى . ويأمره ضم تلك البلاد إلى المديرية المختلفة .

ولقد استغلت حاشية اسماعيل تلك الظروف وأمره بأن أخاه يسعي

الى قتله وذلك بأن القوا قبلة ، سرا ، فى حديقة قصر الجيزة ، وأسرعوا الى التغطاها - جبراً - وتقديمها الى اسماعيل دليلاً على مؤامرات أخيه ضده .

وهذا ما مور ضبطية مصر يرسل خطاب الى المهبة السنوية فى الاسكندرية يوضح فيه أنه حصل على نسخة من الاعلان الذى طبعه أيضاً أنصار مصطفى فاضل وحكيم للصقة على الجدران فى القاهرة والاسكندرية ويرجو التفتية على ما مور ضبطية الاسكندرية أن يكون يقظاً

وفى بداية سنة ١٨٦٧ اكتشف اسماعيل مؤامرة يذبرها ضده عمه سليم باشا الذى يعد أحدا المشايخ بمبلغ ألف جنيه ومساحة كبيرة من الاراضى الزراعية اذا قام هو وغيره من المشايخ بمعارضة مبدأ الوراثة لابن الاكبر كذلك اعتمد سليم باشا على تأييد القناصل له .

وقد جرت محاولة لاغتيال اسماعيل فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٨ ونسبت تلك المحاولة الى سليم باشا وتفصيل ذلك أن اسماعيل كان يسير فى أحد شوارع الاسكندرية فى عربة مكشوفة وكان يصحبه شريف باشا واسماعيل باشا المفتش وشاهين باشا وزير الحربية فالتقت قنبلتين على العربة من أحد المنازل ولكن لم يصب أحد بسوء ، ولم يشهر أحد بما حدث الا بعد مضى عدة أيام .

وصدرت الاوامر بنفى سليم باشا من الديار المصرية فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٨ بعد أن اتهم بتدبير ذلك الحادث .

وقد أرسل مراد بك محافظ الاسماعيلية خطاها الى المهبة السنوية يوضح فيه أنه أقام الزينات والافراح ثلاثة أيام بمناسبة عودة الخديوى الى مصر وأنه حضر الادعية التى أقيمت فى الجوامع والسكنائس بمناسبة نجاة حياة سموره من سوء القصد .

وقد استغل حكام تركيا ذلك الخلاف بين اسماعيل وكل من أخيه مصطفى فاضل وعمره سليم لينزوا من أموال مصر ما حصل اليه أيديهم فقتلوا هؤلاء الثلاثة الأموال السلطنة في الاستانة لكي يحصل كل منهم الى ثيل مطالبه ولكن فافهم في ذلك اسماعيل الذي كان يخلدق الأموال على موطى تركيا بدون حساب حتى تمكن من أن ينال فرمان الوراثة المذكور .

وفي أثناء الازمة التي حدثت بين اسماعيل والباب العالي سنة ١٨٦٩ استدعى الأمير مصطفى فاضل من أوروبا وعينه وزيرا للداخلية العثمانية وذلك للعمل على مكيدة اسماعيل حتى ينفضع لأوامر السلطان العثماني .

وقد اضطر عمره سليم باشا - تحت ضغط اسماعيل - الى مهارحة القطار المصري والسفر إلى الاستانة حتى لا يكون عرضة لغضب الخديوى .

وهكذا عمل اسماعيل على الوقوف لأخيه مصطفى فاضل وعمره سليم بالمصاد . فلم يدع فرصة إلا وأظهر عداؤه لهما وأخذ يبذل مسعاها حتى حصل على فرمان الوراثة فوضع بذلك حدا لمؤامرات أخيه وعمره وضمن الحكم من بعده لأكثر أنجاله وهو محمد توفيق ، والذي ساعد اسماعيل في الحصول على هذا فرمان - إلى جانب الأموال لكثيرة التي هذاها - أن السلطان عبد العزيز كان يرغب في تغيير نظام الوراثة في أسرة عثمان وأن يحصرها في أكبر أبنائه ، ولكنه لم يكن يستطيع أن يفعل ذلك بالنسبة لقوة التقاليد فكان يرغب في نجاح اسماعيل في الحصول على مسعاها ليكون ذلك سابقة بيني أهو عليها بمهوداته للحصول على غرضه .

وبعد أن عمل اسماعيل على تحويل مجادوى الوراثة عن أخيه وعمره ، أخذ يعمل على تجريدهما من لروتهما القارية في مصر ، ليقضى على مقامهما في العرش قضاء تاما . فأرسل إلى أخيه في باريس منذ سنة ١٨٦٤ من فاتحه في

أمر ببيع الأتليان التي له بمصر وقد بالغ مصطفى فاضل في تقدير الثمن الذي يريد حتى نصح نوبار باشا اسماعيل بالعدول عن شراء تلك الأتليان إذا تمادى أخاه في ذلك ، ولكن نظرا لتورط مصطفى فاضل في الديون اضطر إلى الموافقة على البيع وتنازل لاسماعيل عن جميع ماله بالغطر المصري من الأملاك بأنواعها والأراضي والأتليان منزرعة منها وغير منزرعة وملحقاتها أيضا من مواشي ومهمات وماكينات وغيرها بما في ذلك أملاك والده وحريمه وتلك التي بأسماء أولاده أو توابعه أو محاليكه ونحو ذلك على أن يكون الثمن مليونان وثمانون ألف جنيه إسترليني تسدد في ظرف خمسة عشرة سنة بمعدل فوائد ٩٪ سنويا .

وقد أرسل محمد حافظ باشا ناظر المالية إلى البقية السنية خطابا يوضح فيه أن شراء أملاك وأتليان مصطفى فاضل قد تم باسم الدائرة السنية وبحضور ناظر الداخلية شريف باشا ووكيل مصطفى فاضل وقاضي الجيزة ، وقد تم في مارس سنة ١٨٦٧ أما عمه حليم باشا فقد اضطره امرأته أيضا إلى عقد قرض مقداره ثلثمائة ألف جنيه إنجليزي ، تعهد بسداده على خمسة عشرة سنة وكذلك اضطر إلى عقد قرض آخر سنة ١٨٦٦ مقداره سبعمائة ألف جنيه إنجليزي فاضطر إلى رهن أملاكه العقارية بمصر ضمانه لوفاء هذين القرضين فاضطر تحت ضغط تلك الظروف وتحت ضغط اسماعيل إلى بيع أملاكه له نظير مبلغ قدره مليون ومائتا ألف وعشرة آلاف جنيه إنجليزي بموجب حجتين وذلك في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ .

وهكذا انتهى النزاع بين اسماعيل وأخيه مصطفى فاضل وعمه سليم بشراء اسماعيل لأملاك كل منهما بتلك الملايين العديدة مما كبد خزانة الدولة الأموال

للطائفة وللتنى لو صرفت في وجوه أخرى لعادت على البلاد وخاصة على الفاحية الاجتماعية بالخير العميم .

ولما اضطرت به إلى الاستدانة بالربا الفاحش وتأزم الأسوال المسالية حتى أدى ذلك إلى تدخل الأجانب في شئون البلاد حرصا على أموال وصالح الدائنين وذلك حتى يرضى اسماعيل معطاه الشخصية التي كانت سببا في مكاب الدول الأجنبية وانفاقهم مع السلطان على عزله من منصبه وتولية ابنه بدلا منه .

## ثانيا - الاضطرابات الاقتصادية

### ١ - الأموال التي ألتقها اسماعيل في الاستانة

#### للحصول على الفرمانات

أنفق اسماعيل الأموال الكثيرة في الاستانة وكذلك للشخصيات الأوروبية الهامة في سبيل الحصول على الفرمانات المختلفة وإنشاء المحاكم المختلفة والسماح له بمقد القروض وبلغت تلك الأموال — التي كانت أحيانا في شكل هدايا — ما يقرب من ٧٠٠ مليون فرنك .

وقد حصل اسماعيل — كما سبق أن ذكرنا — على فرمان وراثة العرش سنة ١٨٦٦ والذي ينص على أن يخلفه في حكم مصر أكبر أبناءه بعد أن كان الأرشد في العائلة وقد تجاوزت المبالغ المصروفة للحصول على هذا الفرمان عدة ملايين من الجنيهات وقد وافق الباب العالي في الاستانة على إصدار هذا الفرمان بعد أن قرر رفع الجزية السنوية التي تدفعها مصر لتركيا من ٤٠٠ ألف جنيه إلى ٧٥٠ ألف جنيه .

وهكذا كلف اسماعيل خزانة الدولة ٣٥٠ ألف جنيه سنويا في سبيل تحقيق

مصالحه الشخصية هذا الى جانب الاموال الباهظة التي صرفها على موظفي الاستانة وكذلك الهدايا حتى يحققوا له ما يريه لدى السلطان .

وقد جعل اسماعيل لبعض موظفي الاستانة مرتبات مشددة حتى يكونوا سفراء له لدى السلطان والباب العالي في تحقيق مطالبه ومن هؤلاء الموظفين ابراهيم بك الذي كان مقبلا في الاستانة وقد وضع تحت أمره مبلغ ١٢٦٥ جنيتها في الشهر للنفقات العادية كما أنه كان في امكانه أن يسحب تحاويل أكبر من هذا المبلغ .

وقد كان ابراهيم هذا يقوم بدفع مرتبات شهرية لبعض الصحف لتمدح اسماعيل — كما ذكرنا سابقا — وكانت تصل تلك المرتبات والاغانات الى مبالغ باهظة ، كان من الممكن استئجارها في مشروعات لمصلحة البلاد ، بدلا من اتفاقها على هؤلاء المأجورين الذين كانوا كل همهم هو إرضاء غشور اسماعيل وامتداحه وتأييد سياسته ما أمكن إلى ذلك سبيلا .

وقد ذكر ابراهيم بك في أحد خطاباته إلى اسماعيل أن مصطفى فاضل عرض عليه خمسين ألف جنيه — وأنه رفضها — وهو في ذلك يشير إلى أنه يريد المزيد من الاموال حتى يحصل على أكبر قدر ممكن من اسماعيل .

والغريب أن السلطان كان يطلب أخيانا هدايا عجيبة فـ هذا نورمي باشا يخبر ابراهيم بك أن السلطان يريد كلبين من مصر وكذلك بضائع دجاجات وديوك رؤوسا سود وريشها أبيض فيرسل ابراهيم — على الفور — إلى اسماعيل لتلبية طلبات السلطان التي تدعو إلى الدهشة .

ولقد كان يحدث كثيرا أن يطلب السلطان بنفسه الاموال من اسماعيل عن

طريق المصدر الأعظم وغيره كما لو كان ذلك من الأمور الختمية التي يجب أن يؤديها اسماعيل .

وعندما أراد اسماعيل أن ينشئ المحاكم المختلطة في مصر كان عليه استرضاء السلطان لكي يوافق على إقامة تلك المحاكم التي ليس لها وجود في الممالك العثمانية الأخرى . وقد طلب المصدر الأعظم مبلغ ستين ألف جنيه لكي يتوسط لدى السلطان في الموافقة على ذلك ، وعلى ذلك بالغ ما ألفقه اسماعيل في هذا الصدد ما يوازي ٢٨٩,٤٢٩ جنيها بما في ذلك ما تقاضاه المصدر الأعظم .

منح اسماعيل لقب خديوى :

وأخذ اسماعيل يسعى إلى نيل لقب يشعره أنه في مصاف الأباطرة والصلطين والملوك وأخذ يفرض الاستانة للحصول على ذلك اللقب وأخذ ينفق الأموال للكثيرة - ويرسل الهدايا النفيسة إلى السلطان ووزرائه والمقربين اليه للحصول على لقب ( العزيز ) ولكنه لم ينجح في الحصول على ذلك اللقب لأنه إذا دعى بالعزيز ، فإن السلطان عبد العزيز يكون عيدا له فرفض السلطان منحه ذلك اللقب ، وأخيراً اتفق على منحه لقب « خديوى » ، فصدر في ذلك فرمان في ٨ يونية ١٨٦٧ والخديوى كلمة فارسية معناها « الاله ، أو الرب » ، وذلك اللقب أرطى غرور اسماعيل :

وهكذا تم ادى اسماعيل في مطامعه الشخصية من أموال باهظة صرفها في الاستانة للحصول على ما يريد فقد كان يعرف اسماعيل الوسيلة التي تحقق له مطامعه في الاستانة ألا وهي المال ، فأخذ ينفقه باسراف لا حد له حتى أثقل خزانة الدولة بالديون التي أدت إلى التدخل الأجنبي وحرمان البلاد من الاستقلال .

لم يقتنع اسماعيل بكل تلك الفرمانات السابقة ولكن كان يريد أن يمنحه السلطان حق عقد القروض وحق عقد المعاهدات التجارية وفرض الضرائب بدون إذن من الباب العالي فأصدر السلطان فرماناً سنة ١٨٧٣ - الذى سبق الإشارة إليه - والذى يطلق عليه الفرمان الشامل لانه شمل جميع الامميازات والحقوق التى سبق منحها لاسماعيل فى الفرمانات السابقة وقد كان هذا الفرمان من الأمور التى ألحقت الضرر باسماعيل لانها أطلقت العنان لاهوائه ومطامعه الشخصية حتى انحدرت به تلك الاطماع إلى الهاوية ، وقد قدرت الأموال التى أنفقها اسماعيل للحصول على هذا الفرمان وحده حوالي ٩٢٠ ألف جنيه بمجيدى تقاضى منها أحد الموظفين - وحده - وهو رفيع بك مبلغ ٢٥ ألف جنيه . وكان الوزراء الامراء وكذلك كبار موظفيهم يأخذون الأموال والهدايا من حاكم عصر بمعرفة ورضاء للسلطان نفسه . وقد ختم ذلك الفرمان بالعجالة الآتية : « وعليك بالانتباه والالتفات إلى توريد المائة والخمسين ألف كيس المقررة سنوياً إلى خزينة السلطانية ، بدون تأجيل ، وبدقة تامة » .

وقد قدر بعضهم ما دفع لرجال الامتانة والسلطان ، وما صرف فى ولائهم وهداياهم للحصول على باقى الفرمانات ما يقرب من سبعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات ، فى الوقت الذى كانت فيه البلاد فى أشد الحاجة لتلك الأموال لتسديد الديون التى كانت سبباً فى إرهاب الأهالى بالضرائب .

وفى كل مرة كان يذهب فيها الخديوى إلى الامتانة تعد له الاستقبالات الفخمة عند عودته فى الاسكندرية والقاهرة حيث كانت تطلق المدافع مائة مرة وقد استمر أحد تلك الاحتفالات لمدة ثلاثة أيام ولياليها كلفت خزانة الدولة حوالي ٢٥٠.٠٠٠ جنيه كما أنفقت والدته مبالغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه



وقد قلدها في ذلك كبار موظفي الدولة والشخصيات الأخرى التي كانت لها منافع شخصية لدى الخديوي أو خوفاً من بطشه .

وأقيمت الاحتفالات والولائم التي تكلفت المبالغ الضخمة إشهاراً بصعود هذا الفرمان وعودة الخديوي .

ومكثنا أنفق إسماعيل الأموال الطائلة إرضاءاً لمطامعه للشخصية مثل جعل وراثة العرش لأكبـر أبنائه أو الحصول على لقب خديوي أو منحه حق عقد القروض دون إذن السلطان وتلك أمور كانت البلاد في غنى عنها . ولو أنه انصرف إلى الاهتمام بشئون البلاد وخاصة الناحية الاجتماعية لعاد على المجتمع بالخير الوفير .

#### ٢ - الإسراف والبذخ

أنفق إسماعيل الأموال الطائلة على ملاذه الشخصية وظهرت حماقة في بناء القصور لكثيرة ، كذلك أنفق تلك الأموال في طيشه مع النساء الأوربيات وكذلك إقامة الحفلات التي يسودها مظاهر الإسراف والبذخ لزاماً عن الحد ، وذلك بالإضافة إلى الأموال الطائلة - التي سبق الإشارة إليها - والتي أنفقها في الاستمالة للحصول على لقب الخديوي ولتغيير نظام الوراثة لمصلحة ولده .

وكان ولماً ببناء القصور لدرجة أن تلك الحواشي استنزفت أموالاً كثيرة على حساب خزانة الدولة ، فمثلاً بدأ في بناء قصر الإسماعلية ولكنه ما لبث أن أوقف العمل فيه بعد أن صرف على جدرانها فقط ٢٨٨٨٢٠ جنيهاً وكذلك صرف على شراء أماكن الجزيرة وهي مائة بيت وواحد مبلغ ٤٨٨٤١٠ جنيهاً

ومكذا صرف مبالغ كثيرة في بناء تلك القصور التي تعددت أنواعها فمثلا ما صرف على قصر الجيزة ١٠٢٩٣٤٧٠ جنيهها ، سراى طابدين ٦٦٥٥٧٠ جنيهها وسراى الجزيرة ٨٩٨٠٦٩١ جنيهها وسراى الاسماعيلية ٢٠١٢٨٦ جنيهها إلى جانب ١٠٣٣١٠٦٧٩ جنيهها على باقى القصور منها ٤٧٢٣٩٩ جنيهها أنفقها على سراى الرمل بالاسكندرية .

ولقد صمم إسماعيل أن يجعل من مصر مزرعة يكون هو فيها المالك الوحيد ولقد سيطرت عليه فكرة امتلاك جميع أراضى مصر واستغلالها لكي تعود عليه بالربح الوفير وكان إسماعيل يمتلك حوالي ٧٠ ألف فدان عند توليه حكم مصر في سنة ١٨٦٢ وأصبح يمتلك في سنة ١٨٧٧ حوالي مليون فدان من أجود أنواع الأراضى للزراعية في مصر وفى تعادل بمساحة الأراضى الزراعية الموجودة في مصر ق ذلك الوقت امتلكها إسماعيل سواء بشرائها من أصحابها أو الاستيلاء عليها إذا اضطرته الظروف لذلك وبذلك أفتق الملايين للعديدة لكي يصبح أكبر مالك في مصر .

وعند ما اعتلى إسماعيل عرش مصر كانت تدر عليه أملاكه الخاصة دخلا يقدر بحوالى ٣٠٠٠٠ جنيه وفى بداية سنة ١٨٦٨ كانت تقدر قيمة ممتلكاته ومصانعه بحوالى ستة ملايين من الجنيهات ويتضمن ذلك المبلغ قيمة ٤٣ قصرا بناها أو جددوها منذ بداية حكمه وأدت رغبة إلى امتلاك قصور مصطفى فاضل وحليم باشا وممتلكاتها الخاصة أدت تلك الرغبة إلى عقد قرضين لكي يتمكن من شرائها .

وعمل إسماعيل على إقامة مصانع قصب السكر وأحضر الآلات اللازمة لها من الخارج ولكن تلك المصانع لم تؤت الثمرة المرجوة منها فمثلا تكلف أحد

المصانع ١٠٠.٠٠٠ جنيه واستمر لمدة ثلاث سنوات فقط ثم أصبح بعد ذلك أرضاً مهجورة .

وبالرغم من بناء إسماعيل لسكن تلك القصور وشراء الأراضى لمصلحته الشخصية وما كلفته تلك القصور والأراضى من ملايين عديدة فقد كان لا يعمل لمصلحه الأهلالى الذين قاسوا الأمرين ولم يسع إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية ففى الوقت الذى كان ينعم بتلك القصور رفض إنشاء مستشفيات لمعالجة الأهلالى فى قنا وملوى وبني سويف والمنيا وأمر بتحويل إحدى غرف الفابريكات الموجودة فى تلك الجهات إلى مستشفى صغيرة بدلا من إتفاق الأمرالى فى بناء مستشفيات لخدمة الشعب هذا فى الوقت الذى كان يقيم فيه الولاثم الفاخرة لضيوفه فى قصوره العديدة ويقول Dicey أن محمداً نوفيق نجعل لإسماعيل أكد له شخصيا أن عشرة آلاف شخص كانت تقدم لهم الولاثم يوميا فى قصر عابدين ولقد نفى ذلك البذخ بصورة أكثر أو أقل فى القصور الأخرى مثل الجزيرة والجزيرة ورأس التين . ولقد كلف ذلك الدولة الأموال الكثيرة التى أدت إلى الاستدانة .

ويقول الفريد سكاون بلمت أنه كان ضمن المدعوين لمأدبة أقامها الخديوى لسكيف Cave وأعضاء لجنته وكانت مقامة على سفح الهرم وقدمت فى تلك المأدبة الأطعمة الفاخرة على مرأى جمور من الفلاحين الذين يكادون يموتون جوعا ولم يدرك أحد من المدعوين ذلك التناقض الظاهر .

وهكذا كان يقيم إسماعيل الولاثم الفاخرة فى قصوره بل فى خارج تلك القصور وعلى مرأى من الشعب الذى كان يتألم أشد الألم من الضرائب الباهظة التى فرضت عليه لارضاء مطامع إسماعيل الشخصية .

كذلك كانت أسرة إسماعيل تنصف أيضاً بالاسراف البالغ في جميع تصرفاتها فقد دفع ١٥٠ ألف جنيهه الإنجليزي عن إحدى الأميرات لمرزى فرنسي وأصدر أمره لنظارة المالية بدفع ١٣٧٨ جنيهها للجواهرجي (موسيس) ثمن تكاليف تزوين سيف نجله إبراهيم بالمجوهرات وكذلك أصدر أمراً آخر باعتماد مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيهه مائة ألف جنيهه مصاريف تزويج إحدى بناته وعظم ذلك المبلغ إلى جانب الديوان ولا يخفى علينا ذلك الاسراف الزائد الذي ظهر جلياً في الاحتفالات التي أقامها الخديوي إسماعيل احتفالاً بزواج أنجمله ذلك الاسرف الذي ألحق أكبر الضرر بالخزائنه المصريه وقد قدرت تلك المصروفات بحوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات فأقيمت الاحتفالات التي دعى إليها آلاف المدعوين وأحيائها كبار الفنانين وقد كان الذهب يلقى من الانوافذ على آلاف المنفرجين وأقيمت الولائم التي تضارع ما ورد في قصص ألف ليلة وليلة . وقد قدرت الهدية التي أهداها طوسون باشا إلى عروس حسن باشا نجل الخديوي بحوالى مائة ألف جنيهه كما أن الثوب الذي كانت ترتديه تلك العروس كان يفوق ذلك المبلغ بكثير وأنه من الظلم حقاً أن تتحمل الخزانة المصرية تلك النفقات التي زادت عن الحد المعقول . وإذا عرفنا أن الخديوي كان يكون أسرة مكوفة من ٣٤ فرداً ولكل من هؤلاء قصر خاص وحشم خاص وكل من يتزوج يقام له مثل ما أقيم لآخوته وإننا لنصور مدى الضرائب الباهظة التي قاسى منها الشعب في مصر لتغطية تلك النفقات الباهظة مما يقف حائلاً دون إدخال أى تحسين على أحوال الشعب وخاصة الحالة الاجتماعية.

كذلك كان ينعم على جواريه بالاطيان الشاسعة فما هو يصدر أمراً آخر لنفس نظارة المالية بالانعام بستة آلاف فدان من الاطيان على بعض الجوارى

التي ذكر أسمائهم وكذلك صرف مبلغ ٥٠٠٠٠٠ فرنك من خزانة الدولة  
لمارييت بك مدير الآثار بمناسبة زواج بناته فكان يبعثر الأموال يميناً وشمالاً  
كأنها المياه من ذلك اعفاء والده عباس الأول من دفع مبلغ ١٢٠٠٠٠ جنيه  
(اثنى عشرة ألفاً) قيمة دين اقترضته من خزانة الدولة . ومن تلك الأوامر  
التي أصدرها للنظارة المالية دفع مبلغ ١٦٨٦٣ ليرة لأحد الجواهرجية ثمسن  
بجوهرات منها ٦٣٣٠ ليرة أعطى منها لبعض الجهات هدية أثناء وجوده  
في باريس .

وكان يبالغ دائماً في دفع المرتبات لأفراد أسرته فضلاً عن بابلاخ مرتب  
إحدى الأميرات إلى ١٨٠٠ جنيه بدلاً من ١١٤٥ جنيه سنوياً ، وكذلك  
منح إحدى هؤلاء الأميرات ٣٠٠٠ جنيه مرتباً سنوياً بدلاً من ٢٠٢٥ جنيه  
كانت تتقاضاها قبل ذلك وهذا مجلس النظار يوافق على إسلاخ خصصات  
الحديوي وأفراد عائلته إلى ٣٦٠٠٠٠ جنيه سنوياً .

كذلك كان الأسراف طابعاً مميزاً لاسماعيل في جميع مشروعاته التي قسام  
بتنفيذها فقد بلغت نفقات ميناء الاسكندرية ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه في الوقت  
الذي أثبتت فيه المصادر الوثيقة أن تكاليف تلك العملية لم يكن يتعدى مبلغ  
١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه .

وقد كانت الجهات الحكومية المختلفة تنافس اسماعيل في ذلك الاسراف ،  
من ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان إذا سمع بمدفع جديد تم اختراعه يبعث  
في طلب ستين أو ثلاثين منه ، على سبيل التجربة ، بدلاً من طلب مدفع واحد  
وحجته في ذلك أن مصر يجب ألا تكون متأخرة عن باقي الأمم في الأمور  
المسكربة .

وأدت ضروب الاسراف التي ابتدعها اسماعيل إلى خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أكانوا داخل البلاد أم خارجها فقد كانت مادة الاسراف وصنوفه ومظاهره أجنبية ( من وارد أوروبا ) فقدت بذلك الدولة الملايين من الجنيئات تسربت إلى الخارج في الوقت الذي كانت هي في أشد الحاجة إليها كذلك تلك الأموال الضخمة التي ألقها اسماعيل على ضفاف البوسفور والتي سبق الإشارة إليها من الأموال ذهبت هباءً في الآسائة وكان لا يمر عام الا يقضى اسماعيل بالآسائة أو أوروبا فترة من الزمن ينفق فيها الأموال بغير حساب وكانت سياحاته ورحلاته في العواصم والمدن الأوروبية تكلف خزائنه الدولة ملايين الجنيئات ، وقلده في ذلك الباشوات والاعيان الذين كانوا يساهمون سنويا إلى أوروبا وذلك للاصطياف ومنذ تلك الفترة أصبحت تلك البعثة تكلف البلاد مئات الملايين من الجنيئات .

وهكذا كان اسماعيل يتصرف في جميع تصرفاته بالامراف والبنخ ، وكان في جميع تصرفاته لا يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرهما أمراً واحداً وكانت أموال الدولة رهن إرادته يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ومن هنا جاء الخلل وسوء الإدارة وضياع الأموال بغير حساب .

وقد أدى ذلك الاسراف إلى الأزمة المالية والاستدانة بالربا الفاحش وتغلغل النفوذ الأوروبي في البلاد حرصاً على مصلحة الدائنين .

### ٣ - قناة السويس

وتقصد بقناة السويس تلك التعويضات الفادحة التي دفعها اسماعيل لشركة قناة السويس لكي توافق على تعديل بعض الشروط التي عقدت بين محمد سعيد

باشا وفرديناند دلسيس وذلك بناء على محكميم قابليون الثالث امبرطور فرنسا في ذلك الوقت ، وأيضا تلك الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة افتتاح قناة السويس والنفقات الباهظة لتلك الاحتفالات والتي كانت من أهم أسباب الاضطرابات الاقتصادية .

وكان اعتراض اسماعيل على الأوجه الآتية من شروط امتياز حفر قناة السويس .

أ ) تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج اليهم الشركة حتى عشرين ألفا ومطالبة الحكومة بتعويض في حالة تقصيرها وعجزها عن تقديم هذا العدد .

ب ) ملكية الشركة لترعة المياه العذبة التي كلفت بمقتضى العقد انشاءها واستغلال رى الاطيان المملوكة للأفراد على مجاميعها مقابل أجر تقضيه منهم .

ج ) ملكية الشركة لجميع الاراضى التي ترى أنها في حاجة اليها لحفر القناة وإنشاء الترعة للعذب واعفاؤها من الرسوم الأموية عنها على الدوام . وملكيتها لجميع الاراضى التي تستصلحها وتزرعها واعفاؤها من دفع أموالها مدة عشر سنوات .

د ) اضطرار الحكومة إلى نزع ملكية الاطيان للأفراد اذا احتاجت اليها الشركة لاستغلال امتيازها .

وكانت حجته في إلغاء الشرط الأول رغبته في إلغاء السخرة ، لأن هذا الشرط يدل دلالة تامة على تسخير العمال والفلاحين في العمل لفتح القناة مما تأباه روح الانصاف ومفكر روح العدالة منه .

وقد استند إلى قوانين الدولة العثمانية التي تنص على منع التنازل

للإجابة عن ملكية الأراضى والعقارات في طلب إلغاء الشرطين الثانى والثالث .  
وأرسل اسماعيل وزيره نوبار إلى فرنسا للمفاوضة في إلغاء تلك الشروط  
وهبت الصحف في فرنسا للدفاع عن شروط العقد ووافق الخديوى - أخيرا -  
على تمكيم الامبراطور نابليون الثالث - امبراطور فرنسا - للفصل في ذلك  
النزاع فكان بذلك يمثل الحكم والخصم لما كان معروفا عنه من تأييده للشركة  
وعطفه على فرديناند دلسيس الذى يمت بصلة القرابة إلى ( أوجيقيى ) زوجة  
نابليون .

وعلى ذلك أصدر نابليون الثالث حكمه في ٦ يولييه سنة ١٨٦٤ وينص على:  
( أ ) ابطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين والزام  
الحكومة مقابل ذلك بتعويض مالى تدفعه للشركة ومقداره ١٠٠٠.٠٠٠ ج .  
( ب ) تنازل الشركة للحكومة عن كل حق في ترعة المياه العذبة والزام الحكومة  
بإتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها والزام الحكومة مقابل هذا التنازل  
بتعويض قدره ١٠٠.٠٠٠ جنييه .

( ج ) جعل الأراضى المماوكة للشركة والسلازمة للمشروع ٢٣.٠٠٠ هكتار  
تقريبا ، منها ١٠.٠٦٣ هكتار على جانبي القناة البحرية وملحقاتها و ٩٦٠٠  
هكتار لترعة العذبة ، وثلاثة آلاف هكتار لمبانى الشركة .

( د ) اعادة الأراضى التى اتضح عدم لزومها للمشروع ومباحاتها ٦٠.٠٠٠  
هكتار مقابل تعويض قدره ١٠٣.٠٠٠ جنييه .

فتبلغ مجموع التعويضات التى حكم بها نابليون الثالث للشركة ٨٠٤.٠٠٠



فرنك أى مايساوى ٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيهها .

هذا مع العلم بأن رأس مال الشركة كان لا يتعدى الثمانية ملايين جنيهها ،  
فيوضح مما سبق فداحة تلك التعويضات التى حكم على مصر بدفعها والتى تبلغ  
نصف رأس مال الشركة تقريبا .

واعتبر هذا الحكم من الأحكام الجائرة فى التاريخ ، لأنه بنى على أسباب  
لا يسيغها عدل ولا منطق فقد أزم نابلليون الثالث الحكومة المصرية بدفع تعويض  
عن الأمور الآتية :

( أ ) أعفاؤها من تقديم العمال المصريين ، والواقع أن شروط الاختياز لا تنص  
على التزام الحكومة بتقديم هؤلاء العمال ولكن نص على أن يكون أربعة أخماس  
هؤلاء العمال من المصريين ( مادة ٢ ) فعلى ذلك لم تلتزم الحكومة بتسخير  
العمال كما فسرهما نابلليون الثالث .

( ب ) منازل الشركة للحكومة عن إتمام ترعة المياه العذبة ، وعن الجزء الذى  
أنشأته فيه وكانت العدالة تقضى بالالتزام الحكومة ألا بما أنفقته للشركة فعلا  
على الجزء الذى أنفقته ، ومقداره باعتراف الشركة ٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك فى  
الوقت الذى حكم فيه نابلليون بالنسبة لذلك للتنازل بتعويض قدره  
١٦٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك ومن هنا يوضح فداحة ذلك التعويض .

( ج ) منازل الشركة عن ملكية الأراضى التى تبين من الحكة عدم لزومها  
لانفاذ المشروع ، وبالواقع أن هذه الأراضى جهات صحراوية لم تكن الشركة  
استصلاحها بعده وبالرغم من ذلك قدر ثمنها ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه ( وهكذا  
قضت عدالة نابلليون الثالث أن تدفع مصر هذا الثمن الباهظ لبقاء ملكها  
في حوزتها ، وهذا أغرب ما سمع فى معرض الظلم والجور ) .

وقد وصف فرديناند داسيس هذا التحكيم بأنه : (السند الاساسى للشركة ووثيقة الكفالة والاطمئنان لها .

وهكذا تورط الخديوى اسماعيل فى هذا التحكيم الذى جبر على مصر الخسائر الجسيمة ، ولم ينظر نابليون إلى أن خديوى مصر منحه الشركة همال القناة وتنازل لها عن مقدار عظيم من الاراضى بلا مقابل وجهل الاهالى كهيبدا لها وكذلك استيراد المواد الخام معفاة من الضرائب وادارة مكتب البريد والتلغراف فى القناة والصيد فى مياه القناة وغير ذلك وأن هذه المساعدات أصبحت حق للشركة وهى تعرف أن تحافظ عليه وتدافع عنه بكل الوسائل ، أما حقوق الشرقى فهى كانت أسبابها وثيقة وشروطها متينة تصبح أثرا بعد عين وذلك لتفريطه وجهله ، ولو اسماعيل استمدك بشروطه ولم يقبل تحكيميا لما استطاعت الشركة أن تخطو خطوة فى العمل اذ كان كل شىء معلقا على الايدى العاملة المصرية ، إذ أن نوبار كان قد استصدر من الباب العالي أمرا إلى اسماعيل فى يولييه سنة ١٨٦٣ يحتم عليه التمسك بتلك المطالب ومفاوضة الشركة فيها فان قبلوها فى ظرف ستة أشهر فيها ، ألا فتوقف الاشغال بالقوة الجبرية ولكن شاء حفظ مصر العسائر الا يتمسك بأحقية مصر فى تلك الشروط وفضل أن يركن إلى (العدالة الاوربية) فوقع على يدها ما رأينا من رأينا من الظلم التعف .

وكانت شركة القناة قد اشتهرت من الهامى باشا تفقيش الوادى كله فأرادت الحكومة استرداده ضمن الاطيان الاخرى التى يحكم نابليون باعادتها اليها فباعته للشركة لها بمائيه بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات بموجب الاتفاق الذى عقده الحكومة المصرية مع الشركة فى ٣٠ يناير ١٨٦٦ . وعقد مع الشركة اتفاقا آخر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ لخص فيه فرومانا (سعيد) وكل ما تلاها

من اتفاقيات بين اسماعيل والشركة وكان الباب العالي يعارض في مبدأ الأمر في الموافقة على تلك الاتفاقية ولكن صدر فرمان في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على تلك الاتفاقية وذلك تحت ضغط فاهيليون الثالث ويقول دالسبس في هذا الصدد : لقد صدق الممثل العربي القائل ( أوقية خوف أفيد من قنطار صداقة ) .

وفي ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ عقد اسماعيل مع الشركة اتفاقاً آخر ألغى فيه الشرط للنخاص بإعفاء واردات الشركة من الخارج من الرسوم الجمركية ؛ واعطائها مقابل ذلك تعويضاً مقداره ٣٠ مليون فرنك وافتتحت القناة للملاحة في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وأقام اسماعيل بمناسبة افتتاح القناة تلك الحفلات التي لم يعرف التاريخ احتفالاً يدانيها في الاسراف والتبذير وبلغ ما صرف في تلك الحفلات ١٩٣١٩١٤١٠ ليرة انجليزية . وكانت مصر في غنى عن صرف هذا المبلغ الجسيم وباليته صرف بالبلاد وبين أهلها بل دفع اللاجانب لأنه ثمن أشياء أتت من بلادهم ليتمتع بها أسراؤهم .

وقد دعا اسماعيل لهذه الاحتفالات ليس فقط ملوك دول أوروبا ورؤسائها ولكن أيضاً عدد كبير من المشتغلين في الفنون والصحافة والتجارة والاقتصاد والسياسة والذين بلغ هدهم تسعمائة شخص . واستعداداً لتلك الحفلات فقد أرسل اسماعيل خطابات إلى متعهدي الحفلات المشهورين في العالم يسألهم الاستعداد مقدماً لامداده بالنبيذ والجرسونات والاقشة والاطباق والحميم التي تتطلبها الاحتفالات التي ستقام في الاسماعيلية . وفي هذا المجال كانت الخريفة المصرية وأموال اسماعيل نوعاً من أعمال بيتر وبول المالية فكان على بيتر أن يدفع أكبر مبلغ من المال ثمناً لتكاليف الاحتفالات الاسماعيلية ، في سبيل أن يأخذ بول أكبر قدر من البتشميش لنفسه وقد أصدر اسماعيل بإعداد ونجهيز ديوان محافظة القنال لأجل إقامة « أوجيني » أميرة طورة فرنسا أثناء تلك الاحتفالات .

وأشرف بنفسه على تأثيث وفرش الديوان المذكور بأفخر الأثاث . كذلك عمل على استئجار قصور الأغنياء لكي يقيم بها ضيوفه في تلك الاحتفالات . كما أصدر أوامره « بوضع مواسير المياه وتركيب الحنفيات على الطريق الممتد من الحيزة إلى الأهرام وإنشاء طريق جديد من محطة بدرشين إلى سقارة وبناء فندقين في نهاية الطريقين على ألا تزيد نفقاتهما على ثلاثة آلاف جنيه وأن يكون بناء الفندقين على الطراز الأفرنجى » .

وليس بكثير أن نقول أن أى زائر من هؤلاء المدعوين لحضور تلك الاحتفالات قد قضى شهرين في مصر من غير أن يحتاج إلى أن يضع يده في جيبه لأى شيء ما عدا المصروفات الشخصية مثل الاستحمام والاغتسال وحتى هذه المصروفات كانت تدفع لهم بكرم زائد وحق لو حسدت ودفعوا تلك المصروفات فإنهم كانوا يستعيدونها .

وقد قدر إسماعيل نفسه نفقات تلك الاحتفالات بمبلغ ١٦٥٠٠٠ جنيه ، ولكن هذا المبلغ أقل بكثير مما أجمعت المصادر الموثوقة على تقديره وهو مبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه وعلى ذلك فيبدو أن ذلك المبلغ الذى أكدته إسماعيل في خطابه لوزير المالية كان جزءا من تلك النفقات وليس كلها .

ويقدر مؤلف « تاريخ مصر المالى » ما خسرت مصر في إنشاء القناة من ثمن أسهمها في الشركة ، وما بذلته من التعويضات ، وما دفعته في إنشاء أربعة الاسماعيلية وأسترداد أطيان الوادى ونفقات حفلات القناة بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠ جنيه . وقد جاء في البيان الذى قدمته الحكومة لمجلس شورى القواب بمجلس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٢ هـ عن ديون الحكومة ومصروفاتها أن مجموع ما اتفق في قناة السويس ١٩٠٧٥٠١١٩ (ديون) فيقدرها بمبلغ ١٧٨٠٢٣٠١٧٤

جنيتها انجليزيا أما أمين سامى باشا فيقدر تلك النفقات بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠٠  
جنيتها ، وبيانها كالآتى :-

٣٥٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة الأسهم التى اشتراها سعيد باشا .
٣٠٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة التعويض الذى قدره نابليون الثالث عند التحكيم
٤٠٠ ٠٠	جنيتها قيمة ثمن أراضى ومباني الواهى التى أخذتها الحكومة من الشركة .
٤٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة تعويض هن أعمال ادعت الشركة اجرائها فى ترعة الاسماعيلية .
٨٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة صرفت للمقاولين الفرنسيين فظير تميم التربة .
٤٠٠٠٠٠	جنيتها انفقها الحكومة فى إنشاء التربة الحلوة .
١٠٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة نفقات احتفالات افتتاح القناة .
٧٠٠٠٠٠٠	جنيتها قيمة فائدة هذا المال لتمام استهلاكه .

١٦٥٠٠٠٠٠

وعلى كل حال فقد اتفقت جميع المصادر أن مجموع استدانة خزانة الدولة  
بسبب مصروفات اسماعيل لا يقل عن ١٦ مليوناً من الجنيهات بأى حال من الأحوال  
بل يزيد عن ذلك المبلغ فى كثير من المصادر التى تناولت تلك النفقات بالبحث  
وأن ، معظم هذا المبلغ قد أنفق فى أوجه كان اسماعيل فى غنى عن أن يخوض  
غامرها لو هو تمسك بحق مصر فى امتلاك القناة وعدم الالتجاء الى العدالة الاوربية  
واذا علمنا ان نفقات إنشاء القناة بأكملها بلغت بحسب احصاءات الشركة  
٥١٦٥٦٠٦٠٦٠ فراك أى نحو ١٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه أدركنا أن مصر احتملت  
وحدها معظم هذه النفقات التى كانت من أهم أسباب الارباك المالى والاستدانة

بسبب تصرفات اسماعيل التي اتصفت دائما بالاسراف والبدخ وأرضاء الدول الأوروبية ولو على حساب مصلحة البلاد التي حردها من تلك المبالغ الضخمة التي لو أنفقت في وجوه أخرى لمادت على البلاد بأحسن النتائج ولعلنا على رفع مستوى الحياة الاجتماعية في مصر .

#### ٤ - أسباب أخرى للاضطرابات الاقتصادية

##### أ : انتشار وباء الكوليرا :

ومن أسباب الاضطرابات الاقتصادية انتشار وباء الكوليرا في سنة ١٨٦٥ عن طريق الحجاج في تلك السنة وقد عهدت قديس مجلس الصحة فشرة إلى القناصل زعم فيها أن الوباء الحاصل ليس من نوع الكوليرا بل هو شيء سرى للأهالي من أدوات الحجاج الذين جاؤا إلى الاسكندرية .

ولكن ما لبث أن انتشر ذلك الوباء في جميع أنحاء القطر المصري حتى بلغ الرجة القبل وخاصة أسيوط وطمطا وقنا وشن فريق من الرأي العام حملة على الحكومة التي لم تقم بواجبها في مكافحة المرض - على صفحات الجرائد - فأدى ذلك إلى زيادة للملح والخوف في جميع أنحاء القطر المصري وهجر كثير من الأهالي للبلاد حتى بلغ الذين هاجروا خارج البلاد في مدة شهر تقريبا حوالي خمسة وثلاثين ألف شخص وبلغ عدد من مات بسبب ذلك الوباء من المسلمين ٥٦٧٦ شخصا ومن الاقباط ٣٦٣ ومن الفرنج ١٦٥ ذلك غير ٦١٠٤ شخصا توفوا إبان فئكة بأسباب أخرى . فيكون مجموع وفيات القحط في أثناء ذلك الوباء حوالي ١٣٤٢٩ شخصا .

##### ب : وباء الماشية :

كذلك حدث انتشار وباء بين الماشية وكان مفرطاً للغاية ويقال أن الحمار

التي حدثت بين الماشية بسبب ذلك الوباء تقدر بحوالى ١٢ مليون جنيه مما كان له أكبر الأثر في زيادة سوء حالة الأهالي في القطر المصرى .

#### ج : انخفاض أسعار القطن :

وكان انخفاض أسعار القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية من أسباب الاضطرابات الاقتصادية اذ أثر ذلك فى الصادرات والواردات فان قيمة الصادرات بعد أن وصلت ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٤ قلت فى سنة ١٨٦٥ إلى ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وانخفضت تلك القيمة فى سنة ١٨٦٦ حتى بلغت ٩٧٢٣٠٥٦٠ جنيه وكذلك الواردات التي كانت قد بلغت أقصاها فى سنة ١٨٦٥ فبلغت ٥٧٦٣٠١٨٠ جنيه انخفضت إلى ٤٣٦٦٣٠٣٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٦ مما أثر تأثيرا بالغا على إيرادات الدولة .

#### د : عدم انتظام فيضان النيل :

أخذت فيضانات النيل فى عهد اسماعيل فى الزيادة والنقصان بنسب كبيرة مما أثر تأثيرا سلبيا فى اقتصاديات البلاد ففي سنة ١٨٦٣ زاد فيضان النيل زيادة فاحشة فهدد القطر المصرى بدمار محقق وكانت نتيجة ذلك للفيضان الجارف للقضاء على جانب عظيم من المحاصيل الزراعية ، فارتفعت أسعار القمح والذرة ارتفاعا فاحشا ، وأدى ذلك إلى غلاء شديد ، أوجب ارتفاع عموم أسعار حاجات المعيشة ارتفاعا خفيفا . ثم انقطع وارد القمح بالمرة واشتد الطلب فلم يجد الفقراء له أثرا وأدى ذلك إلى استيراد كميات من اللحوم والمسلى والزيت من الخارج وتوزيعه على الجزائريين والتجار لبيعهم للأهالي وذلك للحد من تلك الأزمة ، فحمل الناس بذلك ففرحوا وتزاحموا نزاحم الجياع . واستمروا على هذه الحال شهرين وبضعة أيام .

على أن النيل عاد للطغيان في السنوات ١٨٦٦ ، ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ وفي كل مرة كانت تدمر المحاصيل ولم يستطع اسماعيل اتخاذ البلاد من برائن الغلاء . ومما زاد في خطورة فيضان سنة ١٨٧٠ سقوط الأمطار بغزارة في مصر السفلى والوسطى فهدمت ما هدمت وجرفت ما جرفت واستمر نزولها بالقاهرة تسعة أيام .

وأما في سنة ١٨٦٨ فقد شح النيل في فيضانه إلى درجة أن ثمن أراضى الوجه القبلى ظل شراقى وأدى ذلك إلى غلاء شديد أدى إلى ارتفاع أسعار النقود وكان فيضان سنة ١٨٧٧ أقبل منسوب للفيضان شهده عصر اسماعيل حتى لم يتسنى رى ولو جانب يسير من الأراضى الزراعية فضج المزارعون والآهالى وتوقع الجوع بجماعة وحدثت فعلا جماعة شديدة انتشرت في جميع أنحاء القطر المصرى ، وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف بل وذات عظامهم فملك ما يزيد على العشرة آلاف شخص نتيجة ذلك الجوع في مديريات جرجا وقنا واسنا فقط ، وأصبح الأهالى يتغذون على الأعشاب البرية وزرع بعض الأهالى جانباً قليلاً من النبارى بالشوايف وهذا شيء لا يذكر . هذا في الوقت الذى حولت فيه كمية المياه المقررة لمدينة الاسكندرية إلى مزارع الخديوى لربها وأصبح الذى يستطيع أن يدفع يحصل لأرضه على المياه اللازمة فقاسى الفقراء في تلك الحالة الكثير ، ولكن محاصيل الخديوى لابد أن تأخذ كفايتها من الماء ولو مات الفلاح .

#### هـ : حرب الحبشة :

أرسل اسماعيل حملة إلى ميناء زيلع الواقعة على ساحل البحر الأحمر عن طريق باب المندب سنة ١٨٧٥ بقيادة ضابط مصرى وفى أكتوبر ١٨٧٥ عهد



إلى أرنندروب بقيادة حملة جديدة على الحبشة وكانت الحملة مؤلفة من ٢٥٠٠ جندي من المشاة ومعهم ست بطاريات من المدافع الجبلية ، وانتهت هذه الحملة بقتل أرنندروب وعدد كبير ممن معه ولكي يحمي اسماعيل عار الهزيمة أرسل حملة أخرى بقيادة رانب هاشا وتكونت تلك الحملة من اثني عشر ألفا من الجنود والضباط وقبيلها ملك الحبشة ، وروحنا ، وأنزل بها هزائم منكرة وخسرت الحملة ٤٠٠٠ من رجالها وثمانية آلاف بندقية واستولى الاحباش على جميع سلاح القنلى والأسرى والجرحى وعلى جميع الذخائر التي لم تستعمل وفك الاحباش بتلك الحملة بوحشية بالغة ، وقد بلغت مصاريف تلك الحملات أموالا هائلة أثقلت كاهل الخزينة المصرية وكانت مصر في غنى عن أن تخوض غمار تلك الحرب التي لا طائل تحتمل وكان الأولى باسماعيل أن يوفر تلك النفقات لصلحة البلاد بدلا من أن يدخل حرب يعرف نتيجتها مقدما .

كذلك أرسل اسماعيل الحملات إلى الخارج لمساعدة تركيا في سروبها مع روسيا وكذلك في حملة كريت وغيرها وبلغت نفقات تلك الحملات حوالي ثلاثة ملايين جنيه .

#### الاستدانة :

وهكذا أنفق اسماعيل الأموال الطائلة التي لم تسكن تحملها ميزانية الدولة فاضطر إلى الاستدانة حتى بلغت تلك الديون في أواخر عهده ٩١٠٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه تقريبا وكانت تلك الديون في أواخر عهد سعيد تقدر بمبلغ ٣٢٩٣٠٠٠٠٠ جنيه . وبطريقة تقريبية يمكن القول أن اسماعيل قد أضاف حوالي ٧ ملايين من الجنيهات سنويا في المتوسط لمدة ثلاثة عشر عاما إلى ديون مصر .

وكانت الفائدة الاسمية للقروض تتراوح بين ٧،٦٪. ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢، ١٨، ٢٦، ٣٧٪. وزادت هذه الفوائد الباهظة في أوائل سنة ١٨٧٦ لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون المتركة وفوائدها.

ولم تمكن قيمة القروض تصل كاهلة إلى الخزانة بل كان أصحاب البنوك المالية والمرايون يخصصون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ولم يكن اسماعيل يصدق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له المليون والمسامرة فتلا عقد في سنة ١٨٧٢ قرضا بلغ مقداره الاسمي ٣٢ مليون جنيه لم يدخل منه خزانة الدولة سوى ٣٠.٧٠٠.٠٠٠ جنيه منها أحد عشر مليوناً من الجنيهات نقداً والبقية مائة مليون سنداً وكذلك لم يتسلم من القرض الذي عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط وكان أصله مائة ملايين.

وقد شغلت القروض معظم سنى حكم اسماعيل حتى أصبح الاقتراض له عادة سنوية، وساعده في ذلك وزير المالية اسماعيل صدق الذي تولى هذا المنصب من سنة ١٨٦٨ حتى ١٨٧٦ الذي كان يتفنن في جمع المال من القروض وكان هو أيضاً يتقطع نصيبه من الغنيمة، فأثرى إراء فاحشاً وقلد الخديوى في عيشة البذخ والاسراف والاستكثار من القصور والأهلاك والجوارى والحظايا. وكان لهذه الديون أثرها السيئ على ميزانية الحكومة ففي سنة ١٨٧٧ كان مجموع الإيرادات ٣.٠٠٤.٥٠٠ جنيه، وكان ما خص منها للديون بين فوائد واستهلاك ٧.٤٧٣.٠٠٠ يضاف إليها المبالغ المخصصة للباب العالي وما كان على الحكومة أن تدفعه لشركة قناة السويس في تلك السنة فيكون الباقي من الإيرادات ١.٠٧٠.٠٠٠ جنيه فهذا المليون الواحد والسبعين ألفاً كان على الحكومة أن تنفق على جميع شؤون البلاد، على موظفيها وعلى الجيش وعلى البوليس والبري

والتعليم والمحاكم والصحة العمومية ، وغير ذلك من كل ما يجب أن تقوم به الحكومة .

عدم صرف مرتبات الموظفين :

ونتيجة لذلك الازمة المالية توقفت الحكومة عن صرف مرتبات الموظفين ، وأخذت المشهور تلى المشهور وكل من في الخدمة الأميرية لا يتقاضى مرتبا فيتنشرون ضيقا وجوعا أو ينصب على عيشه نصبا ، وبكدهس على ناسه الديون تكديسا .

وهذا هو شريف باشا يرسل مذكرة سرية لاسماعيل بصور فيها الاضرار الناجمة عن عدم صرف مرتبات الموظفين كذلك طلب راغب باشا - وهو أحد الوزراء في عهد اسماعيل - صرف مرتبات موظفى المسكك الحديدية حتى يتمنى انتظام العمل هذا في الوقت الذى كان يصرف فيه مرتبات الموظفين الأجانب على التمام بالرغم من أنها كانت جسيمة جدا وهكذا أصبح الموظف المصرى في حالة يرثى لها من البؤس بسبب منع صرف المرتبات التى يقتات بها هؤلاء الموظفين والى كانت قيمتها لا تذكر بالنسبة لضخامة مرتبات الموظفين الأجانب .

ولم يقتصر الأمر على الموظفين المدنيين فقط بل تعدى ذلك الى الضباط الذين حرروا عريضة لرئيس الوزراء يشرحون فيها ما وصل اليه الضباط من سوء الحال بسبب تأخير المرتبات مدة طويلة ويرجون إعادة صرف مرتباتهم وفي يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستمائة ضابط وقصدوا وزارة المالية للمطالبة بصرف متأخراتهم وأصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب وطلبوا منهم مرافقتهم وعندما وصل الضباط الى وزارة المالية لحوا نوبار باشا في عربة فانها ألوا عليه ضربا وفي تلك الأثناء أقبل السير ريفرز ولسن الذى كان وزيرا للمالية في وزارة نوبار - وأراد نجدة نوبار فجهم عليه الضباط أيضا بالضرب

وأفتحهم الضباط أبواب الوزارة وأحتلوا غرفها وحبسوا فو بار باشا ورياض باشا والسير ريفرز ولسرز في إحدى غرفها ، وفي ذلك الوقت ذهب الخديوى الى وزارة المالية بناء على طلب القنصل الانجليزى وذلك لتمدية الضباط فطالب اليهم الانصراف والاعتماد عليه في أداء رواتبهم .

وهكذا أدت الاضطرابات الاقتصادية الى المساس بحقوق طبقات الشعب وخاصة الموظفين والضباط فكان منع المرتبات عنهم سببا في تدميرهم وللتعجأهم الى الثورة وذلك لشدة حاجتهم الى المال الذى يمكنهم من العيش الضرورى بعد أن أصبحوا في حالة من البؤس الشديد مما جعلهم ساهطين على الحكومة متذمرين من ذلك انصرف .

ولم يقتصر الامر على طبقة الموظفين والضباط بل تعدى ذلك الى جميع طبقات الشعب وذلك بالمبالغة في فرض الضرائب والنفن في أسبابها .

#### الضرائب :

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها مقدار ما يجب من الأهالى أو مواعيد تلك الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفى كلما احتاج وزير المالية للنقود أن يطلب من كل مدير مبلغا من المال (لاحتياج الحكومة) ، فيصدع المدير الامر من غير بحث فيما اذا كانت المديرية ، قد أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ، ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب . ففي إحدى القرى كان يقطن بها ١٠٠٠ شخص رحل عنها ٢٠٠ شخص فكاف العمدة بجمع الضرائب من الأهالى ورتعها بما يساوى ما كان يأخذه الالف شخص من تلك الضرائب .

ولم يكن هناك رقابة على مقدار ما يجي وما يدخل خزانة الحكومة ، بل كانت تنقاسه الأيدي من يوم جماعته الى حين أنفاقه .

كتب القاضي المولفد : «فان يعلن» يصف هذه الحالة كما شاعدها بقوله : - كانت الامور تجري في عهد الخديوى اسماعيل ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على المنوال الآتى : يؤدى المدير كل مرة الى وزير المالية المبالغ المطلوب ولا يصل كله الى خزائن الحكومة ، بل يقتطع الخديوى جزءا منه ، ثم يليه المفتش فيقتطع جزءا آخر والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبقى لنفسه نصيبا مما جباه ومأمورو المراكز يسبقون المدير الى هذه الوسيلة ولم يكن ثمة عقبات تعترض الى هذه التهرفات ، لأن القوانين المالية كانت هجرمة غامضة ، والضرائب تجنى أحيانا مقدما ، وقد تجبى الحكومة أكثر مما تستحقه ولا يستطيع الممولون أن يرفعوا شكواهم ، واذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى لأن الحكومة لا تعطى إيصالات بما يدفع لها من أموال ، ولأن الناس كانوا يهيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والأرهاب .

وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثانى سنة ١٨٦٨ - في تعديل الضرائب وبجعل ترتيب درجاتها منوطا بمندوبى الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والاهيان فان العدل كان أبعد ما يكون في ربط الضرائب على الأطنان أو على النخيل ، وقد زادت الضرائب في عهد اسماعيل زيادة بالغة ، وبدأت تلك الزيادة منذ تورط في القروض ، اذ لم يجد موردا لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيد بها كلما احتاج الى المال ليفقهه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون ، من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب . ويقول عبدالله النديم في مذكراته السياسية : «ثم اخترع (الخديوى اسماعيل) من الأقلام ما لا تتصوره الأوهام مثل العوائد الشخصية وعوائد الخمر ، والخيل

والنوع الثاني من الضرائب للشخصية هي المفردة والمدير كوهي التي فرضت على طبقة الخدم ، والعمال والمزارعين وهذه الضريبة تتراوح بين ٥٠ ، ٧٥ قرشا تبعا لمقدار انتاج كل فرد من تلك الطبقة . وقدر عدد الذين يدفعون تلك الضريبة ٤٠٩٢٣٣ شخصا يدفعون مبلغا قدره ٧٩٨٣٥٣ جنيهها .

وقد بلغ الإيراد السنوي من هذه الضرائب جميعها ١٠٤٢٨٠٤٥٧ جنيهها  
وقد أجب على دفع الضرائب من ليس له حرفة ولا صفاة ولما مثل أحد  
كبار الموظفين المصريين عما إذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية  
من لا حرفة لهم، أجاب بأنه هاشد وهل الذئاب ذئبا إذا امتنع أحد الأفراد

عن الاحتراف بحرفة مع تتمعه بحرية الاحتراف بأى حرفة يشاء ! فاذا فضل البطالة  
فما هذا بموجب لعدم مطالبتة بالضريبة ، والا لظلم اصحاب الحرف أنفسهم .  
أما ضريبة الملح فهي من أغرب الضرائب ومقدرها ٩ قروش عن كل رجل  
وأمرأة وطفل جاوز سن السابعة عشرة في مقابل أن تعهد الدولة باعدادهم بالملح  
ولكنها نادرا ما كانت تفي بتعهداتها ، ومنى اذا وجد الملح في مخازن الحكومة  
فإنه كان نادرا ما يصل الى الفلاحين واذا وصل اليهم فانه يكون من النوع الرديء  
وكانت تلك الضريبة وسيلة لا يتراز أكثر من ٥٠٠ ر . . . ٤ جنيه سنويا من الاهالى .  
وبدلا من أن يدفع مجلس شورى لنواب الظلم من الاهالى ويهد من فرض  
تلك الضرائب كان سببا في زيادة تلك الضرائب : د . وأنبت اصحاب الجباية  
شرقا وغربا واشتدوا على الرعية شدة بالغة ونواب الامة لا يعرفون من مواهب  
الغيابة غير الطاعة لمن قال من كبار الحكومة أو أشار من اصحاب الحل والعقد  
فكانوا حملا ثقيلا على البلاد . . .

وقد تعددت أنواع الضرائب بدرجة كبيرة فبالاضافة الى الضرائب السابقة  
الذكر فرضت ضريبة السدس والرى والاعانة ، وضريبة ترعة الابراهيمية وهى  
ضريبة اضافية فرضت على الاطيان المنتفعة بهذه التركة وما ربطت من العوائد على  
المبائى ، ومعاصر الزيوت ، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على ما يباع من  
المصنوعات ، ورسم للتقيدية ، وكان يؤخذ بحساب عشرين قرشا عن كل عرض  
يقدم لاحدى دوائر الحكومة وبما يدل على كثرة أصناف الضرائب التى فرضت  
فى عهد اسماعيل أنه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ أى فى أوائل عهد  
توفيق قضى بإلغاء ما يزيد على ثلاثين صنفا منها .

ويبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد فى بعض السنوات

خمسة جنيهات ونصف وهو مبلغ يتواءم به المالك فكان ازدياد الضرائب على هذا النحو شيئاً فادحاً ، بل ظالماً بالغا ، لأن المالك لم يكن يبقى له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب فلا عجب أن تؤدي هذه الحالة بالأهالي الى الضنك والبؤس وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون الى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أن ان تضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة وكذلك كانوا يضطرون الى بيع مواشيهم وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك أراضيهم وتركوها ورا .

وهكذا يتضح مما سبق أنه نتيجة لاسراف اسماعيل وبذخه تورط في الديون لدرجة كبيرة حتى اضطر الى الاستدانة بفوائد باهظة مما اضطره الى التفتن في فرض الضرائب حتى يستطيع دفع فوائد هذه الديون وكان ذلك على حساب طبقات الشعب الكادحة التي قامت الامرين من ذلك للتصرف وأدى ذلك الى عدم الاهتمام بأحوال البلاد وخاصة الأحوال الاجتماعية . وكذلك الازمة المالية ودخل الدول الأجنبية في شئون البلاد حفظا لمصالح الدائنين حتى أدى ذلك الى تغلغل النفوذ الاوروبي في مصر والاطاحة باسماعيل نفسه في نهاية الامر .



## الفصل الثالث

### تغلغل النفوذ الأوروبي وأثره في الحياة الاجتماعية

الامتيازات الأجنبية وإنشاء المحاكم المختلفة  
للحكم من تلك الامتيازات

أن نظام الامتيازات الأجنبية ، الذي منحه الدولة العثمانية للدول الغربية والذي طبق في مصر التي كانت جزءا من الدولة العثمانية ، كان يقضى ذلك النظام أن : يكون مرجع دعايا الدول الغربية ، في شئونهم التجارية ، والمدنية والشخصية إلى قناصلهم ، وألا يفرض عليهم ولا يؤخذ منهم ضرائب إلا بعد مصادقة دولهم عليها ، وألا يحاكموا أمام محاكم السلطة المحلية فيما يتعلقون به من بنائيات وجنح ومخالفات ، وفي قضاياهم التجارية والمدنية مع دعايا الدولة إلا بحضور قناصلهم أو مراجعتهم ، لينالوا ، من ذلك الحضور ، حماية من كل ظلم ومساعدة من كل شأن .

فأما في تركيا ، ونظرا لقلة عدد الأجانب بها فلم يسكن تلك الامتيازات أثرها القوي كما حدث في مصر وخاصة في عهد الخديوي اسماعيل .

أما في مصر ، فإن نظام تلك الامتيازات كان له من المساويء ما أضر بمصلحة الدولة والشعب ، خاصة بعد أن أزال محمد علي الحواجز التي كانت موجودة بين حياة الأجانب وحياة الهيئة الاجتماعية المصرية ، لاسيما بعد أن فتح باب الهجرة على مصرعيه ، أمام الغربيين خاصة بعد حوادث سنة ١٨٤٨

السياسية في أوروبا التي أدت إلى هجرة عدد كبير من هؤلاء الأجانب إلى القطر المصري ، وأدى ضعف الحكم في مصر بعد محمد علي إلى أن يغتصم قناصل الدول ذلك الضعف وأخذوا يعتدون على حقوق الساطعة المحلية التشريعية والقضائية حتى هدموا أركانها ، وأصبحوا يسيطرون على أهم موارد البلاد .

ولم يكتف هؤلاء القناصل بالنظر في شئون رعاياهم المدنية والتجارية ، فقط بل عملوا على انتزاع كل سلطة على أولئك الأجانب من أيدي الحكومة ، وجعلها من اختصاصهم وذلك بالنظر في المخالفات والجنح والجنديات المرتكبة من رعايا دولهم حتى التي تحدث اضراماً للوطنيين في مصر ، كذلك عملوا على اجبار الأهالي على المشول أمام محاكم القنصلية في دعاويهم المرفوعة على رعاياهم وأخذوا يتحيزون لرعاياهم حتى أصبحوا مدعين والوطنيون مدعى عليهم زاعمين أن حقوق الأجانب لا يؤمن عليها في المحاكم الأهلية وأنهم لا يجدون في أخلاق القضاة الوطنيين ما يجعلهم يثقون بهم .

وكان القناصل يتخلفون عن حضور تنفيذ الأحكام الصادرة ضد رعايا دولهم من المحاكم المحلية فيتعطل التنفيذ مدة طويلة ، حتى يضطر من حكم لمصلحتهم من الأهالي أن يخضعوا للقضاء القنصلي الجائر ، وقد غالى القناصل في تطرفهم حتى أنهم استدعوا حكومة البلاد أمام محاكم القنصلية ، وحاكموها وحكروا عليها ، لمصلحة رعاياهم طبعاً — بتعويضات هائلة وبلغت تلك التعويضات في المدة ما بين سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٨ ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات .

وما زاد الطين بلة أن تلك المحاكم القنصلية ، كانت كل منها تطبق قوانين دولتها ، ولا تعترف بالأحكام التي تصدرها زميلاتها ؛ كما أن تلك المحاكم

لم يكن يهمها الحق بقصد ما كانت تهمها مصالحة رعايا دولتها ، سواء كانوا ظالمين أو مظلومين ، وكان القناصل يعملون على قصرة رعاياهم سواء أكان الحق في جانبهم أم عليهم . والغريب في تلك المحاكم أنها ابتدائية فقط ، وأن استئناف الأحكام الصادرة منها كان يجب أن يرفع إلى إحدى المحاكم في وطن المدعى عليه سواء كان هذا المدعى عليه انجليزيا أو فرنسيا أو إيطاليا فيجب أن تكون الدعوى في وطنه الأصلي مما يكبد المستأنف مصاريف جملة ترهقه أرهاقا ، وقد يحول المدعى عليه حقه إلى شخص ثالث من غير جنسيته ، فيضطر المتقاضى المسكين إلى إعادة دعواه ضد الشخص الثالث ، وهكذا ، مما يؤدي إلى ضياع حق المواطنين في النهاية .

وكانت السلطة بمصر لا يمكنها القبض على الجاني الأجنبي ، إلا بعد استئذان قنصليته واحضار أحد قواصمها أو مقوميهما ليكون شاهدا على أن القبض لم يعمد فيه الواجب ولم يسبب اهانة لخدمة المجرم فإذا قبضت عليه سلمته إلى قنصليته .

وفي خطاب إلى إبراهيم بك من اسماعيل في الآستانة يتضح سخطه على تلك الامتيازات ورغبة في إلغاؤها ولكنه لم يستطع المطالبة بذلك خوفا من الدول الغربية ، فأخذ يهدف إلى تنظيم القضاء وذلك بخضوع الجميع للقضاء واحد ، حتى يمكن الحد من تدخل الدول الغربية في شئون مصر .

وعند اسماعيل إلى نوبار تلك المهمة فوضح مذكورة سنة ١٨٦٧ أوضح فيها عيوب ذلك النظام القضائي ، وقرن على أنه عقبة في سبيل المصالح الأجنبية وفي سبيل استقدام أصحاب الكفاءة من الغربيين لتسليمهم زمام الأعمال التي تحتاج إلى علم وفن لا وجود لها في مصر . كذلك ذكر نوبار بأن المتنفعين

وحدهم من ذلك النظام هم الآثمون المجرمون وقال : وأنه لا يابق ، إذا ، أن تبقى الحكومة المصرية والدول الأجنبية محافظة على نظام هذه ماهيته ، استبقاءً لتجاوزات ضج منها كل الرجال المستقيمة نواياهم الحققة مطالبهم ، وعلى ذلك اقترح ابدال النظام القضائي السىء المختلف بنظام آخر يحافظ على روح الامتيازات المنوطة الأجانب .

ولقى مشروع فوبار معارضة شديدة من أصحاب الامتيازات الذين أخذوا يحذرون حكوماتهم من الموافقة على تعديله أو تغييره ، بدعوى أن ذلك التغيير يعرضهم إلى هوى السلطة المصرية الاستبدادية وأنت فرنسا في مقدمة تلك الدول التى عارضت المشروع وأصرت على بقاء القديم على ما هو عليه .

وبالرغم من أن تركيا عارضت هى أيضا ذلك المشروع إلا أن فكرة المحاكم المختلفة فكرة تركية أبديت فى الخط الطهايونى الصادر سنة ١٨٥٦ إلى محمد سعيد ليحمل بها الذى عرضها على قناصل الدول فرفضوها .

كذلك دعى شريف باشا فى ٧ يولية سنة ١٨٦٠ إلى انشاء تلك المحاكم بحجة ان الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٤١ قبلت انشاء محاكم مختلطة دولية ولم تعارض الدول الغربية اقتراح شريف باشا إلا أن ذلك الاقتراح لم ينفذ وذلك لأن قضاة تلك المحاكم المزمع انشاؤها كان يتقاضى كل منهم خمسة جنيهات عن الجلسة وليس لهم مرتبات ثابتة مما يجعلهم على الاكثار من عدد الجلسات ليحصلوا على أكبر مبلغ من النظر فى القضايا المعروضة . كذلك من العقبات التى اعترضت اقتراح شريف باشا فداحة التأمين الذى فرض دفعه على المتقاضين .

وعلى أى حال فقد تكونت لجنة للنظر فى مشروع فوبار وتتكون تلك

اللجنة من قناصل الدول الأوروبية وذلك لبحث الإصلاحات الواجب لدخولها على النظام القضائي وذلك في أكتوبر سنة ١٨٦٩ واستقر الرأي على استبدال الحالة القضائية للفوضوية المتعددة الجهات بسلطة واحدة تسلم مقاليدها إلى ثلاث محاكم ابتدائية في الإسكندرية والقاهرة والزقازيق أو (الاسماعيلية) ومحكمة استئنافية عليا في الإسكندرية ومحكمة تمييز مثلها فوقها، كذلك اتفقت اللجنة على جعل أغلبية القضاة فيها أوروبيين غربيين ، تدفع الحكومة المصرية لهم مرتباتهم .

ولطه المحاكم حق النظر في جميع القضايا التجارية والمدنية ، والقضايا العينية والعقارية والقضايا الشخصية إلا ما كان منها بين أجنبيين من جنسية واحدة ، وأن يكون أعضاء كل محكمة ابتدائية خمسة : ثلاثة أجانب ووطنيان وأعضاء المحكمة الاستئنافية العليا سبعة : أربعة أجانب وثلاثة وطنيون وقد عارضت الدولة العثمانية هذا الشرط الأخير كذلك نص الاتفاق على حق الدول الموقعة عليه بعد مرور خمس سنوات من تهيئته أو الفأوه وتقرر العود إلى الحالة السابقة إذا اتضح لها أصوبية ذلك .

وفي أول يناير ١٨٧٦ افتتح رياض باشا تلك المحاكم الجديدة وكانت وزارة المحاماة قد عملت عليه وبدأت تلك المحاكم عملها في فبراير سنة ١٨٧٦ .

ويتضح مما سبق أن سيطرة الدول الغربية ظلت هاقية وذلك بحمل عدد للقضاة الأجانب أكثر من القضاة للوطنيين وكذلك حق ملك الدول بالغناء المحاكم المختلطة بعد خمس سنوات إذا رأت ذلك مما يحمل تلك المحاكم غير مجدية .

كذلك من عيوب تلك المحاكم أنها اقتصرَت على النظر في القضايا التي بين الحكومة والاجاب وعلاقات هؤلاء بالوطنيين وذلك بدلا من أن تكون ملطفا شاملة .

ولواقع أن هذه المحاكم لم تضع حدا لتدخل النفوذ الأوروبي في مصر بل كان لها حق التدخل في شئون الحكومة والدولة بوجه عام ويتضح ذلك جليا عندما بلغت الازمة المالية أوجها وتوقف اسماعيل عن دفع ما عليه من التزامات مالية للأجانب للدائنين فقام هؤلاء برفع الدعاوى ضده في تلك المحاكم التي أصدرت بدو ها الأحكام العديدة لمصلحة الرعايا الأجانب مما أدى إلى احتياج الخديوى بأنه ليس من سلطة تلك المحاكم إصدار أحكام ضده وفي نفس الوقت تمسك الأجانب بتلك الأحكام مما كان سببا في اشتداد الازمة المالية وتدخل الدول الأوروبية - وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا - بحجة حماية مصالح رعاياها والأصرار على تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحاكم المخالطة .

#### الصراع بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ في مصر

كانت إنجلترا وفرنسا من أقوى الدول الأوروبية نفوذا في مصر ، ولكن يتضح لنا مدى قوة كل من الدولتين في عصر اسماعيل يجب أن نرجع قليلا الى الوراء حتى يمكن فهم موقف كل منهما تجاه مصر في تلك الفترة .

لقد غزت فرنسا مصر سنة ١٧٩٨ وذلك بحجة أن بعض الرعايا الفرنسيين الذين كانوا يعملون بالتجارة في مصر قد أسبخت معاملتهم ولكن السبب الرئيسي لذلك الغزو هو أن نابليون الأول كان يريد أن يجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية وكان يعتبر مصر ليست فقط مفتاح تجارة الشرق ولكننا تعتبر أساسا للانقضاء على الهند الانجليزية . وما لبثت آمال نابليون هذه أن ذهبت

أدراج للرياح وذلك بانحصار التجارة في أبي قير وتخطيطها الاسطول الفرنسى بما أدى إلى فشل الخطة الفرنسية تماما .

وكان اهتمام فرنسا بعد تسوية سنة ١٨٤١ هـ أن تمعو من ذهن محمد على الشعور السيئ الذى يكنه لها ، وكان ذلك من الصعب عليها ، ولكنها انجحت فى النهاية بفضل مجهودات لويس فيليب Louis Philip وكذلك الموظفين الفرنسيين الذين كانوا دائما يشيرون الى نظريات بريطانيا العدائية بالنسبة لمصر ، وأنها سوف لا تبدأ الا اذا استولت على نصف الطريق المؤدى الى الهند على الأقل ، كما كانوا يشيرون دائما الى تقدمهما المستمر فى الهند ، وأن علاقاتها التجارية سوف تتحول بالتدريج الى أن تمتلك ذلك الطريق من الناحية الحربية الحربية ، كما كانوا يرددون دائما أن فرنسا وحدها هى التى تستطيع أن تنقذ محمد على من مثل تلك النتائج وأن خلاصه من أيدي الانجليز . وقد استخدم محمد على كثيرا من الموظفين الفرنسيين فى خدمته حيث كانوا يشتغلون دائما الوظائف الرئيسية فى جميع المصالح الحكومية ، وكان يساعد هؤلاء الموظفين مجموعة من الموظفين المصريين والأتراك الذين تلقوا تعليمهم فى فرنسا ، وهكذا وقفت فرنسا للمصالح الانجليزية بالمرصاد . وقد كانت التجارة تهدف الى مد خط حديدي بين البحرين ولكن فجعت فرنسا - أيضا - فى الضغط على محمد على لاستبعاد المشروع بالرغم من أنه كان قد اشترى ثلاثين ميلا من القضبان الحديدية وظلت تلك الملكية فى مخازن الحكومة أكثر من خمسة عشر عاما بدون استعمال ولم يتم إنشاء ذلك الخط الحديدى بين الاسكندرية والسويس الا سنة ١٨٥٦ فى عهد سعيد .

هذا وقد كان عباس يعمل على القضاء على نفوذ فرنسا فى مصر وذلك بمجرد توليه الحكم وبدأ فى تنفيذ تلك السياسة باستبعاد عدد كبير من الموظفين الفرنسيين والاوروبيين من خدمته . وبعد عباس جاء سعيد الذى عمل على إعادة

العلاقات - قرية - مع الدول الغربية وخاصة فرنسا ففتح فردينا ند دالسبس مشروع شق قناة السويس .

وكانت السنوات الأولى من حكم اسماعيل هي الفترة التي أخذ فيها النفوذ الأجنبي يتغلغل في البلاد ، ماليا ، واقتصاديا ، ثم انقلب هذا النفوذ في أواخر عهد الى سيطرة مالية وسياسية بالغة الخطورة . وقد كان لفرنسا نفوذ أدبي كبير على اسماعيل وذلك لترميمته للفرنسية والسنوات التي قضها في باريس ، وأيضا لصلته الوثيقة بالامبراطور نابليون الثالث ومحاماته اياه في مظاهر الابهة والمظمة ويتضح نفوذ فرنسا جليا في الاتجاه اسماعيل الى نابليون الثالث لحسم الخلاف بينه وبين شركة قناة السويس مع أنه يعلم بالبداية أن امبراطور فرنسا لا يمكن أن يكون حاكما عادلا ، كذلك استخدم اسماعيل طائفة كبيرة من الموظفين الفرنسيين وبلغ هذا النفوذ للفرنسي أقصاه في حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ فالقناة عمل فرنسي وفتحتها ( دالسبس ) فرنسي وأوجيني Eugeni أمباطورة فرنسا التي حضرت تلك الاحتفالات كانت تمثل الدولة للفرنسية وهي التي رأست حفلات الافتتاح .

على أن نفوذ فرنسا في مصر أخذ في الاضمحلال عقب الحروب السبعينية سنة ١٨٧٠ ، التي كانت هينها وهين ألمانيا وأنتهت بهزيمة فرنسا وأدت الى سقوط نابليون الثالث صديق اسماعيل وباضمحلال النفوذ الفرنسي أخذ النفوذ الإنجليزي في الازدياد حتى انتهى ذلك النفوذ الى الاحتلال الإنجليزي سنة ١٨٨٢ وقد كان مشروع الاحتلال مهددا بالاخفاق لو اشتركت فرنسا فقد كان التعادل بين قوتيهما يحول دون سيطرة احدهما ، على مصير البلاد ولكن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة ١٨٧٠ أدى الى افراد إنجلترا في بسط نفوذها في مصر .



ولقد بذل نوبار جهودا كبيرا لكي يثير الراى العام فى اوروبا للعمل على التدخل فى مصر ، ولقد تمكن من التأثير لدرجة كبيرة فى الراى العام الانجليزى وذلك بعد نشوب الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٧ وقد كان يفضل انجلترا على أى دولة اخرى ويعتقد أن تدخلها فى مصر سيفيدها أكثر من أى دولة أخرى من ذلك يتضح لنا أن اسماعيل ووزرائه قد هيئوا الفرصة لتغلغل النفوذ الاوروبى فى البلاد ولو أنهم سلكوا طريقا آخر غير تلك السياسة التى اتبعوها لمكان من الممكن ان يغير ذلك من مجرى الحوادث التى حدثت فى تلك الفترة الهامة من تاريخ مصر .

وقد عملت انجلترا منذ افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ على تثبيت مركزها فى مصر تمهيدا لاحتلالها وأخذت فى الوقت نفسه تتطلع إلى السودان تمهيدا لفصله عن مصر وذلك بتمهين السير سمويل بيكر Sir Samuel Baker حاكما لمديرية خط الاستواء كذلك أخذت انجلترا تضغط على اسماعيل لعقد اتفاقية لمنع الانحمار بالرقى والقضاء على النخاسة فى السودان المصرى . وتم التعاقد على شروط أقل ما فيها من الخيف أن صار لأمراء سفن الحرب الانجليزية تمام السيطرة على سائر السفن الحاملة للراية المصرية بالبحر الأحمر وحق التفتيش عليها وضبط ما يوجد بها من الاماء والعبيد وتحريرهم ومصادرة كل ما بها من مال ومتاع ومعاينة أصحابها بالعقوبات الشديدة .

وما يوجد من الرقيق سودانى أو حبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت إذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد باجراء ما يقتضى للحصول على الحرية ( مادة ٦ ) وتم توقيع المعاهدة فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ .

والجدير بالذكر أن كلمة « الرقيق » ، في تلك المعاهدة يأتي دائماً مقروناً بكلمتي « السود » و« الحبشيين » ، ولم تنهض تلك المعاهدة للرقيق الأبيض الوارد من تركيا ذلك النوع من الرقيق الذي كان شائعاً في مصر في ذلك الوقت حتى أنه قد كانت أمهات الكثير من الشخصيات الرئيسية في مصر حينذاك ضمن ذلك الرقيق الأبيض ، ومن العجيب أن ذلك النوع من الرقيق لم يقصدوا في تلك المعاهدة ولم تهتم إلا بالسود والحبش فساكنات معاهدة إبطال الرقيق لا خير فيها ولا فائدة منها لمصر بل أضرت بمصالحها ضرراً بالغاً .

ولما تم للإنجليز ما أرادوا من أمر تلك المعاهدة أو عزوا إلى قنصلهم يومئذ في الضغط على الخديوي لإرسال رجل منهم إلى بجاهل لخط الاستواء ليكمل ما بدأه صمويل بيكر وكان هذا الإنجليزي هو غوردون Gordon الذي سلبه اسماعيل فرمان ولايته على جميع السودان المصري مكرها تحت ضغط الإنجليز .

ولقد كانت إنجلترا تعمل على عدم زيادة نفوذ أي دولة أوروبية في مصر حتى لا يعمل ذلك على أضعاف نفوذها وكانت تهدف أساساً إلى السيطرة على القناة وذلك بتشجيع نفوذها في مصر حتى يمكنها تحقيق غرضها .

وقد أدى وقوع اسماعيل في الضائقة المالية إلى بيعه نصيب مصر في أسهم شركة القناة إلى إنجلترا سنة ١٨٧٥ مقابل أربعة ملايين من الجنيهات .

وكانت فرنسا على وشك شراء تلك الأسهم حين أبرق اللورد دربي Dorby وزير خارجية إنجلترا إلى الماسجور جنرال ستانتون Stanton بالتأكد من لية اسماعيل في بيع تلك الأسهم وأسرع بدفع الثمن قبل أن تنهي فرنسا مقاضاتها في ذلك الشأن مع اسماعيل . وقد بلغ مجموع تلك الأسهم ١٧٦٠٢٠٢

صهما من مجموع أسهم الشركة التي تبلغ ٤٠٠.٠٠٠ سهم ؛ وقد كتبت جريدة التيمس Times الانجليزية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ نبأ شراء تلك الاسهم وأشارت بأن الجمهور في هذا البلاد وغيره سينظر إلى هذا العمل الخطير الذي قامت به الحكومة الانجليزية من فواحية السياسة لا التجارية .

ولقد ربح اسماعيل في ذلك الصفقة مبلغ ٤٥٠.٠٠٠ جنيهًا ولكنه لم يتطلع إلى المستقبل ، فقد كانت أرباح تلك الاسهم موهوبة لشركة القناة لمدة ١٥ سنة فتمهلت الحكومة بأن تدفع فوائد هذا المبلغ للحكومة الانجليزية بسعر ٠.٥٪ وظلت تدفعها حتى سنة ١٨٩٤ وقد بلغت تلك الفوائد حتى تلك السنة (١٢٠) مائة وعشرون مليون فرنك) ثم قبضت من سنة ١٨٩٥ حتى سنة ١٩٠٠ حصة كانت تتراوح كل سنة بين ١٦ و ١٧ مليوناً أى ٨٥ مليوناً ، فيكون مجموع ما قبضته من الربح حتى سنة ١٩٠٠ ، ٢٠٥ ملايين من الفرنكات ، أى ضعف الثمن الذي اشترت به من اسماعيل هذا غير الربح الذي قبضته من سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٥٦ وهو عام تأميم القناة .

وأن اسماعيل يبيع تلك الاسهم قد سبب لمصر خسارة كبيرة أضاعت عليها فرصة استعادة النفقات الطائلة التي بذلتها لشق القناة .

وهكذا خسرت مصر خسارة فادحة في تلك الصفقة فتلك الاسهم التي باعها اسماعيل لاجلاراً بأربعة ملايين من الجنيهات بلغ ثمنها سنة ١٩٠٥ (٣٢ مليون جنيه) ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ . هذا فضلاً عن أهداف الاجلار السياسية التي قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا في شئون القناة ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل في شئون مصر بواسطة امتلاك القناة فقد استخدمت الاجلار القناة عند احتلال مصر كما استخدمتها هي وحلفاؤها أثناء

الحربين الأولى سنة ١٩١٤ والثانية سنة ١٩٣٩ فأصبحت طريقا حربيا بالرغم من اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٨ التي تنص على حياد القناة .

ويقول مسيودي مازاد De Mazade في مجلة العالمين في عهدها الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أن شراء إنجلترا لتلك الأسهم عملا سياسيا بحثا — وهذا يدعو للأهمية لأنه لو أن هذا العمل لم يؤد في النهاية إلى الاستيلاء التام على تلك الأراضي المصرية فإنه يعتبر كخطوة أولى لذلك العمل .، وأنها أصبحت تراقب ذلك العميل الذي لجأ إليها وأخذت تراقبه وبمعدل له المسال من جديد وتطلب ضمانات جديدة وكان De Mazade تنبأ في ذلك الوقت بـ ما سيحدث في المستقبل .

والواقع أن صفقة شراء الجزائر لتلك الأسهم تعتبر خطوة قامت بها إنجلترا بالنسبة للشرق عامة ومصر خاصة كما أن الفرنسيين شعروا أن تلك العمالة تدبر لطة قوية بالنسبة لنفوذهم في مصر خاصة وأن إنجلترا أخذت من تلك العملية خطوة لسيطرتها على القناة واستخدامها لأغراضها السياسية بل خطوة أساسية للسيطرة على مصر كلها .

وفي حديث للسفير الفرنسي في لندن مع لورد دربي Lord Derby وزير خارجية إنجلترا — بخصوص مسألة شراء إنجلترا لتلك الأسهم يتضح الهدف الرئيس من وراء تلك الصفقة وهو عدم ترك الفرصة لأي دولة أجنبية لفرض نفوذها على مصر عامة — والقناة خاصة وأن إنجلترا أرادت بتلك الصفقة أن تكون هي صاحبة النفوذ الأول في تلك المسألة دون غيرها من الدول ، فيقول لورد دربي Lord Derby ، عندما طلبت أن هناك مفاوضات مع الحكومة المصرية لبيع تلك الأسهم كان أماننا أما أن ندع تلك الفرصة نذهب لغيرنا أو

نقتنصها نحن وأنني يمكنني أن أؤكد أننا نعمل على ألا يكون لاية دولة أخرى  
أى نفوذ فى مسألة فى غاية الأهمية بالنسبة لهما ، فبدلاً من أن نعارض  
« ميسور دالميس » فهذه فرصة مناسبة لكي نتعاون معه .

وأغلب الظن أنه كان يتصد بذلك التعاون الحد من نفوذ فرنسا فى مصر  
خاصة وأن شركة قناة السويس بالرغم من أنها كانت شركة عالمية إلا أنها فى  
الواقع كانت تعتبر فرنسية كما سبق الإشارة إلى ذلك .

وهكذا يتضح أن كل من إنجلترا وفرنسا كانت أكثر الدول سعيًا لزيادة  
نفوذها فى مصر حتى يكون لاهدهما الغلبة على الأخرى وهذا اسماعيل يلجأ  
إلى إنجلترا بعد حرب السبعين سنة ١٨٧٠ والتي كانت بين ألمانيا وفرنسا  
وانتهت بهزيمة فرنسا ، ولكن هناك ظروف أدت إلى إيجاد تقارب بين كل من  
الدولتين ( إنجلترا وفرنسا ) وهى الضائقة المالية التى أدت إلى تغلغل النفوذ  
الأوروبى بالفعل فى مصر .

### عوامل أدت الى زيادة النفوذ الأوروبى فى مصر

من المعروف أن ديون الخديوى الباهظة التى أنقل بها اسماعيل الخزانة المصرية كانت نتيجة للاسراف الزائد عن الحد أو الفوائد الباهظة التى كان يدفعها لكى يحصل على القروض التى كانت مرتفعة جدا وفيما يلى بيان لاييرادات الدولة فى بعض سنين حكم اسماعيل ومقارنتها بالمصروفات تلك المقارنة التى توضح لنا مدى الاضطراب الذى كان سائدا فى مرافق الدولة والذى أتاح فرصة ذهبية للدول الأوروبية للتدخل فى شئون مصر بحجة العمل على تنظيم الحالة المالية للبلاد .

السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٦٤	٦٠٩٧٢٠٠٠ جنيه	١٣٠٥٥١٠٠٠ جنيه
١٨٦٥	٥٣٦٥٠٠٠٠ جنيه	١٠٠٧٨٥٠٠٠٠ جنيه
١٨٦٦	٥٠٥٨٠٠٠٠ جنيه	١٥٠٢٧٨٠٠٠٠ جنيه
١٨٦٧	٤٠١٢٩٠٠٠٠ جنيه	١٠٠٨٥٤٠٠٠٠٠ جنيه
١٨٦٨	٥٠١١٠٠٠٠٠ جنيه	١٦٠٦٣٧٠٠٠٠٠ جنيه
١٨٦٩	٥٣٥٥٠٠٠٠٠ جنيه	١٠٠٥٣٠٠٠٠٠٠ جنيه
١٨٧٠	٥٣٨٩٠٠٠٠٠ جنيه	١٢٠٣٠٩٠٠٠٠٠ جنيه
١٨٧١	٥٧١١٠٠٠٠٠ جنيه	١٥٠٠٨٤٠٠٠٠٠ جنيه

من الجدول السابق يتبين أن المصروفات قد بلغت فى بعض السنين ضعف الإيرادات كما بلغت أسيانا ثلاثة أضعافها مما أدى باسماعيل الى الاستدانة من دول غرب أوروبا التى استغلت الظروف لوسط نفوذها على مصر . وقد اعترف الأوروبيون أنفسهم بذلك الحقيقة فقد كتب المسيو فان فان Van Bommel وهو قاض هولندى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل . يقول فى هذا

الصدد: أن علاقات الحكومات الأوروبية بمصر لم تقم الا على قاعدة تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها ، وأن سياستها المبذبة على الاثرة والانانية لم يفضلها أى شعور بالعطف أو بالرافقة أو بالواجب نحو مصر ، ومعظم الأوروبيين الذين جاؤا إلى هذه البلاد كانوا من أدنى الطبقات ، ولم يكن منهم إلا الاثراء على حساب البلاد . .

وإن ثقة اسماعيل المنتهية بمؤلاء الأوروبيين كانت عن أهم الأسباب التى أضرت بمصالح البلاد كما أضرت أيضا وأنت إلى عزله فى النهاية .

واقترع ترف نوبار بأن ضيقه الديون التى استنداتها اسماعيل أدت إلى ضرورة التدخل الأجنبى ولذا فقد كان يعمل بنفسه على تنظيم ذلك التدخل حتى يكون أخف وطأة على مصلحة الأهالى .

ونتيجة لتورط اسماعيل فى الديون أصبحت أملاكه وأملاك عائلته ملكا للدولة من الناحية الاسمية ولكن فى الواقع كانت تذهب مواردنا إلى الأجانب الذين كانوا يقومون بالإشراف على مالية البلاد حفاظا لمصالح الدائنين . وأصبحت إدارة البلاد تخرج من أى مدى المصريين يوما بعد يوم ، وشغل الأوروبيون أهم وظائف الدولة وقاموا بأهم الأعمال بها كما أخذوا يمتلكون الاراضى الزراعية ، وزادت تلك الظاهرة بشكل واضح وأصبح هذا الغزو الأوروبى ممقوتا للغاية من الشعب المصرى مما شجع الصحافة الوطنية إلى انتقاد سياسة اسماعيل التى شجعت ذلك التدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

وكان لهذه الصحف فضل كبير فى دافارة للبصائر والأفكار وتوجيه الانظار إلى العناية بشئون البلاد عامة والانتقاد الأعمال التى تصدر عن الحكومة فكانت أداة لظهور حرية الآراء السياسية .

وأهم تلك الصحف التي انتقدت سياسة اسماعيل هي صحيفة (أبرمضارة) لصاحبها الشيخ يعقوب صنوع وهو مصري اسرائيلي ، يميل إلى الدعاية في الكتابة واتصل بجمال الدين الأفغانى وقيل أنه هو الذى أوجز إليه اصدار جريدته لانتقاد سياسة اسماعيل وقد نفاه اسماعيل من مصر ، فذهب إلى باريس واستأنف اصدار جريدته بأسماء مختلفة وظل يعارض سياسة الخديوى فينتقد أعماله ، ولم يكن يخلو عدد منها من صور هزلية تنطوى على التعريض الشديد بالخديوى اسماعيل .

وفي أثناء الأزمة المالية انعقدت في البلاد عدة اجتماعات من الاهمالى تلبية فيها خطب تطلق بشدة في اسماعيل وذهب الخليلب في إحداها إلى وجوب خلع الخديوى ، وعلقت اعلانات كبيرة في الاحياء الأهلية بالسكان ، تعرض للرأى العام فيها على المطالبة بقلب نظام الحكومة وقد لجأ الدائنون الاجانب إلى قناصلهم وحثفوا ب قحوط الخديوى ووزير المالية ولكن المظاهرة التي أساءت إلى الخديوى فعلا ، أكثر من أى مظاهرة أخرى تلك التي حدثت في بورصة الاسكندرية فقد اقترح رجال تلك البورصة نزع تلك الصورة التي كانت معلقة للخديوى في البورصة :

وكتب اللورد فيفيان Lord vivian القنصل البريطانى العام إلى حكومته في ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦ د لانه ان المتعذر بيان كيف وأين صرفت المبالغ الجسيمة التي وصلت إلى يد الحكومة المضربة في العام الماضى فان الاربعة ملايين من الجنيهات ثمن أسهم شركة السويس ، والخمسة ملايين قيمة السلف من الفرنسيين وعموم الايراد العام كل ذلك قد اختفى بالرغم من تأجيل دفع د كسويون ، الدين الموحد وعدم صرف مرتبات مستخدمى الحكومة ، وبقاء جملة ديون ثقيلة بدون سداده .



ولقد بلغت الضائقة المالية بالبلاد لدرجة أن نجسار محافظة سواكن تبرع بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه لفك ضائقة الحكومة وهذه لم تكن المرة الاولى التي يتبرع فيها ذلك للتاجر .

وإن مجتمع أهل الذمة كان ينبغي بوضوح ظهور علامات افلاس الحكومة المصرية ليس فقط بسبب انه مجرد ظهور علامات ذلك الافلاس كان يحرمهم من تلك الامتيازات التي كانوا يستفيدونها به ورضهم التي لا تنقطع ولكن لان ذلك سوف يعرض اعتمادهم لتلك المكاسب للنقصان .  
واقعد حدث في أكتوبر سنة ١٨٧٥ أن توقفت الخزينة العثمانية عن دفع ديوننا وحتى ربيع سنة ١٨٧٦ لم تتخذ القوى الأوروبية أى خطوة لارغامها على الدفع ، ولقد اعتمد اسماعيل على ذلك وأراد أن يقوم بما قام به السلطان وهو اعلان الافلاس كما حدث في تركيا واسكنه تردد على الاقسام على مثل ذلك للعمل .

وعندما أخذ الافلاس يتضح يوما بعد يوم بدأ المليون وأهل الذمة في دول أوروبا يلهون في الدفع ويمرضون حكوماتهم لكي قد تدخل للضغط على اسماعيل .

والشعأ الدائنون إلى المحاكم المختلطة التي أصدرت أحكاما الزمت بها الحكومة والدوائر الخديوية بدفع المستحق عليها ، وجهلت أحكامها مشعولة بالانفاذ المؤقت وكان هذا للعمل مما لا يتصور اسماعيل حدوثه في يوم من الايام ( كما سبق الاشارة إلى ذلك عند الكلام عن المحاكم المختلطة ) فأصدر أوامره إلى عمال التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ تلك الاحكام امتناعا كلياً ونشب نزاع عنيف بين هيئة القضاء المختلط والحكومة وتدخل قناصل الدول بمصر في النزاع تدخلا سياسيا وأفندوا الحكومة بالويل إذا استمرت متعادية في عنادها واصرارها عليه .

ويقول لورد كرومر Lord Cromer ، اعتنق البارون دى ميشيل Baron De Michael ممثل فرنسا السياسى فى القاهرة مصلحة حاملى السندات بحمارة وأدار أذنا صماء إلى كل الإبراهيمين القسائم على احتياجات الخديوى الضرورية وشقشاء الأمة المصرية وكانت النتيجة أن الحكومة الفرنسية كلفت سفيرها فى لندن فأعلم لورد سلسبورى Lord Salisbury الذى خاف لورد دربى Lord Derby فى وزارة الخارجية ، أنها تعتقد أن الخديوى يستطيع دفع القسط المستحق فى مايو سنة ١٨٧٨ لو أراد ، وصرح المنستر وادنجتون Wadington بأمله فى أن تشتترك الحكومة البريطانية فى الإصرار على الدفع وبناء على ذلك أرسلت تعليمات إلى اللورد فيفيان Vivian بالاتفاق مع البارون دى ميشيل Baron De Michael فى العمل .

وتكون فى البلاد حزب قومى هدفه التخلص من الأجانب البغيض ، وهكذا تطور النفوذ الدولى فى مصر وكان التدخل الغير رسمى فى شؤون البلاد لأسباب مالية فهذا منتر جوشن Gochen وسير ريفرز Wilson Sir Riverz Wilson ومستر كيف Cave من انجلترا ، وكذلك مسيو جوبيرفيه Gobert, Vielle من فرنسا وسنيور سيولوجى Siology من إيطاليا كل هؤلاء أتوا بفرض إنقاذ مصر من الإفلاس ، وكانوا يمثلون مصالح الدائنين من غرب أوروبا ، ولو أنهم كانوا يمثلون قوميات مختلفة ، وبذلك كان تورط إسماعيل فى الديون من أهم الأسباب التى أدت إلى تغلغل النفوذ الأوروبى فى البلاد .

تغلغل النفوذ الأوروبى بصورة فعلية

باشراف الدول الأوروبية على مالية البلاد

كانت النتيجة تورط إسماعيل فى الديون وثقته المتضاهية فى الأجانب هو

تدخل مواليد الأجانب في البلاد بصفة رسمية وذلك بالإشراف على موارد الدولة ومصرفاتها مما أدى إلى القضاء على سيطرة إسماعيل وعزله في النهاية وقد اتخذ ذلك للتدخل أشكالاً متعددة ، ولكنها متحدة الهدف وهو فرض السيطرة الأوروبية على مصر وذلك باستغلال موقف الخديوى الحرج من الناحية المالية ولكي يمكن إدراك موقف الدول الأوروبية من إسماعيل ومصر يجب أن نتعرف على الخطوات التي أدت إلى ذلك التدخل الفعلي في النهاية .

#### ١ — بعثة كيف Cave ديسمبر سنة ١٨٧٥ :

بدأ ذلك التدخل الأوربي بصفة فعلية عندما طلب إسماعيل من قنصل إنجلترا في القاهرة موظف انجليزي له دراية بالنظم المتبعة في مالية إنجلترا ليعاون ناظر المالية المصرية في تنظيم مالية البلاد . وما لبث أن عدل الخديوى هذا الطلب وذلك بجعلها اثنين بدلا من واحد مهمتها الإشراف على الإيرادات والمصروفات وخاضعين لإرشاد ناظر المالية وأمره وبدلا من إرسال هذين الموظفين حسب طلب الخديوى أرسلت إنجلترا بعثة مكونة من خمسة من كبار موظفي حكومتها يرأسهم المستر كيف Cave رئيس المصارف وذلك لكي تنظر هي والخديوى فيما يسأله من النصيح في الشؤون المالية . وبالرغم من أن الخديوى لم يسأل نصحا وإنما سأل موظفين للحكومة يكونان طوع إرشاد ناظر المالية وأمره فإن إنجلترا حوات طلب الخديوى إلى طلب النصيح وعلى ذلك رأت إرسال بعثة مالية خاصة ، وكان ذلك بعد شراء إنجلترا للاسم مصر في شركة قناة السويس بيومين اثنين ، ولم يكن شراء الاسم إلا عملا سياسيا ، عززته بإرسال تلك البعثة وذلك لتنفيذ سياستها في احتلاك مصر .

وكان النجاء إسماعيل إلى إنجلترا بعرض مقاومة للنفوذ الفرنسي ، وهذه

سياسة لجأ إليها لحماية نفسه ، وذلك لإلغاء الفحص التام للحالة المالية للبلاد ، ولكنه جعله هذا قد فتح الباب للتدخل الأجنبي والذي لم يتمكن من إغلاقه بعد ذلك .

لقد أذن إسماعيل للمستركيف Cave بالتفقيب في إدارة مصر وماليتها على أمل أن تقريره سيظل سرا مكتوما بين الخديوى والحكومة البريطانية ، في سبيل تقديم المساعدة المالية للحكومة المصرية . ولكن ما لبث رئيس وزراء إنجلترا يهدد بنشر ذلك التقرير ووافق إسماعيل على نشر تقرير كيف Cave وكان ذلك ضرورة قاضية وجهت إليه مما دعا إسماعيل إلى أن يقول: لقد احتفروا لي القبر واعترف مستركيف Cave نفسه بأن بعثته قد أقفلت باب السوق المالية في وجه الخديوى بدلا من أن تساعد على الاقتراض .

ولقد كان هذا التقرير بناء على ما أدلى به الخديوى وموظفوه للبعثة بكل أمانة ، تلك الأمانة التي أدت إلى خلعهم في النهاية ، لقد أعلن مستركيف Cave في تقريره أن تخرج مركز مصر المالي كان نتيجة الاتفاق عن سعة والاسراف الزائد عن الحد والرغبة في تقليد حضارة الغرب والاختلال بالموارد المصرية نتيجة للامتيازات الممنوحة للمقامرين الذين كان معظمهم من الأجانب ، وختم ذلك التقرير بقوله أنه يمكن أن تستقيم أمور مصر المالية إذا تدخلت بعض القوى الأجنبية ، وفي ذلك إشارة إلى هدف انجلترا من تلك البعثة التي كانت بداية التدخل الأوروبي الفعيل في البلاد ولم تكن لمساعدة إسماعيل المالية كما كان يهدف هو إلى ذلك ، فذلك البعثة لم تسكنف بالإشارة إلى سوء حالة المالية المصرية بل اشترطت لإصلاح مالية البلاد إخضاعها للمشورة الأوروبية وذلك بأن تنشئ الحكومة مصلحة الرقابة على ماليتها برئاسة شخص ذى ثقة على أن يكون ذلك الشخص انجليزيا بقدر الامكان كما اشترطت تلك البعثة أن يحترم

الخدوى قرارات هذه المصلحة ولا يعنى قرضا إلا بموافقتها .

وهكذا مهدت تلك البعثة الطريق للتدخل الانجليزي الفعلى في شئون البلاد .

#### ٤ - صندوق الدين والمراقبة الانتائية :

وفي إبريل سنة ١٨٧٦ أعلن اسماعيل توقفه عن الدفع ولو أنه لم يعلن ذلك صراحة اذ أجل الدفع عن موعد الاستحقاق ثلاثة أشهر ويمكن كان ذلك من قبيل المحافظة على الظواهر فقط وكان الغرض هو لتأجيل إلى ما شاء الله وبذلك تعرض اسماعيل لحملة شديدة من الطعن وذلك من الماليين والمرايين الأجانب وفي مايو سنة ١٨٧٦ أصدر اسماعيل مرسوما بإشياء صندوق الدين استجابة لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ويوضع في ذلك الصندوق المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية وخصص له إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وعوائد الدخولية في القاهرة والاسكندرية وإيراد جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمنياط والعريش وإيراد المسكك الخديوية ورسوم الدخان وإيراد المصلح ( الملح ) ، ومسايد المطرية ( دقهلية ) ورسوم السكرى وعوائد الملاحة في النيل وإيراد كوبرى قصر النيل وإيراد أطيارب للدائرة السنية أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزينة المصرية .

وبذلك كان صندوق الدين أول هيئة أوروبية رسمية أنشئت لغرض التدخل الأجنبي في شئون مصر والميطرة الأوروبية عليها فقد تولى ادارته مندوبون أجانب ، انتدبتهم الدول للحاققة ، وعينهم الخديوى . وكان على الموظفين المختصين تحصيل الإيرادات السابق ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحسونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية . وهكذا قيد صندوق الدين سلطة الحكومة

المصرية وأطلق العنان لوسط نفوذ الدول الأوروبية في البلاد تلك الدول التي استغلت الموقف وأخذت في الضغط على الأهالي بشتى الوسائل لتحصيل الأموال المطلوبة وأعتنعت الحكومة الانجليزية عن تعيين مندوب لها في صندوق الدين على حين رحبت فرنسا باختيار مندوب عنها وكذلك النمسا وإيطاليا وفي الواقع فقد كانت إنجلترا تهدف إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى في إدارة الحكومة المصرية وبعد الاتفاق مع فرنسا جاء مندوبا الدولتين إلى مصر في أكتوبر سنة ١٨٧٦ وهما جوشن Goshen وهوبلث إنجلترا وجوبير Joubert يمثل فرنسا وطلبا إلى اسماعيل قبول التعديلات التي أُنقِضَ عليها وأُهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية، وسبب ذلك حركة استياء شديدة في البلاد.

وكانت مهمة جوشن وجوبير، مراعاة مصالح الدائنين الأجانب في مصر وتهدئ المال اللازم لسداد الديون وكان كل منهما مختلف عن الآخر اختلافا كلياً وكان بينهما تناقض ظاهر ففي الوقت الذي يتصف فيه جوشن، بالدقة في الأمور المالية نظراً لعلاقته بالبيت المال الكبير الذي أسسه ولده كان جوبير مثالا للشخصية المرححة فهو لا يتحرى الدقة كثيرا في الأمور وكان معرضا للاضطرابات الدائمة في جميع الأمور .

وعلى ذلك استعان جوشن وجوبير ، بعدد من الموظفين الغربيين كان لهم سلطات واسعة لم يسبق لغربيين قبلهم نقلها بمصر ، وكانت أخلاقهم سيئة فأثاروا سخط المصريين العام واحتقارهم فعملوا على إرهاب الفلاح المصري لكي يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسداد استحقاقات الفوائد المطلوبة لأولئك المرابين ونظروا لأن الحكومة رأت أن معظم إيرادات البلاد تحول إلى صندوق الدين ، ودفع فوائد أسهم شركة قناة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية وأنه ليس ليهما المبالغ اللازمة للصرف على شئون

الدولة ، انجأت إلى عدم صرف مرتبات الموظفين ومن ناحية أخرى أخذت في الضغط على الموظفين حتى يدفعوا اليها الايرادات بدلا من دفعها الصندوق الدين وفي هذا مخالفة لما جاء بمرسوم إنشاء صندوق والمراقبة الثنائية وحدثت الاضطرابات . وهكذا ضيق الموظفون الأجانب الخناق على الحكومة وأصبحت لا تجد ما تصرف منه على مرافق البلاد في الوقت الذي يئذله فيه هؤلاء الموظفين قصارى جهدهم لجمع الأموال اللازمة لسداد الديون .

٣ - لجنة التحقيق العليا ، يناير سنة ١٨٧٨ .

لقد اتهم دجوشن وجوير ، اسماعيل بأنه يقيم العقوبات في سبيل انتظام شئون الحكومة المالية وانتقما مع أعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شئون الحكومة المالية ، وفي ذلك اعتداء على كرامة الحكومة وتدخل فعلي في شئون البلاد ، وبالرغم من ذلك فقد استسلم اسماعيل للأمر وسمح بتأليف لجنة أوروبية عرفت باسم « لجنة التحقيق العليا » ومهمتها تحقيق العجز في أبواب الايرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب .

وأذن للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع من ترى لزومه لجمع البيانات التي تطلبها ، وفي ٣ مارس سنة ١٨٧٨ خول اسماعيل تلك اللجنة الاشراف على حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها أي لم يقتصر عملها على تحقيق الايرادات فقط بل شمل اختصاصها أيضا المصروفات كذلك وذلك بناء على طلب الدول الأوروبية .

وكانت تلك اللجنة برئاسة دفرديناند داسيس ، وهضوية ومصطفى رياض ، دوريفرز ولسن ، واللورد كرومر ، والمسيو بارافلي ، ردى بلنير ، وأخذوا أقوال النظار (الوزراء) ورؤساء المصالح والدواوين واطلعوا على دفاتر الحكومة .

وفي ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديوى وذكرت  
الجنة في ذلك التقرير - الذى وضع خطوطه الرئيسية « ريمرز ولسن » تخبطل  
الحكومة ووجوب ضمانات جديدة والعمل على الحد من سلطة الخديوى وأتمم  
إسماعيل بهجز في الميزانية قدره ٧٥٠ مليون فرنك ، وفى مقابل ذلك طالبت  
الجنة إسماعيل بتسليم ممتلكاته للدولة ضمانا لسداد العجز وعلى ذلك تنازل  
إسماعيل من أطماعه المعروفة بأطيان الدائرة السنوية والدائرة الخاصة وكذلك  
تنازل أفراد عائلته عن جزء من أملاكهم .

#### ٤ - اشتراك الوزراء الأجانب في الوزارة المصرية لأول مرة :

وهكذا أخذ النفوذ الأوروبى يتغلغل في البلاد ولكي تزيد الدول الأوروبية  
من ذلك النفوذ ، فاتفقت انجلترا مع فرنسا على نظام يحل محل الرقابة الثنائية .  
وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما  
إنجليزى لوزارة المالية وهو « ريمرز ولسن » والثانى فرانسى لوزارة الأشغال  
وهو « دى بلنسيير » ووافق إسماعيل على تأليف تلك الوزارة في ٢٨ أغسطس  
سنة ١٨٧٨ .

وهكذا تقاسمت انجلترا وفرنسا النفوذ في مصر ثم جاءت إيطاليا والنمسا  
تطلبان نصيبهما في النفوذ فطلبت الأولى نظارة الحقايق والثانية نظارة المعارف  
فعملت انجلترا وفرنسا على استرضائهما وذلك بتعيين إيطالى مراقبا عاما  
للحصانات ، وشمسوى مساعدا لناظر المسالية وهكذا قبضت الدول الأوربية على  
زمام الحكم في مصر واتفق الخديوى والحكومتان الإنجليزية والفرنسية  
على أن تعاد الرقابة الثنائية إذا فصل أحد الوزيرين الأجانبين من غير  
موافقة حكومته .



وأخذ فوبار رئيس الوزارة الجديدة اعتمادا على مبدأ مسئولية الوزارة  
يتخضع بإبعاد الخديوي من مداولات مجلس الوزراء ، بحجة أن حضور إسماعيل  
يسرق سير تلك المداولات ووافقته على ذلك د ريفرز ولانسن ودي بلنير ،  
فأقبل الخديوي على وضع العرافيل في طريق الوزارة الجديدة بطريقة خفية  
فأرسل عمالا من قبله إلى الأقاليم ليجمعوها بواسطة المديرين ومأموريهم وأنظار  
الأقسام كل ما يمكن جمعه من النقود وتحويله إلى إحدى قصوره .

وقد ارتكبت تلك الوزارة أفعالا أدت إلى إثارة طبقات الشعب ضدها من  
ذلك طرد الموظفين من الأهالي واستبدلهم بغيرهم من الأوربيين وذلك بالرغم  
من المرتبات الضخمة التي يتقاضاها هؤلاء الأجانب .

وهكذا تحدى الأوربيون مشاعر الأهالي بسيطرتهم على الوزارة الجديدة  
بالمخالطة في بسط نفوذهم في البلاد بشتى الطرق والدميل على مصلحة الدائنين  
أولا وقبل كل شيء . ويقول إسماعيل في مذكرة أرسلها لإبراهيم بك في مايو  
سنة ١٨٧٩ :

« لقد أمان الوزيران الأجانب ان الشعب يرفضهما النزي والوشاح الوطني  
كافا يحضران إلى مقر عملهما وإلى الحفلات الرسمية لأيسين القبة لا للطربوش  
المستطاح عليه . وقد أعلنا أنهما فاخران فرنسي وانجليزي فهما غير مضطرين  
لى مراعاة العنصر التركي ، وتبع أثرهما جميع المأمورين الأجانب في دوائرهماء .

وفي ذلك يعترض إسماعيل على سلوك الوزيرين الأجانبين في الوقت الذي  
؟ يلومن فيه إلا نفسه لأنه هو السبب في تعيين هذين الوزيرين وهو الذي  
أففق عليهما ولو أنه ملك مسلكا آخر لما اضطرت الظروف إلى الوقوع في مثل تلك  
ظروف التي أدت إلى سيطرة الأوربيين سيطرة تامة على الحكم .

واضطر إسماعيل إلى إقالة وزارة فوبار وقابلت الدول الأوروبية ذلك العمل بالاستقيا والسخط وزعمت أن الدول زالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية وأجبرت إنجلترا وفرنسا إسماعيل على الشروط الآتية :

١ - لقد تقرر عدم حضور الخديوى بجلسات مجلس الوزراء بأى حال من الأحوال .

٢ - تعيين محمد توفيق ( نجل إسماعيل ) رئيساً للوزارة الجديدة .

٣ - الوزيران الأوروبيان في الوزارة لهما حق معارضة كل ما يروثه غير مناسب .

وتشكلت الوزارة الجديدة في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٩ وفي ٧ أبريل قدم محمد توفيق استقالته وذلك لأن الوزيرين الاجنبيين منذ أن قدمت إليه الرئاسة أحملاه بالكلية ولم يستمرا في شئ .

ومكدا تغفل النفود الأوروبي في البلاد بشكل ظاهر فبدأ بإرسال بعثة كيف Cave الإنجليزية ثم إنشاء صندوق الدين الذى شمل مندوبى الدول الأوروبية وتلى ذلك فرض الرقابة الثنائية من إنجلترا وفرنسا ثم تكوين لجنة تحقيق أوروبية عليا تدخلت في شؤون البلاد وكات الخاتمة بإشراك الأجانب في الوزارة وفي ذلك أفصى حدود التدخل الأوروبي .

### خلع إسماعيل

على أثر استقالة محمد توفيق أمر إسماعيل بتأليف وزارة برئاسة شريف باشا وليس بها وزراء أجانب مما أثار الدول الأوروبية جميعها وأدى إلى تكافها ضد إسماعيل وفي الوقت نفسه سعى المساليون لدى رجال السياسة في أوروبا ليحملوه على التخلص من الخديوى كي يطمئنا على ديونهم .

ولقد جاءت الضرورة من حيث لا يتوقع أحد ، فالمانيا لم تبد أى اهتمام قبل ذلك بالتدخل فى شئون مصر ، وأن عدد الرعايا الألمان فى مصر كان محدودا جدا ، وكانت سياستها قبل ذلك عدم الاهتمام بالشئون الخارجية التى لا تؤثر بطريق مباشر فى مصالحها . وفجأة أدرك العالم بدهشة أن المانيا تسعى باهتمام للتدخل فى مصر . وأن بعض دائرى الحكومة المصرية من رعايا المانيا حصلوا على أحكام من المحاكم المختلطة ضد الحكومة ولم تقم بتنفيذها ، فتدخلت المانيا وأصررت على ضرورة تنفيذ تلك الأحكام . وأخبر القنصل الألمانى بمصر اسماعيل بأن حكومته تعتبر مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ غير موجود . ( وينص ذلك المرسوم على تنظيم مالية مصر طبقا لما يراه الخديوى نفسه ) وكان تصريح قنصل المانيا بمثابة البداية .

وتبعت المانيا انجلترا وفرنسا فى الدفاع عن حقوق دائئتها والاصرار على ما طالبت به المانيا وهو تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المختلطة وعندئذ رفض اسماعيل طابت اليه كل من انجلترا وفرنسا التنازل مسع ضمان مرتب له وابقاء نظام الوراثة كما هو ولكنها فى نفس الوقت هددا بإرغامه على التنازل أن هو أبى ، وفى تلك الحالة سيحرم من المرتب وعدم وراثة ابنه محمد توفيق للعرش من بعده .

وفى رسالة شرح فيها اللورد ( سالسبورى ) Salisbury الأسباب التى حلت بالحكومة الانجليزية على طلب التنازل من اسماعيل يقول : ولو أن مصر لاحصة للدول فى تاريخها الماضى أو لو أنها بلاد يمكن الاعراض عنها لسكان الأولى بالدول أن تنهض من الآن وتعهد عن كل تدخل فيما يختص حاكم مصر ورعاياه . ولكن هذا أمر مستحيل على انجلترا أن لم يكن سواها أيضا لأن موقع مصر الجغرافى وأعمال حكومة انجلترا الماضية فى سبيل المحافظة على كيائها يجعل تركها

الآن وامامها من ضروب المحال .

ومن تلك الرسالة تتضح أهداف انجلترا الاستعمارية والتي سمحت فيها بعد  
التحقيق ولو أن ذلك التحقيق كان على حساب مصر ومصالحها .

كما طالب إلى اسماعيل كل من قنصل ألمانيا والنمسا أيضا التنازل عن العرش  
مؤيدين بذلك طلب انجلترا وفرنسا فأجاب بأنه عرض الأمر على السلطان وأنه  
منتظر جوابه . وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب  
خلعه وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان وكانت الحكومتان الانجليزيتين  
والفرنسية قبل ذلك قد خاطبتا الباب العالي في أمر خلعه وأجابهما السلطان  
بأنه مستعد لابطاله بحليم باشا .

ولم تفلح مساعي اسماعيل لدى السلطان وفي ٢٦ يولية سنة ١٨٧٩ صدر  
فرمان بخلع اسماعيل وتعيين محمد توفيق نجلا خلفا له وغادر مصر في ٣٠ يولية  
سنة ١٨٧٩ .

ومكثا أدى تغفل النفوذ الأوروبي إلى الإطاحة باسماعيل حتى تنفرد  
القوى الأوروبية بالعمل في مصر دون معارضة وكان توفيق مجرد أداة في  
أيدي تلك الدول .

وعندما وجدت الدول الأوروبية أن انجلترا تود الأفراد بالنفوذ في مصر  
أرسلت حكومة فرنسا إلى توفيق تهمة بوجه رسمي أن مركزه سيكون في خطر  
إذا استمر زمنا طويلا في الاعتماد على انجلترا في المسائل المالية بالقطار المصري .  
وأن السعى إلى هودة اسماعيل إلى مصر سيكون مؤيدا من وزارات برلين وسان  
بطرسبرج وفيينا وباريس وأن (موسيو هربرت دو بسمارك) يأخذ على نفسه أن يشهر

الدوائر السياسية (بارفانج) ما يترتب على هيئة الخديوي السابق من الفوائد. وهكذا تضاربت المصالح الأوروبية في مصر وأصبحت لا يهملها مصلحة البلاد بقدر تنفيذ أغراضها الاستعمارية مما جعلهم يسيطرون على حكم البلاد وتوجيههم لمصالحهم الشخصية .

وفي الواقع فإن سياسة اسماعيل كانت تعتمد على الحكم الشخصي وكان مستعدا لقبول سيطرة أى قوة أجنبية في مقابل مساعدته ماليا حتى يمكنه إعادة تنظيم ديونه ولكن في السياسة الدبلوماسية كان متحفظا أن يظل (أفندينا) الأمر لكل الرعايا والمالك لأرواحهم وممتلكاتهم وقد ضحى اسماعيل بمصالح الشعب في سبيل مسالحة للأشخاصية وكان لكي يضمن استمراره في الحكم أن يضمن مستقبلا زاهرا لرعاياه وهذا ما لم يفكر فيه اسماعيل على الإطلاق. وعلى هذا فلم يكن اسماعيل مؤيدا تأييدا قاطعا من الشعب لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هي التي أدت إلى التدخل الأجنبي وقد حاول أن يستفيد من خلاص ضباط الجيش لمجانبه ولكنه لم يفلح في ذلك .

لقد أخذ اسماعيل الجانب السلبي من المدنية الأوروبية ولم يبذل جهدا في وضع الأسس التي تتطلبها تلك المدنية . وأفرط في عقد القروض التي استخدمت معظمها لأغراض غير نافعة معتمدا على ما يقرب من نصف بليون من الفروقات في مدى ستة عشر عاما . وعندما عزله السلطان بناء على رغبة الدول الأوروبية ترك مصر في حالة يرثى لها بحيث لم تشبهها أى دولة من الدول في هذا المجال في القرن التاسع عشر .

وهكذا أدى تدخل النفوذ الأوروبي في البلاد إلى الإطاحة باسماعيل وإليه وحده يرجع اللوم في عزله لأنه اتبع سياسة غير حكيمة أدت في النهاية إلى

هلاكه. لقد فتح الباب على مصراعيه للتدخل الاوروبي واستعان بالموظفين الاوروبيين وأفرط في ذلك حتى أصبحوا يكتفون قوة لها مصالحها الشخصية، وعندما وجدوا أن اسماعيل أصبح عائقا في سبيل تنفيذ تلك المصالح أوعزوا إلى السلطان بعزله حتى يمكن الانفراد بالسلطة في مصر دون معارضة .

واقدم أدعى لتغلغل النفوذ الاوروبي في مصر في عصر اسماعيل إلى الاضرار بمصلحة الشعب بدرجة كبيرة وذلك أن تلك اللجان المالية الاوروبية التي أتت إلى مصر بغرض بحث الحالة المالية للبلاد وإيجاد الحلول لها ، لم تعمل تلك اللجان الا لمصلحة الدائنين الاوروبيين والمرابين الذين اعتصوا دماء الشعب وأخذ أعضاء تلك اللجان بالضغط على الفلاحين لتجسيع الضرائب الباهظة حتى يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لتسديد الديون وفوائدها الباهظة ولم يراعوا في ذلك مصلحة هؤلاء الفلاحين الذين قاسوا الأمرين من جراء تلك السياسة التي كان اسماعيل سببا فيها . فلولوا الديون الهائلة التي اقترضها لما تمكنت تلك الدول الاوروبية من التدخل في شئون البلاد واستغلالها والاضرار بمصالح للشعب الذي لم يفكر اسماعيل مطلقا في العمل على رقيه وانما كان يهدف هو أيضا لمصلحته الشخصية أولا وقبل كل شيء من نيل الالقاب وبناء القصور وإقامة الحفلات واغداق الاموال على الاوروبيين في مصر وغير ذلك من الامور التي أدت في النهاية إلى عزله .

## المآب الثاني

### طبقات المجتمع

الفصل الرابع : طبقة الملاحين

الفصل الخامس : طبقة التجار

الفصل السادس : طبقة الصناع

الفصل السابع : طبقة رجال الدين

الفصل الثامن : طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة

الفصل التاسع : أهل الدمة

الفصل العاشر : الجاليات الأجنبية





## الفصل الرابع

### طبقة الفلاحين

بين الطبقات التي تعيش في مصر ، الفلاح الذي يعتبر أكثر أهمية من غيره ويستحق التعرف على أحواله ، لأنه مسالم ومنتج ويعمل دائما في الزراعة بعزيمه لا تعرف الكسل ، والذي يكده دائما من أجل آخرين يعيشون من خبره ولكن تلك الفكرة لم تجعله يتوقف عن عمله في يوم من الأيام ويسكون النيل والفلاح جزءا واحدا لا يتجزأ ويعمل كل منهما الآخر كما كانت ثروه البلاد تعتمد عليهما إلى حد كبير . ولكن هل يحفظ له المستقبل بمفاجاه ؟ وهل سيصبح الفلاح غير ضرور لفلاحية تلك الأرض العظيمة ؟

وبالنسبة للفترة التي نحن بصدد الحديث عنها فإن مجموع السكان الذين يعملون في الزراعة يمكن أن نسميهم - في الواقع والشعب - لانهم كانوا أربعة أخماس سكان مصر في ذلك الوقت . فسكان المدن كانوا أقلية بسيطة . وأن القاهرة والاسكندرية كان بها حوالي نصف مليون أما مدن الدلتا الأخرى وهي دمياط ، المنصورة ، الزقازيق ، طنطا ، ورشيد فإن عدد سكان كل منها لا يزيد عن عشرين أو ثلاثين ألفا .

وهكذا فإن الفلاحين بالإضافة إلى أهميتهم بالنسبة لمصر فهم يكونون السواد الأعظم من سكان مصر وخاصة في عصر اسماعيل :

ونصف ( ليدي دف جوردون ) مساكن الفلاحين في ذلك الوقت فنقول :  
تبدو القرى هنا كارتفاعات بسيطة على اديم الشطآن الطينية ، مقسمة إلى

أشكال مربعه ، وليس لأحسن المنازل مظهرا طلاء ولا بياض ولا طوب ولا  
نوافذ ولا اسقف ظاهره بل ، أهما لا تدل على مساكن اناس مطلقا .

الفلاح في أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل :

أن التقدم والتطور يمكن لتلك الطبقة الهامة وهي طبقة الفلاحين حيث أنه  
من السهل تحويل الاجراء الى ملاك للارض يزرعونها بحريه بدلا من أن يكونوا  
عبيدا في تلك الارض . وقد قام سعيد بتلك التجربة بنجاح . وقد كان الفلاح في  
عهد سعيد أحسن حالا منه في عهد اسماعيل . وأن المزايا الطيبة التي يتصف بها  
الفلاح هي التي شجعت الوالى على خوض تلك التجربة . فان ذلك الفلاح يحب  
أرضه ولقد أصبح مرة ثانية السيد في أرضه ولكن اسماعيل خالف تلك السياسة  
وحاول وقف تلك الحركة الاجتماعية وذلك بفرض الالتزامات الشاقة والقيود  
المصارمة على ذلك الفلاح المسكين . وهذا يشبه تماما ذلك الذى يذبح الهجاجة  
التي تبطن له بيضا من ذهب .

ومن الأمور الهامة التي كان لها أكبر الأثر في اقتصاديات مصر بالنسبة  
للفلاح في أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل هو قيام الحرب الأهلية  
الأمريكية التي استمرت من ١٢ أبريل ١٨٦١ إلى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ .

ففى أثناء تلك الحرب نقص إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من القطن نقصا كبيرا  
كما سبق الإشارة إلى ذلك - فنتج عن ذلك أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكى  
فالتجمت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج في دول أوروبا إلى مصر يرغبون  
شراء القطن المصرى .

فعمل سعيد على التوسع في زراعة القطن بدرجة كبيرة ، فعمل على استيراد  
كميات كبيرة من التقاوى والآلات مختلفة لزراعة القطن ، واشتد الطلب على القطن

المصرى من البلاد الصناعية في أوروبا وخاصة إنجلترا ، مما أدى إلى ارتفاع ثمنه ارتفاعا كبيرا أثناء تلك الحرب فبعد أن كان ثمن القطن منه في سنة ١٨٦١ مبلغ ١٢ ريالاً أصبح في سنة ١٨٦٣ بمبلغ ٣٣ ريالاً ، وفي سنة ١٨٦٤ بلغ ثمنه ٣٦ ١/٢ ريالاً ، وفي سنة ١٨٦٥ بلغ ثمنه ٤٥ ريالاً فتسابق الفلاحون ومهملو الحكومة في الاكتثار من زراعة القطن والحصول على أكبر محصول منه فأصبح القطن يزرع في جميع مديريات الوجه البحري ، بعد أن كان يزرع في مديرتى المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفي مديرتى الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية . كما امتدت زراعته إلى الوجه القبلي ؛ وزرع اسماعيل وحده ١٠٠٠٠٠ فدان قطناً ، وهو كان أكبر حائز للأطيان ، بينما زرع الفلاح الصغير فداناً ونصف فدان قطناً وذلك سنة ١٨٦٤ . وبينما كانت مساحة الأطيان المنزرعة قطناً في الصعيد تقرب من أربعة آلاف فدان فقط إذ بها أصبحت في سنة ١٨٦٤ مائة ألف فدان .

وكان الفلاح في تلك الفترة يمتلك الكثير من المال ، لم يمتلك في أى وقت من الأوقات فكان ينفق تلك الأموال بدون هدف ، وبدون تفكير ، فتلك الحالة التى وجدت بين الفلاحين فجأة رفعتهم من الفقر إلى الغناء والشراء .

كما ساعدت تلك الحالة على رفع مستوى الفلاح ، وأخذ يعمل على تقليد الأوروبيين والأتراك المتدنيين ، وأصبح يطعم في شىء أكثر من غذائه ومسكنه وملبسه ، التى كان قانعاً بها ، فانه إذا كان ينام على الأرض ، أو مع ماشيته . أصبح الآن يستبدل العمامة و ( اللبدة ) . بالطرش . وارتدى الصديري المصنوع من الأقمشة المستوردة من الخارج . ولبس الأحذية واستعمل أدوات المطبخ . واشترى لزوجته الجواهر والمسايق التى تستعمل في الزينة

وهكذا تعرف على أشياء مادية لم يكن يستعملها قبل ذلك . كما تعرف أيضا على أشياء معنوية لم يكن يعرفها مدة من الزمن .

من ذلك يتضح . أن ارتفاع أسعار القطن المصري في أوائل سني حكم اسماعيل أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة الفلاح المصري . كما أدى احتكاكه بالاوروبيين إلى تقليدهم وساعده في ذلك وجود المال اللازم لشراء تلك الأشياء التي كانت جديدة بالنسبة اليه .

وإذا كان الفلاح يشقى الجواهر لزوجته ، أو يبذق بيتا آخر غير كونه الذي يقيم فيه وذلك نتيجة لتحسن أحواله المادية فإن ذلك التغيير لم يمس حياته العائلية .

ولكن بانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، عادت الولايات الأمريكية إلى تصدير القطن الأمريكي إلى دول أوروبا مما أدى إلى انخفاض سعر القطن المصري حتى أصبح ٢١ ١/٢ ريالاً في سنة ١٨٦٦ . ولحسن مساحة الأراضي المنزرعة قطناً لم ترجع إلى ما كانت عليه قبل الحرب الأمريكية بل استمرت أكبر من مساحتها الأولى ونجح عن ذلك التوسع أن ضعفت الاطميان بسبب أنها كسبت بزراعة القطن حتى أصبح إنتاج الفدان من القطن قنطارين بعد أن كان خمسة قناطير . كما أدى ذلك التوسع في بعض جهات القطن المصري إلى انعطاف نوع القطن وتغييره عن أصله .

وقد أدى انخفاض سعر القطن إلى الاطرار بالفلاحين ضرراً كبيراً ، وذلك لأن الكثيرين منهم اعتماداً على أن أثمان القطن ستستمر ، دائماً مرتفعة ، كانوا قد توسعوا في زراعته توسعاً كبيراً واقترضوا لذلك أموالاً طائلة برهون عقاريه فادى انخفاض سعر القطن إلى توقفهم عن دفع تلك الديون مما أدى إلى وجود

عدة شكاوى ودعاوى من الدائنين فعملت الحكومة على سداد تلك الديون عنهم على أن تقسط عليهم على ثمانية أقساط ابتداء من سنة ١٨٦٩ .

وهكذا أدى انخفاض سعر القطن بسبب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية إلى عوده الفلاحين إلى ما كانوا عليه من حالة اليأس والشقاء بعد أن حقق بعضهم ثروات طائلة أثناء تلك الحرب من جراء التوسع في زراعة القطن وبيعه بالأسعار المرتفعة فكان انخفاض سعره عاملا إلى انتقال كامل معظم الفلاحين بالديون إلى جانب الالتزامات الأخرى وهى الضرائب التى تفرضت الحكومة فى فرضها فى صور متعددة وفى أوقات غير محدودة .

### الحكومة والفلاح

اهتمت الحكومة فى عصر اسماعيل بالزراعة فأنشئ مجالس بالاقليم سميت بمجالس تفتيش الزراعة وذلك سنة ١٨٦٥ . وكان عدد هذه المجالس خمسة منها بميسان فى الوجه البحرى وثلاثة فى الوجه القبلى ويقايف كل منها من رئيس ومهندس تعيينهما الحكومة وأعضاء بالنسبة لعدد المراكز فى كل مديرية تنتخبهم المجالس المحلية من الأعيان . وكان من اختصاص تلك المجالس الاشراف على مشروعات الأشغال العامة وكانت توزع نفقات تلك المشروعات على الجهات بنسبة مقدار استفادتها ومقدار نصيبها فى أجزائه ومن أهم اختصاصات تلك المجالس الاهتمام بالشئون الزراعية وذلك بإرشاد الفلاحين والعمل على رقى أصناف المزروعات المختلفة ، والعمل على عدم تقديم مواعيد الزراعة أو تأخيرها .

وإلى جانب مجالس تفتيش الزراعة أنشئ ديوان تفتيش عموم الأقاليم الذى كان من أهم اختصاصاته التفتيش على المزروعات فاذا وجدت غير متناسبة مع

جودة الاراضى ووفرة المياه كان لابد من ترغيب أهلها وتشويقهم مما يؤدى إلى تمدين مزارعتهم وزيادة مكاسبهم كذلك كان من اختصاص ديوان تفتيش عموم الاقاليم الاشراف على الري ووجوب القيام به فى وقته المناسب كذلك من اختصاصاته التفتيش على شيخ البلد فى كل قرية وإذا ثبت عدم صلاحيته استبدل بغيره . وكان من أهم من تولى الاشراف على ديوان تفتيش عموم الاقاليم فى عصر اسماعيل هـ - و اسماعيل صدق الشهير بالمفتش والذي تولى ذلك المنصب مدة طويلة من الزمن ، واسكنه اساء استعمال سلطته فقامى الفلاح من جراء تصرفاته الكثير حيث كان يتغنى فى فرض الضرائب وجمعها فى أوقات غير منتظمة وكان هو اسعد الاسباب الرئيسية التى أدت إلى هوس الفلاح فى عصر اسماعيل .

وأنشئت نظارة (وزارة) للزراعة فى عهد اسماعيل فى سنة ١٨٧٥ وكان رياض باشا أول ناظر للزراعة . وبذلك أنشئت نظارة جديدة فى المجلس الخصوصى الذى كان بمثابة مجلس الوزراء فى ذلك الوقت وتلى رياض باشا فى تلك النظارة نوبار باشا الذى أشرف على تلك النظارة إلى جانب قيامه بشئون قطارات أخرى . ومن المثير أن إنشاء تلك الوزارة كان الغرض منه الاشراف على الزراعة والعناية بها عموما وكذلك كانت مهمتها الاشراف على مجالس تفتيش الزراعة فى الاقاليم المختلفة وكذلك الاشراف على ديوان تفتيش عموم الاقاليم .

وفى مجال اهتمام الحكومة بالزراعة انشئت مدرسة الزراعة سنة ١٨٦٧ وذلك لدراسة طرق الزراعة الحديثة ودراسة ادخال المزروعات الحديثة التى تتلائم مع البيئة المصرية ولكن هذه المدرسة ما لبثت أن ألغيت سنة ١٨٧٥ وانشئ

بدلاً منها مدرسة أخرى للزراعة أيضاً بالقبة سنة ١٨٧٥ أى في نفس السنة التي ألغيت فيها المدرسة الأولى وأعطى لها ٨ فدادين من الأراضي القريبة منها من أجل تعليم فن الزراعة للعمل لجميع التلاميذ الملتحقين بها .

ولتمام التعرف على الظروف المحيطة بالفلاح في ذلك الوقت يهدير بنا أولاً التعرف على وسائل الري في ذلك العصر الذي نحن بصدد الحديث عنه وكذلك مدى اهتمام الحكومة بالزراعة أيضاً وجهودها في زيادة رقعة الأراضي الزراعية . أما عن وسائل الري فقد تقدمت في عهد اسماعيل مما أدى إلى زيادة الحاصلات العيشية وبخاصة القطن والقصب وزيادة مساحة الأراضي الزراعية من ٤٧٣٣٤٧ فدان سنة ١٨٦٢ إلى ٨١٠٠٠٠ فدان في سنة ١٨٧٩ ونتيجة لذلك زاد الانتاج الزراعى .

وقد بلغ ما حفر أو أصلح من الترع نحو ١٩٢ ترعة أهمها التربة الإبراهيمية والترسة الاسماعيليه وبلغ ما أنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٣٦ قنطرة منها ٣٧٦ في الوجه البحري ، ١٥٠ في الوجه القبلي كما أصلحت القناطر الخيرية كما احتضت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع أما عن آلات الري فقد بلغ عددها في سنة ١٨٧٣ = ٣٠٨٤ ساقية ، ٦٩٢٦ تابوت ، ٧٠٥٠٨ شادوف ، ٤٧٦ آله بخارية . وتلك الآلات البخارية استخدمها أولاً في أطيايه ثم قلده كبار الملاك .

بما سبق فرى مدى تقدم وسائل الري في عهد اسماعيل مما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج الزراعى . ولكن بما يؤخذ على نظام الري أنه لم يكن تاماً على الوجه الأكمل فقد شابه أن القنوات قد شقت بطريقة غير منتظمة ولم يتبع الطريقة العلمية في شقها ، وبما أدى إلى الإخلال بنظام الري في

عهد اسماعيل أن المشرفين على وسائل الري وهم المهندسون كانوا يبيعون الماء ،  
التي تعتبر ملكا للجميع ، للفلاحين . فسكانت حياة الفلاحين ومزارعهم رهينة في  
أيدي هؤلاء المهندسين وعلى ذلك فيستطيع كبار الملاك الحصول على الماء اللازم  
لري أطيانهم بعد دفع الرشوة المطلوبة لمهندس الري ، بينما تظل أراضي الفلاحين  
البؤساء شراقي ولا يستطيعون زراعتها إلا بهشق الانفس بعد استعمال تلك  
الأدوات البدائية مثل الشادوف والطنبور .

ومع ذلك فقد زادت مساحة الأراضي الزراعية وأصلح من الأراضي  
ما لا يقل عن مليون ونصف فدان أصبحتصالحة للزراعة . وقد يكون السبب  
الرئيسي في ذلك أن معظم الأطيان الزراعية كان يملكها الباشوات والأهيان  
واسماعيل نفسه الذي كان يملك خمس الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي  
أخل فيها وسائل الري الحديثة كما عمل على إدخال نباتات جديدة لم تكن معروفة  
من قبل في مصر .

### الفلاح والضرائب

فرضت الحكومة في عهد اسماعيل أنواعا متعددة من الضرائب كان أهمها —  
بالنسبة للفلاح — الضريبة العقارية التي كانت تختلف باختلاف أنواع الأطيان  
الزراعية ، وكان على الفلاح البسيط وحده يقع العبء الأكبر من تلك الضرائب  
إذ أن كبار المزارعين كانوا يتهربون غالبا من دفع تلك الضرائب ، والملاك  
الاجانب كانوا غير مطالبين بها ، فكل عبثها يتسرع إذن على أفقر الطبقات وهم  
السواد الأعظم من الفلاحين .

وكانت الأطيان الزراعية كلها تنقسم إلى قسمين « خراجية » و « عشورية » ،



أما الخراجية فهي التي آلت ملكيتها إلى أصحابها بموجب الأمر الذي أصدره سعيد بأن تكلف الاطيان على أسماء المشتغلين فيها .

أما العشورية ، فهي الاطيان المعروفة بالأبعاد وللوسيات وهي التي أنعم بها على أصحابها ليفلحوها في مقابل أعفائهم من دفع أموال عليها مدة معينة ، ومقابل ربط أموال يسيرة عليها وكان الشرط الأساسي فيها عودتها إلى الحكومة عند موت من وهبت إليهم ، ولكن هذا الشرط أهمل فيها بعد ، وأصبحت الاطيان العشورية تورت كالأطيان الخراجية .

وفي يناير سنة ١٨٦٥ تقرر تعديل الضريبة العشورية لأن الأراضي العشورية تحسنت عما كانت عليه وقت فرض النحر ؛ ولأن أسعار الحاصلات تحسنت أيضاً ، ونتج عن ذلك التعديل زيادة في مقادير الضريبة العشورية فأصبحت على الوجه التالي .

الدرجة	ضريبة الفدان في الوجه البحري	ضريبة الفدان في الوجه القبلي
الأولى	٣٥ قرشا	٣١ قرشا
الثانية	٢٥ قرشا	٢١ قرشا
الثالثة	١٨ قرشا	١٤ قرشا

وكانت نتيجة ذلك التعديل في ضرائب الاطيان العشورية ، أن أصل المربوط على تلك الاطيان في الوجه القبلي كان حتى سنة ١٢٨١ هـ ( ١٨٦٤ ) حوالي ٣٢٠٩٢٠ جنياً سنوياً ، وبذلك تكون الزيادة السنوية الناتجة عن رفع تلك

الضريبة في الوجه القبلي وحده تقدر بمبلغ ٨٤٥٩٥ جنيهها ، ثم حدث تعديل آخر في ضريبة الاطيان العشرية سنة ١٨٦٧ فأصبحت كالاتي :

الدرجة	الوجه البحري	الوجه القبلي	مديرية البحيرة
الاولى	٦٥	٤٥	٥٠
الثانية	٤٥	٣٥	٤٣
الثالثة	٢٠	٢٠	٢٠

وفي سنة ١٨٦٨ أضيفت ضريبة المندس على كافة أنواع الاموال مدة أربعة سنوات ، وبالنسبة لضرائب الاطيان العشرية ، فقد ترك لاصحابها الخيار في تأدية تلك الضريبة عينا .

وقد أعطت لائحة المقابلة في سنة ١٨٧١ لاصحاب الاطيان العشورية المملوكة له بتقسيم ديوانى وهى الابعاديات والحقا لك ، الحق في دفع المقابلة عنهما ؛ وهى ستة أمثال عشورها في السنة مرة واحدة أو على ست سنوات ونظير ذلك يخفص عشورها إلى النصف بصفة مستديمة وقد بلغت مساحة الاراضى العشورية ١٣٣٣٥٠٠ فدان دفعت المقابلة بالكامل عن ٤٨٠٠٠٠ فدان .

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ألغيت لائحة المقابلة وقد اعيدت ثانية في نوفمبر من نفس السنة واستمرت الى أن ألغيت نهائيا في ٦ يناير سنة ١٨٨٥ .

أما الاطيان الخراجية فإن ضريبة الفدان في الوجه البحري كانت تتراوح بين ٥٤ قرش ، ١١٥ قرشا وفي الوجه القبلي - ماعدا مديرية الجيزة - تتراوح بين ٢٠ قرش ، ١٠٠ قرش وفي مديرية الجيزة تتراوح بين ٣٠ قرشا ، ٩١٠ قرش

وكان ذلك سنة ١٨٦٤ غير أن تلك الضريبة عدلت مرتين سنة ١٨٦٦ ، ١٨٦٨ ثم أضيفت إليها ضريبة المعدس - التي سبق الإشارة إليها بالنسبة للاطيان العسورية - وكانت بصفة مؤقتة لمدة أربع سنوات ثم أصبحت سنة ١٨٧١ بصفة دائمة .

وكذلك أضيفت علاوة ١٠٪ على الضريبة ابتداء من يناير سنة ١٨٧١ مقابل نفقات الري .

وعند إصدار قانون المقابلة في اغسطس سنة ١٨٧١ ثم الغاؤه في مايو سنة ١٨٧٦ وإعادة العمل به في نوفمبر من نفس السنة فإن مبالغ المقابلة التي دفعت ابتداء من ذلك التاريخ لم تخفض ضرائب الاطيان بنسبتها كما كان متبعها قبل إلغاء المقابلة في مايو سنة ١٨٧٦ وفي أكتوبر سنة ١٨٧٢ تقرر زيادة قرش على ضريبة كل فدان ، مما سبق يتضح أن تلك الضرائب لم تكن توضع على أسس ثابتة وكذلك لم تكن قائمة على نسبة ما تعطيه تلك الأرض من الدخل والإيراد ، وقد بلغ مقدار الضريبة وملحقاتها عن الفدان في السنة خمسة جنيهات ونصف مما يدل على فداحة تلك الضرائب كما أن تلك الضرائب كانت تزداد أو تنقص بناء على أمر الوالي أو أى فاضل من النظار ولكن منذ صدور لائحة المقابلة سنة ١٨٧١ أصبح لمجلس شورى النواب الحق في زيادة ضرائب الاطيان .

ونشأ عن هذه الزيادة للباهظة المتتابة أن أصبح الزراع غير قادرين على أداء الضريبة التي انقلت كاهلهم ، فتراكت عليهم تلك الضرائب وزاد العبء على الفلاح المسكين وزادت حالته سوءا .

وبالإضافة الى الضرائب العقارية فقد أرمق الفلاح بكثير من أنواع الرسوم العشوائية التي أضيفت الى الضريبة العقارية الأصلية فجاءت مصاريف لها بل تزيد

عليها أحيانا وتلك الرسوم كانت تجبي آفا باسم الحرب كإعانة، أو برسم الاشغال العمومية، وبالطبع كان كل ذلك ياحق الضرر بالفلاح البائس وحده دون غيره من الملاك.

وحتى النخيل قد فرضت عليه ضريبة ، فقد صدر أمر سنة ١٨٦١ بإجراء تعداد للنخيل وتقدير ما يجب ربطه عليه من الضريبة ، ويعاد في سنة ١٨٦٢ وأن متوسط ما ينتج عن هذين التعدادين يتخذ أساسا في تعيين ما يملكه كل مالك من النخيل القابل لربط الضريبة عليه ، وتلك الضريبة هي العشر مقرر من واقع متوسط نتائج اللذين سيعملون في وقت واحد مع التعدادين المذكورين .

ويستمر ربط الضريبة لمدة ست سنوات ، فلو زاد عدد هذه الأشجار ، أو نقص ، ولو زادت حاصلاتها أو قلت في أثناء تلك المدة لما كان موجبا لإجراء أدنى تغيير في الضريبة ومعنى قضت الست سنوات يجرى تعديل آخر يستمر ست سنوات أخرى ، وقد نشأ ارتباك عظيم في أساس هذه الضريبة ، حتى أرغمت الشكوى من كل الجهات ولما لم تصادف هذه التظلمات أذنا واعية أهل الناس زراعة النخيل ، بل أن بعضا منهم قطعوا تلك الأشجار فظهر نقص في التعداد الذي حصل سنة ١٨٧٣ من حيث عدد النخيل ، ولما رأت الحكومة ذلك حلت الأشجار الباقية ضريبة الأشجار المقطوعة ، فكان ذلك عبارة عن زيادة سعر الضريبة .

وفي سنة ١٨٦٨ صدر الأمر بأن الأراضي الزراعية المزروعة نخيلا تدفع عشر حاصلات النخيل القائمة فيها فضلا عن الضريبة العقارية ، خراجية كانت أو عشرية ولما زادت الضريبة العقارية بمقدار السدس سنة ١٨٦٨ ، سنة ١٨٧١ وضعت هذه العلاقة على الضريبة المفروضة على النخيل التي كانت من مدة طويلة ، فقدت

صفتها العشيرية من حيث نسبة العشر من الغلة وسارت ضريبة لاقاعدة لها كسائر الضرائب .

وكان يوجد في مصر سنة ١٨٧٣ عدد ٢٩٨٤٢٩٠٠ شجرة نخيل ، قسمت من حيث الضريبة الى ثلاثة أقسام :

القسم الاول : النخيل من الدرجة الاولى والذي يحمل كمية كبيرة من الثمار ، ويدفع عنه عشرة قروش سنويا .

القسم الثانى : النخيل من الدرجة الثانية ، خمسة قروش سنويا .

القسم الثالث : النخيل من الدرجة الثالثة المزروع حديثا ، ثلاثة قروش .

ولقد خضعت أشجار النخيل لأصناف متعددة من الضرائب ، فكان جامعى الضرائب يطالبون صاحب النخيل بدفع رسوم عن فروعه وأوراقها ، وعن كل جزء ينمو في الشجرة ، وكان يفرض هناك الطريقة ستة أنواع من الضرائب ، بالإضافة الى الضريبة الاساسية على كل شجرة نخيل وكان جامعى الضرائب يمتنعون أثر الفلاح في كل خطوة بخطوها ويتزبون أمواله ..

وبذلك صار أرباب النخيل في غاية من الاضطرار وعدم الاقتدار على تأدية ما ربط عليهم زيادة على الضريبة الاساسية طاقات حتى أنه أوجب الحال أن أرباب النخيل باعوا أملاكهم من منازل سكنهم وأوطانهم وكل ذلك لأجل سداده ما هو مطلوب منهم ، وللبعض منهم صاروا لا يملكون شيئا يساعدهم على ذلك ، ولذلك تشقتوا وتركوا محلاتهم وطفشوا الى جهات خلاف جهاتهم .

وهكذا كانت المبالغة في فرض الضرائب من العوامل الاساسية التي أضرت بالفلاحين والزراعة على وجه العموم .

وكان تراكم الديون على الحكومة من الاسباب التي أدت الى ابتزاز الاموال من الفلاحين دون أى نظر الى مصالحهم ففي ١٧ مايو ، ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أدرين بتعيين ١٥ يناير ، ١٥ يوليو لدفع كوفونات الدين الموحد مع أن الزراعة الشتوية لا تمحصد في الوجه القبلى الا في شهر يوليو وأن الزراعة الصيفيه — وخصوصا زراعة القطن — لا تجمع الا في شهر يناير ففي هذه الحالة كان لابد للفلاح من الاقتراض أو من بيع غلاله قبل الاوان بخسارة ولو للتجأ الى هذه الطريقة الأخيرة مع ما كان مثقلا كاهله من الديون أو من الضرائب لكن كما لاحظ عن فقره بظافه ، . ثم اصدرت الحكومة أمرا آخر بتغيير مواعيد جباية الضرائب في ديسمبر سنة ١٨٧٧ وبذلك أخذت تنهبط في سياستها وكانت الحكومة تفكر أولا وأخيرا في جمع أكبر قدر من المال لسداد الديون ولم تفكر في مصلحة الفلاح :

ويتضح تفنن الحكومة في عهد اسماعيل في فرض الضرائب من وصف أحد المعاصرين لذلك بقوله :  
« كان في إحدى القرى منذ ٢٠ عاما سد قائم وراء إحدى القرى كان يصطاد منه السمك وفرضت عليه الحكومة لذلك رسما ؛ ثم ازيل السد وردمت التربة ولكن رسم الصيد مازال باقيا ؛ وهو موزع على ٤ نواح تتحمله بنسبة خمس يارات على كل فدان . »

ومن أجل سداد تلك الضرائب المتعددة التي كان يدفعها الفلاح مكرها ، كان مرغما على الانبجاء الى المرابين الذين تكفلوا بالاجهاز عليه في وقت قصير .

ومن أعجب أنواع الضرائب التي فرضت في عصر اسماعيل ضريبة الاغنام ،

وتؤخذ على الاغنام الموجودة بسائر جهات الحكومة من الضأن والمساخر بما  
بالغ عمره سنة فاكثر باعتبار الرأس الواحدة في كل سنة ثلاثة قروش  
ونصف .

وهكذا لم تترك الحكومة شيئا للفلاح الا وفرضت عليه ضريبة حتى أصبح  
في حالة يرثى لها ووقع فريسة في أيدي المرابين .

وليت الامر وقف عند هذا الحد فقد كان اسماعيل نفسه يرسل مفتشوا  
مزروعاته وعلى رأسهم اسماعيل صديق لكي يبدلوا قصارى جهدهم ويستغلوا  
تورط الفلاحين في الديون من تعدد الضرائب التي يدفعونها ويجبروهم على بيع  
أراضيهم بالقوة للخديوي لكي يصبح أكبر مالك للأراضي الزراعية في مصر ،  
حتى أصبح اسماعيل مالكا لمليون فدان من الأراضي الخصبة في مصر وهي تعادل  
خمس مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في ذلك الوقت . وكثيرا ما كان يحدث  
أن رجال الإدارة في عصر اسماعيل ، كانوا يفتصبون املاك صغار المزارعين ،  
ويضعون أيديهم عليها ، ويحرموا أصحابها من غلاتها ، ويستمر الفلاحون  
وهم أصحابها الأصليون في دفع الضرائب المطلوبة عن تلك الاطيان دون  
الاستفادة منها .

وكان تعدد أنواع الضرائب من الأسباب الرئيسية في شقاء الفلاح ، فكانت  
تفرض كل يوم جديد ضرائب جديدة ، فكل شيء أصبحت تأخذ الحكومة عنه  
ضرائب حتى الحيوانات التي يستعملها الفلاح في حقله كان يدفع عنها أنواعا  
متعددة من الضرائب ، لذلك أصبح الفلاح لا يجد للقوت الضروري الذي يقتات  
به ولذلك فكان السواد الأعظم من الفلاحين يعيشون على الشعير بمعد خطفه  
بالماء ، وبعض الحشائش الجافة وغيرها ، تلك الأشياء التي تعتبر نافعة بالنسبة

لأولئك الذين تعودوا الطعام الجيد . وتقول (ليدى دف جوردون) في وصف حالة الفلاحين البؤساء نقيجه لارهاقهم بالضرائب :

« إن الكثيرين من الفلاحين يتركون الأرض بعد أن أصبحت لا تقوم بأوهم وذلك بعد دفع ما فرض عليها من ضرائب ، وينضمون إلى بدو الصحراء . لقد أصبحت الضرائب أكثر مما يحتمل المرء وعلى حد تعبير أحد الفلاحين ( أن المرء لا يكاد يخط دون أن يكون وراءه قواص يطلب ضريبة على ما حدث ) ولقد دفعت ضريبة على فحم اشتريته وأخرى على وزن هذا الفحم ويضرب الناس وتسوة لتفزع منهم ضريبة العام القادم وهم لا يملكون ما يسدونها به » .

ولإظهار مدى الضغط على الفلاح ، فإن ذلك يتضح جليا ، في أن الفلاح في كثير من الأحيان ، كان يضطر إلى بيع أرضه هربا من دفع الضرائب ، وهناك الكثير من الأمثلة - في عصر اسمايل - على أن صغار الملاك في الدلتا قد باعوا الأرض التي كانوا يملكونها ويمتلكها أجدادهم وذلك لأنها أصبحت عبئا ثقيلا عليهم لا يستطيعون تحمل مسئوليتها . وكان كل الذي يأملونه هو أن يسمح لهم أن يعملوا في سلام . وكانت الضرائب تجمع بطريق الضغط والارهاب ، بحيث أن الفلاح لا يملك قطعا أو حبوبا يدفعها سدادا للضرائب، فكان عليه أن يستدين من المرابين فوائد باهظة ، أما الطبقة الارستقراطية فكانت تدفع فقط (المال) وهي ضريبة الأرض . وكان معظم هؤلاء المرابين من الأجانب، أو من في حكمهم من الرعايا المشمولين بالحمايات الأجنبية ، فتغلغلوا في ذلك الحين في أملاك الأهالي وازداد نفوذهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستفيدون الأهالي ومن ثم تعرضت الملكية العقارية في مصر للخطر فان الاطيان أخذت تنقل إلى أبدي الأوربيين ، وذلك لأن الارهاق في فرض الضرائب على الفلاحين



جهل الأرض في أيديهم أمراً بعيداً عن الامكان .

وكان المراهبون يتجهون جبهة الضرائب في القرى ليقرضوا المال المطلوب منهم بأفحش الفوائد. وقد يبلغ الفائدة ١٠٪ أو ١٢٪. في الشهر الواحد أى ١٢٠ إلى ١٤٤ ٪. في السنة فأدى ذلك إلى هبوط قيمة الأراضي فالفدان الذى كان يباع ( في أوائل سنة ١٨٧٩ ) بمئتين جنيهاً صار يباع سنة ١٨٧٩ بمئتين جنيهات فقط .

ومما كانت الضرائب باهظة فإن الفلاح يكون لديه فرصة لسدادها اذا عرف أن تلك الضرائب ستجتمع منه في وقت معين وفي فترات معينة . وفي عهد سعيد كانت الضرائب تجتمع بعد حصاد القمح والذرة أو القطن أما أيام اسماعيل فإن الفلاح دائماً يدعى لدفع الضرائب ستة شهور مقدماً قبل حصاد القمح وقبل أن يكون لديه المال اللازم لذلك فما زالت المحاصيل في الأرض ولم تجتمع بعد ، وعلى الفلاح أن يبحث عن المال المطلوب ولو أدى ذلك إلى ضياع أرضه . وعلى ذلك فكان ليس أمامه إلا أن يلجأ إلى المراهبين لكي يستدين منهم تلك الفوائد الفاحشة السابقة الذكر مما يؤدي إلى هلاكه .

ويقول لورد فيفيان Vivian الذى كان يعمل قنصلاً لانجلترا في مصر في عصر في عهد اسماعيل ( أنقى سمعت من التقارير الرسمية أن للفلاحين كانوا يهاملون بقسوة ، وذلك لكي يفتضحوا منهم الضرائب التي كانت تجتمع مقدماً ، ولم يحط الفلاح الوقت الكافي لكي يحقق الاسعار المقبولة لمحاصيله ) .

وفي حديث لورد فيفيان مع الخديوى اسماعيل اعترف الأخير بأن الضرائب كانت تجتمع مقدماً قبل تسعة أشهر من موعدها وفي أحيان أخرى قبل موعدها بسنة كاملة .

والأكثر من ذلك أن الفلاح كان يجبر على دفع الضرائب أكثر من مره وما يزال يعذب حتى يدفع آخر مليم يمتلكه وقد قاسى الفلاحون كثيرا وكانوا ضحايا القسوة المتناهية .

وتتجلى تلك القسوة في جمع الضرائب في استعمال ( الكرباج ) لاجبار الفلاحين على دفع تلك الضرائب وهذه أقصى صور الوحشية والتجرد من الشعور الانساني ، وكثيرا ما تعود العمد على استعمال ( السكرباج ) حتى ضج الناس بالشكوى ولكن لم يكن هناك من يسمع تلك الشكوى ويرفع الظلم .

وكانت تصدر أوامر صارمة إلى المديرين بعدم التهاون في جمع الضرائب والويل لمن يتأخر في ارسال حصيلة المديرية من الضرائب كما كانت تلك الأوامر تصدر أيضا لمفتش عموم الاقاليم بعدم قبول أى عذر وجمع المبالغ المطلوبة بأية وسيلة ممكنة . وكان يزود كل مدير بمجاز من الرجال الاقوياء لكي يقوموا باستعمال ( السكرباج ) والقوة اذا لم يفلحوا في جمع الضرائب المطلوبة بالطرق العادية .

وكان الممتنع عن دفع الضرائب يطرح أوصا ووجهه للأرض بينما يقوم عدد كبير من الرجال بحسك يديه ورجليه ويقوم أحدهم بضربه بالكرباج عدد الجلدات المطلوبة .

وأن المدير وبدوره يطالب العمد ومشايخ القرى بدفع المبالغ المطلوبة عن فاحيتهم واذا لم يفلحوا فانهم يجلدون أيضا ويعودوا مرة ثانية لاهادة السكرة مع الفلاحين ، ونظرا لشدة الآلام الذى يلاقيه هؤلاء العمد والمشايخ فانهم كانوا لا يفسلون في تكرار نفس العملية مع الفلاحين الذين يقيمون في دائرة اختصاصاتهم وغالبا ما كان الفلاح يفضل الجلد ( بالكرباج ) لكي يحتفظ بقروش قليلة تساعد

على معرفته وكان الفلاح يعتقد أنه اذا دفع الضرائب دون تردد - حيث أنه قادرا ما تكون لديه الاموال المطلوبة لذلك - فأنهم سيطالبون منه المزيد بحجة أنه يستطيع الدفع ، وفي كل الحالات ، فإنه يتعرض للعقوبة في النهاية ، والواقع أن هذا الاعتقاد يعتبر صحيحا إلى حد ما وذلك ، لأن القاعدة التي كان يتبعها جامعو الضرائب ، هي أن يأخذوا من الفلاح كل ما يمكنهم الحصول عليه وأن المبالغ التي كانت تطلبها الحكومة منهم باهظة جدا وتحدد عددا معينا من الايام تدفع بعدها تلك المبالغ ، ولكن يجمع احمد والمشايع المبالغ المطلوبة كان عليهم اتباع الطرق الوحشية التي أدت إلى هوس الفلاحين وشقائهم ويقول مراسل جريدة التيمس الانجليزية أن الحكومة المصرية كانت تتعاقد - مثلا - مع ما انشستر على توريد ٦٠٠.٠٠٠ أردب من القمح في مواعيد معين مقابل أن تدفع الاخصيرة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، وتلك الكميات تتكون بصفة رئيسية من الضرائب الهيئية التي يدفعها الفلاحون . وأن الصورة التي تتضح ل هؤلاء الفلاحين اليأساء - الذين تنقصهم التغذية ويعملون طوال النهار تحت حرارة الشمس المحترقة لكن يملأوا بيوتهم المغامرین في مصر في عصر اسماعيل - كانت تلك الصورة مخزنة للغاية .

وكان اسماعيل صديق - المهر وف المقتش والذي كان وزيرا المالية ومفتشا اعموم الاقاليم في عصر اسماعيل - كان يفتخر بأنه يحصل عادة من الفلاحة المصرية مليونين من الجنيهات سنويا أكثر من الظاهر في حساباته .

هذا وقد قررت لجنة الدين العام أن الضرائب المتزايدة والتي كانت تفرض على غير أساس وتجمع بلا رحمة ، كانت إحدى الطرق التي اتبعها اسماعيل في صلب شعبه .

وإذا لجأ الفلاح إلى المحاكم لحمايته من المرابين - الذين يقفون له بالمرصاد -

فإنه لا يجد في تلك المحاكم من ينصفه أو يعمل لمصلحته إذ أن حالة الفلاح من حيث التقاضي مجسدة من كل ما يسمع به المتقاضون من الضمانات في البلدان المقدمية . كذلك كانت أكبر شكاوى الفلاح من حكماء الأتراك المتدخلين في جميع الوظائف الإدارية ولهم ما لهم من طول وطول لم يكن ذلك المسكين المزدري أن يرجو أنصافاً من أولئك الظلمة البتة ، الذين لم يتكفوا قط احترام قانون ولا ناموس وأرادوا بكل وسيلة - تنج الأرواح الطائلة في أقصر الأوقات . وإذا كان التقاضي بين الفلاح وأحد الموابين الأجانب الذين كان مرجعهم إلى قناصلهم هؤلاء يرون من الواجب حمايتهم في تلك الفوضى العامة حماية بوانغ فيها حق تجاوزت حد القصاص منها عظم الذنب ، وكان السلاطون وراء هذه الحماية المنعمة يستطيعون أن ينجوا الفلاح ما شاؤوا لأنهم فوق القانون ، وقضايا المصريين ضدهم تلقى في محفوظات القنصليات وحتى بعد إنعفاء المحاكم المختلطة ، ظل الفلاح ، الذي ألف للذل ولم يتكلم شيئاً مما له أو عليه ، ضحية لا بشع صفوف الاستباحة وذلك لأن المضاربين اغتصموا فرصة قيام تلك المحاكم للائتماع من علامة نية الفلاح ، وسداجة قطارته ، حتى أن بعض صفراء الملاك فرغت ملكيتهم قضائياً بدون أن يصل إليهم إلى إعلان من المحكمة .

وكانت هيئة هذه المحاكم في ذلك الحين تستدعى أي فلاح أمضى أية ورقة بقرض أمام قضاة أجانب وبعد إجراءات أجنبية لم يعودوا بلغة أجنبية لا يفهمها وبغير أن تستمع له فرصة الدفاع عن نفسه أن كان فقيراً وإقامة الحجة على أن الأرقام قد غيرت أو أن الورقة كلها مزورة تحكم عليه بما قد لا يقل عن تجريدته من كل ما يمتلكه قبل أن يسمع له الوقت ليحرف بأى شيء هو في الحقيقة مطالب .

وهكذا كان الفلاح في عصر اسماعيل ضحية الضرائب الباهظة التي جردته من جميع ممتلكاته فكان لا يملك ما يقتات به أو يبيع منه على الحياة ، كما خضع لصنوف التهذيب التي عرضت لها جامعو الضرائب ، الذين كانوا يتجهون أقصى الدارق الوحشية في جمعها ، وكان لا يفرتهم أن يتزوا أكبر قدر من الفلاح ليحصلوا على شيء لأنفسهم فيكونون الثروات الطائلة على حساب الفلاح البائس مما أدى إلى التجهاته المراهقين الذين أقرضوه المال بفوائد فاحشة حتى تذهب أرضه فريسة لهم .

لذلك يعتبر عصر اسماعيل من أحلك الفترات بالنسبة للفلاح الذي قاموا المبرين من جراء للضرائب الباهظة التي أوقفت الحكومة بها كامله ، حتى فضل أن يترك أرضه ويهرب ، على أن يقاتل يعمل ويكدح في تلك الأرض ويحصل الحكام على ثمرة جموده ويذهب عمله مباحا .

### الفلاح والسخرة

بالإضافة إلى ارهاق الفلاحين بالضرائب فقد افهكت قوائم عن طريق السخرة ، وذلك بتسخير الفلاح مدة معينة من السنة - قد تمتد من ثلاثة إلى أربعة أشهر - بدون أجر ولا طعام ، وإذا قدم له الطعام فإن ذلك الطعام تعاف أن تأكله الحيوانات ، ولكن للفلاح - الذي كان لا يجد القوت الضروري لهيشته - كان مضطرا لتناول ذلك الطعام .

وعلى ذلك تم سوء صحة الفلاح ، ولا يقوى العمل الذي يقوم به ، وكان على كل فلاح - حتى الذي يملك مائة فدان فأقل - أن يؤدي للسخرة أو أن يرسل بدلا عنه لأداء تلك الضريبة الجسمانية .

وقد أرسل قنصل إنجلترا في مصر إلى وزارة الخارجية الانجليزية - عندما

علم بعزم اسماعيل على إلغاء السخرة - أرسل يقول ، أنه في بلاد كصر ، من الأعمال العظيمة ما لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق السخرة ، فالإصلاح عامل ضعيف البنية ، لا يستوفى حاجته من الغذاء فلا يستطيع ثمانية أو عشرة من الفلاحين أن يقوموا بالعمل الذي يؤديه عامل أوروبي في يوم واحد ، لذلك يكون من باهظ التكاليف إعطاء أجر الفلاحين على أساس تسويته بالعامل العادي ، والواقع أن في قول هذا القنصل كثير من الافتراء على الفلاح المصري ، لأنه إذا اقيمت له ظروف الحياة السكرية فإنه يستطيع أن يقوم بالعمل الذي يؤديه عدة أشخاص أوروبيين وليست تلك الأسباب التي ذكرها القنصل الانجليزي تبرر تسخير الفلاح ما يوازي ١٢٠ يوما في السنة دون أن يحصل على ثمن كفاحه وجهده .

( وهكذا يساق الفلاحون البوساء في جماعات كالجزيريين ، ويموت أهلهم من الجوع بينما يأخذ عدد السكان في التناقص بسرعة دون أن يشعر أحد . ومع ذلك فيصفق الأوروبيون قائلين أن شيئا لا يمكن أن يتم بدون سخرة . )

هذا ويقول فارمان Farman - القنصل الأمريكي في مصر قهر اسماعيل - أن العمال الذي كانوا يستخدمون في السخرة كانوا يعاملون بقسوة ، وكانوا يموتون مثل الذباب ، وكان عدد العمال الذين يعملون في قناة السويس يقرب من ٦٠.٠٠٠ عامل وكان ذلك عن طريق السخرة مما دعى اسماعيل إلى تعديل امتياز حفر قناة السويس والذي كان ينص على أن يكون أربعة أخماس للعمال الذين يستخدمون في شق القناة من المصريين وقد فسرد لسيس ذلك بأن هؤلاء العمال يسخرون في حفر القناة ، وأن الحكومة المصرية ملزمة بتقديس تلك الأعداد لتسخيرهم في تلك الأعمال الإضافية . فكان المشرفون على القناة يطلبون

دائما وجود من ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ عامل بصفحة مستمرة ، وتستبدل تلك الأعداد بغيرها كل شهر أو ثلاثة أشهر .

وعندما طالب قوبار باشا انقاص عدد العمال الذين يشتغل الواحد منهم مقابل فرنك بل أقل في اليوم ، وهو في ذلك لم يطلب سوى إلغاء تلك الأشغال الشاقة . ولكن دالمبس احتج على هذا الطلب ، وبني احتجاجه على أن القوانين العثمانية كلها تبيح السخرة وادعى أن اشتغال الفلاحين المصريين في السويس لا يعد سخرة .

ولم تقتصر السخرة على حفر قناة السويس ، بل كان اسماعيل يستعمل الفلاحين في شتى الأعمال من ذلك أنه عندما تقرر أن تمثل الامبراطورة « أوجيني » فرنسا في حفلات افتتاح قناة السويس ، أخبر بعضهم الخديوى أنها سوف ترغب - بالنأ كيد - في زيارة الأهرام وكان تعليق الخديوى على ذلك بقوله :

« لابد من تعبيد طريق العربى تمر عليه ، ولا بد أن يكون ذلك في أسرع وقت ، وأسعدت الأوامر على القوم للمديرين في المناطق المجاورة بضرورة ارسال عشرة آلاف فلاح - بدون أى تأخير - لكي يعمسوا في تعبيد الطريق . وأن ذلك العمل لابد أن يتم في بحر سنة أسايبيع على الأكثر . وتم تعبيد الطريق في المدة المعنية التى حددتها الخديوى - ذلك الطريق الذى يبلغ طوله سبعة أميال والذى كان يعتبر في ذلك الوقت أطول الطرق فى الدنيا . وقد رأى Dickey بنفسه جماعات الفلاحين وهم يحملون الرمال فى المقاطف ، ليضعوها الأساس الذى سيقام فوق الطريق . ويقول أيضا أن الحرارة كانت مرتفعة جدا وكان العمال فى غاية الإرهاق ، وفى كل دقيقة كان رئيس العمال يضربهم بالسوط فوق ظهورهم وأكتافهم لكي يظلوا مستمرين فى العمل دون توقف ، وإذا

رأى المسئولون أن العمل لم يتقدم بما فيه الكفاية فانهم يقومون بجلب رئيس العمال لهذا لأنه هو المسئول عن تأخير العمل ، وإذا لم تجد تلك الطريقة فإن المسئولين عن إتمام العمل يجلبون أيضا ، أنه فعلا لمنظر بشع للغاية وعند بداية تولي اسماعيل حكم مصر أعلن رغبته في إلغاء السخرة وهو ما سواه في حفر قناة السويس أو في سائر الأعمال العامة وأعلن كذلك أن جميع الأسلحة التي كانت مخزونة في مصر وباعها سلفه محمد سعيد ، قد بقيت في البلاد ، وأن فريقا كبيرا من الفلاحين قد اشترىوا — بثمان بخس — ما لا يقل عن ثلاث بنادق لكل منهم ليستطيعوا أن يحتفظوا بواحدة على الأقل ، يوم يجردون من السلاح .

وعلى ذلك فإن رغبة اسماعيل في إلغاء السخرة كانت مقرنة بخوفه من الفلاحين وتدميرهم ضده لأسلحتهم وأن لديهم الأسلحة التي تساعدهم على ذلك .

كذلك أصدر لمدير القبلية أو آ بخدم تسخير الفلاحين في جميع العمليات والامارات وسائر الأعمال الحكومية ، لتسهيل الرجال الذين يبيعون الاجرة المقررة بين الأعالى وكان ذلك أيضا في نفس السنة التي أعلن فيها رغبته السابقة في إلغاء السخرة وهي سنة ١٨٩٢ .

ولكن لم نجد أى دليل بعد ذلك على أن اسماعيل أمتنع في رغبته هذه من إلغاء السخرة بل أن معظم المزارعين وخاصة الأجانب اجتمعوا أن السخرة ظلت باقية طوال فترة حكم اسماعيل لمصر ، و الأكثر من ذلك أنه كان يعمل تسخير الفلاحين في مزارع قصب السكر التي كان يمتلكها .

فقد كان اسماعيل يهدف إلى إنشاء مصانع تكرير السكر واستخراجها من قصب السكر وكس لذلك ثم هدف ملاحا كثير من المال وعددا كبيرا من الأيدي العاملة وذلك لأنه كان يبغي تحقيق الربح الوفير من جراء إتمام ذلك المشروع ،



ولكن إذا كان هذا العمل قد كلفه القليل فإنه كلف الفلاحين والدولة الكثير ،  
وأثار شعور هدم الرضا بين الفلاحين وخاصة الذين يقطعون في الوجه  
القبلي والذين سحروا في تلك الأماكن .

وقد بلغ عدد الفلاحين الذين سحروا في مزارع قصب السكر هذه وفي القناة  
اللازمة لها ، حوالي ربع العدد الذي أستخدم في حفر قناة السويس ، ولو كانت  
جمود الفلاح هذه في أرضه الخاصة به وفي انتهاء وزراعة محاصيله فإن ذلك  
كان سيحجب لذلك الفلاح البائس المكاسب الكثيرة إلى جانب تمهين أسوأ المادية .

ويقول دي لون De Leon أنه رأى بنفسه العمال المسحورين غلى ضفتي  
القناة التي شقت خصيصاً لمزارع قصب السكر ، كذلك كان بين هؤلاء العمال  
الأطفال الصغار الصبيان منهم والبنات والذين لم يتجاوزوا من العمر ٧ أو ٨  
سنوات وكانوا يسرون طول النهار أعلى وأسفل ضفتي القناة يحملون السلال  
وكان أجورهم هو أعطائهم الخبز . ولقد زاد بنفسه الخبز الذي يقوم بعمل  
ذلك الخبز الذي يتناوله هؤلاء العمال فرأى أن ذلك الخبز يصنع من دقيق القمح  
ولكنه لم يفتى من طهي النيل وكذلك من القش الذي ظل عالقا به ، ويسمى  
De Leon في وصفه لحالة الفلاحين المسحورين في تلك المزارع بقوله : « إن  
الأطفال الذين كانوا يشتقون في هذا العمل كان يبدو عليهم الهزال بشده ،  
وهم في منتهى البؤس ، ويتضح ذلك جلياً عندما يأخذ أحد هؤلاء الأطفال  
قطعه ولو صغيرة من القود ، فإنه يكون فرحاً مسروراً ، وكان الرجل يتقاضى  
أربعة قروش في اليوم ، أما الصبيان فكان أجورهم قرشان ونصف قرش ، وكانت  
حالتهم تزداد بؤساً يوماً بعد يوم وكانوا أسوأ حالا من فلاحى الدلتا » .

وكان الفلاح مجبراً على تقديم نفسه مع دوايه بما عليها من متاع

وغمره ، ليسخر في تلك المزارع ويعد أن ينهوا الأعمال المكلفين بها لا يستطيعون ممارستها حتى يصدر اليوم الأمر بالرحيل ، ويظلون في تلك الفترة التي ينتظرون فيها ذلك الأمر بدون أجر ولا طعام . وإن الجمل المطبق هو الذي يمكن اسماعيل من تسخير الرجال والأطفال والنساء في ملابسهم الممزقة ، ويسومهم صنوف الضغط والارهاب ، بدون أن تجزيهم على تلك الأعمال بما يستحق ذلك الجهد الشاق في تلك المزارع الواسعة ، وكذلك في حفر القناة اللازمة لها وغيرها من الأعمال الأخرى .

وإن السخرة زيادة على أنها كانت مهمة شاقة وخفيفة بالنسبة لمئات الآلاف من الفلاحين ؛ فإنها كانت أيضا وسيلة لسلب المال من أولئك الذين لا يرغبون في تأدية السخرة .

ذلك أنه إذا أراد أحد أن يفدى ابنه له معتل الصحة فعليه أن يدفع ألف قرش أو ستائة على أقل تقدير ، وما بين ثلثائة إلى أربعائة للطعام .

وكان شيخ البلد يملك ناصية الأمور في القرية ، وهو يستطيع أن يفعل كل ما يرغب فيما يخص السخرة ، الذي هو مأمور بتجهيز الفلاحين اللازمين لها . ولهذا ، فإن جميع سكان القرية كانوا يعملون على استرضائه ، ويمكن أن يتفاوض عن تسخير من يدفع له ما يرضيه من الفلاحين المبالغ الذي يطلبه .

وكان كبار الموظفين يقلدون الخديوى في تسخير الفلاحين في ممتلكاتهم الخاصة حتى ضج العمد بالشكوى .

ومن الأضرار التي لحقت بالفلاح من جراء السخرة ، هي أنه كان يستدعى لتأدية أعماله السخرة في الوقت الذي كانت أرضه في أشد الحاجة إليه ، وقبل أن يتولى اسماعيل حكم مصر ، كان الفلاح متأكدا أنه لن يطلب إليه أن يعمل في

تعييد الطرق وحفر للترع ، وقت الزراعة أو حتى وقت الحصاد . اذ أنه كان من مصلحة أسباده ألا يترك للفلاح أرضه وهي في أشد الحاجة إليه . ولكن في عصر اسماعيل ، تضاربت مصلحة الخديوى - الذى كان أكبر مالك للأرض في مصر - مع مصلحة الفلاح . فان مزارعه كانت تحتاج إلى الفلاحين ليعملوا كرقيق ، وعلى ذلك يؤخذ الفلاحون من مزارعهم في وقت غير مناسب مما يضيع عليهم مجهود العام كله .

وفي الوقت الذى يستخرون فيه بمزارع الخديوى الخاصة ، يستأجرونهم عمالا آخرين لكي يعملوا في مزارعهم ويجمعوا لهم المحصول ، أثناء غيابهم ، أو أن يتركوا الأرض بدون من يرعاها والواقع انه أثناء غيابهم عن أرضهم ، يكون من الصعب أن يجدوا من يقوم برعايتها ، وعلى العموم ، فعندما تخضع قرية للسحره ، فان أراضى الفلاحين يكون مصيرها للقحط والدمار . وبذلك لا يستطيع دفع الضرائب المطلوبة منه عن أرضه ، فيفضل أن يتنازل عن تلك الأرض بدلا من أن يسحق أرضا ويسوى بتك الأرض .

وعندما يعرف كل فلاح جيدا انه سيؤخذ من أرضه قسرا - أن عاجلا أو آجلا - لتأدية نصيبه في السحره وبذلك تضيق ثمرة مجهوده طوال السنة . فتكون النتيجة الطبيعية انه لا يوجد أى دافع للإنتاج في تلك الظروف القاسية وكذلك لا يوجد أى تشجيع لاستثمار الأموال في أى تجربة ، فكان كل هم للفلاح أن يخفى ما لديه من المال بعيدا عن الأنظار وبدون أن يدري بذلك أحد . ولعدم وجود الضمانات الكافية تصبح الزراعة - وهي الحرفة الأساسية في مصر في ذلك الوقت - لا تحقق الثمرة المرجوة .

وانه لمنظر مؤلم حقا أن ترى خمسة عشر ألفا من الرجال والنساء

والاطفال يساقون بقسوة ، الكرهاج ، من قراهم لكي يقوموا بأعمال  
السخرة دون شوء يذكر ، وخاصة في ممتلكات الخديوي الخاصة ، ذلك المنظر  
الذي يجلب إلى النفس الشقاء .

وتقول ، ليدى دف جوردون ، : « وطوال هذا الأسبوع يعمل الناس  
ليلا ونهارا ليحصدوا القمح الذي لم ينضج بعد ، لأنه لا بد أن يذهب غدا . ٣١٠  
من الرجال لكي يعملوا في السخرة جنوب أسبوط . وفي إحدى القرى المجاورة ،  
ذهب كل الرجال القاطنين بها لتأدية أعمال السخرة ، وقد طلب المزيد منهم ،  
ويبلغ عدد سكان الأقصر حوالي ألف شخص من جميع الأعمار ، فإذا بقي  
من الرجال الأقوياء بعد أن يذهب ٣١٠ من أقوى الرجال لتأدية أعمال  
السخرة » .

وكما سبق الإشارة ، فإن الفلاحين كانوا لا يد أن يأخذوا معهم دوابهم  
لتأدية أعمال السخرة تلك الدواب التي كان يقتصبها منهم القواصة ويعودون  
بدونها ، ولكن ماذا يفعل الفلاح ؟ وإلى من يحمل شكواه ؟ أذهب إلى الحاكم ؟  
ولكن ذلك الحاكم كان هو أيضا تنهب كل ما يمكنه نهبه ، وعلى ذلك لم يفكر  
الفلاح أبدا في الشكوى ، لأنه يعرف مقدما نتيجة شكواه ويعمل بالمثل للشعب  
الذي يقول ان (السكوت من ذهب) ونتيجة لهذا الصمت فقد كان لا يحرم دائما  
من الضرت مئات الجملدات والسياط .

وكان كل الذي يستطيعه الفلاح عمله هو الحرب ، فكثيرا ما كان يصل إلى  
المعية للسنية أفادات بهرب الكثير من الفلاحين المرسلين لتأدية أعمال السخرة  
والمطالبات بالبحث عنهم وارسالهم مرة ثانية لكي يقوموا بأداء تلك الأعمال  
الشاقة .

وهكذا كانت السمرة من العوامل الأساسية التي أدت إلى بؤس الفلاح وشقاؤه في عصر اسماعيل بل وتجريده من كل ممتلكاته .

### السكريات التي حلت بالفلاح في عصر اسماعيل :

أقد أصيبت مصر بعدة كوارث في تلك الفترة كانت كأنها نعمة من السماء على من يعيشون على الأرض محسوما في ذلك الوقت ، من ذلك حدوث الوباء بين الماشية مما أضرب الفلاح ضررا كبيرا ، وكذلك زيادة فيضان النيل زيادة كبيرة في بعض الأحيان ، وشحه أكثر من اللازم في أحيان أخرى ، الأمر الذي أدى إلى بوار للزراعة وإعلاف المحصولات .

ذلك أنه كان قد انتشر في النمسا وإيطاليا سنة ١٨٦٣ وباء اجتاح المواشى بكيفية مروعة ، فانتقلت عدواه إلى مصر بعوامل التبادلات التجارية ، وبالرغم من كل الاحتياطات التي اتبعتها الحكومة لمقاومة تلك العدوى ومنع انتشارها فلم يجد تلك الوسائل نفعا وانتشر ذلك الوباء في مصر بشكل مخيف .

فكانت الماشية مضعف وتصاب بالهزال ثم تموت بعد ساعات قليلة من ظهور دلائل المرض عليها . وكانت مصر تجمل - في تلك الفترة - الطب البيطري وبعد أن أفنى تقريرا معظم المواشى التي في الوجه البحري ، امتد الوباء إلى الوجه القبلي ، فبدأ في فصل الصيف ولم ينته إلا في فصل الشتاء ، وكان الناس يلقون بجثث الماشية في النيل ، فتحملها المياه والكثير منها يقف في الطريق والبعض تأخذها المياه إلى الضفة الأخرى للنيل ، والأخرى تنفخ في قاع القنوات فتجعل تلك الجثث الجو المحيط بها مليئا بالآوبئة ، وهلفت عدد الإبقار التي نفقت نتيجة لانتشار ذلك الوباء حوالي ٢٥٠.٠٠٠ رأس أما عدد الخراف فلم

يصل إلى هذا العدد ، وأن ذلك الوباء المزعيف قد حرم الفلاح من أهم أداة يعتمد عليها في عمله .

وعملت الحكومة على استيراد الماشية من الخارج للحد من الأزمة ، فالتفت الرسوم الجركية على استيراد الماشية ، وكذلك تلك الرسوم التي كانت تؤخذ على الآلات الزراعية الحديثة وذلك لمدة سنة ، ولكن تلك الآلات لم تكن في متناول الجميع حيث يمكن للفلاحين شرائها ، فظل استعمالها على نطاق ضيق في البلاد وقد استهلكت الماشية التي استوردت من سوريا والافاضول في الذبح وبيعت لحومها فزادت أسعار المواد الغذائية عمومًا مما الحق أكبر الضرر بالفلاحين .

أما عن فيضان النيل فلم يكن منتفلاً في معظم السنوات التي حكم فيها اسماعيل مصر ، فقد جاء النيل في سنتي ١٨٦٨ ، ١٨٧٧ منخفضاً جداً أكثر من اللازم فنقص المحصول نقصاً فاحشاً وكادت أن تحدث مجاعة وخاصة في الوجه القبلي ، فكانت النساء يهجن على وجوههن سماعات أطفالهن متنقلات من قرية إلى قرية ، يستجدن الأكف ليدرأن غائلة الجوع ، وقد يقعن بفصلات للطرق وقمامة الشوارع وقد أحصى من قضى عليهم القحط سنة ١٨٧٧ فلم يقلوا عن ١٠٠٠٠ نسمة وفظروا لشح الماء ، فقد ترك أكثر من ٨٠٠٠٠٠ فدان يوراً فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رآته البلاد من البؤس والشقاء ، وكما نقص فيضان النيل في بعض السنوات فقد زاد زيادة فاحشة في سنوات أخرى فقد حدث سنة ١٨٦٣ أن بلغت تلك الزيادة درجة كبيرة مما أدى إلى دمار أكواخ الفلاحين على الضفةين .

وتقول ليدى دف جوردون : « قال لي رجل فرنسي أنه كان ذات مرة ظهراً أحمدي هو آخر الباشا تحت قيادة «مسيو دالسبس» فمرت الباخرة بقرية

أيقظها المياه ووقف ما يقرب من مائتين من أهلها على أسقف منازلهم يصيحون طلباً للمجدد... أنظن ، أفستطيع أن أنظن أن الباخرة مسرت بهم وتمركتهم يغرقون ؟ . لم يكن غير شاهد عيان يستطيع أن يجملنى اعتقد بوجود مثل هذا الاجرام .

لقد ابتلع الماء قرى بأكملها ، فاندثرت بعد أن أصبحت طيناً هلى طين . وأخذ الفلاحون يقيمون الجسور فى صفوف طويلة ، من خيام مهاللة صنعت بسرعة ، مما أدى إلى اتلاف المحاصيل الزراعية إلى جانب منازل الفلاحين . كذلك من السنوات التى زاد فيها النيل زيادة فاحشة هى سنة ١٨٧٠ .

وهكذا تعرض للفلاح فى عهد اسماعيل إلى عدة كوارث أوت الطبيعة إلا تهيبه بها ، فكان انتشار ذلك الوباء الخفيف بين الماشية التى يعتمد عليها الفلاح اعتماداً كبيراً فى سعياته اليومية والى تساعده فى عمله إلى جانب أنه يحصل منها على معظم غذائه . وكان شح النيل وزيادته زيادة فاحشة فى بعض السنوات مما ألحق أكبر الضرر بالفلاحين البؤساء فكافت تلك الفترة تعتبر - بالنسبة للفلاح من أحلك الفترات التى مرت بمصر .

#### حالة الفلاح الاجتاعاً مهاللة فى عصر اسماعيل :

مما سبق يتضح مدى أرهاق الفلاح بالضرائب والسفورة إلى جانب ما لحق به من الأضرار من جراء انتشار وباء الماشية ، ثم شح النيل فى بعض السنوات وزيادته زيادة فاحشة فى سنوات أخرى . فكثيراً ما نرى الفلاح يتقدم بطلب صرف التقاوى له كسلفة ، لى يستطيع زراعة أرضه ، بما يساعده على مستلزمات المعيشة الضرورية له ولاسرتة .

وعندما حدثت الأزمة المالية كان الفلاح ضحية تلك الأزمة ، فقد أنقل كاهله بضرائب عديدة ، زادت حالته سوءاً وشقاءً ، فقد كتب مراسل التيمس الانجليزية يقول : « إذا اعتبر الانسان حال الفلاحين الذين عضهم الفقر وأرهمهم الطلب ، والذين لا يجدون الكفاف من العيش في حظائرهم المتعسة ، ويكدحون أثناء الليل وأطراف النهار ليأتوا جيوب الدائنين ، إذا اعتبر الانسان ذلك كله فلا بد أن يرى أن دفع الكروونات في آجالها مهالاً يقتبط كل الاغتباط ، وقد بلغ الضغط على الفلاح أقصاه سنة ١٨٧٩ فقد كتب مراسل التيمس يقول :

و يقول أهل الدلتا أن الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجبي بنفس الطرق التي كانت تجبيها الضرائب فيما مضى . ويعجب الناس من وقوع ذلك بإزاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون على قوارع الطرقات ، وأن أراضى شاسعة قد تركت بوراً لتقل الأعباء المالية المفروضة عليها وأن الفلاحين قد باعوا دوابهم ، وأن النساء قد بن حليهن ... ولست مبالغاً إذا قلت أن في القاهرة الآن مئات المشايخ يمثل كل منهم قرية من القرى يسألون تخفيض الضرائب ، . لقد فتكت الأمراض المختلفة التي كان سببها سوء التغذية بالفلاح ، بل أن البعض منهم كان يموت من شدة الجوع ، أي أن تلك الحالة كادت أن تؤدي إلى حدوث مجاعة .

ولقد قاسى الفلاح السكتة من جراء الضرب ، بالكرباج ، ويقول أحد الذين شاهدوا ذلك الضرب بأنفسهم :

و رأيت ستة من الفلاحين يجلدون أنهم يتكون بعضهم وبعض كالكلاب المبتلة ، وعندما تنتهى عملية الجلد ، يرجعون وهم يضحكون ، وفي طريقنا إذا مرونا بأحد الفلاحين وهما يدينا عصا أو كرباج ، نلوح بها دون قصد ، فان



تلك المخلوقات الضعيفة ( الفلاحين ) يبدو عليها الفزع ، أنهم يتصورون أنها  
تعمل تلك العسا أو ذلك السوط لكي تضربهم ، .

لقد كان للفلاحون في ذلك الوقت في أشد حالات الضنك ، وكان من  
الأمور النادرة في تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصا في الحقول وعلى رأسه  
عمامة أو على ظهره شيء أكثر من قميص وكان من بين مشايخ القرى قليلون  
يملكون عباة ، وأينما ذهبت كانت الحدال كذلك ، وغصت قرى الريف في  
أيام الأسواق بالنساء اللاتي آتين ليبيع ملابسهن وحليهن الفضية للمرابين  
الاروام لأن جامعي الضرائب كانوا في قرأهن ، والسوط مظهر في أيديهم ؛  
وكان الضغط المالي الآن من أوروبا ، أحد الأسباب الرئيسية في هذا الضيق .

وفي كل الامم التي تسودها العبودية ، فإن الفلاحين يكونون مهرة في الخداع  
والظواهر بالضعف ، بل والسرقة بكميات كبيرة ، فإن تلك الاهمال هي الاساحة  
التي يستطيعون استعمالها ضد شراعية الحكومة ، جابى الضرائب ، والباشا  
والمشايخ . ولكن بالرغم من الحرب والتفنز في عدم دفع الضرائب ، فإن اسماعيل  
صديق - المفتش - كان هو أيضاً ممن يقومون بتلك الالاعيب قديما . وعلى  
ذلك فهو يمكنه أن يعرف - بدافع الغريزة - كم يستطيع أى فلاح أن يدفع ،  
ومدى الجهد الذي يبذله لكي يجعله يرسل تحت تأثير العقوبة ، وكم من التعذيب  
يمكن أن يتعرض له الفلاح حتى يدفع كل ما اقتصده طول حياته وإذا فشلت  
طريقة الكرباج ، في السيطرة على الفلاح ، فإنه يعرف طرق أخرى كثيرة  
كالسجن والاندماج في القوات المصرية في السودان أو قطع الماء عن أرضه ،  
فكل تلك مطرق اتبعها ، المفتش ، مع الفلاح لكي يضطره إلى بيع أرضه أو تركها .  
وكان أجر العامل الزراعى يختلف من اقليم لآخر ، وقد كانت تلك الاجور

تأفمة جدا ويبين الجدول الآتي عدد العمال الزراعيين في كل مديرية والأجر اليومي لكل منهم :

المديرية	عدد العمال الزراعيين	الأجر اليومي لكل منهم بالقرش
البحيرة	٣٢٧٧٤٧	$1\frac{1}{4}$
المنيا وبني مزار	١١٦٠٣	$2\frac{3}{4}$
اسفا	٣٤٧٧٥٩	$2\frac{1}{4}$
الدقهلية	٤٧٠٠٠	٢
الغربية	١٠٠٧٠٠٠	٢
المنوفية	٥٩٧٤٣٠	٢
للشرقية	١٠٠٧٠٠٠	$1\frac{1}{4}$
قنا	٣٢٧٨٨٨	$1\frac{1}{4}$
أسيوط	٢٩٧٨٤٧	$1\frac{1}{8}$

وهذا الجدول يعتبر صورة صادقة لحالة العمال الزراعيين ، في الوقت الذي صدور فيه وهو سنة ١٨٧٣ ، وعلى ذلك فإن متوسط الأجر اليومي للعامل الزراعي في جميع المديريات ما يقرب من قرش واحد . ويجب ألا يفهم من ذلك أن العامل الزراعي كان يصرف له الطعام بجانب ذلك الأجر ، فكان لابد أن يحضر معه طعامه ، وحتى بذلك الأجر البسيط لم يكن للعامل الزراعي جهد هملا مستديماً ، فإنه يعمل فقط « باليومية » عند ما يحتاج إلى خدماته ويسرح عند ما لا توجد حاجة إليه .

من ذلك نرى مدى البؤس والافتقار اللذان ألمسا بالفلاح الذي يمتلك أرضاً  
لو ذلك الذي يعمل في أرض غيره.

ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان للضعيف وينصفان المظلوم،  
ولا رقابة على الحكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام،  
ووقع على الفلاحين إرهاب آخر من فاحية الأجانب من الهرايين وغيرهم  
لذا وبعد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم  
يستغلون الفلاحين إلى أقصى درجات الاستغلال، ولم يجد الفلاح من الحكومة  
حماية لحقوقه ومرافقه بل كانت تقسمهم الأجانب إرهابه، واستغلاله، ولم  
يتحرر الفلاح في هذا العصر من الفقر والفاقة، وظل يعيش عيشة الكد والكدر  
ويقتنع بأقل الحاجيات والنفقات.

وكانت الحكومة في عصر إسماعيل تحارب الأتراك أيضاً على حساب الفلاح  
البائس، ففي ديسمبر سنة ١٨٦٧ تقرر إعطاء الجنود الأتراك، الذين  
انفصلوا عن خدمة الحكومة المصرية أطياناً لزراعتهم والعيش من إيراداتها،  
وإعفاؤها من الضريبة لمدة ثلاث سنوات، ثم فرض الضريبة العشورية عليها  
بدرجة الدون، ثلاث سنوات أخرى، ثم فرض الضريبة التي تستحقها في  
السنة السابقة، ولكن ليس لأصحابها حق التصرف فيها بالبيع أو غيره.

وفي ذلك الكثير من القسائل مع الجنود الأتراك في الوقت الذي كانت  
تقسو فيه الحكومة على الفلاح المصري وتبتر الأموال منه بحق الطرق.

وبقول فلاح من قنا عن هؤلاء الأتراك: «الأتراك انهم ليسوا سوى ستة  
آلاف وإذا رغب الفلاح في الانتصار عليهم فإنه لا يحتاج ضدهم إلى بنادق

أو خناجر ، ولكن يمكن بالاتحاد - فقط - إغراقهم في بصاقهم .  
تلك كانت نظرة الفلاحين إلى الأتراك ، الذين امتلكوا الأراضى الشاسعة  
في الوقت الذى كان يكبد فيه الفلاحون من أجل لقمة العيش .

وكما سبقت الإشارة ، فإن أراضى الفلاحين ، لم تعط فقط للجنود الأتراك ،  
واسكن لهم ينس الخديوى - في غمرة الأحداث - أن يسلب الفلاحين  
أرضهم بشتى الطرق ، حتى بلغ ما كان يمتلكه من الأراضى الخصبة حوالى  
المليون فدان .

وقد كانت مساحة الأراضى الصالحة للزراعة في عصر إسماعيل تبلغ حوالى  
٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان ومن تلك المساحة يمتلك الخديوى وعائلته مليون فدان  
أى ١/٥ الأراضى الصالحة للزراعة ، والعشر أو ١٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان كان يمتلكها  
شريف ، باشا ونوبار باشا وكبار الملاك من الباشوات والأعيان بينما ١/٣  
تلك المساحة يمتلكها الفلاحون أجمعين .

وإذا كان إسماعيل قد أمكنه التغلب على الصعاب المالية التى صادفته لكان  
من الممكن استيلائه على الأربعة أخماس الباقية من الأراضى الصالحة للزراعة ،  
ومن ذلك يتبين كيف أن انخفاض أسعار الأراضى الزراعية وتراكم الديون على  
الفلاحين كان لا يسبب أى فزع بالنسبة لإسماعيل بل كان ذلك مصدراً  
لراحته بل وسعادته .

إذ أن تراكم الديون على الفلاحين كان يؤدي إلى تركهم أطيابهم لعدم  
مقدورتهم على تحمل مسئولياتها ، وقد بلغت مساحة الأطياب التى تركها  
أصحابها في أواخر ١٢٨١ وأوائل ١٢٨٢ هـ ( ١٨٦٩ ) أربعة آلاف ومائتان  
سنة وسبعين فدان وكسور .

وهكذا كان إسماعيل يجعل مصلحته في المقدمة ولم يفكر في مصالح تلك الطبقة الكادحة من الفلاحين ، وأنه وإن كان قد اهتم بتحسين المدن وتنسيقها على نسق المدن الأوروبية إلا أنه لم يوجه أى اهتمام إلى القرى ولم يعمل على رفع مستواها ، فإن ذلك العدد الكبير من الفلاحين الذين كانوا يقطنون في ٣٣٠٠ قرية في مصر ، ظلوا يعيشون في فقر مدقع ، لا يملكون المأكل والملبس الضروريين ، وكانت أكوامهم المصنوعة من الطين غير مستوفية تقريباً ، وقذرة ، وفي تلك الأماكن الرديئة يسكن الفلاح المسكين ، ويربى أولاده الذين ينشأون وأجسامهم مليئة بالأمراض المختلفة ، وهو بالتالى لم يحاول أن يعمل على تحسين أحوال معيشته لهدم وجود العوامل التى تساعد على ذلك إذ أن الجمل كان متفشيًا بين الفلاحين بدرجة كبيرة زد على ذلك ضعف الحكومة عليهم في صور متعددة التى تنصف بالقسوة في المعاملة ، مما جعل الفلاح المصرى في عصر إسماعيل أسوء مما كان عليه في بداية القرن التاسع عشر .

تلك هى طبقة الفلاحين وكيف كانت تعيش في عصر إسماعيل ، تلك الطبقة التى بالرغم من أنها تكون السواد الأعظم من الشعب إلا أنها قاست الأمرين من جراء الضرائب الباهظة والمبالغة في فرضها ، وسوء الطريقة التى تجمع بها ، وكذلك قاست تلك الطبقة من أعمال السخرة التى فرضت عليها ، والتى كانت أيضاً عبثاً ثقيلاً لم يكن السهل عمله ، ويبدو أن الطبيعة أتت أن تترك الفلاح المسكين فصببت على رأسه الكوارث ، فلما رأينا لم ينتظم فيضانات النيل في معظم سننى حكم إسماعيل لمصر مما أضر بالفلاحين ضرراً كبيراً ، وكان وباء الماشية الذى قضى على أهم ما يعتمد عليه الفلاح في معيشته .

## الفصل الخامس

### طبقة التجار

التاجر وعلاقته بالحكومة في عصر اسماعيل :

كان التجار في عصر اسماعيل يكوفون طبقة أرقى في مستوى المعيشة من طبقة الفلاحين — والتي سبق الحديث عنها في الفصل الرابع — وكانت حياتهم اليومية تسير على ونبرة واحدة ، ولا يوجد بها تغيير يذكر ، حتى يمكن وصفها بالجمود ، ولحسن الحظ أن التجار أنفسهم لم يكونوا يدركون ذلك الجمود ، نظرا لعودتهم على تلك المعيشة التي ورثوها عن أجدادهم .

فكان التاجر يفرض من النوم مبكرا ، فيؤدي صلاة الفجر ، ويتناول قدحا من القهوة ، ويدخن الغليون ، ولا شيء أكثر من ذلك ، حتى وجبة منتصف النهار التي عادة تكون خفيفة ، لأنه كان يحتفظ — على العموم — بشهيته للطعام ، لتلك الوجبة التي كان يعدها رئيسية في نظره بالنسبة ليومه ، تلك هي وجبة « العشاء » والتي كان يتناولها بعد غروب الشمس مباشرة وبقضى يومه كله — أو بعضه — في سافوته يقابل للناس ويحييهم لكي يبيع لهم السلع التي يعرضها ، وباستمرار ، غالبا ، ما كان يدخن السيجارة التركية المشهورة ، أو « الشبك » الذي يشبه « النرجيلة » والذي كان مزخرفا بألوان متعددة متناسقة مع بعضها البعض . وفي ذلك « الشبك » يضع أنواع الدخان ود التباك ، المتعددة ، فتتألق النار وتستمر على الانتباه ، أما إذا كان ليس لديه ما يشغله ، فإنه يعمل على دعوة أصدقائه ، ومشاركتهم الحديث فيقضى معهم جزءا كبيرا من النهار .

وفي وقت فراغه يذهب - عادة - إلى الحمام الشعبي حيث يقضى هناك ساعات طويلة ممتعة دافئة ، حيث يتصاعد البخار من دأذانات ، الماء الساخن في منظر جميل ، فيقضى وقتا كبيرا في ذلك الحمام ويتناول هناك القهوة ، أو يسلي نفسه بالتدخين ، فيجدد نشاطه ويصبح أكثر سرورا وبهجة .

وبعد أن كان للتاجر ينقل بضائعه من مدينة لأخرى ، أو من مكان لآخر بواسطة الجمال والدواب أصبح يستعمل السكك الحديدية في نقل بضائعه ، فيوفر عليه ذلك في النفقات والوقت الكثير غير أنه كثيرا ما كن يوجد إهمال من موظفي السكك الحديدية في نقل وتحميل البضائع ، وارسالها ، بالوابورات ، إلى جهات لزومها ، أو عدم تشغيل جميع عربات الشحن المهددة خصيصا لذلك ، أو أن تقف العربات التي تحت التشغيل بالمحطات ساعة أو ساعتين بدون اقتضى ، مما أدى إلى تشكى التجار من جراء ذلك الإهمال الذى يؤدي إلى تعطيل مصالحهم أما تلك الفئة من التجار التي كانت تعمل في بيع الغلال والحبوب ، فقد فتحت الشؤون الأميرية في الوجه القبلى لقبول القمح والبقول والشعير . ممن يريد من أصحاب الأطميان بالثمن الذى حددته الحكومة ، على أن تخضع أثمان تلك الحاصلات مما على أصحابها من مال ، ومقابلة ، وذلك عادت الضريبة الهيئية على أطميان الوجه القبلى ، غير أنها في هذه المرة كانت اختيارية .

وكانت الحكومة عند حاجتها لشراء المحبوب وغيرها تفرض الكمية المطلوبة على القرى ، أما في عهد اسماعيل ، فإطاعت تلك الطريقة ، وأصبحت الحكومة تشتري ما تريده من الأهالى والتجار بالسعر المتداول .

وقد فرضت الحكومة أيام اسماعيل عوائد ستمائة عوائد للدخولية ، وذلك بنسبة ٩/٠ على الخضر والفاكهة في القاهرة والاسكندرية ، أما قيمة تلك العوائد

بالنسبة للحبوب فقد كانت تساوى خمسة قروش عن كل أردب من الحبوب الداخلة في هاتين المدينتين وذلك مثل القمح والفول والشعير والذرة والعدس والتمر وغير ذلك من الحبوب ويستثنى من ذلك تلك الحبوب التى يستخرج منها الزيت ، أما الدقيق فكانت تلك العوائد تفرض بالنسبة لعدد الاقاق التى فى الأردب ، بشرط أن تكون تلك الحبوب والدقيق للاستهلاك وليست للتصدير ، وقد فرضت الحكومة - أيضا - عوائد دخولية بنسبة ٩٪ من أثمان ١٥ نوعا من السلع الداخلة فى القاهرة ، وهذه الأنواع هى :

العسل الأبيض ، والعسل الأسود ، والسمن البلدى ، والزبدة ، والقمح ، والافيون البلدى ، والبوص ، والبخان البلدى ، وجلود الجاموس ، والبقرة والماعز والضأن والجمال ، وكذلك البليح الأبرعى ، والدهن ، والحناء ، والنبيلة البلدية ، والتبناك ، والبليلة وسحطها ولم تتوقف عوائد الدخولية عند ذلك الحد ، بل فرضت أيضا فى دميياط ورشيد والسويس بالإضافة إلى القاهرة والاسكندرية ، وذلك على كافة المأكولات، الداخلة فى تلك المدن ، للاستهلاك لا للتصدير ، ما دامت من حاصلات مصر ، سواء كانت للناس أم للبواشى وذلك بنفس النسبة للساقطة وهى ٩٪ من أثمانها ، ما عدا القمح والذرة ، فتكون بواقع خمسة قروش على كل أردب منها ، ومقابل فرض تلك للعوائد ألغت الحكومة الضريبة الشخصية فى تلك المدن ( وهى كانت تقضى بأن تكون على ثلاث درجات ، الأولى ٤٥ قرش والثانية ٣٠ قرش ، والثالثة ١٥ قرش من سن ١٢ سنة ، ما عدا العلماء وأمثالهم من الديانات الأخرى ، والجنود والتلاميذ والمجاورين ) .

كذلك فرضت عوائد الدخولية بنسبة ٩٪ أيضا على التيسل والكتان



والصوف والقطن في القاهرة والاسكندرية ، بشرط أن تكون تلك الأنواع الاستهلاك كذلك .

وقد فرضت نفس النسبة السابقة على الدخان ثم عدلت سنة ١٨٧٣ فأصبحت عشرين قرشا ، على كل أقة دخان وذلك بجميع أنواعه عند دخوله الأراضي المصرية ، وكل من وجد لديه دخانا مهربا تصادر الكمية الموجودة لديه ، ثم عدلت تلك الضريبة فأصبحت ٢٠ ٪ من قيمة الدخان بدلا من خمسة عشرين قرشا عن كل أقة ، وأدخل عليها تعديل آخر سنة ١٨٧٩ فأصبحت عوائد الدخولية على جميع أصناف الدخان والتبغ والمعد للشرب والمضغ والنشوق ، سواء كان ورقا أو مفروما ، عند دخوله للقطر المصري :

١ — ان أصناف الدخان ، البقية والبصمة ، يؤخذ عليها عن كل أقة منها خمسة وعشرين قرشا عوائد دخولية .

٢ — ان كافة أصنافه غير ذلك يؤخذ على كل أقة منها خمسة قروش .

أما السجائر :

١ — صنف السجارات الأعلى المصنوع كله أو بعضه من الدخان الوارد من محصول هافان يدفع عن كل أقة خمسون قرشا .

٢ — الأصناف التي ليست من الدرجة الأولى يؤخذ عن كل أقة منها عشرة قروش .

وهكذا فرضت الحكومة عوائد الدخولية في بعض المدن مما كان عائقا للتجارة في ذلك الوقت .

وفي عصر اسماعيل أيضا ، كانت الحكومة تأخذ من التاجر ضريبة تعرف

باسم « الويركو » وكان مقداره يتخفف بالنسبة لما يكتسبه التاجر من عمله ، وقد تصل تلك الضريبة في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٥٠٠ قرش ، وعندما فرضت الضريبة المشهورة على الذكور من الأهل سنة ١٨٧٦ - والتي سميت بالإشارة إليها - خفض ويركو التاجر فأصبح مقداره يتراوح بين ٥٠ قرشا ، ٧٥٠ قرشا .

مما سبق يتضح أن الحكومة لم تكتف بفرض عوائد الدخولية على السلع الداخلة في المدن فحسب ، بل فرضت العوائد الشخصية على جميع الطبقات ، وكان نصيب التجار منها تلك الضريبة التي تسمى « الويركو » والتي أضرت بمصالح التجار غالبا ، لأنها لم تفرض على أساس صحيح إذ كانت كل هم الحكومة في عصر اسماعيل جمع الأموال بشتى الطرق سواء من الضرائب أو غيرها ، وذلك لتسديد تلك الديون الباهظة التي أنقل بها اسماعيل كاهل البلاد .

وبعد أن كان يقع عدة أفظمة معقدة في الموازين والمكاييل والمقاييس ، أصبح التجار يتجهون للنظام المتحرى في معاملاتهم ، الذي تقرر اتباعه في مصر في سنة ١٨٧٦ وذلك لأن معظم الدول الأوروبية التي كانت لها علاقات تجارية وصناعية بمصر كانت تستعمل ذلك النظام . والواقع أن اتباع نظام موحد في المعاملات التجارية يفيد التجارة والتجار ، ولكن استعمال ذلك النظام لم ينتشر في أنحاء مصر إلا بالتدريج .

أما عن بيع القطن ، فقد نظمت الحكومة في عهد اسماعيل طريقة معينة لبيع القطن ، وذلك بإنشاء حلقات القطن في أماكن تابعة لها في البنادير في الوجهين القبلي والبحري ، فحيث أن الحكومة لكل حلقة منها ونا وقيامين معتمدين على رأسهم

شيخ خيبر بالمدينة . وفي تلك الحلقة يباع القطن ويشترى ، وعن الممكن أن يبيع الشخص قطنه لآخر خارج الحلقة ، وليكن الحكومة - كانت ترفض الدعوى التي يقدمها أحدهما ضد الآخر إذا حدث بينهما نزاع ، وكان يتبع نظام خاص في حلقة القطن ، فعند بيع الفلاح أو التاجر قطنه يقوم ( القباني ) بوزن القطن ويقيد الوزن في دفتر خاص بالحكومة ، وكذلك يقيّد الثمن واسم البائع والمشتري ، والعملة التي يدفع بها الثمن .

على أنه يجب أن يكون البيع والشراء بامصار العملة المعتمدة في خزائن الحكومة . ولم يكن السعر محددًا ، إذ أنه يكون بالتراضي بين البائع والمشتري بحسب الظروف . ويؤخذ من للبائع أجرة الوزن بنسبة قرشين عن القطن من القطن الخالص الذي يزن مائة رطل ، وقرش واحد عن القطن غير الخالص الذي يزن مائة رطل ، وكان ( القباني ) يأخذ نصف هذه الأجرة وتأخذ الحكومة النصف الآخر ، كرسوم أرضية الحلقة التي تكون عادة في الأملاك الأميرية وفي نهاية اليوم يختم المصانون دفاتر كل قباني ولا يمكن لأي قباني أن يزن القطن خارج الحلقة إذا كان مخصصًا للحلقة مهيئة . تلك هي طريقة بيع القطن في عهد اسماعيل ، والتي فرضتها الحكومة على التجار والفلاحين في ذلك الوقت .

وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، اقترض بعض التجار أموالًا بفائدة لبعض المزارعين ، وبانتهاء تلك الحرب وانخفاض أسعار القطن المصري ، لم يستطيع الفلاح دفع تلك الديون للتجار ، فقامت الحكومة بتسديدتها للتجار على شرط أن يدفع المزارع تلك الديون في مدة أقصاها سبع سنوات للحكومة بفائدة ٧٪ . وإلا فإن الحكومة لن تصدد عنه ديونه .

### عرق الحمزاوى :

ثبت في أن هيئة الحمزاوى بالقاهرة - والحمزاوى عبارة عن حى به مجموعة من المحلات التجارية والمخازن التي تشمل على أم المستودعات للبضائع المختلفة ، خصوصاً الثيبة منها - وكانت الحادثة سنة ١٩٦٧ ، ونظراً لأن معظم البضائع الموجودة في تلك المحلات التجارية عبارة عن منسوجات وبسطة ، فقد ساعد ذلك على سهولة اشتعال النيران حتى أتت على معظم المحلات ، وهذا وقد بذلت محاولات عديدة - سواء من رجال الحفظ العام أو من الأهالى - لاطفاء تلك النيران ولكن دون جدوى ، واستمر اشتعالها ساعات طويلة وذلك لأنه في ذلك الوقت لم يكن يوجد رجال مطافئ متخصصين لهذا الغرض والنتيجة لهذا الحادث أصيب للتجار بخسائر فادحة .

لذلك عملت الحكومة على اقراض هؤلاء التجار الذين أصابهم ذلك الحادث الرقيب مبلغ ثلاثين ألف جنيه من غير فوائد لمدة عشر سنوات حتى يتمكنوا من ممارسة تجارتهم مرة ثانية . ولهذا الغرض تشكلت لجنة من أعضاء حقيقيين من طرف القضاة وآخرين معينين من طرف الحكومة ، تحت رئاسة رئيس مجلس التجار ، وذلك لتحقيق وتحقيق درجة الفصاحة التي لحقت للتجار المصابين بالبريق مما كانت جنسياتهم ، وكذلك لأجل تحقيق الأمور والخصوصيات المنفردة من هذه الخسائر ، لتوزيع مبلغ السلفة عليهم بالعدل والإنصاف بعد أن تقوم الحكومة بعقد قرض بالمبالغ المطلوب لهذا الغرض وهو عشرة ملايين جنيه ، وتعمل على دفع الفوائد ، وتعتمد السلفة بمعرفة اللجنة ويكون توزيعها على مستحقيها واستردادها بمهرنتها أيضاً ، وتكون اللجنة المذكورة من :

السيد عمر الزواوى ومصطفى السيوف من طرف الحكومة المصرية

لاوارير وشركاه وشارين وشركاه	من طرف قنصل فرنسا
نوراد تيون وشركاه	" " " " " "
الزولو وشركاه	" " " " " "
بوك هانسون اشقائين وشركاه	" " " " " "
بياني	" " " " " "

وكان توزيع تلك السلفة على الأجار من مصلحة التجار الأوروبيين أنفسهم الذين كانوا هم دائي التجار الوطنيين الذين أحرقت بضائعهم، كما هلك أيضا على نهوض معظم التجار عن خسائرهم .

وفي سنة ١٢٩٤ هـ ( ١٨٧٧ ) أصبح باقيا على التجار حوالى مبلغ سبعة عشر ألفاً من الجنيهات لم يستطيعوا سداؤه للحكومة ، وذلك لضيق ذات اليد ولعدم وجود فائض لديهم لسد ذلك الدين فتجاوزت الحكومة عن هذا المبلغ للباقي حتى يستطيع هؤلاء التجار الاستمرار في أعمالهم دون توقف .

#### مجلس التجار :

يرجع تاريخ انشاء مجلس التجار إلى عهد محمد علي ؛ وكان ذلك المجلس بمثابة محكمة تجارية تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب ، ولها محكمة استئنافية تسمى ( مجلس الاستئناف ) بالاسكندرية وكان يتم انتخاب أعضاء ذلك المجلس ( مجلس التجار ) في بداية كل سنة ويبلغ عدد أعضائه ٢٤ أربعة وعشرون عضواً ، وبالإضافة إلى مجلس القاهرة والاسكندرية أنشأ اسماعيل بجاصين آخرين للفصل في المنازعات التجارية أحدهما الوجه البحري ، ومركزه طنطا ، والآخر الوجه القبلي ومركزه أسيوط وذلك حتى تناح الفرصة لمدن القطار المصري بأكملها من المساهمة في الحركة التجارية وفي حالة

الاستئناف في تلك المجالس الأربع ( القاهرة والاسكندرية وطنطا وأسيوط )  
يكون الاستئناف في المجلس الذي خصص لهذا الغرض في الاسكندرية .

وإلى جانب مجالس التجارة كان يوجد أيضا مجالس الأسعار التجارية ، وقد  
ظلت مجالس التجارة - التي كانت مكونة من أعضاء وطنيين وآخرين أجانب -  
ظلت تلك المجالس تفصل في المنازعات التجارية التي تعرض عليها ، سواء في  
القاهرة والاسكندرية أو طنطا وأسيوط أو مجلس استئناف الاسكندرية حتى  
أنشئت المحاكم المختلطة وذلك في سنة ١٨٧٦ فألغيت تلك المجالس .

#### نظارة ( وزارة ) التجارة :

أنشئت نظارة التجارة في عهد اسماعيل سنة ١٢٩٠ هـ ( ١٨٧٤ م ) وذلك  
لأول مرة ، وكان أول ناظر لها هو نوبار باشا . وذلك بسبب تنمو المزايا  
للتجارة ، والشعور بالحاجة إلى نظام أفضل في التعامل التجاري والنظريات  
الاقتصادية المستحدثة والتنظيم الإداري ، وذلك جريا على عادة اسماعيل في  
التشبه بدول أوروبا وتطبيق نظمها . فأنشأ نظارة التجارة على نسق وزارة التجارة  
لبريطانية ، وكانت تتم جميع الأعمال الخاصة بالتجارة قبل ذلك تحت إشراف  
وزارة الخارجية ، ولكنها كانت تسند إلى وزير خاص يساعد أثنان من  
الموظفين الانجليز بقوصية من وزارة الخارجية البريطانية .

وإكن لم يأت تعيين الموظفين الانجليز بالشرة المرجوة فهم لم يكونوا  
يستمرروا في أعمالهم طويلا وسرعان ما يضطرون إلى الاستقالة بالرغم من  
اختيارهم من العاملين في مجال التجارة في إنجلترا .

وفي سنة ١٨٧٧ تولى رياض باشا وزارة التجارة إلى جانب الزراعة الذي  
أنشأ لجنة للبحث في أمور التجارة وادخال الوسائل التي تعمل على ازدهارها

مضى تكون تلك ( النظارة ) شبيهة بميلانها في دول أوروبا الناجية ، ولكن كانت مثلا أعلى لاسماعيل .

## حركة التجارة الخارجية

لكني اعطى صورة واضحة عن التجارة في عصر اسمايل . يجب ان نلقى الضوء على التجارة الخارجية في ذلك الوقت واتقوا يونس اودنار ما او كما دها على التجارة تأثراً كبيراً . ولقد زادت التجارة الخارجية زيادة هائلة في عصر اسمايل ، وذلك لازدياد ماعل العمران والمواصلات البحرية والبحرية ونفو المواصلات الزراعية .

وتماثل صادرات مصر في ذلك الوقت من القطن والسكر والأرز والقمح  
والفول والذرة ، والشحير والحدس والحمص والبقول والتمر والخضاء والحبابة  
والزعفران والصوف والسلامكي وبعض المنسوجات والجلال والصوف والكتان  
والنطرون والأفيون والشمع وواردات السودان كسمن الفيل والسمغ وحب  
النعام .

أما عن الواردات في تلك الفترة ، فهي المنسوجات والملبوسات والأثاث  
الحريرية ، والسجاد والبراقوش والأجواخ والنهعم والأغصان وأدوات البناء  
والحديد والنحاس ، والآلات والأواني والمجوهرات والحقاقير ، والغاز والزيوت  
والفاكهة والدخان والألبسة والمشروبات الروحية والمواشى والخردوات  
والمسكاكين وأصناف الطيارة والزجاج والورق .

فكانت القاهرة في عهد اسماعيل مركزا لتجارة عدد كبير من السلع الواردة من مكة والسودان والحبشة .

ومن أهم العوامل التي أثرت في التجارة الخارجية في مصر اسماعيل بوجه عام، وخاصة تجارة القطن هو قيام الحرب الأهلية الأمريكية، والتي استمرت من ١٢ أبريل سنة ١٨٦١ إلى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ فاستمرت بذلك أربع سنوات مما أدى إلى نقص إنتاج الولايات المتحدة من القطن نقصاً كبيراً، بعد أن كان محصولها منه في سنة ١٨٥٨ يعادل ثلاثة أرباع محصول العالم، وعلى ذلك حرمت أوروبا من القطن الأمريكي فالتفتت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى الدول الأخرى التي تنتج القطن فاشتهى الغالب على القطن المصري من البلاد الصناعية، وبخاصة إنجلترا، فأدى ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر القطن من القطن المصري من ١٢ ريالاً في سنة ١٨٦١ إلى ١٣ ريالاً سنة ١٨٦٢، ٢٣ ريالاً في سنة ١٨٦٣، ٢٦ ١/٢ ريالاً سنة ١٨٦٤، ٤٥ ريالاً سنة ١٨٦٥ فتوسعت مصر في زراعته موسعاً كبيراً وزادت صادراتها منه من ٤٩٦,٢٠٠ قنطاراً في سنة ١٨٦١ إلى ٧٢١,٠٥٢ قنطاراً في سنة ١٨٦٢، ٩٨٨,٨٨٨ قنطاراً في سنة ١٨٦٣، ١٧٩١,٧٧١ قنطاراً في سنة ١٨٦٤، ١٩٦٩,٠٠١ قنطاراً في سنة ١٨٦٥، وازداد تبعاً لذلك قيمة الصادرات نتيجة لارتفاع الثمن، فأدى ذلك إلى انتماش التجارة من جراء ارتفاع أسعار القطن انتماشاً كبيراً.

وأخذت الفضة والذهب تتدفق إلى داخل البلاد، واستعملت البعث أن يكونوا اثرات ضخمة بسرعة مذهلة، ولكن لوحظ ارتفاع أسعار المعيشة بوجه عام فتضاخت الأجارات وأخذت مستلزمات المعيشة تزداد بنسب متفاوتة، وفي تلك الأثناء أخذت الهجرة إلى مصر تزداد كثيراً، وخاصة من الأوروبيين، وبلغ عدد الذين قدموا إلى مصر في أسبوع واحد حوالي ألفين أو ثلاثة آلاف شخص، ولقد حضر هؤلاء الأوروبيين بعد أن ملئت أذانهم بصدى التقصير في النقود تشبه بالثراء السريع، وكانوا يأملون أن يحققوا هم أيضاً الثراء الواسع،



وكان بعضهم من المخامرين ، والبعض الآخر من رجال الأعمال ذوي الخبرة .  
ولكن ما لبثت الحرب الأمريكية أن انتهت ولعل طلب القطن المصري ،  
فانخفض ثمنه وصار متوسط سعر القطن ٢١ ١/٢ ر.إ.إ. للقطن في سنة ١٨٦٦  
كما نقصت صادراته فأصبحت ٧٦٢-١٢٨٨ ر.إ.إ. قطناً في سنة ١٨٦٦. مما أدى  
إلى نقص قيمة صادرات القطن وبالتالي نقص قيمة الصادرات المصرية عموماً  
في تلك السنة نتيجة لنقص كمية القطن وقيمه .

وكما زادت صادرات مصر من القطن نتيجة لقيام الحرب الأهلية الأمريكية  
زادت صادراتها من بذرة القطن أيضاً ، وذلك لأن كمية بذرة القطن زادت نتيجة  
زيادة محصول القطن وازدادت معها لذلك قيمتها وذلك لاستخدامها في صناعة  
الزيت وللكسب ، مما رفع ثمنها في السوق كثيراً ، ونتيجة لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف  
التجارة الأمريكية مع أوروبا واحتياج بعض الدول إليها لاستعمالها في الصناعة  
والزراعة ، فارتفع ثمنها حتى أصبح ثمن الأردب منها في سنة ١٨٦٢ أغل من  
ثمن الأردب من القمح ، ألا أنه في فبراير سنة ١٨٦٢ انخفض قليلاً فأصبح ٢ ١/٢  
دولار ، بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات .

ونتيجة لتوسع في زراعة القطن أثناء الحرب الأمريكية لتصديره ، نقص  
إنتاج مصر من الحبوب وقصب السكر في تلك الفترة ، وبذلك نقصت كميات  
الحبوب والسكر المعدة للتصدير حتى انضمت في سنة ١٨٦٥ واضطرت الحكومة  
إلى منع تصدير الحبوب من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ إلى ١٧ مايو سنة  
١٨٦٦ وصيرت باستيرادها معفاة من الضرائب الجمركية أيضاً في تلك  
الفترة تقريباً .

وبعد ذلك التاريخ صرحت الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها دون  
 قيد أو شرط ، على أن يدفع عنها الرسوم الجمركية المستحقة في الحالتين ، فعادت

مصر إلى تصدير الحبوب من جديد إذ صدرت ٢٩٣٣٩٥٤ أردبا من الفول سنة ١٨٦٦ ، ١٢٥٢٨ أردبا من القمح .

وهكذا كان التوسع في زراعة القطن نتيجة لارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأمريكية - كان ذلك التوسع على حساب زراعة الحبوب التي انخفضت قيمتها كثيرا في تلك الفترة وذلك للاقبال الشديد على زراعة القطن وإهمال ما سواه من المحاصيل الزراعية .

أما السكر فقد انقصت صادراته من ١٤٨ و ١٤٩ قنطارا في سنة ١٨٦١ إلى ١٢ و ٢٢٦ قنطارا في سنة ١٨٦٢ ، ٧٢٦٥٧ قنطارا في سنة ١٨٦٣ ، ٢٣٠٠ قنطارا في سنة ١٨٦٤ ، ٤٤٥١١ قنطارا في سنة ١٨٦٥ ، ١٠٩٠ قنطارا في سنة ١٨٦٦ وبالإضافة إلى ذلك انقص في صادرات السكر المصري لم يكن السكر النقي والمكرر كافيا للاستهلاك المحلي ، فاستوردته الحكومة من فرنسا وإنجلترا . ولكن منذ ١٨٦٧ أخذت صناعة السكر تتحسن في مصر لازدياد الاهتمام بها نتيجة لانخفاض ثمن القطن فزادت بدلا صادرات السكر المصري من ٩٨٢ و ٥٤٥ قنطارا في سنة ١٨٦٧ إلى ٩٨٦ و ٦٠٠ قنطارا في سنة ١٨٧٤ .

عما سبق يتضح بوضوح تأخر الحبوب الأساسية في مصر في إنتاجها عن صادراتها من الحبوب فزادت صادراتها من القمح في تلك الفترة إلى ١٢٥٢٨ أردبا من القمح و ٢٩٣٣٩٥٤ أردبا من الحبوب والسكر .

أما الواردات فقد ازدادت هي الأخرى زيادة كبيرة فيها لازدياد القوة الشرائية عند المصريين ، وبخاصة أصحاب الأقطان والفلاحين نتيجة لمكسبهم الكبير من ارتفاع ثمن القطن وتبع الاستيراد الآلات الزراعية والري وحلج القطن

وهكذا انخفضت تجارة مصر الخارجية من صادرات وواردات في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، ولكن بانتهاء تلك الحروب سنة ١٨٦٥ عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشاطها في الخارج ، وعادت تجارتها مع أوروبا كما هي فأسدى ذلك إلى انخفاض ثمن القطن المصري كما أدى إلى نقص صادرات مصر ووارداتها أيضا .

ويوضح تأثير الحرب الأهلية الأمريكية على صادرات مصر من معرفة قيمة الصادرات عموما أثناء تلك الحرب وقيمتها بعد انتهائها . ففي سنة ١٦٨٤ بلغت قيمة صادرات مصر ١٦٦٠٦٦ و١٤٠٤٠ جنيتها ، وفي سنة ١٨٦٥ بلغت قيمتها ١٣٠٤٥٦٦ و١٣٠٤٥٦٦ جنيتها فانخفضت تلك الصادرات حتى بلغت قيمتها ٩٠٧٢٣ و٥٦٤ جنيتها في سنة ١٨٦٦ ، و٨٠٦٣ و٤٦٧ جنيتها في سنة ١٨٦٧ ، و٨٠٩٤ و٩٧٤ جنيتها مصرياً في سنة ١٨٦٨ .

وكما تأثرت صادرات مصر بانتهاء الحرب الأمريكية الأهلية تأثرت أيضا الواردات ، فبعد أن كانت قيمة تلك الواردات سنة ١٨٦٥ - ١٨٤ و٧٥٢ و٥٠٠ جنيتها - انخفضت إلى ٦٢٣ و٢١٠ جنيتها مصرياً في سنة ١٨٦٦ ثم إلى ٣٩٩ و٠٩٧ جنيتها مصرياً في سنة ١٨٦٧ ، و٣٥٨٢ و٩٦٩ جنيتها مصرياً في سنة ١٨٦٨ .

وقد عادت زيادة القطن إلى الانتعاش مرة أخرى نتيجة لارتفاع ثمنه من جديد وانخفاض ثمن القمح بسبب أغراق الأسواق بقمح رخيص من كندا وأستراليا والأرجنتين ، مما أدى إلى تصدير ١٣ و٤٢٣ و٠١٣ قنطاراً من القطن المصري سنة ١٨٧٣ فارتفعت قيمة الصادرات المصرية إلى ١٤ و٢٠٨ و٨٨٢ جنيتها مصرياً في تلك السنة وقد وصلت صادرات القطن المصري إلى ٢٠ و٧٧ و١٩ جنيتها مصرياً في تلك السنة .

قنطارا في سنة ١٨٧٦ ، ٢٠٠٠٠٠٠ قنطارا في سنة ١٨٨٠ .

والمعروف أن ميزان التجارة يكون لصالح مصر اذا كانت الصادرات تزيد من الواردات وانظرا لانه لم يكن هناك احصائيات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك العهد واختلفت البيانات التي صدرت عن حركة التجارة في تلك الفترة الا انه يمكن الاعتماد على احصاء « كيف » والذي يوضح قيمة الصادرات والواردات والتي تعتبر أدق من غيرها إلى حد ما .

السنة	الصادرات بالجنيحات	الواردات بالجنيحات
١٨٦٠	٢٠٥٣٥٠٠٠	٢٠٦٠٤٠٠٠
١٨٦١	٢٠٤٢٣٠٠٠	٢٠٥٦٨٠٠٠
١٨٦٢	٤٠٤٥٤٠٠٠	١٠٩٩١٠٠٠
١٨٦٣	٩٠٠١٤٠٠٠	٢٠٠٦٣٠٠٠
١٨٦٤	١٤٠٤١٩٠٠٠	٥٠٢٩١٠٠٠
١٨٦٥	١٢٠٠٤٥٠٠٠	٥٠٧٥٣٠٠٠
١٨٦٦	٩٠٧٢٣٠٠٠	٤٠٦٢٢٠٠٠
١٨٦٧	٨٠٦٢٣٠٠٠	٤٠٣٩٩٠٠٠
١٨٦٨	٨٠٠٩٤٠٠٠	٣٠٥٨٢٠٠٠
١٨٦٩	٩٠٠٨٩٠٠٠	٤٠٠٢٩٠٠٠
١٨٧٠	٨٠٦٨٠٠٠٠	٤٠٥٠٢٠٠٠
١٨٧١	١٠٠٩١٢٠٠٠	٤٠٥١٢٠٠٠
١٨٧٢	١٣٠٣١٧٠٠٠	٥٠٠٠٥٠٠٠
١٨٧٣	١٤٠٢٠٨٠٠٠	٦٠١٢٧٠٠٠
١٨٧٤	١٤٠٨٥١٠٠٠	٥٠٣٢٢٠٠٠
١٨٧٥	١٢٠٧٣٠٠٠٠	٥٠٦٩٤٠٠٠

ويوضح الجدول السابق قيمة الصادرات والواردات خلال عصر اسماعيل حتى ابتداء الازمة المالية ، حيث اضطربت اقتصاديات مصر عموما ، وكان من الصعب اعطاء صورة صحيحة واضحة عن الفترة سنة ١٨٧٦ الى ١٨٧٩ نظرا لما حدث بها من ازمات مالية واغراق مصر بالديون .

وبعد التعرف على قيمة الصادرات والواردات عموما خلال سنى حكم اسماعيل يوضح الجدول الآتى الصادرات والواردات بالتفصيل خلال عام ١٨٧٣ :

الواردات		الصادرات	
النوع	القيمة بالهولار	النوع	القيمة بالهولار
سلع مصنوعة	١٠٠٠٨٣٠٩٥٧	القطن	٤٦٠٢٩١٠٩٩٥
بضائع عامة	٢٠٢٩٥٠٧٤٠	بذرة القطن	٥٠٢٥٢٠٤٠٥
قمح	٢٠١٦٥٠٢٦٤	القمح	٤٠٢٥٤٠٥٥٧
خشب	٢٠٠١٩٠٢٥٢	الحك	٢٠٨٧١٠٦٨٥
الات حديدية	١٠٢٧٥٠٥٦٥	الفل	٢٠٠٢٨٠٣٩٣
خمر	١٠١٦٩٠٧٧٢	الصمغ	١٠٠٧٢٠٣٠٤
رخام	٩٤٢٠٢٨٧	الذرة	٦٢٢٠٦٢٢
حديد	٧٧٥٠٣٨٩	الصوف	٤٥٤٠٣١٠
دخان وسجائر	٥٤٨٠٩٥٤	البن	٣٦٨٠١٧٢
بقول	٤٣٨٠٩٤٦	ريش النعام	١٦٩٠٧٧٤

وقد أدت الزيادة الملحوظة في التجارة الخارجية وقيمتها، وبخاصة صادرات القطن إلى إنشاء سوق منظمة للمعاملات في سنة ١٨٧٢ في الإسكندرية وهي أصل بورصة ميناء البصل الحالية .

ويتحدث رفاعة بك رافع عن التجارة الخارجية في عصر اسماعيل فيقول :  
« ماخرج منها إلى البلاد الأجنبية سنة ١٢٦٧ هـ (١٨٥٠) قد زاد الآن خمسة أضعاف على السابق ، والذي دخل إليها زاد ضعفين فالיום صارت قيمة تجارتها الداخلة والخارجة مجسومة جداً من رسوم الأموال والأرباح حتى أبلغها بعضهم نحو مائة وخمسين مليوناً من الليرات ، وإن كان هذا لا يخلو من المبالغة .

ولقد زادت أهمية مطابقة التجار في عصر اسماعيل ؛ عنها قبله ؛ وزاد الإقبال على السلع المستوردة من الخارج وخاصة الترفيهية منها .

وبمقارنة عصر اسماعيل بما قبله نلاحظ زيادة كبيرة في التجارة الخارجية فقيمة الواردات ما بين سنة ١٨٦٥ ، ١٨٧٥ زادت على قيمة الواردات بين ١٨٥٥ ، ١٨٦٥ بمقدار خمسة عشر مليوناً وستمائة ألف جنيه ، وقيمة الصادرات ما بين ١٨٦٥ ، ١٨٧٥ زادت على مثيلاتها ما بين ١٨٥٥ ، ١٨٦٥ بمقدار واحد وستين مليوناً وستمائة وواحد والأربعين ألفاً وخمسمائة وستة من الجنيهات . من هذا نلاحظ الثروة الضخمة التي دخلت القطار المصري في الأثنى عشرة سنة الأولى من حكم اسماعيل . والتي كان لها أكبر الأثر في ازدهار التجارة ورواجها .

ولا توجد احصائيات دقيقة عن التجارة الخارجية بعد سنة ١٨٧٥ اللهم إلا تقرير قنصل الولايات المتحدة في مصر الذي رفعه إلى دوائه عن حالة التجارة في مصر فيذكر في تقريره أن صادرات ميناء الإسكندرية في العام الذي ينشئ في

٣١ أغسطس سنة ١٨٧٧ كانت قيمتها ٦٨٥٤٥٠١٩٩ دولار والصادرات عن طريق الموانئ الأخرى مصر تقدر بحوالي ٨٤٤٠٦٣٨ دولار فتكون قيمة صادرات مصر بأكملها في سنة ١٨٧٧ حوالي ٦٩٠٣٨٩٠٨٣٧ دولار . أما عن الواردات لنفس الفترة فتقدر قيمة واردات ميناء الإسكندرية ١١٩٠٨١٨٠ ٣٦٠ دولار ، والواردات التي دخلت من طريق الموانئ المصرية الأخرى قيمتها ١٠٢٥٠٣٩٠ دولار فيكون قيمة جميع واردات مصر عن سنة ١٨٧٧ هي : ١٧٨٠١٤٥٠١٧٨ دولار وهذا يعطي زيادة في الصادرات عن الواردات بقيمة ٤٢٠٢٤٤٠٦٥٩ دولار أما عن واردات نفطهم التي تأتي إلى ميناء بورسعيد والتي تستعمل بصفة أساسية في أعمال شركة قناة السويس ، وكموين السفن التي تمر بها فهي لا تدخل ضمن قيمة الواردات سالفة الذكر .

أما مصلحة الجمارك فلم يدخلها الإصلاح بمعاينه الكاملة في سنة ١٨٧٧ ، فقد كانت منذ أيام محمد علي التزاما بمنح مقابل جعل منوي معلوم إلى أفراد يستغلونه لحسابهم الخاص أسوة بآبواب إيراد أخرى كانت حكومة محمد علي تعطيها التزاما لمن يرغبو عليه آخر نظام .

كما أدى اتساع التجارين الداخلية والخارجية في عهد اسماعيل إلى الاهتمام بالموانئ وخاصة مينائي السويس والإسكندرية وإنشاء المخابر التي ترشد السفن ليلا في البحرين الأبيض والأحمر ، وكذلك الاهتمام بشركات الملاحة التي كان أهمها : الشركة المصرية ، التي أسسها اسماعيل بهذا الاسم إجلالا للسلطان عبد العزيز - التي كانت سفنها تصل إلى شواطئ أوروبا وتنقل البضائع والمسافرين . كما أنهم بالسكك الحديدية - والتي سبق الإشارة إليها في الفصل الأول - والتي تعد أساس رقي كل تجارة وتقدم كل أمة .

وهكذا انتعشت التجارة في الاثنى عشر سنة الاولى من حكم اسماعيل لمصر  
وأصبح التجار يكونون طبقة لها كيانها في المجتمع المصرى ، ويساهمون بنصيب  
كبير في اقتصادياتة ، وقد بلغ ذلك الانتعاش ذروته عندما قامت الحرب الاهلية  
الامريكية وزيادة الطلب على القطن المصرى بما أدى الى زيادة صادرات مصر  
منه وبراء كثير من التجار نتيجة لذلك .

وكان (مجلس التجار) يقوم (بمهمة المحكمة التجارية) للفصل فيما يقوم بين التجار  
من نزاع في الامور التجارية ، حتى قامت المحاكم المخططه سنة ١٨٧٦ والتي قامت  
بنقل المهمة .

وكان رأينا أنه نتيجة لانعاش التجارة أنشئت سوق منظمة في الاسكندرية  
لتحديد أسعار الحاصلات وخاصة القطن .

كما كان انتعاش التجارة الداخلية والخارجية من أهم الاسباب التي دعت إلى  
إنشاء نظارة (وزارة) للهجرة على نسق مثيلاتها في الدول الأوروبية المتقدمة .

كذلك كانت ازدهار التجارة الخارجية من أهم الدوافع التي دعت الحكومة  
في عصر اسماعيل الى الاهتمام بالموانئ والمفامير في البحرين الأبيض والاحمر ،  
وكذلك الاهتمام بإنشاء شركات الملاحة ، وساعد انتشار السكك الحديدية على  
ازدهار التجارة الداخلية وأصبحت تسهل على التجار نقل بضائعهم بسهولة .



## الفصل السادس

### طبقة الصناع

لاريخ الصناعة في مصر قبل عصر اسماعيل :

ازدهرت الصناعات المختلفة في مصر ، أيام الفاطميين والأيوبيين ، بل وفي أيام السلاطين المماليك أيضا ، أما في فترة الحكم التركي والمملوكي لمصر ، الذي أنشأه السلطان العثماني سليم خان الأول ، عقب انتصاره على جنود طومان باي في موقعة الريدانية فقد سلب ذلك السلطان العثماني كهوزها وفخا اسماء وأرسل صناعاتها إلى الآستانة وبذلك قضى على الصناعة المصرية قضاء مبرما فتخلت البلاد كلها من المصانع والمصانع .

وحتى بداية عصر محمد علي كانت الصناعة في حالة يرقي لها ، من الضعف والناخر ، ولم يبق من تراثها الماضي سوى بعض الصناعات المحلية الضئيلة ، فعمل محمد علي على النهوض بالصناعة ، فاهتم بالصناعات الحربية مثل مصانع الأسلحة بالإنفلة ، ودور الصناعة البحرية بالاسكندرية ، وبولاق ، كما اهتم ببعض الصناعات المدنية لاسيما صناعة القزل والنسيج ، بخلاف أنواعه ، من القطن والصوف والحرير والكتان ، وكذلك صناعات التعدين المختلفة وصناعة الطعرايمش والمسكر وغيرها .

ولكن بالرغم من وجود الخبراء الأوربيين بتلك المصانع وكذلك الخبراء الأمريكيين ، الذين أحضروا محمد علي لتعليم الصناع المصريين ، بالرغم من كل ذلك فإن تلك المصانع عالبث كلها أن تعطلت ، واقفلت في عهد محمد علي نفسه ، ما عدا معمل الطعرايمش بقوة وذلك لكي يمد أفسراد الجيش والهيئة

الإدارية بالطرائق اللازمة لهم .

وهرجع السبب في هذا التخلي إلى عدم وجود المواد الأولية كالحديد والنفط في البلاد ؛ وضرورة استحضار ما في الخارج بأثمان باهظة مما جعل بحساراة المصنوعات المصرية للمستهلكات الأجنبية في أثمانها أدرا مستحيلا وكذلك من العوامل التي أدت إلى القضاء على تلك المصانع وتأخر الصناعة في عصر محمد علي أن الحكومة في ذلك العصر أخذت بهذا الاحتكار التجاري وهو مبدأ أدى إلى القضاء على كل دمة فردية وكذلك القضاء على روح كل أقدام .

أما في عصر خلفاء محمد علي فلم يجهد المصانع أى تشجيع يصرفهم على الاحتكار والتجديد فإبراهيم ابن محمد علي لم يمش طويلا ، ولم يهتم عباس بالصناعة والصناع شأنه في ذلك مع سائر مرافق الدولة فتأخرت البلاد في عهده تأخيرا كبيرا . أما سعيد فقد انصرف اهتمامه بشكل عام إلى الزراعة ولكن أدى قروم الأجانب إلى مصر في عهده إلى توسع العبارة بالامكنة وقامت بعض المصانع الميكانيكية ولكنه لم يدخل تغييرا محسوسا على نظام الصناعات والفنون البلدية التي كانت موجودة في مصر .

وهكذا لم يجهد المصانع التشجيع الكافي في عصر محمد علي وخلفائه ، إذ أدى نظام الاحتكار في عصر محمد علي إلى قتل المواهب والقضاء على ازدهار الصناعة كما أنه عمل على إنشاء المصانع دون أن يكون لديه المواد الخام اللازمة لتشغيل تلك المصانع فانت وهى في المهد كذلك لم تهتق الصناعة أى تقدم وازدهار في عهد خلفائه وهم إبراهيم وعباس وسعيد ، اللهم الا بعض المصانع البسيطة التي قامت في عهد سعيد نتيجة لكثرة وجود الأجانب بمصر في تلك الفترة ولكنها أيضا لم يكن لها تأثيرا واضحا على الصناعات المصرية في ذلك الوقت . وعلى

ذلك جاء عصر اسماعيل ولم يكن يوجد في مصر أي أثر زباهر علوم  
للصناعة والهندسة .

### اسماعيل والصناعة

عندما تول اسماعيل حكم مصر كانت للصناعات التي أنشأها محمد علي قد  
أخذت في التصفيف بل تلاشت بعض أواحيها الخاصة فحاول اسماعيل إنشاء  
صناعات جديدة .

ولما كثر الاختلاط مع الدول الأوروبية ابتاع الامالي والحكومة قدورا  
هظيا من الآلات البخارية الحديثة مثل آلات النسيج وكبس القطن وسليجته  
وعمل السكر .

وبازدياد الصلات مع دول أوروبا عمل اسماعيل على استيراد مصانعها كلها من  
تلك الدول ، واحضار ذوى الخبرة في الصناعة مع تلك المصانع أيضا . فمثلا أوصى على  
د فابريكة ، لتشغيل الإقمشة في دائرته الخاصة ، على أن تكفى لتشغيل خمسة  
آلاف رطل قطن يوميا في سائر أنواع الإقمشة ، كما أوصى باستحضار (أسطوانات)  
لتشغيل اللازم لهذه د الفابريكة ، من أوروبا .

وعلى ذلك فقد أرسل مندوبا خاصا إلى إنجلترا للتفاوض على إرسال تلك  
(الفابريكة) لتشغيل الإقمشة في دائرته الخاصة .

كذلك اهتم اسماعيل بإرسال الصناع إلى دول أوروبا لكي يتعلموا صناعة  
(البفنة والجوخ والشيت) لكي يستطيعوا أن يساهموا في تلك المصانع التي استحضرها  
من الخارج .

وقد جلب من أوروبا أيضا من لهم دراية بفن دباغة الجلود لكي يقوموا

هتلوم التجارة الم... بين تلك الصناعة ، و لكن هؤلاء الأوروبيون كانوا يكفون  
الأمم له انصاف طائلة لا توازي ما يقدمونه من خدمات ضخمة .

، قد استعان اسماعيل بدول أوروبا في جميع المصالح التي فكر في انشائها  
فبما ندم على انشاء مصانع لاستخراج الحبوب وتدار بالقوة البخارية فقط ،  
استعان في هذه المصالح بالعمالة الأوروبية أيضا لكي يقمن بتعليم البنات صناعة  
لف الحبوب من جوزه على المكنات وتربية دودة القز .

والمعروف أن اسماعيل كان يقلد دول أوروبا ما استطاع إلى ذلك سبيلا  
فان اقتباسه عادات الأوروبيين في ماكلهم ولبسهم وطريقة معيشتهم جعله يقتنى  
لوازم الحياة الأوروبية وزيبتها من أوروبا ، وتبع في ذلك الأسراء والأميرات  
من آل بيته ، وكذلك جراه في ذلك الباشوات والأعيان ، والمعلمون وسيدات  
تلك الطبقات ، فقلده في اقتباس العادات الأفرنجية واقتناء لوازمها وكالياتها  
من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات وأدوات الزينة والزهرف  
وأثاث المنازل ورياضها ، والمآكل والمشرب .

وعلى ذلك فقد أصعبت الصناعة الوطنية من هذه الفاحشية بضرر شديدا لأنها  
لم تستطع أن تواجه مطالب المعيشة الأوروبية وكالياتها وأزياءها المتغيرة كل  
يوم ، كذلك هجرت الصناعة الوطنية عن مباراة للواردات الأجنبية ، ومن هنا  
طغى سبيل هذه المصنوعات على البلاد ، وهارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج  
والديباغة والنجارة وصناعة الآلات وغير ذلك من الصناعات الوطنية التي كان لها  
طابعها الخاص .

وكان الأول اسماعيل أن يتخذ من تلك المصنوعات الأوروبية عاملا على  
انهاض الصناعات القومية حتى لا تبور تلك الصناعات ويغنى عليها سبيل

## المصنوعات الأجنبية .

وفي هذا الصدد كتب للقاضى . الهى لندى ( فان بلان ) :

( أن الخديوى اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ، فان أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أخذت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفننه فتنه شاملة ، فلم يعد يعنى الا هكل ما هو أوروبى وبشكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كذلك أفرنجى فى نموده وأثاثاته ، وما كله ومظهره ودابته ، ومن الآن أن كل ما اتفق فى مسند السبيل لم يعد الا على أوروبا وحدها بالة ثمة ، إذ كان يستورد من مصنوعات تلك الاشياء الهالكه ، القديمة الجدى ، وتلك الأسماك التى لم تزد الثروة القومية بغيرها واحدا وكان يدفع أثمنها أضعافا مضاعفة ) .

ويستمر ( فان بلان ) قائلا ... فالتقوضت المصنوعات الشرقية والمصنوعات والآرائك وأدوات الزخرف والطرائف القديمة التى كانت تمتاز بمكانة الصنيع والقدرة على البقاء ولا نسل حرمنا خمرته مصر من جراء ذلك فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية .

وهكذا قوضت الصناعات الأجنبية عمل الصناعات الوطنية وقتلت الابتكار والتميز لدى الصانع الذين لم يستمروا فى أعمالهم نتيجة بوار مصنوعاتهم .

وحق عندما اشترى اسماعيل الآلات الكثيرة من الخارج لتسييد المعامل والمعاصر فى مزارعه لم يشيد فيها الا جزءا فقط مما كان عازما عليه ، وأخفق المشروع فى النهاية وعلى ذلك فانه لم يصادف نجاحا فى هذا السبيل .

وقد يرجع عدم نجاح اسماعيل فى الرقى بالصناعة إلى اعتياده على الخبراء

الاجانب - بصفة أعمية - في جميع المشروعات التي حازت القيام بها في هذا المجال هذا بالإضافة إلى تأخير المعنونة بوجه عام في أوروبا في ذلك الوقت وكذلك لم يكن لديه الامكانيات المادية اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات .

نما تقدم يوضح ركود الصناعة في عصر اسماعيل بوجه عام وذلك اقتضاء المصنوعات الأجنبية على الصناعات الوطنية حتى لم يجد الصناع المصريون ما يشجعهم على الاستمرار في الفنون والابتكار مما جعل لتلك المصنوعات الأجنبية المكانة الأولى في البلاد فآدى ذلك إلى بوار المصنوعات الوطنية .

فكان ولع اسماعيل بتقليد كل ما هو أوروبي - مما دفع الأمر والأعيان وكبار الموظفين إلى محاكاته في ذلك التقليد - من الأموال التي أدت إلى تشجيع تلك المصنوعات الأجنبية بوجه عام وللفرنسية منها بوجه خاص فاستفادت بذلك دولة أوروبا استفادة كبيرة في الوقت الذي أدى فيه هذا التقليد إلى القضاء على الصناعات الوطنية .

كذلك حزم اسماعيل على إقامة المصانع والمعامل دون أن يفكر في تلك المشروعات من جميع الجوانب فكان كل منه هو أن يستورد تلك المصانع من دول أوروبا حتى يباهي بها الدول الأخرى ونسى أنه ليس لديه الامكانيات المادية اللازمة لتلك المشروعات وكذلك ليس لديه الخبرة في جميع تلك الصناعات التي كان يود ادخالها في مصر فغلا عن أوروبا فكان نصيبه الفشل في النهاية .

ولو أنه اهتم بالصناعات الوطنية ولم يعتمد اعتمادا كلياً على دول أوروبا والصناعات الأجنبية لكان في أمكانه العمل على نمو تلك الصناعات الوطنية وتميزها والتموض بها بدلاً من ضياع الأموال الطائلة في شراء المصنوعات الأوروبية .

### مدرسة الصنائع :

أنشئت مدرسة الصنائع في رجب سنة ١٢٩٢هـ (يولية - أغسطس سنة ١٨٧٥) وكانت تلك المدرسة تتلقى التلاميذ من المدارس الابتدائية الذين لا يمكنهم مستوى العقل من متابعة الدراسة في المدارس العجيزية فالمدارس الخصوصية ، وكان بقاؤهم في المدارس الابتدائية الى أن يصلوا الى السن التي يمكنهم من الالتحاق بالجيش أو بخدمة أخرى يظل حينئذ تقيلا عليها يعوق تقدمها ويهبط لبقائها ، أما اذا تعلموا بعض الصناعات فانهم يصبحون موردا ثمينا للإبلاد . والذي فكر في إنشاء هذه المدرسة « دوربك » المفتش العام للمدارس والمكاتب في ذلك الوقت .

وكان (دوربك) قد اقترح أن تنتظم المدرسة مائة صانع ، ١٨ صنعة ، وبلغ مصروفات انشائها ألفي جنيه وميزانيتها ٧٠٠٠ جنيه ولكن المدرسة تستطيع بعد ثلاث سنوات أو أربع أن توازن بأثمان منتجاتها مصروفاتها السنوية ولكن ديوان المدارس وافق على أن يكون عدد تلاميذ المدرسة مائة تلميذ وخمسين تلميذة وأن تكون المدرسة في بناء ورشة الخوخ التي كانت تشغله مدرسة المهندسخانة في مصر عباس الأول ، ويقع في بولاق بين المطبعة الأميرية والكاغذخانة .

وبدأت الدراسة بثلاثين تلميذا وانتقل الى المدرسة تلاميذ فرقة النجارين الذين كانوا بمدرسة القربية ثم بمدرسة الناصرية ولم ينشأ بالمدرسة قسم لتعليم البنات .

ثم رأى بعد ذلك ضم المدرستان الصناعيتين القائمتان (العمليات والصنائع) في مبنى واحد وإدارة واحدة فنقلت مدرسة الصنائع الى دار مدرسة العمليات سنة

١٩٠٩ : وكانت تلك المدرسة (العمليات) قد أنشئت سنة ١٨٦٨ وكانت وظيفتها  
تدريب مهندسين ميكانيكيين ، أما مدرسة الصنائع فتعهد صناعتها ، وكان عدد  
تلاميذها سنة ١٨٧٩ (٥٧ تلميذا) يكونون فرقة واحدة .

وكان يخصص جزء من ثمن مبيعات المدرسة للطلبة لكي يبدأوا حياة جديدة  
بعد تخرجه من الدراسة يقتضونها في المدرسة وبذلك يمكنهم الاعتماد على  
أنفسهم تلك المبالغ التي تصرفها لهم المدرسة .

وعلى ذلك يمكن القول أن تلك المدرسة ساعدت على إيجاد فريق مثقف من  
الصنائع في عهد اسماعيل كانوا يرسلون في بعض الأحيان الى الخارج للاستزادة  
في تعلم الصناعة التي تخصصوا فيها ، وكان ذلك الفريق أحسن حالا من الصنائع  
العاديين الذين كانوا يعتمدون على خبرتهم في الحياة فقط ،

#### نظام الطوائف :

يقع هذا النظام معمولا به كما كان منذ قديم الزمان ، وأخذ منذ العصر التركي  
أسسا جديدة لم تعهده مصر العربية ، وهو الطوائف ، فكل صناعة أو حرفة كان  
يقال لها طائفة وكان لكل طائفة شيخ ينتخبه كبار رجاله ، وتصدق الحكومة  
على تعيينه مقابل رسم يدفعه إليها ، ويختلف مقداره مع اختلاف الأقاليم .

شيئ تدين للشيخ رسميا ، أصبح حاكم (الطائفة) المطلق والمسؤول الوحيد عن  
شؤونها . فهو الذي يحدد أثمان العمل ، ويرتب درجات الأجور ويقبل دخول  
أعضاء جدد في الطائفة ، ويرشد الى كيفية انجاز الاتفاقات ويتدب للصنائع  
التي ينجزونها ، ويجمع العوائد المفروضة على رجال الطائفة ، ويمنح الأعضاء  
ساعة قبولهم من الشهادات التي تثبت كفاءتهم وتبين مقدار الاجرة اليومية  
الواجبة لهم لأنه اذا أراد رجل الطائفة أن يتناول على الشغل بالقطعة فلا يجوز



أن يقول عليه باليومية ، وذلك لأن يوميه كانت معلومة ومبينة في شهادته ولا سبيل له الى زيادتها ولا الى تنقيصها . فكانت المراجعة - والحالة هذه - مضمومة بالمرة ، وكان العمل على العموم تحت رحمة شيوخ (الطوائف) فإذا بلغهم أن أحد رجال الطائفة اشتغل بأجرة زائدة على المبينة في شهادته أو ناقصة عنها جاز لهم أن يطالبوا بحقه من الحكومة وحجبه . بل أنه كان يباح للمصالح أن يشتغل في فروع من فروع فنه بشرط دفع ضريبة مضاعفة ، كذلك إذا احترف بحرفتين وهو ما كان نادرا - إلا إذا اتفق سرا مع الشيخ وحمله برشوه على التنازل عنه .

وقبل ذلك الوقت كان كل من أراه أن يصير معلما في صنعته لا يكون له ذلك إلا بعد مهارته فيها ، عمل شيء دقيق في صنعته يشهد له بأنه يستحق أن يكون معلما ، وعنده ذلك يشهد له (معلمه) وباقي (المعلمين) من صنعتهم ويخبرون شيخ الطائفة بذلك فيحضره ويختبره فان وجدته أهلا لأن يكون (معلما) قلده إياها وذلك بعد دعوة حافلة تتوقف على قدرته المالية ويدعو فيها شيخ الطائفة والرؤساء ، واللقباء وغيرهم من إاقى الطوائف ، وفي عصر اسماعيل بقيت هذه العادة في الثلاث طوائف وهي طائفة (المصرماتيه) والحقايق والخاصيه وتسمى عندهم بالشد والحزم ، وذلك عبارة عن شد يحزم به في وسطه ويعتده للتعقيب هذه العقيدة أقلها ثلاث وغايتها ست بالنسبة لعدد المعلمين الكبار الموجودين في المجلس مع شيخ الطائفة ، ولهم في ذلك اصطلاح فالعقدة الأولى تسمى (الاستاوية) ولقدي يحملها معلمه الذي رباه وعلمه الصنعة ، والثانية تسمى (القربة) يحملها شيخ الطائفة والثالثة يحملها أحد الاستاويات الموجودين بالمجلس ، وفي أثناء الحل والعقد يقرأ النقيب خطبا وقصائد .

ولم يكن للمشايخ مرتبات تدفعها لهم الحكومة وكان تعيشهم من صناعاتهم ولكل (طائفة) منهم اصطلاح فطائفة (المعمار) مثلاً يستولى (المعلم) من صاحب العمارة معلوماً يرمي بصرفها للبناء ومن البنائين والفضله ما يقال له (التيج) وله الغذاء أيضاً على جميع من يورد أشغال العمارة ، ومثل ذلك يحدث عند باقى الطوائف من تجارين ونقاشين ، سباكين وغيرهم .

يلج عدد الطوائف التى كانت موجودة في عصر اسماعيل ١٩٨ طائفة أصحاب حرف وصنائع غرافة وعدد المشغالة بذلك الحرف والصنائع ٦٣٢٤٨٧ شخصاً .

أما الياس الابوبى فيذكر أن عدد المشغلين في الحرف والصنائع في سنة ١٨٧٧ قد بلغ مائة ألف وأكثر وهم :

٢٧١ صانع أسلحة ، ٢٦٠٥ حداد ، ٤٣٤ صانع لبن ، ٦٤٧٣ نجار ، ٢٢٠ فاعما ، ٧٧٠ صانع ملابس ، ١٢٩٦ نحاس ، ٥١٠٩ صانع ، ١٨٧١ مطرزا ، ٢٢٠ حقار ، ٨٦ قمرانيا ، ٢٦٢٠ جواهرجيا ، ٢٤٨٢ حراق جبر ، ٢٧٥ مرنماني ، ٤١١٣ بناء ، ١٤٦٢ حصريا ، ٦٨٦ نقاشا ، ٢٥٧ عامل شبك ، ٥٤٠ طوانيا ، ٨٢٤ قمرانيا ، ١٩٠ خيالاً ، ٧٧٠ مروجيا ، ٢٢٣٥ صانع أحذية ٥٨٩ مغربلا ، ١٤٠٤ حجارا ، ٢٠٢٠ خياطاً ، ٩٧١ دهاغا ، ٥١٠ قصديري ٤٣٦٠ سمكريا ، ٥٨٢ منجدا ، ٣٠٠ مطبهي ، ٢٠٠ صانعي ورق ، ٢٥٠ صانع زجاج ، ١٠٠٠ نساج ، ٩٦٠٠ صائد سمك ، ٣٦٠٠ مراكي ، ٩١٠ قلفاطى ٢٥٠ مركب (مزاريب) .

وهكذا كان نظام (الطوائف) من العوامل التى أدت الى عدم وجود المنافسة بين الصناع بما حال الى بلوغ الصناعة الدرجة الموجودة ، كما كان (شيخ الطائفة) هو

المتحكم في جميع الصناعات الذين يشبهونه فهو يحدد لهم الأجور ويهاقبهم أشد العقاب إذا خالفوا أوامرهم وتساعدته في ذلك الحكومة .

### الصناعات والضرائب :

لقد فرضت الضرائب أيضاً على الصناع في مصر اسماعيل ، بل الأكثر من ذلك لقد فرضت الضرائب على أقل المهن . شأننا ، وسحق الذي ليس له حرفة ولا مهنة كان لازماً بدفع الضرائب التي تحددها الحكومة بمهرقمتها ، وعندما سئل أحد كبار الموظفين أمام لجنة الدين عن سبب ذلك أبدى دهشة بالغة وقال :

« هل هي غلطة الحكومة أن ذلك الرجل لا يمارس أى مهنة ؟ أنه يستطيع أن يشغل نفسه بأى مهنة يختارها ، وأن الحكومة لا تمنعه من أن يفعل ذلك ، ولكن إذا لم يختار أى مهنة فيجب على الأقل أن يدفع للضريبة وإلا فيقع ظلم على المشتغلين بالمهن والحرف المختلفة .

تلك كانت القاعدة التي يفرض الحكومة على أساسها الضرائب على مختلف طبقات الشعب ، والواقع أنه لم يكن هناك قانون يحدد تلك الضرائب ، بل كانت تجمع جزافاً ودون مراعاة مصلحة تلك الطبقات الكادحة .

وهل ذلك لم يفلت المهن والصناعات الصغيرة من الضرائب الباهظة .

ويظهر ذلك جلياً في إحدى رسائل « ليدى دف جوردون » حيث تقول :

« نحن في مصر تأكلنا للضرائب أكلاً ، ولم يعد أحد يملك ملياً واحداً ... . وقد جبت السلطات الضرائب من سنة بأسرها قبل موعدها استحقاقها بثأية أشهر ، ونجحت في ذلك إلى المدهى الذي استطاع أن يذهب إليه ضرب الناس ، واحتصارهم عسراً . وتستطيع أن تتصور الشقاء الذي يسببه تحصيل هذه الضريبة رجعيًا للصناع الذين أنفقوا أرباحهم ونسوها . »

وحق الصيادين فرضت عليهم الحكومة الضرائب التي أثقلت كواهلهم .  
 فيعمل الصياد للحكومة ٥٠٪ خمسين في المائة من مجموع ما حصل عليه في يومه  
 ولا يمكنه أن يصطاد إلا في المكان المخصص له فقط . وعندما يصل قلوبه  
 إلى القضاة تفرغ حوائطه ، وتباع بالمراد ، ويأخذ يحصل للضرائب نصف ثمن  
 القيمة المباعة . أما النصف الآخر من الثمن فيندفع منه قرشان المراد ، وقرش  
 لتسجيل البيع ، وقرش رسم التسليم ، وخمسة قروش لرئيس البلدية ، فيكون  
 المجموع عشرة قروش . فهذا يدل على مدى مبالغة الحكومة في فرض الضرائب  
 والضغط في الخيل التي تحصل بها على الأموال من الأفراد ( أفراد الشعب )  
 وخاصة عندما حلت الضائقة المالية وأرادت الحكومة جمع المال لللازم لتسيده  
 الديون بأي وسيلة حتى ضج د أرباب الكارات ، بالشكوى في عدم قدرتهم  
 على دفع الضرائب التي فرضت عليهم ، خاصة وأنه قد فرضت عليهم دويركو  
 انقودين والمنصبين والسواجر ، فسكافرا يطالبون دائما بدفع الضرائب التي  
 تفوق مكاسبهم بكثير ، مما أدى إلى القضاء على الكثيرين منهم .

وقد تعددت لشكاوى المقدمة من أرباب الحرف المختلفة يلتمسون فيها  
 تخفيف عبء الضرائب عنهم ، من ذلك ما تقدم به التجارون المحققين في مصر  
 والذين طالبوا الحكومة بإعفائهم من الضرائب لعدم قدرتهم على دفعها .

وذلك بعد أن أخذت الحكومة تعمل على زيادة دويركو أرباب الكارات ،  
 بصلة مستمرة . مما سبق يتضح مدى فداحة الضرائب التي فرضت على الصناع  
 في الفترة التي حكم فيها اسماعيل صبر ، ويمكن القول أن تلك الضرائب كانت  
 من العوامل التي أدت إلى تأخر الصناعة في تلك الفترة ، وذلك لأن الصناع  
 الذين كانوا يطالبون دائما بدفع ضرائب فوق طاقتهم — وغالبا ما كانوا

يعجزون عن دفعها — كانوا لا يجدون دائماً الامكانيات المادية اللازمة التي تمكنهم من الاستمرار في عملهم .

### أهم الصناعات في عصر اسماعيل

لقد وجدت ظروف معينة ساعدت على انقماش بعض الصناعات في عصر اسماعيل وأهم تلك الصناعات :

#### ١ - حليج القطن :

نظراً لاتساع زراعة القطن المصري أثناء الحرب الأهلية الأمريكية فقد زاد — تبعاً لذلك — عدد المحالج التي تدار آلياً بالبخار في مصر ، فبعد كانت ٢ محلياً في يولية سنة ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الحليج ، أصبحت نحو ٥٠ محلياً في نوفمبر من نفس السنة ، ١١٢ محلياً فيما بعد ، والمعروف أن آلات المحالج أصرع بكثير في العمل من الدواليب التي كان للفلاحون يستخدمونها من قبل لأن الدواليب ينتج بـ (عشر) ما تنتجه الآلة البخارية في نفس الوقت . وكان أكبر تلك المهامل ما يسمى « ثورت اخوان » ، لاشتماله على ثمانين محلياً وسبعين مكبساً وآلات أخرى عديدة .

لذلك ساهرت تلك المحالج البخارية نهضة القطن المصري من حيث زيادة المحصول والسرعة في تصديره إلى الخارج إلى جانب زيادة استخراج زيت بذرة القطن .

ولكن حيث أن مساحة القطن المنزوعة نقصت بعد انتهاء الحرب الأمريكية لذلك قلت صادرات القطن المصري عما كانت عليه من قبل فأدى ذلك إلى وقف العمل في بعض تلك المحالج .

### ٣ - صناعة الفزل والنسيج :

أهم اسماعيل بصناعة الفزل والنسيج فأنشأ مصانع لصنع القطن والنبيل والصوف ، كما أنشأ مصانع أخرى لصنع الابططة والبفنة .

فكانت الحكومة تملك مصنعين للنسوجات الصوفية والقطنية أحدهما في بولاق والآخر في شبرا ، وبلغ هدد الصناع بهما يومئذ ١٦١٢ عاملا وكان يصرف منها للمساكن البحرية والبحرية ، كما جدد اسماعيل بعض مصانع النسيج القديمة في المحلة وقوة . وأنشأ إلى جانب ذلك مصنعين لفزل القطن ، وإنتاج الاقمشة البيضاء اللازمة لرجال الجيش ، وبلغ ما يستهلكه سنوياً من القطن نحو ثلاثة الاف قنطار ، وبلغ ما ينتجانه من الاقمشة ٢٥ ألف ثوب .

كما أنشأ مصمما خاصا بالدائرة السنية لإنتاج الاقمشة القطنية الراقية .

وبالطبع كان يستورد تلك المصانع من دول أوروبا وكان يحضر مع تلك المصانع الخبراء الأجانب الذين كانوا متخصصين في صناعة الفزل والنسيج .

كذلك عمل على إرسال بعض الصناع إلى الخارج لكي يتعلموا تلك الصناعة .

كما هي بتشجيع صناعة الحرير فأنشأ مزرعة كبيرة للتوت في منطقة العطف ببلغ نحو ألف فدان ، زرع بها تسعين ألف شجرة واستخدم استغادا من فرنسا للإشراف على تعليم هذه الصناعة وقد صادف هذا الفرنسي نجاحا في تلك الصناعة . وأنشئت معامل حرير بجبهة القبة تدار بالقوة البخارية حيث كانت النساء من الأوروبيات وكذلك السوريات يعلن البنات المصريات صناعة لف الحرير من جوزة على الملفات وترهية دودة القز .

وخلال ذلك لشاق دُمياط مائة مئة وسعون دكانا ه النسيج الحريري وأثنان وسعون لصناعة .

#### ٢٧ - الصناعات الحربية :

منح السلطان العثماني مصر بمقتضى فرمان مايو سنة ١٨٦٦ حق زيادة جيشها إلى ٣٠,٠٠٠ بدلا من ١٨,٠٠٠ ثم منحها فرمان يونيو ١٨٧٣ حق زيادته إلى أى عدد تريد وحق بناء السفن الحربية ما عدا المدرعات التى يجب لإنشائها استئذان الحكومة التركية . وبذلك زاد عدد الجيش والأسطول مما أدى إلى انتعاش للصناعات الحربية .

فأنشأت الحكومة مصانع لصنع المدافع والبنادق والدخيرة ، فأصبح معدل الأسلحة بالاسكندرية ووسع نطاقه ، حتى كان يستهلك فيه مئويا أهمل الأسلحة أكثر من ٤٢,٠٠٠ أنه من المهادن .

وأنشئ فى طرة مصنع لصنع الأسلحة المسدسة ، ومصنع لصب المدافع ، وآخر لصنع للبنادق ، ومهازل للخرطوش والقنابل .

كما أصلحت مصانع للبارود التى كانت موجودة فى مصر .

كذلك أحييت الحكومة ترسانة الاسكندرية وأنشئت بها بعض السفن الحربية ، وكذلك أنشئ حوض عائم من الحديد بميناء الاسكندرية لاصلاح السفن ، كما عمات الحكومة على اتمام الحوض الذى بدأ للعمل فيه فى عهد سعيد لعمارة السفن فى ميناء السويس .

بذلك انتعشت الصناعات الحربية التى كانت تابعة للحكومة غير أن أهميتها قلت فى نهاية الأمر بسبب الارتباك المالى .

أما معامل شغل المصانع الخاصة بالأهالي فكانت بمصر (القاهرة) :

٨٥ مسبك حديد ، ٧٣ مصملا للقماس ، ٨٠ محلا للتبييض ، عدا ٢٤٠ محل صائغ وهذه معامل سلعدارية وحيدانية .

أما في الاسكندرية فكان يوجد بها :

٦ مسبك حديد ، ٣ محل حدادة ، ٢ محل نقاس ، ٣ محل صياغة .

#### ٤ - صناعة السكر :

اهتم اسماعيل انما كبيرا بصناعة السكر ، وكان محمد علي قد أنشأ ثلاثة معامل للسكر في بعض بلاد مركز ماوى ، ولكن اتاحها كان محدودا ، ولم يكن لها أرا كبيرا في الاستهلاك المحلى ، نظرا لأن السكر الوارد من الخارج كانت أجود وأرخص منها .

ويرجع السبب في اهتمام اسماعيل بذلك للصناعة إلى أنه كان يمتلك شخصيا جميع مصانع السكر والتي كانت موجودة بالوجه القبلى .

ويقول (على باشا مبارك) في وصف أحد هذه المصانع وهو مصنع الضبعة :

« وفي الضبعة لدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف تزرع قصباً ، وتسقى بالآبورات وبها فاورية فرنسية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لمصره وعمل السكر منه ، وينقل إليها القصب بمسكك حديد زراعية معمولة هناك وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقي الفاوريقات ، بواسطة إهور فور تفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتصدر كل يوم محصول ستة وستين فدانا ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر



سببا ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقفاعا ، وينقل منها العمل نمرة  
٢ إلى ورشة الروم بنارريقة المطاعة يستخرج منها السكر ، وقد عملت تجرية  
الفدان من هذا التفقيش فوجد منه حصة من السكر بأنواعه ٢٢ قنطارا ثم ان  
للفارريقة مخرج منها فرع من مسككة الحديد يوصل إلى البحر ( النيل ) لنقل  
الآلات التي تأتي بطريق البحر .

وتكلفت تلك المصانع سنة ثلاثين من الخمسينات وكانت تمتد على طول نهر  
ميدان على شاطئ النيل الأيسر ، من بني سويف إلى برج أسوط ، وتستغل  
محصونا ٢٥٧.٠٠٠ فدان بهما صرما القائمة بالغنم ومغاضة ، وابسا ،  
وبني مزار ، ومطاي ، ومالوط والمفيا ، وفرشوط ومعامل سكر أخرى  
تمتد ما بين أرمنت والمطاعة وتستغل . ٤ ألف فدان وأخرى في الفيوم وكل  
معمل منها به ما يزيد على الألف عامل وكلم مصريون أما المهندسين فكانوا  
من الانجليز .

وكانت سنة ١٨٦٦ بدء الازدهار الذي أصابته تلك الصناعة ، فقد بلغ  
مجموع الصادق في عشرة أشهر ١٦٠.٣٢٠.٩ قنطارا مقابل ٢١٢.٣٨٠ قنطارا  
في العشرة أشهر التي قبلها ، وبلغ مجموع السكر المصنوع في سنة ١٨٧٢ —  
١٥٠.٠٠٠ قنطارا .

وقد زاد اهتمام اسماعيل بصناعة السكر بوجه خاص بعد انتهاء الحرب  
الاطلية الأمريكية عندما انخفض ثمن القطن بشكل ملحوظ ، فعمل على التوسع  
في زراعة قصب السكر والاهتمام بمصانعه وقد بلغ عدد مصانع السكر التي  
أنشئت حتى نهاية حكم اسماعيل ٦٤ مصنعا ، وكانت مقدارها تفوق كثيرا  
كمية القصب حتى أن بعض المصانع التي أنشئت أخيرا لم تستعمل مطلقا .

ونجح عن زيادة إنتاج السكر في مصر أن زادت صادرات السكر المصري ،  
وفيما يلي جدول يبين صادرات مصر من السكر في بعض سنوات حكم  
اسماعيل .

السنة	الصادرات بالطنن	الطننة	الصادرات بالطنن
١٨٦٦	١٠٩٠	١٨٧٢	٤٥٦٠٨٥١
١٨٦٧	٥٤٠٩٨٢	١٨٧٣	٩٢٢٠٢٧٤
١٨٦٨	١٥٤٠٣١٢	١٨٧٤	٩٨٦٠٦٠٥
١٨٦٩	٢٨٢٠٢٧٩	١٨٧٥	٩٨٥٠٦٣٥
١٨٧٠	٢٨٢٠٨٢٨	١٨٨٠	٦٦١٠٠٠
١٨٧١	٣٥٦٠٦٤٨		

وقد تعرضت صناعة السكر في مصر في تلك الفترة لصعوبات جملة منها  
ارتفاع تكاليف إنشاء المصانع ، وسمو الإدارة ، ومنافسة السكر الأجنبي  
للسكر المصري .

#### ٥ - صناعة الورق والطباعة :

أنشئ سنة ١٨٧٠ لأول مرة في مصر مصنع للورق بالقرب من المطبعة  
الأمية ببولاق ويعمل في هذا المصنع ٢٢ عاملاً ينتجون ٧٠٠٠٠ رزمة من  
ورق الطابع ، ١٨ طنناً من ورق الكلى الذي يستعمل في مصانع السكر . وقد  
كان هذا المصنع تابعاً لدائرة اسماعيل الخاصة التي كانت تسمى الدائرة  
الصنية .

أما عن الطباعة فقد استورد اسماعيل من الخارج في ١٦ أغسطس سنة  
١٨٦٦ ماكينات جديدة للطباعة وأحضر معها المهنيين الأجانب لتعليم المصريين

ذلك الفن وعمل بعد ذلك على توسيع نطاق المطبعة الأميرية لتقوم بطبع ما تحتاج إليه الحكومة والمصروف أن هذه المطبعة أنشأها محمد علي وعمل اسماعيل على توسيعها ، وإلى جانب مطبوعات الحكومة أصبحت تقوم بطبع جميع كتب للتدريس التي تقرها وزارة المعارف باللغتين العربية والتركية ، وفي كل لغة من اللغات الأوروبية الأخرى ، كالفرنسية والانجليزية والإيطالية وكان بها نحو ١٥٠ عاملا . وقد أنشأت الحكومة مطبعة أخرى هي مطبعة أركان حرب الجيش المصري ، كذلك كانت في مصر مطابع أملية ، وهي المطبعة الأهلية القبطية التي جلبها من أوروبا الأنبا كريس الرابع سنة ١٨٦٠ في عهد سعيد ، وهي أول مطبعة أنشئت في مصر بعد مطبعة بولاق ، وكذلك المطابع التي أنشئت في عهد اسماعيل وهي مطبعة جمعية المعارف ومطبعة وادي النيل ، والمطبعة الوطنية بالاسكندرية والمطبعة الوهبية .

#### ٦ - دباغة الجلود :

أنشأت الحكومة مصنعها بالاسكندرية لدباغة الجلود كانت تدبغ فيه من ثلاثين إلى أربعين ألف جلود صفويا ، ما بين جلود بقرة وجاموس وخراف وماهز .

وقد بحث ناظر الجهادية بخطاب إلى الخديوي رشيد فيه بالتساج من الاسكندرية ، واقترح : « أن يؤخذ منها ما يقتضى للإسرايات والعربات والدواوين وصكك الخديوي ، والوابورات لعمل المقاعد والأرائك وغيرها ذلك ، .

وأضاف أن في استخدام تلك الجلود المصرية تفهيمها للصناعة الوطنية والاستغناء عن المدعولات الأوروبية ، . وعمل ذلك أمر الخديوي بأن

تأخذ مصالحي الترابية و مسكة الحديد ما يانها من الجلد من جلود المذبذبة المذكورة .

والى جانب يدبقة الاسكندرية كان يوجد في مصر سنة ١٨٧٥ عشر و ن يدبقة في القاهرة تدبج . . . ر . . ٣ قطعة من الجلد في السنة معظمها أحمر وأصفر وأصفر الاستهلاك المحلي .

#### ٧ - صناعات أخرى :

من الصناعات الأخرى التي كانت موجودة في مصر في عصر اسماعيل صناعة الطرايش لصد حاجة الجيش وقد كان مصنع الطرايش ينتج ٥٠٠٠٠ ر . . طر و شاموياً .

وفي ٢ نوفمبر سنة ١٨٦٦ استحدث اسماعيل من الحصارج سبع ماكينات لصب البلاط وعمل الطوب والفتخار والمونة واستعملها مباشرة ، واستقدم معها الخبراء اللازمين لإدارة هذه الماكينات ومن تلك الماكينات ما تنتج يومياً نحو خمس عشرة ألف طوبة وكانت مصر حتى ذلك الوقت معتمدة في بناءها على الطوب النقي والأحمر البلدي والأحجار المنحوتة .

وبلغ إنتاج مصنع الطوب بقلوب ٥٠٠٠٠ ر . . ٤ طوبة سنوياً وكانت الأحجار تستخرج من عاجر المقطم والمكس بالاسكندرية .

أما عن طحن الحبوب فقد كان في مصر سنة ١٨٧٣ من مصانع طحن الحبوب التي تدار بالبخار ٣٠ في الاسكندرية ، ٣١ في القاهرة ، ومن المصانع التي تدار بالهواء ٢٧ في الاسكندرية ، ٧٠٠ فيما بين الاسكندرية والقاهرة ، وبعد ذلك بسنتين كانت كل المصانع تقريباً ما بين الاسكندرية والقاهرة قد تحولت إلى أخرى تدار بالبخار .

وكان استهلاك مخبز القاهرة ببولاق ١٩٣١ و١٩٣٢ أردبا من الدقيق في ١٨٧١ ومخبز مخبز الاسكندرية ٥٢٨٠٦ أردبا . ومندان المنخبان يوفان المصالح العمومية ولا سيما الجيش . هذا إلى جانب عدة شابر أخرى حكومية في كل من القاهرة ، والاسكندرية ، وأصبحت للطهاغون والخبازون يكترون وظائف كبيرة . إذ بلغ عدد الخبازين في المدن والبلدات وحدها خلافا للفلاحين والبدو ٢٣٠٠ منهم ١٠٠٠ بالقاهرة ، ٤٩٠ بالاسكندرية ، وبلغ عدد صانعي القطن والجلوى ألفا ومائتين ، منهم ٨٠٠ بمصر ، ٢٠٠ بالاسكندرية ، والباقي في المصادر .

ومن الصناعات الأخرى التي كانت موجودة في عصر اسماعيل صناعة النسيج ، والزجاج ، واستخراج العطور والشمع بالقاهرة .

ما تقدم يتضح اهتمام الحكومة في عصر اسماعيل ببعض الصناعات التي كانت هي في حاجة إليها ، فمخطط المصانع الخاصة أما أن تكون ملكا خاصا لاسماعيل كصناعات السكر والطرايش وغيرها ، أو أن تكون ملكا للحكومة مثل الصناعات الحربية والمعالج وصناعات النسيج التي اعتلت اسماعيل جزءا منها أيضا .

ولكن من الملاحظ أن أهمية تلك المصانع قلت في آخر الأمر بسبب الارتباك المالي في مصر في أواخر عهد اسماعيل .

وقد أدى افتتاح قناة السويس وتقدم المواصلات البحرية إلى زيادة أهمية الحاجيات من الأسواق الأجنبية ، فتوافدت الحديد والصلب والأسلاك والباشوات والاعيان والوزراء على شراء المصنوعات الأجنبية التي قضت على المصنوعات الوطنية قضاء مبرما .

هذا بالإضافة لمرض التضرائب الباهظة على المدن والصناعات الصغيرة بما أدى  
إلى تأخرها وعدم ازدهارها .

وكما سبق الإشارة أن اسماعيل اهتم - بوجه خاص - بالصناعات التي  
تقوم في مصانعها الخاصة التي كان يمتلكها ولم يهتم بمسائل الصناعات الوطنية  
الأخرى

وعلى ذلك يمكن القول أن طبقة الصناع في عصر اسماعيل كانت هي الأخرى  
من الطبقات التي لاقت في طريقها كثيرا من الصعاب التي كادت تقضي على  
الكثير من هؤلاء الصناع .

## الفصل السابع

### طبقة رجال الدين

علماء الأزهر :

ظل الأزهر الموطن الوحيد للحياة العلمية في مصر قروفا طويلة . وكانت روحه لهم نواحي الحياة المصرية ، وكان طابعه قويا أثر في تفكير وثقافة البلاد تأثيرا خاصا . فهو بكونه في القاهرة قد كان يعتبر الجاهزة الرئيسية التي يتلقى فيها الشباب الثقافة الدينية العالية . أما في المدن الأخرى فكانت توجد في المساجد الكبيرة أو إلى جانبها مدارس على مثال الأزهر يقوم بالتدريس فيها شيوخ من درسوا أيضا في الأزهر ، وأصبحوا يقومون بتعليم تلك الفئة التي لم تتمكن من التزوج إلى القاهرة للدراسة بالأزهر ، وكانت الكتاتيب في القرى تقوم بدورها في هذا السبيل وكانت أهم مواد الدراسة فيها تحفيظ القرآن ، وأعداد الفتية لكي يتسكنوا من الالتحاق بالأزهر أو الاكتفاء بمعرفة مبادئ القراءة والكتابة ويقوم بالتدريس في تلك الكتاتيب فقهاء عظماء في الأزهر ، أو في إحدى المدارس المحقة بالمساجد التي يعمل بها خريجو الأزهر .

وقد كان الأزهر قوة فعالة في المجتمع المصري ، حيث كان لشيوخه الأثر الفعال في أحوال البلاد في كثير من الأحيان ، ولقد اندمج طلاب الأزهر وشيوخه في طبقات الشعب المختلفة ، وأخذوا يفقهونهم في فرائض الدين ويلتقون عليهم تفسير القرآن والحديث ، ويوضحون لهم ما خفى عليهم في المسائل الدينية ، كذلك ينصهون الناس في شئون دينهم ودنياهم . ولعل تأثير أهل الأزهر في المجتمع المصري لا يرجع إلى اعتزالهم وانفصالهم عن المجتمع

وانما يرجع إلى تغفلهم في هذا المجتمع والمصالح المستمرة القوي بأهله .  
واستطاع الأزهر أن يصمد أمام الأحداث التاريخية التي مرت بمصر  
حيث ظل وحده قروناً طويلة المصدر الوحيد للتعليم والثقافة في البلاد  
وكذلك تقدمه ونمو مكانته في الأقطار الإسلامية وتغلغل شيوخه وعلمائه في  
المجتمع المصري .

وعاش الأزهر وهماؤه على ما يبذله لهم الأمراء والحكام من المال  
والأرض . وكان بعيداً عن أي تغيير بطراً عليه لاعتقاد الحكام بأن التعليم في  
الأزهر همل ديني وتغييره يفضي أن يترك لأهله ولا يجب تدخل الناس في شؤنه .  
وفد صيغرات تلك الفكرة أيضاً على محمد علي فظل الأزهر قائماً بنفسه ولم يدخل  
في النظام التعليمي الذي وضعته الحكومة لتحقيق أغراضها في ذلك الوقت وهو  
الحصول على طائفة من الفنيين لا يستطيع الأزهر أن يعدها بهم .

أما في عصر اسماعيل فلم يستطع الأزهر أن يهتزل بنفسه لينجو من تأثير  
أهداف اسماعيل في التعليم واعترف شيوخ الأزهر بأنهم لن يستطيعوا أن  
يقفوا بعيداً عن هذا التأثير ولكن هذا التأثير لم يكن تاماً ووجدت في الأزهر  
ومخارجه عناصر محافظة فادت بعدم إجراء أي تغيير على نظم الأزهر بحسب  
للمسارح بين المحافظة والتجديد .

وبعد أن كان مشايخ الطرق يحكون أتباعهم حكماً دينياً قوياً ، ذهب عن  
النفوس سلطانهم وتحرر أتباعهم من هذا التحكم الروحي .

ويقول رفاعة رافع الذي نشأ بالأزهر :

« لم يستطع اسماعيل أن يعم أنوار المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر



الأفرد ، ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكمية التي كبر نفعا في الوطن ليس يشكر .

ودعا رفاعة رافع أهل الأزهر إلى دراسة العلوم العصرية فهو يقول :

« فلو تحدث من الآن فصاعدا فجهلاء أهل العلم الأزهريين بالعلوم العصرية التي ينفذها الخديوي بمصر بانفاقه عليها أو فر السواد ملكته لفازوا بدرجة الكمال واقتضوا في سلك الأقدمين من فحول الرجال . »

ولكن علماء الأزهر لم ينفذوا دهوة رفاعة رافع في حينها ففقد مضى وقت طويل قبل أن تجد دعوة من يعمل على تنفيذها في الأزهر .

وقد استرد علماء الأزهر في عصر اسماعيل شيئا من المكانة التي كانت لاسلافهم من قبل فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية من هؤلاء العلماء الذين اشتهروا في عصر اسماعيل - الشيخ المصري - والشيخ المصري الهباني . وكان - في عهد سعيد - الشيخ البيهجوري شيخنا للجامع الأزهر ، وفي أيامه لجأ إلى الأزهر شبان اتخذوا من العلم فيه سبيلا إلى هروبهم من العنصرية ولكن أتى في أثرهم إلى الأزهر مشايخ القسري يبعثون عنهم فرأى الشيخ البيهجوري في ذلك العمل تهديا منهم على حرمة الأزهر . وفهرم وصرخ فيهم وأمر بضربهم فقام عليهم المجاورون بالانعال والأكف والعصى حتى أسكنوهم ثم رفعوا ومات أحدهم .

وكبر الشيخ البيهجوري وأفلت زمام الأزهر عن يده ، بكثرة الفتن بين الطلبة والعلماء ولكن حكومة سعيد كانت تعجب من عزل شيخ الجامع الأزهر فدخلوا منها في شتونه فاستقر الرأي على إقامة لجنة مكونة من أربعة من العلماء يرأسها

للشيخ مصطفى العروسي تقوم تلك اللجنة بالاشراف على الأزهر بالوكالة عن شيخه ومات الشيخ الجيوري في سنة ١٢٧٧ ( ١٨٦٠ ) وظلت تلك اللجنة كما هي حتى أمر اسماعيل بن نصيب الشيخ مصطفى العروسي شيخها الأزهر سنة ١٢٨١ هـ ( ١٨٦٥ ) .

وبتولى الشيخ العروسي على مئينة الأزهر عقد العزم على أن يضع حدا للفن التي تحدث في الأزهر بين حين وآخر ، ورأى أن خير وسيلة للقضاء على تلك الفن هو إعادة النظر في تنظيم الأزهر حتى يستعيد مكانته لدى الحكومة وجمهير الشعب . وقام بوضع نظام للأزهر يخضع له علماءه وطلابه . وكان العروسي قوي الشخصية فنخضع له المشايخ والطلبة وحمل على ابطال كثير من البدع فعمل على ابطال الشحاذه والقرآن في الطرقات .

وفي رأى العروسي أن علماء الأزهر هم رؤساء للديانة المحمدية وأمرام هذه التشريعية المرضية ، فواجب عليهم الجهد في العلم واتباع سبيل الوفاء والحشمة في جميع أحوالهم كما يجب عليهم أيضا أن يتزهدوا عن مجالس القمار واللعو واللهو وكذلك ، متزهدين عن الجلوس في الأسواق وما أشبهها ، ومن واجباتهم أيضا الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، واتباع تلك النصائح — في رأى العروسي — يصبح واجبا على الناس احترام العلماء الذين يقومون بواجبهم على الوجه الأكمل ويعود للعلماء ما كان لهم من هيبة واحترام في سالف الأزمان .

وقد جعل العروسي للعلماء حجة في لائحته — بعضهم فوق بعض درجات فلا يقدم الصغير على الكبير والعالم على الأعمى وقال للعلماء .

« رحم الله امرءا عرف قدر نفسه ولم يتعد طوره ، فان لم يحرموا على ذلك بينا لكل طبقة والزمناه بالازمة وتبناه ، حتى يكون عقدهم نظما ،

واجتماعهم كريهاً .

كذلك هل الشيخ الهروسي على تخليص طائفة العلماء من تلك الفتنه من المضللين الذين يفسدون بين الناس حتى إذا طالت قضية أو فسدت دهوى صالحة اعتقد الناس ( أن فيها أصبح فقيه ) فعمل على منع تلك الفتنه من اتباع الرذائل وكفهم من تلك القبائح ووضع لذلك مقابلاً يزداد تكراره كل مرة فيأتى العقاب في صورة أشد من الأولى وهكذا .

كذلك هل الشيخ الهروسي على إبعاد هؤلاء الناس الذين يلشعون بالأزهر هرباً من العنصرية وذلك بتمييز المجاورين عن غيرهم بأعطائهم تذاكر مختومة بختم شيخ الجامع تذهب أنهم مدعاهون أن يدخلوا في سراويل الأكرام ، ووفق طلب أحد المجاورين للخدمة العسكرية كتب إلى شيخ الجامع فأن وجد من المجاورين حقاً أصبح اعفاؤه من الخدمة العسكرية .

وهكذا وضع الشيخ الهروسي تلك اللائحة التي أراد بها تنظيم الأزهر واخضاع علمائه وطلابه لنظام واحد يسرون عليه وذلك في العام الأول من ولايته مشيخته الأزهر ولكن لم يعرف على التحقيق مدى نجاح الشيخ الهروسي في تنفيذ تلك الإصلاحات .

ولكن من المحتمل أنه نجح في تحقيق الكثير من آماله وذلك لأنه قيل عنه :

، انه أبطل الشحاذاة بالقرآن في الطرقات وأقام جماعة ممن بدرسون بالأزهر بلا استحقاق ، .

فذلك يبين أنه قضى فعلاً على بعض العيوب التي كانت موجودة في الجامع الأزهر قبل ولايته مشيخته ، كذلك وافقت الحكومة على وجهة نظره في إشراف

الأزهر على طبع الكتب وخاصة تلك التي يقوم بطبعها نفسه من الأجانب وقد  
كتبوا إلى خلفه الشيخ المهدي :

« انتخاب من يلزم من أهل العلم لأجل انضمامهم مع خوجهات المداوس والنظر  
في مادة الكتب المتضمن طبعها أحد الطابعين الأجانب » .

أما مشروعه الخاص بعقد امتحان سواء للطلاب أو لنيل إجازة التدريس  
فلم يتمكن من تنفيذه وذلك لأنه عزل من منصبه قبل أن يتمكن من  
تحقيق ذلك .

الشيخ المهدي العباسي : خلف الشيخ الهروي في مشيخة الأزهر في سنة  
١٨٧٠ ، الشيخ محمد المهدي العباسي الحنفي الحنفى وبقرية الشيخ العباسي  
لمشيخة الأزهر أصحح هو أول علماء الحنفية الذين تولوا هذا المنصب وجمع بين  
المشيخة والافتاء .

وكان الشيخ العباسي قوي الشخصية فخضع له الخاص والعام من أهل الأزهر  
وقلت الفن في عصره بالمشيخة .

وقد انتدب في سنة ١٨٧٢ — على ما ذكره على مشيخة الأزهر والافتاء —  
عضوية المجلس الخصوصي العالي ( مجلس الوزراء في ذلك الحين ) للنظر فيما له  
مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، وبذلك صار للشيخ العباسي من وزراء  
الدولة وهي مميزة لم يلقها أحد من العلماء في عصره ويساعده في ذلك الشيخ  
عبد الرحمن البهراوى الذى كان مفتى مديرية الجيزة .

وأشأ الشيخ العباسي نظاما يقضى باعتماد المتدربين للتدريس في الأزهر  
وبصدر قانون الشيخ المهدي العباسي في هذا المجال في ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٨٨

( أول فبراير سنة ١٨٧٢ ) وذلك لأن بعض الأزهريين ، يتجارى لأغراض بدون أهمية على التدريس ، مما يؤدي إلى ، ارتكاب الاختلال في التقييم واختلال الطلبة في التعليم وذلك منخل بالدين ويشرف علماء المسلمين ، ولهذا أقر قانون الهيأسي أن لا يؤذن لأحد بالتدريس في الأزهر إلا إذا كتب إلى شيخ الجامع الأزهر ما يتضمن أنه تلقى ما اعتيد تلقيه في هذا الجامع من كتب مذهب وغيرها من الكتب الشرعية وكذلك نفس القانون على إختيار ستة من العلماء لإختيار أمره في منزل شيخ الجامع الأزهر منهم اثنان من السادة الشافعية واثنان من السادة المالكية واثنان من السادة الحنفية وباختيارهم هناك يختبرونه في شيء من المصنوع الفقهي وشيء من الكتب الشرعية فإذا اجتاز الاختبار بنجاح منحوه أجازة التدريس .

ويقسم المتأهلون إلى ثلاث درجات فمن تبين للجنة أن له دراية بمصنعه للعلوم جميعها أو أغلبها جعلوه في الدرجة الأولى ، أما من يعرف بعض هذه العلوم دون البعض الآخر جعلوه في الدرجة الثانية ، ومن ظهر أن له وقوف على بعض هذه العلوم دون أغلبها جعلوه في الدرجة الثالثة .

ويمنح صاحب الدرجة الأولى كمسوة تشريف وذلك إظهارا لمزيد شرفه ، أما أصحاب الدرجتين الثانية والثالثة فيمكنهم أن يؤدوا امتحانا آخر لنيل الدرجة الأولى وكمسوة للتشريف .

وقبل أن يتقدم للشيخ الهيأسي بمشروعه أراد أن يقال تأييد كبار العلماء قبل أن يتقدم بذلك المشروع إلى الخديوى ، فعقد مجلسا من كبار العلماء وأخذ يتداول معهم في الأمر وبذلك تمكن من تنفيذ القانون دون معارضة هؤلاء العلماء أو حتى بعضهم .

وكان الشرط الاساسى لحضر الامتحان أن يكون الطالب قد حضر العلوم الآتية:  
(الفقه — النحو — الصرف — المعاني — البيان — البديع — الأصول —  
التوحيد — الحديث — النفس — المنطق.) بالجامع الأزهر وأن يكون —  
كذلك — قد قرأ بعض الكتب الهامة . ولكن قانون الشيخ العباسى بتقريره  
تلك المواد السابقة أساسا لامتحان طالب التفسير بالأزهر قد عمل على تأكيده  
فكرة خاطئة لدى الأزهريين .

من هذا التاريخ سميت علوم الأزهر ( العلوم الاحمدى عشر ) ومضى  
الأزهريون على ذلك حوالى ربع قرن فتمكنت من قلوبهم عقيدة أنه لا علم غير  
العلوم ( الاحمدى عشر ) .

وفيما يلى جدول يبين عدد مدرسى الأزهر وطلابه فى عصر اسماعيل ومقارنه  
تلك الأعداد بمشايخها قبل وبعد عصر اسماعيل :

المذاهب	١٨٣٤		١٨٧٢		١٨٧٣	
	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ
الشافعية	٠	٠٠٠	٤٠٥٧٠	١٤٣	٤٠٩٥٤	١٤٥
المالكية	٠٠٠	٠٠٠	٣٠٧١٠	٩٧	٣٠٩٣٣	١٠٠
الاحناف	٠٠٠	٠٠٠	١٠٣٨٠	٧٠	١٠٣١٠	٧٢
الحنابلة	٠٠٠	٠٠٠	٣٠	٤	٣٠	٤
المجموع	١٠٣٠٠	٠٠٠	٩٠٤٤١	٣١٤	١٠٠٢١٦	٣٢١
المذاهب	١٨٧٥		١٨٧٦		١٨٨٦-١٨٨٧	
	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ
الشافعية	٥٠٦٤٦	١٤٩	٥٠٦٥١	١٤٧	٠٠٠	٠٠٠
المالكية	٣٠٩٣٠	٩٩	٣٠٨٢٦	٩١	٠٠٠	٠٠٠
الاحناف	١٠٤٩٦	٧٤	١٠٧٢٨	٧٦	٠٠٠	٠٠٠
الحنابلة	٢٣	٣	٢٥	٣	٠٠٠	٠٠٠
المجموع	١١٠٠٩٥	٣٢٥	١٠٠٧٨٠	٣٢٥	٨٠٢٢٦	٢٧٩

هذا ، وقد توقفت الحركة الإصلاحية ، داخل الأزهر ، بعد صدور قانون المهدي ، في الوقت الذي نشطت فيه تلك الدعوة الإصلاحية خارجة وذلك بتأثير دروس السيد جمال الدين الأفغاني وخطبه ، وتأثيره في طلابه وعلى رأسهم الشيخ محمد عبده وقد بدأ دروسه بالأزهر في سنة ١٨٧٧ بعد أن قال الأذن بالتدريس طبقا لقانون المهدي في مايو سنة ١٨٧٧ .

### جمال الدين الأفغاني وأثره على رجال الدين :

جهاد السيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١ ووجد في تلاوته الأزهر وطائفة من المنتسبين إليه للبيئة الصالحة لبث تعاليمه فيها وبذلك بعث في الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكري والعلمي .

وقد أثر جمال الدين الأفغاني في حياة مصر الدينية تأثيراً كبيراً وكا يرمي إلى توحيد كلمة الإسلام وجمع شتات المسلمين وجعلهم كلهم مملوكة واحدة يأنهرون وينتهون بأمر واحد ، وأخذ جمال الدين الأفغاني يبت فيه حول الأفكار الدستورية الصحيحة والمبادئ الوطنية الحقة ، فصادفت دعواته أرضاً خصبة نمت فيها وأثمرت ونضج الثمر .

وكان جمال الدين الأفغاني في حياته مصباحاً دينياً ، وفليسوفاً حكيماً ، وزعيماً سياسياً فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية والسياسية وهرع فيها جميعاً ، فأدى من للناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التي أدى مثلها مارتن لوتر للمسيحية ، وأهاب بالأمم الإسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته ، وترجع به

إلى مبادئه الصحيحة وفطنته الأولى ، وتطهره من الأوهام والخرافات التي أدت إلى تأخر المسلمين .

وعندما جاء جمال الدين الأفغانى إلى مصر لم يكن يفوى الإقامة بها ، ولكن كان يقصد مساعدة مناظرها واستطلاع أحوالها ولكن (رياض باشا) وزير اسماهيل فى ذلك الحين رغب إليه فى البقاء فى مصر ، وقررت الحكومة منحه راتبا مقداره ألف قرش كل شهر ، اكرا ما له ، وليس مقابل عمل ، فامتدئ إليه كثير من طلبة العلم ينتفون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية فى فنون الكلام والحكمة النظرية من طبيعية وعقلية ، والنسوف ، وأصول الفقه بأسلوب طريف ، وكانت مدرسته بيتة ولم يذهب يوما إلى الأزهر مدرسا وإنما ذهب إليه زائرا .

وكان جمال الدين الأفغانى قد غادر الأستانة لأنه لم يجد فيها جوا صالحا للنهضة العلمية والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أبائوه وما صادفه فى دار الخلافة ، من الاضطهاد ، وفى ذلك الوقت كان الخديوى اسماعيل ينافس حكومة الأستانة فى المسكنة والنفوذ السياسى ، وكان يبذل قصارى جهده للانفصال عن تركيا والاستقلال بالحكم عن السلطان ، كما سبق الإشارة إلى ذلك فى الفصل الثانى . فاغتنم اسماعيل تلك الفرصة ليحصى العلم فى شخص الفيلسوف الأفغانى ، اكى يعرف الناس أن مصر تزوى العلماء والحكماء حين تضيق عنهم دار الخلافة .

وهل هذا أخذ جمال الدين الأفغانى يوث تعاليمه فى نفوس تلاميذه ، واستطاع أن يحرر العقول من قيود الجور والاهام ، وبفضله خطا فى الكتابة والمحاكاة فى مصر خطوات واسعة ، وبالإضافة إلى طلبه العلم ضمت



بجملته كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم .

وكان المجتمع المصري في ذلك الوقت يقامى الاستبداد ، والفساد على أنفسهم والخضوع للحكم ، ولا يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبى على النفوس وما تؤثر فيها من طريق القدوة ، فآخذ جمال الدين الأفغانى يبت في النفوس روح الثورة والشهامة ويحارب المذلة والاستكانة ، فعمل على رفع مستوى النفوس في مصر ، وكان للتدخل الأجنبي . الذى جاء نتيجة لاسراف اسماعيل في القروض — من الأسباب الهامة التى حفزت النفوس إلى التبرم من نظام الحكم والتمسك من مساوئه . وهذا وبدت مجادىء جمال الدين الأفغانى وتعاليمه سبيلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة في ظهور للنهضة الوطنية في أواخر حكم اسماعيل .

وعلى هذا فقد أشرفت تعاليم جمال الدين الأفغانى الجريئة كما يشرق للضوء للفرىب وشملت له شجاعته مؤقتا اسضاء الناس بغير تدخل من جهانب الحكومة وربما قد فكر اسماعيل في استخدام لتعاليم الجديدة في حروبه الطويلة مع القناصل الأوروبين ومما تكن الحقيقة في ذلك فقد أبيع جمال الدين أن يصل محاضراته خلال السنوات التى بقيت من حكم اسماعيل ولم يأتى القبض عليه إلا في عهد توفيق وبعد انشاء المراجعة الانجليزية الفرنسية وذلك في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ وانهى جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصرى وبقيت النفوس نائرة تنطلق إلى اصلاح نظام الحكم .

الامام محمد عبده وأثره الدينى في مصر :

كان الامام محمد عبده عالما فذا جمع بين حكمة الشرق وتصوره وفلسفته وبين مدنية الغرب وآرائه ومبادئه وقد تبع السيد جمال الدين الأفغانى في بث تعاليمه

والعمل على احياء النفوس ومنهضتهم او كان اهم اثر تركه محمد عبده هو الاصلاح الديني ، وقد تناول ذلك الاصلاح نقطتين هامتين ، اولها اصلاح الازهر وثانيها اصلاح المحاكم الشرعية .

أما عن الازهر فقد تناول الناحية الادارية والمالية والخلقية وخاصة بعد ان بدأ دروسه في الازهر في مايو سنة ١٨٧٧ - كما سبق الاشارة إلى ذلك وبمخصوص المحاكم الشرعية فقد تناول تنظيمها ورفع وظائفها وأنشأ مدرسة للقضاء الشرعي .

وكان انسر الامام محمد عبده في الحياة الدينية في مصر واضعها ، فعمل على تفسير القرآن الكريم فوضع تفسير جده عم ومسورة البقرة وغيرها ، وكتب ذلك التفسير بروح الاغية وعلمية ولم يقع في الاخطاء التي وقع فيها من سبقه من العلماء ، فاتبع طريق المطلق ولم ينظر إلى تلك الامساك التي لازمت تفسير للتداعي من العلماء .

ومن احسن مؤلفاته كتاب ( الاسلام والنصرانية ) وقد كرس الامام محمد عبده جهوده في هذا الكتاب في الدفاع عن الاسلام أمام مزاعم المسيحيين أمثال ريفان ، ودهانوت ، وغيرهما ممن أخذوا يهاجمون الدين الاسلامي تمهيداً للاستعمار مستغلين في دعاويهم بالانحطاط الذي المسلمين لشؤونهم في أمور دينهم ، وأثبت في ذلك الكتاب أيضاً أصول الاسلام وعلاقته بالحضارة مستعرضاً تاريخ المسلمين الحافل بالخدمات التي أدوها للعلوم والمعارف بأنواعها .

ومن أهم الجهود التي قام بها الامام محمد عبده أنه عمل على تصفية الدين بما يعتقده الناس من الترهات التي ألصقت به ، وجعل قاعدته في ذلك أن للعقل مقياس الدين ، فكل ما لم يتفق مع العقل من تفاسير السابقين اعتبره دخيلاً

لا يستحق البقاء وكان جل مجرده في ذلك موجها فيما يختص بالعقائد ، فحمل حملة صادقة على مسائل الأولياء والفقور وأن مثال هذه القاموس مما هو دخیل على الإيمان بالله .

وهكذا شهد عصر اسماعيل طائفة من رجال الدين ممن كرسوا حياتهم للدفاع عن الدين الاسلامي وتلقيته من الدخلاء ومن تلك الفئة التي كانت تتخذ من الدين وسيلة للمداهنة وبجاملة الاعيان ، وعملوا على نشر الوهي الديني بين طبقات المجتمع المصري ، وعلى رأس هؤلاء العلماء — كما رأينا — الشيخ مصطفى الهروسي ؛ والشيخ محمد المهدي العباسي ومهاجم السيد جمال الدين الأفغاني مساهمة فعالة في تلك الحياة الدينية ، كما كان الامام محمد عبده ممن لم فضل كبير في هذا المجال .

#### الدوسة :

بالرغم من الجهود التي بذلها العلماء في عصر اسماعيل لتلقيه الدين من للشوائب التي ظلت راسخة في عقول بعض الناس فقد رسخت في أذهان بعض العلوانف الدينية من الغرائب ما حارت فيها العقول وأصبحت عادة متبعة تقام في كل عام في الاحتفال بالمولد النبوي الشريف تلك هي « الدوسة » .

ويقول « فارمان » Farman أنه لم يعرف شيء من التحديد عن أصل « الدوسة » ، بينما سمع هو شخصيا في القاهرة بعض أحاديث شفهية عن القصة التي تقول :

أنه في حوالي القرن للعاشر كان أحد الشيوخ في طريق عودته الى القاهرة بعد تأدية فريضة الحج ، وعندما أراد دخوله حوزة داخل أسوار المدينة

بمحجة أنه لم يقدم الدليل المادى والاسماfid القوية على قوة ايمانه ولم يظهر من الصفات ما يؤيد له المركز الدينى الكبير الذى كان يشغله ، وقيل له : أنه اذا كان فعلا يستحق أن يكون شيخا له مكانته فعليه أن يقدم الدليل على ذلك — فأمر أن يحضروا عددا من الزجاجات الفارغة ويضعونها على الأرض فى صورة متراسة ، ففعلوا ، وصر الشيخ بقوة رافعا جواده دون أن تكسر منها واحدة .

وكان بين الحاضرين الذين جاءوا ليعاهدوا مذهب قوة الشيخ الدينية كثير من النساء اللاتي — من وقع المعجزة التى شاهدنها بأعينهن — دفعن بأطفالهن أمامه ، وصر الشيخ فوقهم ممتطيا جواده ولم يمسهم أذى ، وعندئذ فتمت له أبواب المدينة وعندما دخلها ، رمى الناس بأنفسهم على الأرض فصر الشيخ فوقهم أيضا ولم يمس أحد يسر ، وكانت تلك المعجزة تتكرر كل عام ، حتى أصبحت هزة من الاحتفالات الدينية . والواقع أن تلك تمصة بها من الفخامة مما لا شك فيه ، وبالرغم من ذلك فقد اعتقد الناس فيها وأصبحوا يعارضونها كل عام أثناء الاحتفال بالمولد النبوى لشريف فى أحد الأماكن الخلوقة الضيقة ، حيث تقام الخيام ، وفى كل خيمة تجسد أحد المشايخ ، ومعه أتباعه من الدراويش ، وبين هذه الخيام توجد خيمة خاصة بالخدوي ، وأخرى لرجال البلاط .

وما هو Butler أحد رجال البلاط فى عصر اسماعيل ، والذي كان يحضر تلك الاحتفالات الدينية مع اسماعيل ، يصف لنا تلك العادة الغريبة مبديا دمهته لتلك الاحتفالات التى كان يحضرها الخديوى بنفسه فيقول :

كانت تقام تلك الاحتفالات كل ليلة لمدة أسبوع ، فيها يأتي المسلمون من كل مكان لرؤية أصدقائهم ولدى يحضروا حلقات الذكر ، وتأتى الدوسة ،

في اليوم الأخير . وكان جهود الشرطة يحفظون النظام في ذلك المكان ، ويمنعون الناس من الارتفاع داخل المكان الفسيح ، الذي بواسطته حوالي ٣٠٠٠ ياردة ، وكانت تمتد على طول الطريق قطعة من الحصى عرضها عشرة أقدام ، وعلى تلك (الحصى) ينام الدراويش وجوههم مغطاة على الأرض لكي يمر شيخ الطائفة السعدية فوقهم ممطيا جواده ،

وحوالي الساعة الثانية عشرة صباحا يصل الحاديوي إلى مكان الاحتفال ، ويجلس في خيمته ، وهكذا يبدأ الاحتفال .

وفي الليلة التي تسبق ذلك الاحتفال ، يقضي شيخ الطائفة السعدية الليل في تأدية الصلوات والأعياد للمعجزة التي سوف تحدث في اليوم التالي ويظل كذلك حتى يعطي صلاة الظهر في يوم الاحتفال ، وعندما ينتهي منها يركب جواده ويذهب إلى مكان الاحتفال حيث يوجد ما لا يقل عن خمسة آلاف شخص ينتظرون قدوم الموكب الكبير وبعد إعطاء إشارة معينة يبدأ الحاضرون في « تمثية » غير واضحة تعان قدوم موكب الدراويش الكبير تنقده الأعلام الخضراء والخبراء وكتب عليها آيات من القرآن الكريم . وكان البعض يلبس ملابس خاصة ، والبعض الآخر قد حلقوا رؤوسهم وتركوا بها خصلات من الشعر ، وطائفة أخرى تصل شعورهم حتى أكفاهم ، والبعض الآخر عارى الجسم حتى منتصفه تقريبا ، وهم جرد وصول ذلك الموكب تبدأ الحركات الذكر حتى تخور قواهم ويخرج من أفواههم الزبد مثل المجافين ، فلا يستطيعون الوقوف على أقدامهم دون مساعدة ، والبعض الآخر يعزق « رقعا بين » بأسفانه وياكلونها بشرامة ، وعلى كل حال فالجميع ياتون حركات جنونية ، ويساعدون في ذلك ما يتعاطونه من (الحشيش) وكان منظرهم مقزعا ومشيرا ، مما دعى

« رجال البلاط » - الذين كانوا يجلسون في الخيمة الخاصة بهم - يتابعون ذلك المنظر باهتمام بالغ.

عقد نذ يأخذ كل منهم مكانه ، وعندما تعطى الإشارة ، يسقطون فجأة على الأرض ، ووجوههم منقطعة على الحصير ، ويحضر أحد المشايخ لكي يتأكد أن كلا منهم بجانب الآخر تماما كأنهم يكونون جسدا واحدا ، وحتى لا يترك فراغ بين أجسامهم ، وكانوا يرددون بين آن وآخر . الله . الله . وكان مرافقيهم يضعون نعالهم تحت وجوه الراقدين على الأرض ، ويقربون أقدامهم بعضها بجانب الأخرى ليجعلوا من تلك الاجسام قطعة واحدة متساكة يدوس فوقها الحصان ، الذي يجب أن تكون خطواته بهيئة عن الرأس واقعدام ، وتأخذ الحركة في المسكون ، ويضعون الرؤوس فوق أيادهم المشابكة ، ولكن يصدر منهم أنين مفرع ، وبعد ذلك يأتي الحصان حاملا شيخا للدرأوش أو بالأحرى شيخا لطائفة السعدية ، الذي كان يلبس عمامة خضراء كبيرة وعلى جانبيه رجلان يمسك كل منهما باجرام الفرس واثان آخران يسندان الشيخ ، الذي تكون عيناه مغلقتان ، ويتمايل يميناً وشمالاً وكأنه في غيبوبة ، وأمام الحصان مباشرة يجري رجل آخر فوق تلك الاجسام الراقدة وأمامه اثان آخران ، يتحركان بسرعة ويصرخان لأعلان قدوم الشيخ ، ولكي تستعد الاجسام لكي يمر الشيخ فوقها . وكان الشيخ ضخم الجسم ، وكذلك كان الحصان كبير الحجم فيأله من وزن مفرع تحملة اجسام الراقدين .

ويقول بنتر ، Butler ، أن بعض الناس قد أخبروه بأن الحصان لا يضع أرجله فوق الاجسام مباشرة ولكنه يمر فقط بينهم ، ولكنه يؤكد أنه رأى بنفسه أن تلك الاجسام كانت متلاصقة جدا حتى أن الحصان لا بد وأن يدوس

فوقها ، ورأى كذلك استسلام الأجسام الخفيف ، وفتنخاع العظام  
وتعطى طاق الأعضاء ويتشتم من يتشتم فما يصاب بأذى إلا من قل لإيمانه أو  
ثقلت كفة آثامه ، على ما هو في اعتقادهم الذى ورثوه عن الجاهلين ، .

ويستمر الحصان فى سحق الأجسام تحته ويظل الدراويش ساكنين لحظة  
بعد سروره ويتحمل الجميع الصدمة الأولى فى صمت ، ويعتبرون ذلك دليلا  
على قوة إيمانهم وبعد ذلك يحاول الجميع لفهمه ، ويصدر أبن خفيف ،  
وبعضهم يصرخ بشدة ويستقل بعد ذلك مضى عليه . لأنه لمنظر مؤلم ، لأنهم  
أنصاف أحياء ، عيونهم جاحظة ، فمنهم من تعظم فكبه وهذا متدلى اللسان ،  
وذلك يندفع إلى الامام ، من شدة الألم . وأن الألم الشديد الذى يراه الإنسان  
أماهه وتلك الوجوه السهراء التى تبيض من شدة الألم تجعل الإنسان وكأنه  
مريض من الفزع والإشفاق على هؤلاء البؤساء .

وسرعان ما يأتى اتباع الطائفة السعدية يأخذون الضحايا بعيداً عن مكان  
الاحتفال ، بل بعيداً عن القاهرة نفسها ، فيدفن الموق سرّاً ولا يعلم أحد عددهم  
حتى لا تصوب المعجزة شائبة . وعلى هذا فقد كانت الناس تعتقد أنه لم يمس  
أحد بسوء وذلك ديس الطريقة السعدية المطلسم لا يصاب أحد منهم بشيء  
ما يقوم ، .

وبعد أن يمر شيخ الطائفة السعدية فوق الأجسام يرجع من طريق آخر إلى  
خيمة الخديوى حيث ينزل من فوق حصانه ويتمم كلام غيب مفهوم ، ولكن  
لا يحسن أى أحد من رجال البلاط ، استقباله ، وعقد ما يعود مرة ثانية  
للميدان يتجمع حوله جموع كبير من الناس متلفين للشيخ المبروك ،  
ويقولون يده أو يد كل من يستطيع لمسه .

وفي الوقت الذي كان يدهى فيه بعض الناس أن الحصان لا يوجد على رجله  
(حدوة) من الحديد فإن ذلك الادعاء كان كاذبا فقد كانت تغطى طبقة من الحديد  
حوافر الحصان تماما وكان الخديوى إسماعيل لا يملك السلطة - على حد قوله -  
لإبطال تلك العادة القديمة التي أصبحت راسخة في العقول ، فقد كان يخشى من  
إثارة الجمهور الدينى ضده وكان يهرب عنهما الخديوى بقوله : « إنها عمل  
خفيف وأنا أخجل منها شخصياً » .

ولكنه كان يعتقد أن الذى ينتج من تلك العادة بعض هروح سطحية فقط  
ولكنه لا يضره ، أخبره بما رآه بنفسه من عالم هؤلاء البؤساء وعذابهم ،  
وأخبره أيضاً بما فى حوافر الحصان من حديد ، حيث كان الخديوى يعتقد  
غير ذلك .

وكان الخديوى يقول : « إننى إذا أبطلت ( الدوسة ) فإن الناس سوف  
يقولون أن ذلك قد تم تحت الضغط الأوروبى وليس بدافع من رغبى » .  
وكان يريد بذلك أن يعطيه الفرصة حتى يستريح لإلغاء تلك العادة في المستقبل .  
كذلك قال الخديوى أنه أرسل أربعة عشر طبيباً للاستفسار عن الجرحى ،  
ولكن الأطباء المصريين والأجانب ، لم يستطيعوا معرفة أى شئ عنهم فقد  
أنفاهم للدراويش بعيداً عن أعين الناس .

وقد بلغت بشاعة ( الدوسة ) درجة كبيرة حتى أن جريدة ( التيمس )  
الإجليزية نشرت مقالاً نددت فيه بتلك العادة المبتذلة ، وانتقدت - كذلك -  
حضور الخديوى ، ذلك الاحتفال .

واعترض الخديوى بأنه لا يستطيع أن يعمل على إلغاء ( الدوسة ) مادام



الشيخ البكرى على رأس الدراويش ، وأنه لا يستطيع أن يفعل ذلك ، مجرد  
توليته الحكم خوفاً من إثارة الشعور الدينى ضده ،

ويقول الخديوى فى حديثه مع « بترل » Butler :

( لقد وقع حادث غريب ، فأنت تعرف أنى صممت على إلغاء ( الدوسة )  
هذا العام وأن الشيخ البكرى لم يكن مضى على وفاته الكثير ، حسناً ، أن الشيخ  
الذى امتلأ بجواده وصار به فوق أجسام الناس لعدة سنوات قد لفظ الآن  
أنفاسه الأخيرة . إنها مسألة عجيبة حقاً ) ، واستمر الخديوى قائلاً : ( وهناك شىء آخر  
أعجب من ذلك هو أن الحصان الذى كان يستخدمه الشيخ البكرى أصبح مرصفاً  
جداً ، ومن المحتمل أن يموت بين آن وآخر ، .

وكان يقصد الخديوى بذلك أن هذه عوامل سوف تساعد على إلغاء  
( الدوسة ) . واستدساو الخديوى رجال الدين الذين كانوا متحفظين فى  
إجابتهم رغم اعترافهم بأن ( الدوسة ) ضد الدين الإسلامى ، ولكنهم كانوا  
يخشون الناس أيضاً ، وعمل الخديوى على نقل مكان الاحتفال بالمولد النبوى  
لشريف من بولاق إلى العباسية حتى يكون فى ذلك قضاء على الاعتقاد القديم .  
وبالرغم من كل ذلك لم يتمكن الخديوى من إلغاء ( الدوسة ) التى ظلت تقام  
حتى أواخر عهده ، وكانت الصحف تنشر أخبارها .

موارد الاتفاقي على المساجد ورجال الدين :

نظراً لأن بعض المساجد والمكاتب الصغيرة كان قد تضرر فى أوائل عهد  
إسماعيل بحكم مصر ، فقد أمر بوقف لإيراد عشرة آلاف فدان من الأقطان  
المتروكة والمستعمدة فى المديرىات وذلك للعمل على عمارة المساجد والمكاتب  
وحفظاً لأقامة الشعائر الدينية ومنع تلك المساجد من الانهيار .

كذلك كانت الحكومة في عصر إسماعيل تعمل دائماً على ترميم التكايا وتعميرها وذلك لإيواء الفقراء والندراويش - فمثلاً نجهد إسماعيل بصهر أمراً إلى محافظ مصر (القاهرة) لكي يعمل على إيجاد منزل يصلح لإسكان فقراء وندراويش القصر للعيني وذلك بناءً على التريضة المقدمة من شيخ تلك التكية .

وهذا وكيل ديوان الداخلية يرسل إلى الخديوى قائلاً : « إن شيخ تكية السليمانية يشكو أن التكية مقفلة لكونها خراب وأن الندراويش متضررون لهذا السبب » . ويطلب من الخديوى العمل على ترميم تلك التكية المذكورة ، بحيث قد مضى عليها وقت طويل وهي على ذلك الحال .

وفي رسالة من إسماعيل حليم فاخر الجهادية إلى المصينة السنوية بعده يطلب صرف ثمانين ألف قرش تهريراً عن بعض الأماكن الملحقة بالتكية الرفاعية للسكانة ببولاق والتي استولت عليها الحكومة لإقامة « وابور طحين » ويوضح في رسالته أن عدم صرف هذا المبلغ سوف يعطل إقامة شعائر التكية ، لأن ليس للتكية وارد تهود به ما هو لازم وضروري .

هذا عن المساجد والتكايا ، أما عن رجال الدين أنفسهم فقد تقدم علماء الأزهر إلى الشيخ العباسي شيخ الجامع الأزهر و « فقي ، السادة الجفنية يطلبون منه العمل على حصر ما هو مرتب قديماً وحديثاً لأهل العلم ، من مرتبات ومعاشات ، وبدل كسأوى مما انحل عن أربابه وما هو باق للوجودين منهم وربطه باسم هذه الطائفة على الدوام والاستمرار ، وذلك بأن يقول ما كان يتقاضاه العلماء في حياتهم إلى الأولاد والمذكور لهم من بعدهم أي ما عهدت بهم إذا ما كان بعض ذلك يكفيه ويقوم بمعاشه مع أولاده وأخوته والا

يترتب له منه بقدر ضرورة معاشه والباقي ينتقل لمن يوجد مستحقا من العلماء  
أما من لم يخلف ذكورا أو خلف لكنه لم يكن بهذه الصفات فينتقل جميع مرتب  
والده لمن يستحقه سواء من هذه الطائفة واحدا أو أكثر وأن يكون الاجراء  
بمعرفة شيخ الجامع الأزهر ، ومن خلف منهم طفلا فأكثر يعامل معاملة الكبار  
من الأولاد في ترتيب مرتب والده له ، حتى يبلغ ، فاذا كان لا شغل له الا العلم  
استدام له ذلك . والا أخذ منه ورتب لغيره من المستحقين بنفس الطريقة  
السابقة وبلغ مقدار ما انتقل عن العلماء من سنة ١٨٦٥ حتى سنة ١٨٧١ مبلغ  
١٦٧٠ جنيهيا سنويا تقريبا ، وقد وافق اسماعيل على طلب العلماء وأمر بتوزيع  
تلك الأموال عليهم بعد إعطاء حق الورثة ، على أن يقوم شيخ الجامع الأزهر  
بتوزيع ذلك بنفسه بما يراه موافقا .

وبالرغم من تحديد المرتبات لرجال الدين فقد سلك بعض العلماء مسلكا شائنا  
فقد قام أحد علماء دمياط بالاختلاس وأساء معاملة الناس وأغضب أموال  
المعجزة ، والضعفاء وجهات الاوقاف بما أدى إلى تشكى الكثيرين منه وقد كان  
يتخذ من أحد الأجانب ظهرا له وساميا ويحركه ويغيره بالافتراء .

أما عن شيخ الجامع الأزهر نفسه فقد كان يتقاضى مرتبا قدره اثني عشر ألفا  
وخمسمائة قرش في السنة بالإضافة الى ثلاثة آلاف وثلاثة وخمسين قرش قيمة بدل  
كسوة بالإضافة إلى التعيينات السنوية الآتية التي كان تصرف له وهي :

عدد

- ١ صابون بالقنطار ( جميعه قنطار واحد )
- ٥ مسلي بالقنطار ( جميعه خمسة قناطير )
- ١ سكر كسر بالقنطار يستعوض بسكر و ابوري قنطار واحد
- ٣ مسلي ابيض ثلاثة قناطير
- ٥ مسلي خمسة قناطير
- ١ جمع اسكندري اصفه مشغول بالقنطار ، يستعوض بجمع من بمك قنطار واحد
- ١ بون قهوة بالقنطار — قنطار واحد
- ٦٠ حطب رومي بالجملة — ستين جملة
- ٣٦ قح بالاردب — ستة وثلاثين اردب
- ٢٤ فول بالاردب أربعة وعشرين اردب
- ٥٠٠٠ تب ابيض بالاقه — خمسة الاف اقه

فشكلون الجملة ١١ صنف .

ما سبق يتضح موارد الرزق لرجال الدين في عصر اسماعيل ، وكيف كانوا يحصلون عليها حتى تضمن لهم الحكومة أرزاقا معينة معينهم على شق طريقهم في الحياة وتأدية رسالتهم على الوجه الأكمل .

وبازياد احتكاك مصر بأوروبا ابتدأ العلم الاوربي والتقليد الغربي يزاحمان للثقافة الاسلامية ونتيجة لذلك تأثرت الحياة الدينية بتلك التطورات الجديدة ، وبعد أن كان المصريون يذعنون من أن يحتكوا الى غير قوانين الاسلام لأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر صريح في القرآن . أصبحت القوانين تؤخذ من تشريع أوروبا ولا يرى المصريون حرجا في أن يحتكوا اليها أو يخضعوا لها وافقت

الفقه الاسلامى أم لم موافقه، وما كان ذلك الا خضوعا لحكم الظروف الاجتماعية  
ونتيجة للاحتكاك بأوروبا .

وعندما اشترك الاجانب في الوزارة المصرية في العام الاخير من حكم  
اسماعيل وذلك سنة ١٨٧٩ عقد العلماء عدة اجتماعات مع الاعيان وذلك لاثارة  
الكراهية الدينية ضد الوزراء الاوروبيين، وعتوازياضهاشا بأنه صدوق المسيحيين.  
وهذا يوضح لنا مدى الوعى القومى بين طبقة رجال الدين بعد أن كان كل  
منهم لا يعيا الا بالشتون الدينية فقط دون الدينية منها .

تلك هى طبقة رجال الدين فى عصر اسماعيل والثى تارلتها بتدلتغير والتطور  
بحكم الظروف الاجتماعية التى طرأت على المجتمع المصرى فى ذلك الوقت بعد  
أن كانت فئة جماعة فى مكانها لا تتغير بمرور الزمن ، فاضطرتهم الاحداث إلى  
السير فى ركاب التطور مع الزمن .

## الفصل الثامن

### طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة

أولاً : طبقة الأفندية

من هم الأفندية :

نقصد بالأفندية تلك الطبقة من طبقات الشعب - في عصر اسماعيل - والتي كانت تتكون من الشعب اب للذين نالوا قسماً من الثعام في مصر ثم أرسلوا إلى الخارج لإتمام تعليمهم والحصول على الدرجات العلمية من دول أوروبا خاصة ، كي يعودوا إلى بلادهم مزودين بكل جديد ولكي يستخدموا تلك المعرفة الجديدة لمصلحة البلاد .

ولكن هؤلاء الشهاب أو السواد الأعظم منهم ما لبثوا أن تأثروا بالبيئة الأجنبية وعند عودتهم إلى بلادهم ، حاولوا الظهور بمظهر جديد يختلف عن المظهر الذي كانوا عليه قبل سفرهم إلى الخارج ، فقلدوا الأجانب في كل شيء ، في المأكل والمشرب والملبس ، وساعدتهم في ذلك ظروف معينة ، منها أن اسماعيل نفسه ، كان يهدف إلى ادخال مظاهر الحضارة الأوروبية في البلاد ، فكان يقيم الحفلات الراقصة تشبهاً بالإوروبيين وأحضّر المشايخ والمطربين والمطربات من الخارج لكي يعملوا في مصر ، كما حاول ادخال كل ما هو أوروبي في البلاد .

وتلك الطبقة التي نحن بصدد الحديث عنها - وهي طبقة الأفندية - كانت تعمل على تقليد الأجانب وخاصة الأوروبيين في كل شيء ، مثل شرب الخمر

والسهر في الأماكن العامة ، واستخدام بعض الكلمات الأجنبية أثناء الحديث  
وهم بذلك أخذوا من الأجانب العادات السيئة ، وانصرفوا عن مجاراتهم في  
التقدم بالبلاد حتى تصل إلى مصاف الدول الأوروبية ، وفي هذا الفصل  
سأحاول مناقشة التصرفات التي كانت تقوم بها تلك الطبقة مما يتعارض مع  
مصلحة البلاد .

ولكن يجب قبل أن نتحدث عن تلك الطبقة والدور الذي قامت به في  
الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل - يجب أولاً التعرف على أول عهد  
مصر بالبعثات وكيف استمر إرسال تلك البعثات إلى الخارج حتى عصر  
اسماعيل . حتى نستطيع أن نكون صورة صادقة عن هؤلاء المبعوثين ،  
والظروف التي جعلتهم يدفعون في تيار تقليد الأوروبيين دون تمييز . وبذلك  
نتعرف على الدوافع التي جعلتهم يسلكون ذلك السبيل . والواقع أنهم عندما  
فعلوا ذلك فقد أخذوا عن دول أوروبا العادات السيئة فقط ونقلوها إلى بلادهم ،  
وبالغرض في ذلك إلى أبعد الحدود .

#### تاريخ إرسال البعثات إلى أوروبا قبل عصر اسماعيل :

لما رأى محمد علي أنه في حاجة إلى أناس متعلمين في العلوم الرياضية  
والطبيعية وأصول القرية وترتيب المدارس والدراسة ، أخذ يرسل البعثات  
إلى الخارج وخاصة إلى أوروبا لكونها مقر تلك العلوم في ذلك الوقت ،  
فقد نقلت الكتب القديمة إلى لغاتها وضمت إليها ما ألف من رجالها بلغتهم  
فاحتكرت النعام .

وغادرت البعثة الأولى مصر في مايو سنة ١٨٢٦ ، وقد مكثت تلك البعثة  
في أوروبا ثمان سفين وتسعة أشهر ، ووزعت على عدة دول ، وكانت من

رجالها العلامة للفاضل المرحوم رفاعة بك ، وكان عدد تلاميذها ١٢٧ تلميذا منهم أولاد الذوات ، والعمد والآمال من العرب والأتراك والشراكسة وبعض الروم والأرمن من أولاد المستخدمين منهم في الحكومة .

وفي سنة ١٢٥٢ هـ ( ١٨٣٨ ) أرسل ١٣ تلميذا أقام بعضهم ٨ منحوات وللبعض ١١ سنة ، وفي سنة ١٢٥٤ هـ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٢٥٩ هـ أرسل أفراد بلغوا ٢٧ تلميذا ، وبمجموع هذه الرسائل ١٧٧ تلميذا ، صرف عليهم ١٧٤ و ١٢٣ جنيبا وبحسب اختلاف مدة إقامتهم ، اختلفت مقادير ما خص التلميذ منهم ، ففي البعثة الأولى تكلف التلميذ ٥١٨ جنيبا ، وأما البعثات الأخرى فانها مختلفة ، فمنهم من أقام ١١ سنة فتكلف ٩٤٩ جنيبا ومنهم من أقام ٢١ سنة فتكلف ٣٤٢٥ جنيبا ، وآخر أقام ١٩ سنة وتكلف ٢١٠٧ جنيبا ، وعلى ذلك فان المصروفات اختلفت بحسب مدة كل منهم في البعثة .

وفي سنة ١٨٤٥ أنشئت في باريس مدرسة مصرية لتعليم الشباب الوافدين من مصر ولكنها ما لبثت أن أغلقت في سنة ١٨٤٨ .

وفي نفس السنة ( ١٨٤٥ ) أرسلت البعثة الخامسة التي كان منها حسين بك وعبدالحليم باشا انجملا محمد علي ، وكانت تشكون من ٧٠ مبهوثا ، منهم للمعلاة علي مبارك شبا وكانت بالطبع في فرنسا وبلغت نفقاتها ٩٤٦١٥ جنيبا .

واستمر محمد علي في ارسال البعثات وخاصة إلى فرنسا ، ولكن عدد المبهوثين أخذ يقل شيئا فشيئا ، ويقدر عدد المبهوثين في عهد محمد علي حوالى ٣٠٠ طالب وانخفض هذا العدد إلى ١٩ في عهد عباس ، ١٤٥ في عهد سعيد .

وهكذا فان طبقة الأفندية ، كانت موجودة قبل عصر اسماعيل ، منذ



جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ومعها العلماء القهرنسيين ، هؤلاء العلماء الذين كانوا من الدوامل التي جعلت محمد علي يرسل البعثات إلى دول أوروبا وخاصة فرنسا ، وجاء هؤلاء المبعوثين إلى مصر بعد أن مكثوا سنين طويلة خارج بلادهم حتى أن بعضهم أقام في الخارج ما يزيد على العشرين عاما ، وكانت تلك المدة كافية لكي يتعلم يهودون إلى بلادهم وقد تأثروا بدرجة كبيرة بالعادات الموجودة في تلك المدن الأوروبية التي أقاموا بها أثناء دراستهم بالخارج . ونقلوا تلك العادات معهم إلى مصر ، فقلدوا الأوروبيين في كل شيء ، وحاولوا أن تكون معيشتهم في مصر على نط تلك الحياة التي عاشوها في الخارج ، وبالتالي في ذلك إلى أقصى الحدود فشرعوا الخمر وأقاموا الحفلات العامة ولبسوا الملابس الأفريقية ، ولم تخل أحاديثهم من بعض الكلمات الأجنبية .

وجاء عصر اسماعيل وكان يعمل على ادخال مظاهر الحضارة إلى مصر فزاد من ارسال البعثات إلى الخارج ، وخاصة إلى أوروبا ، وبالتالي زاد عدد أفراد تلك البعثة وهي طبقة ، الأفندية ، الذين أخذوا يقلدون الأجانب . دون تمييز .

#### ازدياد ارسال البعثات إلى الخارج في عصر اسماعيل :

جريا على عادة اسماعيل في التقبجه بدول أوروبا ، فإنه أخذ في زيادة عدد المبعوثين إلى الخارج وخاصة مدن أوروبا ، وهؤلاء تأثروا كثيرا بما رأوه في تلك البلاد من عادات ، وسبب ذلك أن المبعوثين في عهد محمد علي كانوا من الطبقة المتقدمين في السن . فلم يكن أول البيئة الغربية فيهم مثامنا كان في مصر اسماعيل ، حيث أنهم كانوا شبانا في نحو العشرين من هجرهم ، أودون ذلك ، الأمر الذي جعلهم يتأثرون بسرعة بالجو المحيط بهم ، والأكثر من ذلك أنهم

حاولوا نقل ذلك الجو إلى بلادهم .

وهكذا ، يمكن القول ، أن طبقة الأفندية ، أنه تكوّنت بشكل فعال في عصر اسماعيل أكثر من أي عصر قبله ، وبالطبع ، كان ذلك نتيجة طبيعية لزيادة عدد المبعوثين إلى دول أوروبا ، وإلى كون هؤلاء المبعوثين من الشباب .

وكانت أهم الدول التي أرسلت إليها البعثات في عصر اسماعيل هي فرنسا ، وإنجلترا ، وإيطاليا وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية وكذلك أفريقيا . ولكن أكثر الدول التي أرسلت إليها تلك البعثات هي فرنسا بمساعيدها المختلفة وخاصة باريس . وفيما يلي جدول يبين عدد المبعوثين في كل سنة من سنة حكم اسماعيل :

السنة	المباغون في الخارج	المستجدون	الجهة	عدد الذين حضروا	المباغون
١٨٦٨	١٧	٢٨	٤٥	٤	٤١
١٨٦٩	٤١	٤٣	٨٤	٢	٨٢
١٨٧٠	٧٦	٠	٠٠	٠٠	٧٦
١٨٧١	٧٦	١٨	٩٤	١	٩٣
١٨٧٢	٩٣	٢٨	١٢١	٢	١١٩
١٨٧٣	١١٩	٥	١٣٤	٥٢	٧٢
١٨٧٤	٧٢	٦	٧٨	٢٠	٥٨
١٨٧٥	٥٨	٣	٦١	١٧	٤٤
١٨٧٦	٤٤	٥	٤٩	٧	٤٢
١٨٧٧	٤٢	٥	٤٧	٣	٤٤
١٨٧٨	٤٤	١٣	٥٧	١٨	٢٩
١٨٧٩	٢٩	٣	٤٢	٧	٣٥

من الجدول السابق يتضح زيادة عدد المبعوثين في السنوات الأولى لحكم  
اسماعيل وان تلك الأعداد ظلت تقل في السنوات الأخيرة من حكمه بشكل  
ملحوظ . فمثلا نجد أن عدد المبعوثين سنة ١٨٦٩ كان ثلاثة وأربعون طالبا  
في الوقت الذي أرسل فيه في سنة ١٨٧٩ ثلاث طلاب فقط ، ويرجع ذلك إلى  
الارتباك المالي الذي حدث في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل والذي أدى  
إلى الاختلال بجميع مرافق الدولة .

ويؤكد بجميع الباحثون على أن عدد الطلبة الذين أرسلوا إلى دول أوروبا  
تحت حكم اسماعيل ١٧٢ طالبا وبلغت نفقاتهم ٥٧ ١٦٣ جنيهًا . اللهم إلا الشيخ  
على يوسف الذي ذكر في خطابه الذي ألقاه بالمؤتمر المصري حيث قال أن عدد  
هؤلاء المبعوثين كان ١٥٥ فقط وأيده في هذا الرأي السيد عبد الله النديم الذي  
قدر نفقات تعليمهم بمبلغ ١٣٧ ٨٦٦ جنيهًا .

وعلى ذلك فبالرغم من أن عدد المبعوثين إلى أوروبا تحت حكم اسماعيل  
كانوا أقل عددا من هؤلاء الذين أرسلوا في عهد محمد علي ، فإن هؤلاء الشباب  
الذين عادوا من أوروبا في عصر اسماعيل كان لهم طابعها مميزا يميزهم عن غيرهم  
بشكل واضح ، أكثر من هؤلاء الذين عادوا من أوروبا في عهد محمد علي ، وقد  
يرجع السبب في ذلك .. كما سبقت الإشارة .. إلى أن معظم طلبة البعثات في  
عهد محمد علي كانوا من المتقدمين في السن ، بعكس هؤلاء الذين ارتادوا  
أوروبا في عصر اسماعيل فقد كانوا من الشباب اللذين لم يتجاوز معظمهم  
العشرين عاما ، وهذا كان له أثر فعال في سرعة تأثرهم بالعوادات الأوروبية؛  
فملدوا الأوروبيين وبالعوا في هذا التقليد حتى كانوا عرضة للفتنة من ذوي  
القول الفاتحة وخاصة السيد عبد الله النديم .

### الآفندية والمباغة في تقليد الأجانب :

لقد اشتهر عن (الآفندية) في عصر اسماعيل أنهم كانوا يقدون الأجانب دون مراعاة ظروف البيئة التي نشأوا بها وترهبوا على أرضها، من ذلك مثلا أولئك الذين تلقوا دروسهم في الخارج وعندما عادوا إلى بلادهم - لكي يطبقوا ما قاموا بدراسته في دول أوروبا لكي يفيدوا به أوطانهم - فانهم كانوا يؤدون ما تعلموه كما سمعوه. (ولابراهن فيه النسبة بين مشارب الأمة وطباعها وما عرفت عليه من عاداتها فيتممها له على غير وضعه لخدمهم عن أصله وطوهم بمخاضه عن ماضيه وغفلتهم عن آتية، يظنونه على ما بلغهم هو الكمال لكل نفس والحياة لكل روح فيرومون من الصغير ما لا يرام الا من الكبير وبالعكس غير ناظرين الا إلى صور ما تعلموه ولا مفكرين في استعدادهم يعرض عليهم وهل يكون له من طباعهم مكان يحمد أو يذمها على ما بها أضعافا وما هذا إلا لكونهم ليسوا أربابها وإنما هم لها نقلة وحمل).

من ذلك يهين أنه حتى المعلوم التي درسوها لم يحاولوا الاستفادة منها على الوجه الصحيح الذي يفيدون به وطوعهم، بل كانوا ينقلون ما سمعوه دون تصرف ودون مراعاة ظروف بيئتهم.

وكانت توجد طائفة منهم تجارى في مسمار الملاهى جريا على عادتهم في تقليد الاجنبي وترويج تجارتهم بمطاميرهم بخورة المقنوعة، كما لعبوا الميسر أيضا فلهبت بهم أيدي الحوادث وأصبحوا أذلاء بعد أن كانوا أحرار.

ويتحدث السيد عبد الله اللنديم عن تلك الحالة فيقول :

(أنه لو لم يجد فينا الاجنبى استعدادا لتقبل كل ما يعرضه علينا مما خفى ضرره تحت شعاراته حسين مار بحت تجارتهم ولا ترك وطنه العزيز وشده عنه الرجال.

فلننقده الحقائق ولنعتبر بتقلبات الأيام وصروفها ونعتمد لواء العزم على تغيير  
الخطئة قبل أن يتسع الخرق على الرافعة . عجبنا لنا لم لا تقتدى بمن خالطناهم  
المسلمين العديدة ولتطبع بملابسهم الحميدة المؤسسة على تهذيب وطنهم مهما شطوا  
عنه والزود عن حقوقهم والمحافظة على عوائدهم ودينهم ولغتهم والتمسك  
بمروءة الوفاق وغير ذلك مما ضمن لهم الفخر علينا ونحن نرتع ونلعب مفرطين  
في اتساع الشهوات وتضييع الأحوال ولتقدم لنا الحالة أحيانا لاقتراض  
الدراهم من أحدهم فيصرف لنا من خزائن كرمه ما لا يفوته تخليده في بطون  
الأوراق ( السكبيالات ) مع أخذ الاحتياطات اللازمة على حقوقه وتسجيل  
ما يراه مناسبا له من الريح فتش عليه ونخرج من عنده وآخر دعوانا أن الحمد  
لله والشكر لهذا الخواجه الكريم ، وبعد أن تخرج نذكر أيام الحظ وليالي  
الدهر ، فلا يسعنا إلا التوجه ( إلى الخواجه هول مقلا ) صاحبنا القديم الذي  
جمعت نهارته من النبيذ اللذيذ والشمبانيا العال والبيرة اللطيفة ما سبب أموالنا  
فناهب هناك أسفاننا ببعض جرعات ثم تركه قاصدين قهوة ( فلان ) المشهورة  
فلا نستطيع تسليم الخواجه ساعتنا حتى لو فيه حقه ولا نزل على هذه الحال  
والديون تراكم علينا حتى يباع ما نملكه ، وقس على ذلك ما يجرى عن تسليط  
البراع فليستية قط الغافلون وليذكر المتذكرون والامنى يستقيم الظلم  
والهرد أعرج .

وهكذا صور السيد عبد الله القديم حال من يسير في تيار تقليد الأجانب  
من شرب الخمر ولعب الميمر وذلك بالطبع بعد أن رأى ذلك متفشيا في المجتمع  
وكان يهدف - بدون شك - إلى الحد من هذه التصرفات البذيئة التي لا تليق  
بالشباب المثقف .

والعجيب انهم كانوا يقلدون الاجانب فيما لا يجدى ولا ينفع ؛ كالتفنن في  
المساكل والمشرب والمابس حتى هلبوا الاجنبى كيف يكون الفن والتأنيق  
والزموه أن يظهر لهم كل يوم ، من عجائب (المسودة) والاصناف المتنوعة  
ما انطوى غشه تحت ستار التعمسين ، وبهذه الطريقة فانهم ضمنوا لهذا الاجنبى ،  
ازدهار مصانعه وتحويل أغلب ما تخرجه هذه المصانع من انواع الزخرف على  
الشرق ومدنه . وكان إذا حضر تاجر منهم صنفا جديدا تساهقوا لشراؤه  
ودفعوا الاثمان الباهظة فيه بنية صافية ورضاء قاب بدلا من أن يعملوا على  
تشجيع المهنوعات الوطنية ويعملوا على رواجها .

كذلك كان يوجد بين كبار الموظفين الذين تلقوا التعليم الاوروبى ، من  
انصفوا بعيوب الغرب فقط ، فكأنهم تعوزهم الامانة في تصرفاتهم ، وينقصهم  
للصدق ويقومون بأقل عمل ويحاولون الحصول على أكبر أجر بطرق غير  
مستحبة . وكثيرا ما كان يرتكب مديروا الاقاليم انفسهم الاخطاء الجسيمة  
ولا يصل شئ منها إلى القاهرة وما جاورها ما لم يصل ذلك عن طريق السباح  
وكان إذا سمع الخديوى بذلك الاخطاء لا يعاقب مرتكبيها ، فغرضوا ضرائب  
نادرا ما تصل إلى خزينة الدولة وسخروا للفلاحين بدون أجر في أراضيهم  
الخاصة .

وعلى ذلك فانهم انصفوا بكثير من الصفات السيئة ، فأخذوا عن الغرب  
عيوبه فقط ، وتمادوا في ذلك إلى أبعد الحدود .

والأكثر خطورة على الاطلاق أولئك الشرقيين الذين استخدمهم الغربيون بأجر  
بسيط فأخذوا يبارزون من كانوا اخوانهم قبل أن يبيعوا أنفسهم ويوهبوا  
بكلمات لا طائل تحتها ، وكانت تلك الفئة أشد على الشرقيين من الغربيين فهم

الاهداء الالهاء والخوفا العادون ، فكثروا ما كانوا يستندون أوروبا بسدهوى  
المحافظة على الأمن والخوف من الحركات الدينية، بل لقد ألفوا الكتب ونشروها  
بين الغربيين ليبيعوا وطنهم وأخوانهم بضمن بخص .

وهكذا فإن تلك لفظة لم تقتصر على تقليد الاجانب وبجاراتهم في تلك الاعمال  
المسيئة بل أن هؤلاء الاجانب انفسهم أرادوا الاستفادة من تلك لفظة لمصلحتهم  
الخاصة وكانوا يستخدمونها ضد أخوانهم المهرين كي يستوليوا السيطرة على  
البلاد .

وكان منهم من يقوم بذلك العمل على الوجه الذي يرضى هؤلاء الاجانب  
لأنه كان يخدم فيهم من يساعده على تحقيق رغباته أيضا ، تلك الرغبات التي كانت  
على حساب حقوق زملائهم من الوطنيين والذين كانوا يستندون عن وطنهم  
بصدق أمام تلك لفظة الفسالة .

#### أضرار المبالغة في تقليد الاجانب :

كان الضرر كبيرا من أثر المبالغة في تقليد الاجانب في عصر في  
عصر اسماعيل وذلك لمحاولة (الافندية) للظهور بمظهر شباب أوروبا فقلدوهم في كل  
شئ ، بالغوا في ذلك إلى أقصى حدود المبالغة .

من ذلك أنهم بالغوا في تقليد الأوروبيين في وسائل التسلية واللهو وما ذرفوا  
ذلك أكثر من الأوروبيين أنفسهم حتى أصبح معظم الذين يرتادون صالات الموسيقى  
والرقص من أفراد تلك الطبقة ، إلى جانب بعض الأوروبيين وذلك أنهم لم  
يكن لديهم من الوسائل النافعة ما يساعدهم على الاستفادة بوقت الفراغ .

والواقع أن هؤلاء (الافندية) بتقليدهم الأوروبيين ذلك التقليد الاعمي قد ألحق

٢٢٨ أضرارا بالغة وقد ذكر لنا السيد عبد الله القديم أمثلة متعددة على مساوي ما كانوا يقومون به ، من ذلك :

(أن أحدهؤلاء للشباب كان صحيح الهيئة ، قوى الأعصاب ، جميل الصورة ، لطيف محبوب من الجميع ، وبينما هو كذلك صحبه أحد المضللين واستماله إليه وظن أهله أن ذلك المضلل من الأتقياء ، الذين لا يعرفون الله ، ولا يعملون إلى المفاسد ، فأخذوه معه إلى أماكن ليس له سابق عهد بها (وغلب هذا المصاحب على هواه فغرم بجميع الغرباء واستدعاء الأهداء ومصاحبة الأشقياء ومساعدة الأغبياء) حتى أدى ذلك كله إلى مرضه ، وعندما رآه أحد أقاربه قال له :

(الكم تركتموني لصاحب يدور بي أينما دار فمررتى لمن لم أعرف طبعه ولا عاداته ولا لغته فلم أجد بدا من الموافقة ودرت معهم في أماكن اللهو حتى أصبحت بالعداء الأفرنجي).

وجاءوا له أهله بالأطباء الذين تولوا أمر علاجه من هذا للداء وأمروا أهله بالأبتزكون الغرباء يقولون خدمته ولا يمكنوا الأجانب من الوصول إليه خوفا من افسادهم العلاج).

من هذا نرى مدى الضرر الذي يخلق هؤلاء الشباب من جراء السير في تيار تقليد الأجانب دون التمييز بين ما ينفع وما يضر ، فكانت العاقبة وخيمة .

وفي بعض الأحيان كان يجد أفراد تلك الطبقة أن تصرفات أهلهم من بني وطنهم أصبحت غير لائقة ، ونسوا أنهم أبناء هؤلاء الناس الذين يحاولون التبرئة من تصرفاتهم بعد عودتهم من أوروبا ويضرب لنا السيد عبد الله القديم الأمثلة العديدة على سوء تصرفات تلك الطبقة في بعض الأحيان ، من ذلك ما ذكره

تحت عنوان (عربي أفرنجي) حيث يقول :



د أنه كان لأحد الفلاحين ولد يسمى ( زعيط ) تركه يلعب في القرباب وينام في الوحل حتى صار يقدر هل تسريح الجاموسة فسرحه مع البهايم الى الغيط يسوق الساقية ويحول المساء وكان يعطيه كل يوم أربع صندويلات وأربعة أخاخ يصل وفي العيد كان يقدم له البخنق ليمضه بأكل اللحم باليصل ، وبينما هو يسوق الساقية وأبوه جالس عندما مر بهما أخذ التجار فتدال لأبيه لو أرسلت ابنك إلى المدرسة لتعلم وصار انسانا فأخذه وسلمه إلى المدرسة فلما أتم للعلوم الابتدائية أرسلته الحكومة إلى أوروبا لتعلم فن عين له ، فبعد أربع سنين ركب الوابور وجاء عائداً إلى بلاده فمن فرح أهله حضر إلى الاسكندرية ووقف في رصيف الميناء ينتظره ، فلما خرج من القلعة قرب أبوه ليمضضه ويقبله شأن الوالده المحب لولده فدفعه في صدره وحرت بينهما هذه العبارة :

زعيط : سيحان الله عنكم يا مسلمين مسالة الحظن دى قيمته جدا .

مهيط : أمال يا أبني نسلم على بعض ازاى .

زعيط : قول ( بون أريفى ) وسقط ايديك في ايدي مره واحدة وخلّاص .

مهيط : طو يا أبني أفا تقول هنيش ويفى .

زعيط : موش ريفى يا شيخ ، انتم يا أبناء الهرب زهى البهايم .

مهيط : الله يسترك يا زعيط والله جا خيرك يا أبني فوت روح فوت .

ويستمر السيد عبد الله للنديم قائلا :

( فلما وصل به الكفر قامت أمه و عملت له طاجنا في الفرن ملوة الحما يصل فلما

رآه قال لها :

ليه كترت من الـ ...

مهيكه : من الـ ايه يا زعيط .

زعيط : من الـ حاجة الى اسم ايه ...

معيكه : اسمه ايه يا ابني . الفلفل ؟

زعيط : نوفر ال دى البتاع الى ينزرع .

معيكه : الغلة يا ابني ؟

زعيط : نوفر دى الى يبقى له رأس فى الارض .

معيكه : والله يا ابني مافيه ريحة النعم .

زعيط : البتاع الى يدمع العينين اسمه ( اونيون ) .

معيكه : والله يا ابني مافيه اونيون ولا ... دا لحم بالبصل

زعيط : مى سا بصل بصل .

معيكه : وباز زعيط يا ابني نسييت البصل اتمت كان اكله كله منه .

معيط ، شكاه لاحد النبهاء وقال ولدى توجه الى أوروبا وحضر يذم بلاده وأهله

وفسى لغته فقال له النبیه ، ولدك لم يتمذب صغيرا ولا تعلم حقوق وطنه ولا

عرف حق لغته ولا قدر شرف الأمة ولا ثمرة الحرص على عوائد الأهل

ولامزية الوطنية ، فهو وأن كان تعلم علوما إلا أنها لا تفيد وطنه شيئا فانه لا يعمل

إلى أخوانه ولا يستحسن إلا من يعرف لغتهم على أنه أصبح كالغرب لمسا أراد

أن يقلد السجمل فى مشيته ومجى عن التقليد ، واستحال عليه هوده لعابيهته الأولى

فأصبح يتفزع قفزا وقد خرج عن حد الجنسية وطباع النوعيه ولا يفعل فعل فعل

ولذلك إلا لثيم جاهل هوطنه فكلم من شبسان تعلمت فى أوروبا وحادث

محافظة على مذهبها ، وعوائدها ولغتها ، وصرفت علومها فى مقدم بلادها وأبنائها

ولم ينطابق عليهم عنوان ، ( عربى قفرنج ) .

وهكذا صور لنا السيد عبداللہ اللہديم تلك الصورة الحية لاحده هؤلاء الشبان

الذين عادوا من أوروبا وقد آثرت ان اوردها هنا بنفس الاسلوب الذى ذكره

السيد عبداللہ اللہديم لتعطى صورة صادقة مما يريد ابرازہ من المنار الجسيمة التى

تنتج عن التقليد الأعمى للاجانب، وبالطبع لا ينطبق ذلك على كل الشباب الذين تعلموا في أوروبا فكثرت منهم كالأوا من النباه .

لقد وجد بينهم أفراد يتفخرون بالفاظ الحرية والوطنية والجنسية، وما شاكلها ولكن ذلك يكون في عبارات منقطعة بتراء لم يحدد الغرض منها ولا تعرف بدايتها ووقفوا عند هذا الحد ومنهم آخرون عمدوا إلى العمل بما وصلوا إليه من العلم فقلبوا أوضاع المباني والمساكن ، وبدلوا هيئات الماء كل والمسلايس ، وجميع مستلزمات الحياة ، وتنافسوا في تطبيتها على أجد ما يكون منها في البلاد الأجنبية وعدوها من مفاخرهم . فأضاعوا بذلك ثروتهم إلى غير بلادهم واستبدلوا بها أغراض الزينة ، بما يروق منظره ولكن لا يحمده أثره ، فكان في ذلك للقضاء على الصناعات الوطنية ، وهلاك العاملين في المهن لعدم مقدرتهم على أن يقوموا بكل ما تعتمد عليه تلك العلوم الجديدة عن الحاجيات والكماليات الجديدة لأن مصانعهم لم تتحول إلى الطراز الجديد وأيديهم لم تنهض على الصنع الجديد بما أضر بالبلاد ضررا كبيرا وذلك لأن تلك العلوم وضعت فيهم على غير أسسها وفاجأهم قبل أنوانها . والواقع أن هؤلاء للشباب الذين تعلموا في أوروبا قدروا الأجانب فيما لا ينفع بلادهم فقط وتركوا الكثير للنافع الذي لو عملوا على الاستفادة به لعملوا على رقي بلادهم رقيا عظيما ، فكمن من الأوروبيين عملوا على دراسة العلوم والفنون السياسية التي تساعد على إقامة مجالس للشورى . ومما زالوا يبحثون في الآدم والدولة حتى قبضوا على أزمة الملك بخصية قوية ، ووقفوا أمام ملوكهم حصونا تقيم الفتن الداخلية والأخطار الخارجية . فماذا على الشرقيين لو جاءورهم في هذا الطريق وهي سهلة ولا يلزم الخوض فيها غم انتحاب العقلاء وانسلاخ ذوات القدم من الثوب إلى الوجبة الأجنبية وجمع الكلمة على توسيع المسير في مذهب وطني لتخرج من مضيق هذه المصيبة التي أصيب بها بعض نباه

لشرق من خدمة الاجنبى ولو بيع الوطن اليه .

وهكذا كان الاول بافراد طبقة الافندية — وهم لفئة المثقفة — ان يعملوا على الاستفادة من تلك العلوم التى درسوها فى أوروبا لمصلحة بلادهم والرقى بها بدلا من السير فى طريق التقليد الاعمى الذى جلب عليهم خسارة كبيرة وكما سبقت الإشارة فقد تعرضوا كثيرا للنقد حتى يتعرفوا على اخطائهم ويتركوا مخالطة الاجانب وتقليدهم .

وليس هناك ابلغ من السيد عبد الله اللندى عندما يخاطب احد (الافندية) قائلا :  
( اظنك لو تدبرت امرك لاستحييت من مقابلة من لم يولد فى ارضك وعلمت أنك فى احتياج الى مذهب يرشدك ومذهب يوقفك عند حدودك ومنبه يوقظك من غفلة الكسل ونومة الالهمال على أنك اهل الذكاء ورب البلاغة ومنبع المعارف ومبتدع الصنائع ولكنك جعلت تاريخك )

بما سبق يتضح أن هؤلاء الشباب الذين تعلموا فى أوروبا والذين كانوا يكرونون طبقة (الافندية) حملوا على تقليد ما شامدوه فى دول أوروبا المختلفة ونقله الى بلادهم دون النظر الى العواقب ، ولم يقتصر الامر عليهم فقد قلدهم بالتالى الشباب المثقف الذين تلقوا علومهم فى مصر وتولوا الوظائف العامة بما لحق بهم التأخر وعدم الاستفادة بتلك العلوم التى تلقوها ولكن بالاطيع وجد بينهم من عمل على الاستفادة بها والرقى ببلادهم ولكنهم كانوا قلائل .

## ثانيا : الطبقة الحاكمة

### الخديوى :

كان الخديوى اسماعيل على رأس الطبقة الحاكمة ، ولذلك يجدر بنا القاء نظرة عامة على حكام مصر في ذلك الوقت ، حتى يتضح لنا الى أى مدى كان أفراد الطبقة الحاكمة في مصر يقلدونه ويحذون على انشبه به كلما أمكن .

نص فرمان سنة ١٨٤١ على تشبيه ولاية مصر بوزراء الدولة العثمانية حيث أن مصر كانت إحدى ولايات الامبراطورية العثمانية ، وعلى ذلك كان يعرف اسماعيل ( بوالى مصر ) ولائحه عن باقى ولاية السلطنة العثمانية الا بعض ميزات خاصة به ، فاستخذ جعل على تغيير ذلك اللقب ، لكونه يشعر أنه في مصاف الملوك والاباطرة ، خاصة أنه كان يميل الى التشبيه بنايليون الثالث - صديقه الحميم - و امبراطور فرنسا في ذلك الوقت ، وبعد مفاوضات مع الباب العالي حصل اسماعيل على لقب ( خديوى ) ، وهى كلمة فارسية أقل مرتبة من الخلافة وأعلى من الوزارة وذلك في سنة ١٨٦٧ :

وكان الخديوى يتمتع بسلطات مطلقة ، وهذا هو موطن الداء ، وكان يحكم مصر مثلما كان لويس الرابع عشر يحكم فرنسا ، فكان اسماعيل هو الدولة ، وعلى ذلك فهو يمتلك أرواح الناس وجميع الأراضي التى يمتلكونها ، وهو المرجع الاول والاخير فى جميع الامور كجهة كانت أو صغيرة ، وكان يجمع فى شخصه جميع أجهزة الدولة ، فرغبته هى القانون ، وعلى رعاية أن يطيعوه رغما عنهم ، حتى لا يعترضوا لغضبه .

وفى سبيل الحصول على فرمانات تمنحه الحصول على سلطات واسعة فى الحكم أقبل يبذل الاموال كرشوة للوزراء الأتراك وكبار الموظفين فى تركيبا كى

يمهدوا له السبيل لدى الباب العالي ، وكان ذلك بعلم السلطان ورضائه الذى كان اسماعيل يعمل على أن يكون خادمه المطيع .

وكان الخديوى يعتقد فى الحكمة التى قالها له أحد السماسه المشهورين وللتبى تقول: ( أن فن الدبلوماسية يتركز فى تقديم الأطعمة الشعبية . ) فكان يعمل بذلك الحكمة دائما . فهو يعتقد أن الطريق الملكى للقلب يكون من طريق المعدة ، وإذا كان الكرم الزائد الذى يبديه بالنسبة للاجانب يخفى عيوبه السياسية والمالية ، فافى ذلك الكرم كان يساعدهم على غنى أفواههم فى كثير من الاحيان واستمر على تلك العادة حتى فى أشد أوقات الضائقة المالية .

وجدير بالذكر أنه قد حدثت عدة اغتيالات بين مستشارى الخديوى ، تلك الاغتيالات التى أثارَت الرغب بين سكان القاهرة ، وذلك فى أبريل سنة ١٨٧٨ مما أدى الى حدوث عدة اضطرابات سياسية ، ولقد حدثت تلك الاغتيالات فى فترات قصيرة متتالية .

وأعظم ضحايا تلك الاغتيالات هو قاسم باشا ، محافظ القاهرة ، ورئيس شورى النواب والمفتش العام السابق للوجه القبلى ووزير البحرية سابقا ، والمدير العام السابق للخاصة والذى مات فجأة وقد كان الانطباع الذى تركته تلك الحوادث عميقا جدا ، ولم يكن أحد يستطيع أن يتفهم بذلك النهاية السريعة .

وفى الحقيقة كان قاسم باشا فى آخر ليلة قبل وفاته ، فى قصر الخديوى حتى الساعة العاشرة مساء ، لكنى يهنئ والدته الخديوى وانكى يشترك فى الاحتفالات التى أقيمت احتفالا بعودة حفيدهما حسين باشا ، فجل اسماعيل ، وقائد الحملة المصرية التى اشتركت فى الحملة على روسيا .

ومات قاسم باشا فى منزله بعد ساعة واحدة من دخاذه ذلك الاحتفال .

وبين تلك الشخصيات التي اغتيلت رجال امتازوا بالامانة ، والشجاعة ،  
في مواقف عديدة وكانت لهم مواقف مشرفة أمام رغبات الخديوى والذى  
تحميها على مهنض ، وبينما كانت الاستفسارات تملأ كل مكان فإن فقدهم  
أثر كثيرا في جموع الشعب ، وذلك لمعرفةهم التامة بكل شئون الدولة ، والذين  
كثيرا ما انصهروا بالأخلاص في أعمالهم .

وفي قصور الخديوى للعديدة التي أنشأها في كل مكان كانت تلك القصور  
ملينة بالحريم وقد كانت أعدادهن كثيرة جدا وكان اسماعيل يمنع أى شخص  
من القاطن اليهن أو التحدث معهن . وبالرغم من تظاهر اسماعيل ومائته بمسايرة  
التمدين والحضارة الأوروبية فإنهم كانوا يعملون على زيادة أعداد الحريم في  
قصورهم ، وبعد عزل اسماعيل صديق وموفا ، باع الخديوى جوارى وسحريم  
وزيره الراحل وأخذ الثمن لحسابه الخاص ، وكان للورير الكثير من الجوارى  
وكان يبارى مولاه في الاكثار منها .

وكان نظام الحريم لهنة لمصر كما هو لهنة لتركيا ، فقد كان أساسا لمجارة  
الرقيق الأبيض ، وهو بصور بملكة داخل حدودها سيد مطاع إلى الأبد  
ولا يسأله أى شخص عما يفعل ويعتبر نظام الحريم مركزا للمؤامرات ومسرعا  
لكثير من الجرائم التي كانت ترتكب في الخفاء .

وكان الخديوى نفسه يحتاجه الرعب في بعض الاحيان من الحريم ؛ حيث  
كانت أفكار النساء تنقسم بالجهل ، والنعصب وتسيطر عليهن الخزعبلات وكثيرا  
وكثيرا ما كان يتحدث هو غما يدور بخاطره عن مساوىء الحريم .

عندها تولى الخديوى اسماعيل حكم مصر كانت تدر عليه أملاكه الخاصة  
دخلها يقدر بحوالى ٣٠٠٠٠ جنيه سنويا ، وفي بداية سنة ١٨٦٨ كانت تقدر

قيمة ممتلكاته ومعداته بحوالى ٦ ملايين من الجنيهات بما فى ذلك قيمة ٣٤ قصر  
بنيت أو جددت منذ سنة ١٨٦١ .

وقد كان اسماعيل يصرف الاموال الباهظة فى اقتناء الاراضى الجيدة وكذلك  
فى المشروعات التى كانت تكلف أموالا كثيرة ، ولحقى بعمل على تحسين تلك  
الاراضى التى كان يمتلكها وفى سنة ١٨٦٢ كان اسماعيل يمتلك حوالى ٣٠٠٠٠ ر.  
فدان . وقد صرح نوبار باشا لـ دايسى ، Dacey مؤلف كتاب « قصة الخديوية » ،  
أن اسماعيل كان يمتلك حوالى مليون فدان من أجود أنواع الاراضى فى مصر  
وذلك أثناء سنة ١٨٧٧ ولكن ما الثمن الذى دفعه اسماعيل للملاك الحقيقيين  
لتلك الاراضى ؟ هذا أمر لم يتضح ولا يمكن الوصول إليه .

وانه سيطرت عليه فكرة امتلاك جميع اراضى مصر وأن يعمل قدر امكانه  
لكى تهود عليه بالنفع والمكسب الوفير . وكان الشيء الوحيد الذى لم يهده عن  
ذهنه دائما هو عارلة أن يعمل نفسه عظيما فى الداخل اذا لم يستطيع أن يفعل  
ذلك فى الخارج وتعليقا لتلك القاعدة فلانه عقد العزم على أن يعمل من مصر  
مزرعة يكون هو فيها المالك الوحيد .

وكان سعيد قد منح كبار موظفيه من الاتراك بعض الاراضى الفخيرة مزرعة  
وذلك لى يؤسسوا طبقة كبار ملاك الاراضى الزراعية ولكى يحلهم ينفقون  
أموالهم فى استصلاح تلك الاراضى وزراعتها . ولكن عندما اتولى اسماعيل  
استولى على تلك الاراضى الزراعية وأعطاهم أرض أخرى غير مزرعة والى  
كان يستغرق استصلاحها وزراعتها حوالى خمس سنوات ، ولقد أجبرهم على  
توقيع عقود بمبادل أطيانهم بأخرى بور والا فسيكون مصيرهم النفى .

وهكذا بذل اسماعيل كل جهوده فى سبيل امتلاك الاطيان سواء بطريق الشراء



والذى أضاع جزءا كبيرا من أموال الدولة في هذا السبيل - أو بطريق الاستيلاء  
حتى يستطيع تحقيق مطالبته .

وفي نفس الوقت كان ينهم في لاهعاديات الواسعة على وزرائه وكبار موظفيه  
مثل راجب باشا الذى كان يشغل وظيفة « الباشمعاون » في ذلك الوقت والذى  
أنهم عليه بالف فدان وكذلك أمين باشا رئيس مجلس الاسكندرية الذى أنهم  
عليه بعشرات فدان ، وغيرهم من كبار موظفيه .

كما سبق يتضح أن اسماعيل حكم مصر وكان يميل على التشبه بالمملوك  
والأباطرة ، بالرغم من تبنيته لسلطان الدولة العثمانية ، فحكم مصر حكما  
استبداديا وكان هو المرجع الأول والأخير في جميع أمور الدولة ، ولو أدى  
ذلك إلى القضاء على خصوصية بعض الطرق. كذلك بنى القصور الفخمة وملاها  
بالحریم من الجوارى والى كانت تعجب ملكة داخل ملكة كذلك حمل على امتلاك  
الاطيان الشاسعة حتى أصبحت تلك الاطيان التى كان يمتلكها تقدر بملايين  
مليون فدان من مجموع مساحة الاراضى الصالحة للزراعة في مصر في ذلك الوقت  
والتي كانت تبلغ حوالى خمسة ملايين من الافانة . هذا وقد جراه وزراؤه ،  
وكبار موظفيه في امتلاك الاطيان الشاسعة وبناء القصور والاكتثار من الجوارى  
وخير مثال على ذلك وزيره اسماعيل صديق .

#### الوزراء والديرون والأعيان :

هكذا اسماعيل من جديد المجلس العالى (الذى أنشأه محمد على) أو المجلس  
الخصوصى وأصبح هذا المجلس يسمى باسم ( المجلس الخديوى ) وكان اسماعيل  
يكل بحث جميع المشروعات . ويرأس بنفسه جلساته غالباً . ولو أن السلطة  
ظلت له في النهاية ( فهو يتصرف كما يشاء حتى سمات الحالة المالية للدولة ) .

وكان محمد سعيد قد حول دواوين محمد على كالدخلية والمالية والحربية إلى وزارات فحول اسماعيل باقى الدواوين الكبرى - كالبهرية والخارجية والاشغال والمعارف إلى وزارات كذلك .

وكان الاعيان الذين ائتمروا الاطيان والضائع مزداد لرواحهم يوما بعد يوم وذلك بازدياد دخلهم من اطيانهم وأملاكهم ، وكانت الحكومة دائما فى جانبهم وكانوا هم يزلون الحكم حتى ينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ولو أدى ذلك إلى كسب ذلك الرضا عن طريق الهدايا والرشاوى ، وأنعم اسماعيل عليهم بكثير من الألقاب والرتب وأسند اليهم المناصب الادارية والقضائية فكان منهم المديرون ورؤساء المجالس وكاد يكون مجلس شورى الحكم مقصورا على طبقتهم .

وقد قسم اسماعيل القطر المصرى إلى ثلاثة أقسام كبرى : البهري والمتوسط والصعيد وقسم هذه الأقسام الثلاثة إلى ١٤ مديرية ، ٨ محافظات . كذلك عمل على تقسيم المديريات إلى مراكز ، والمراكز إلى أقسام . والأقسام إلى نواح وأنشأ وظائف مفتشين ، ورؤساء مفتشين للأقاليم كان أعظمهم شهرة اسماعيل صديق ، الشهير بالمفتش ، وعمد برئاسة النواحي إلى عهد بدلا من المشايخ وجعل هؤلاء مساعدين لأولئك فى أعمالهم .

ولقد كان المديرون كلهم - فى بادىء الأمر - من العنصر التركى ولكن ثبت بعد ذلك عدم كفائهم فى الادارة ، فأخذ يستبدل المديرين الأتراك بمديرين من المصريين ، حتى أصبحت معظم مديريات القطر مرسومة فى سنة ١٨٧٧ بمديرين مصريين ، بالرغم من أن هيئة الأتراك - من جهة - لا تزال كبيرة . فى نفوسهم وأنه كان يخشى أن تحملهم هذه الهيئة فى معاملاتهم الادارية - مع كبار رجال العنصر التركى الخاضع لحكمهم على التهاون . الذى قد ينجم عنه

الضرر بالمصلحة العامة ، وكذلك لم يكن يشعر عامة الشعب بالحقبة من المصريين  
مشدا كانوا يهاون الأثراك.

ولما كان (اسماعيل صديق) مفتعلا لعموم الأقاليم فقد كان يتحكم في تعيين  
المديرين وقد فرض أتاوة على من يريد الحصول على وظيفة مدير وهى من  
٢٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠٠ جنيه ، وعلى من يريد أن يكون وكيلاً لمديرية من  
١٠٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه وعلى من يريد أن يكون ناظراً لقسم من ٥٠٠  
جنيهاً إلى ٧٥٠ جنيه . وقد كان كل هؤلاء يعملون على الحصول على أعضاف  
ما دفعوا به أن يتسلموا وظائفهم مما أدى إلى فساد البلاد ، وقد كان بين هؤلاء  
المديرين من يحمل القراءة والكتابة بالكلية .

وكانت الثروة التى جمعها اسماعيل صديق باشا المفتش وناظر المساية بهذه  
الطريقة غير المشروعة تفوق فى مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لى أى  
أمير مصرى وكان ينفق منها عن سعة ، فاشترى القصور الفخمة وأمتلك الاطيان  
الشاسعة التى كانت تزيد على الثلاثين ألف فدان ، وكان لديه من المجوهرات  
ما يزيد على الستائة وخمسين ألف جنيه انجليزى ، والجدير بالذكر أنه تمتع بكل  
ملك النعم وحده فى ظروف كان لا يصرف فيها للموظفين فى القطر المصرى  
قيمة مرتباتهم نحو ثمانية عشر شهراً أو ما يزيد .

وهكذا أراد اسماعيل تكوين وزارة مسئولة كما هو الحال فى الدول الأوروبية  
ولكن مما سبق يتضح أن تلك الوزارة التى أنشأها كانت صورية فكان هو  
المرجع الأول والاخير فى جميع الأمور ، وكان هؤلاء الوزراء مجرد موظفين  
يعملون على إرضاء رغبات الخديوى ، وتنفيذ أوامره ، وفى ١٤ أبريل سنة  
١٨٧٨ عندما ألقت لجنة تحقيق دراية لبحث الاسباب التى أدت إلى سوء

حالة الحكومة المصرية المالية وعجزها عن سدّاد الأقساط المستحقة عليها ، فكان مما اقترحه اللجنة الأخذ بنظام الوزارة المسؤولة ، بدلا من حكم الخديوى المصنوع ، كذلك كانت مهمة مجلس شورى النواب استشارية بحتة .

كذلك رأينا كيفية تعيين المديرين وأخذ الرشاوى الباهظة في سبيل تعيينهم فكان هؤلاء يعملون بالتالى على جمع تلك الاموال التى دفعوها وزيادة وذلك بالضبط على سائر طبقات الشعب وخاصة طبقة الفلاحين ، فعلى هؤلاء المديرين في جمع الضرائب أضعافا مضاعفة وكانوا لا يفكرون إلا في مصالحهم الشخصية دون العمل على مصلحة ذلك الفلاح الذى كان كثيرا ما يلجأ إلى ترك أرضه والهرب عنه فلا ذلك على البقاء في تلك الأرض مع الخضوع لأظلم الطبقة الحاكمة سواء من المديرين أو المشايخ أو العمدة أو غيرهم الذين كانوا يفتنون في جمع الضرائب بشئى الوسائل وكانت الضرائب لا تصل إلى خزائن الدولة كاملة بل تنزل تنقاص نتيجة لأن كلا منهم يأخذ منها نصيبه .

#### الأراكان كطبة حاكمية :

يرجع تاريخ العصر التركى إلى مصر إلى الفتح العثمانى سنة ١٥١٧ عندما خلع لاسطان سليم آخر سلطان المماليك في مصر وتاقب هلقب خليفة و فرات مرتبة مصر إلى انليم عثمانى يقع السلطان ، وتبع ذلك التغيير هجرة العصر التركى الى مصر ولكن في أعداد قليلة وأقاموا بصفة خاصة في القاهرة ، ولما سكن لم يتمكنوا من الاندماج مع سائر طبقات الشعب الموجودة في مصر. ولقد احتكروا الوظائف الرئيسية في الدولة لمدة ٢٤ سنة تقريبا واسكن دون أن يكون لهم النفوذ الفعلى في البلاد .

وفي منتصف القرن الثامن عشر تجمع المماليك - الذين ظلوا كطبقة حارمة -

تجمعوا واحترفوا تجارة الرقيق واستعادوا بذلك كثيرا من نفوذهم السابق، وفي خلال الخمسين سنة التي أعقبت ذلك لم يفقد الغزاة الاتراك كل نصيبهم في الحكم فقط ولكن تمطت سيادة السلطان الفعلية في مصر. وعندما تولى محمد علي حكمهم مصر كان لا يعطف على تلك الطبقة وكانت سياسته هي الاستعانة بعناصر المصريين أكثر من الاتراك العثمانيين وسار خلفاؤه على تلك القاعدة.

ولقد كان محمد سعيد ابن محمد علي ناقرا على الاتراك والشراكية لدرجة أنه قال: أننى أود أن أعرف ما هي العروق وللشرايين للتركىة وللشركسية في لافئهما، فأخلص من آخر نقطة من هذا الدم الممقوت.

وهكذا كان سعيد يكره الاتراك وأخذ يعمل على إبعادهم عن الحكم.

لقد أجرى شبه احصاء في سنة ١٨٥٩ أثناء ولاية سعيد على مصر، وقد قدر عدد السكان في ذلك الوقت بحوالى ١٢٥٠٠٠٠ نسمة وباعتقاد الاخطاء أو احتمالات الخطأ، فيقدر عدد السكان بحوالى خمسة ملايين نسمة. وبالقيااس إلى ذلك العدد يمكن القول بأن عدد السكان في مصر في عصر اسماعيل كان يتقدر بحوالى خمسة ملايين ونصف ويقدر عدد الأتراك في ذلك الوقت أيضا بحوالى ٢٠٠٠ (عشرة آلاف نسمة)، منهم ١٠٠٠ في القاهرة، ٢٠٠٠ في الاسكندرية، ٣٠٠٠ في الوجهين القبلى والبحرى من القطر المصرى، وكانوا يعملون كأسطوات للعمى الخلفاء، أو يشتغلون بالتجارة، وكانوا يمثلون أيضا طبقة صغار الملاك، وبعضهم ضمن هيئة العلماء، والبعض الآخر يشغل مراكز عظيمة بالنسبة لجنسهم وطبقتهم، ولكن نفوذهم الاجتماعى والسياسى ضئيل جدا خارج حدود الطبقة التي هم جزء منها.

كما أن هؤلاء الاتراك كانوا يعملون كقواسم في المديريات عوضا عن

عساكر الجهادية، ولكن كانت أخلاقهم سيئة مما أدى إلى تشكي الأهل منهم . وكانت قد جرت العادة أن توزع الحكومة هؤلاء القواس على مشايخ النواحي لمدة ثلاثة أشهر في السنة وذلك للمساعدة في جمع الضرائب ، وقد أرسل هؤلاء المشايخ إلى الحكومة بما يفيد رغبتهم في عدم إرسال هؤلاء القواس وأنهم يمكنهم جمع الضرائب بدونهم حيث أنهم طوال الثلاثة أشهر التي يقيمونها يكافرون المشايخ الكثر من المأكل والمشرب مما يسبب لهم أضراراً بالغة ، هذا في الوقت الذي كان فيه هؤلاء القواس مرتبات ثابتة .

ومن ذلك أيضاً أن وجبها من وجهاء الصعيد ، عين مديراً للمديرية التي فيها بلدة ، وكان أهله يلزمونه دائماً حتى في سبجته الرسمية الخاصة به ، مما يؤدي إلى ضياع وقته في محادثات غير متصلة بعمله بالمرة ، ولم يجد في نفسه القسوة لابقائهم عند خدم فأوعز إلى قواسه التركي ، وكان حالي القاعة ، ضمنهم الجملة أوعز إليه أن يدخل يوماً على أولئك الأهل والمعارف عندما يراهم جماعة في سبجته الخاصة ويزجرهم ويطردهم عما هم لا يفعلون ذلك مرة أخرى؛ وفعل القواس ما أمره به المدير ودخل على ذلك الجمع وخلق عينيه بشكل مفرع ، وهجم عليهم بصوت خفيف قائلاً : « هلا سكتوا كما افلاخ أدبيرا فشدوا الجمع وارتعدوا وأخلوا المكان في لحظات قليلة ، ولكن المدير كان أولهم هروبا لشدة ما أصيب به من فزع من هيبة قواسه وهول منظره وصورته .

وتقول د ليدى دف جوردون ، : « منذ أيام تلفتنا فاذا بأوعية الماء جافة وإذا البيوت غير مرشوشة ولمسا بحشنا الأمر تبين أن السقائين فروا جميعا أعذبن معهم عائلاتهم وأمتعتهم إلى حيث لا يدري أحد . أما السبب فهو أن بعض ذوي النفوذ بينهم قواس تركي أجبروهم على جلب الماء لبعض الماني

بشمن لم يستطيعوا تحمل تفاهته وقد هرب سقائي المسكين وعلى أجر شهر كامل له . .

وأن الأمثلة التي تدل على تعسف الأتراك والشراكسة لكثيرة جدا ، وقد كان هذا التعسف يقع بهضبة خاصة على المصريين أبناء البلاد ، فقد اتفق الملاحم أول مصري أن قائد الشر كسى ضربه ذات يوم بدون سبب وبدون ذنب ، ورفع الملاحم شكواه الى من هو أعلى من قائده فلم يلتفت اليها فرأى الملاحم ان ضربه وهو ضابط ، لا يتفق مع كرامته ولا مع هيئته في نظر مروضيه ، فتنهى عن وظيفته ورجع الى الصف بهضبة جنديا ، وأظهر في حالته الجديدة من الطاعة والامثال والشجاعة ما جعله أعلى منزلة في أعين (العساكر) هل للعموم . ولكن قائده الشر كسى عسده عمله هذا غاربا من حدود الأدب العسكري ويستلزم عقابا يردع غيره من الافتداء به فسيق الملاحم أمام مجلس حربي ، وسوكم ، فحكم عليه المجلس بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه .

ومن أمثلة تعسف الشر اكسة ان ضابطا مصريا شعر بالمرض أثناء سيره مع أورطته من موقع الى آخر ، وطالب من قائده الشر كسى ان يستريح في خيمته ويتخلف في أحد المواقع نظرا لعدم مقدرته على السير ، فأمر القائد الطبيب (طبيب الفرقة) ، بالكشف على الضابط واستعمل النظار أدرك الطبيب منها أن القائد يرتاح الى تقرير لا يكون موافقا للريض .

فكشف عليه وقرر أن الضابط يمكنه السير ، فما كان من القائد الا انه ذهب الى خيمة ذلك الضابط وأمر باقتلاعها وقلبها على رأسه ، وأمره بالسير مع أورطته فازداد المرض عليه ، وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى . فأمر القائد الشر كسى ، بتجريده من رتبته وتنزيله الى النصف فقرا بسيطا !

ففعل . ولم يكثف بذلك بل عندما استقر الجيش أمر بمحاكمة الضابط أمام مجلس عسكري وحكم عليه بالإعدام فأخذوه وأجلسوه على الأرض ، موثوق الركبتين ويداه وراء كتفيه وأطلقوا عليه الرصاص فخرج جرحا عدة ، ولكنه لم يمض فكلّف أحد الجنود بالاجهاز عليه ففعل .

من الأمثلة السابقة يتضح مدى تعسف الأتراك والشراسة وخاصة بالنسبة للمصريين الذين كانوا يعاملونهم بالعنف والقسوة ويلقون بهم في السجون لأقل حادثة ، ولا يتوانون عن اعدامهم لأنهم الأسباب .

وإنه بما لا شك فيه إن سوء إدارة الأتراك قد أدى إلى تلك الحالة السيئة التي وصلت إليها مصر في عهد اسماعيل ، وإن احترام الشعب لم أصبح معدوما لأن الناس يفضلون دائما أن يحكمهم بنى وطنهم ولو كانوا ظالما .

وكان هؤلاء الأتراك يعارضون الإصلاح والتقدم ، وكما تقدمت البلاد فإن فرصة انتشار نفوذهم وتفوقهم تأخذ في النقصان ، ولكن تزداد معارضتهم لأن الإصلاح والتقدم ليسا من مصلحتهم .

وهكذا كان الأتراك يعملون دائما على تأخير البلاد حتى يستطيعون نشر نفوذهم وكان ذلك على حساب طبقات الشعب جميعا ،

فهذا الخليط من الموظفين الأتراك الذين اختار الخديوى بعضا منهم ، والبعض الآخر أرسلهم للباب العالي إلى مصر لكي يعملوا على الموازنة مع قوة الخديوى والحد منها هذا الخليط الذي انتشر هنا وهناك كان يعيش في الأرض فسادا ينشرون الظلم بين أفراد الشعب ويعملون على اذلاله وفرض سيطرتهم بشق للطرق مما جعل تلك الطبقة من الأتراك والشراسة مكروهة كرها شديدا من سائر الطبقات الأخرى لأنهم لا يسايرون التقدم والمدنية .



وظل المصريون مدة طويلة لا يسمح لهم بالترقى الى مراتب الضباط ،  
وبالتدريج سمح لهم بذلك وخاصة في عهدى سعيد واسماعيل ، حيث أخذت  
اعدادهم تزداد في صفوف الجيش ولكن بالرغم من ذلك ظل العنصر التركي  
متفوقا في مصر ، معتمدين في ذلك على الرتب الرفيعة التي كانوا ينالونها والتي  
كان لا يسمح بها لزملائهم من المصريين ، ولم يكن احد اكثر تعجبا من  
اسماعيل عندما علم وهو في منفاه ان الثورة التي حدثت في الجيش المصري في  
فبراير سنة ١٨٨٠ بعد عام من الثورة الاولى لضباط ولقي حدثت في عهده  
كانت تلك الثورة من تدبير الضباط المصريين ضد الانراك والشراكسة الذين  
تمتعوا بامتيازات لم يصل اليها احدهم في يوم من الايام ، وبالطبع كان من أهم  
شروطهم عزل وزير الخارجية عمر رفقي باشا الذي كان بالعلاج من أصل تركي  
وتعيين مصري مكانه .

وقد كان الانراك والشراكسة يشتهون بسلطات واسعة وخاصة في الجيش  
وكانوا يستغلون مراكزهم في الحيل من شأن الضباط المصريين . من ذلك ما  
وقع بين خسرو باشا التركي وعرابي ، حيث جمع خسرو ضباط الآلايات  
لبعض الأوامر والتنبيهات ، وبعد ان انتهى من أوامره خاطب عرابي بألفاظ  
شنيعة وعبارات بذينة وسبب العرب وآباءهم والفلاحين عنوما ، وختم تلك  
الشتائم بقوله : « سكتر فلاح ، فغضب عرابي غضبا شديدا وقال له : « ان  
الفلاح اسم قبيح عندك ولولاه ما رأيت سعدك ، وأخذ ينعت خسرو بأحط  
الصفات ، ما أثار غضبه ، وصحب الى الخديوى ، الذي أمر بمحاكمة عرابي  
فحوكم وحسب عليه بالنفى وفي ذلك أوضح الأدلة على التعصب الشديد لدى  
الانراك والشراكسة ضد المصريين ، فكان هؤلاء الانراك لا يتركون فرصة  
تحر دون ان يهينون المصريين ويوجهون اليهم الاتهام الزائفة .

وحق في الوظائف المدنية تميز الأتراك على سواهم في كل شيء ، فكان الكاتب التركي مثلا يتقاضى مرتبا أكبر من أى كاتب آخر ، فكان الكاتب العربى لا يصل إلى مرتب الكاتب التركى بأى حال من الأحوال .

ويظهر تعصب الطبقة الحاكمة الأتراك واضحا من تلك الرسالة التى بعث بها أحد المديرين إلى الخديوى يقترح فيها ترقية أحد النظار ويستشهد على كفاءة ذلك الناظر بأنه « من أبناء الترك » وكان ذلك يعنى دليل كافى على أحقيته في الترقية دون سواه .

وهكذا يتضح مدى تمييز الأتراك على غيرهم ويرجع السبب - غالبيا - إلى أن معظم الذين كانوا مسيطرين على شئون الدولة في مصر تمتعت بحكم اسماعيل كانوا من الأتراك فكانوا يتعصبون لبقى جنسهم ويفضلونهم على غيرهم مهما ارتكبوا من أخطاء ، فكما سبقت الإشارة أن معظم المديرين كانوا من الأتراك والشراسة ، وكذلك كبار الضباط كانوا من الأتراك أيضا وكان يحرم على المصريين الترقى في تلك الرتب العظيمة في الجيش حتى يظل نفوذ الأتراك سائدا .

#### تعيين المصريين إلى جانب الأتراك في الوظائف :

كان سعيد قد أمر بتعيين العمدة من المصريين إلى جانب الأتراك وابتدأ تجربة ذلك بتعيين اثنين من حمد فواشى مديرية المنيا وبنى مزار وجعلهما بداية للتجربة . وبعد ذلك أمر تميم بتعيين المصريين إلى جانب الأتراك في سائر الأقاليم وذلك بأن يكون « اثنين فظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب » أى أنه سمح بتعيين ثلاث النظائر من المصريين واثنين من الأتراك . ( ويقصد بفاظر القسم مأصور القسم ) ( أما المعاون فكان يسمى حاكم خط )

كذلك أمر فيما يختص بحكم الاخطاط أن يكون منهم ثلاثة من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب . وهكذا أصبح المصريين نصيب في الحكم لأول مرة في عهد سعيد وكان ذلك سنة ١٢٧٣ هـ . بعد أن كان لا يسمح لهم بالتعيين في مثل تلك الوظائف التي كانت قاصرة على الأتراك فلما تولى اسماعيل حكم مصر صار نصف الحكم مصريين . وهذا زاد عدد المصريين في وظائف الدولة وأصبحوا ينافسون الأتراك في السلطان بعد أن كان هؤلاء الأتراك يحتكرون وظائف الحكم ، وأغاب الظن أن تولى المصريين للحكم جاء نتيجة التوسع في فتح المدارس في عصر اسماعيل وإرسال البعث إلى الخارج فظهرت طائفة مثقفة مستفيدة جديدة بأن تولى شئون الحكم فأظهرت جدارة بدلا من هؤلاء الأتراك الذين اشتهروا بالتمسب والجهل وكانوا يكرهون التقدم والمداية .

وعلى ذلك حل المصريون محل الأتراك في كل فروع الادارات الحكومية ومصارحها التي أصبحت معظم وظائفها - في مدى سنين قليلة - في أيدي المصريين سواء المسلمين منهم أو الأقباط .

وكان للكثبة من الأقباط يوجدون في كل مدينة تقريبا وكان عددهم في عصر اسماعيل يبلغ حوالي ٥٠٠,٠٠٠ خمسةائة ألف شخص تقريبا . ولكنهم يوجدون بكثرة في مدن خاصة مثل مدينة جرجا . وكانت همزهم من اخوانهم المسلمين الهماحة السوداء والجلبساب . وكان يكفي القاء نظرة على وجوههم للتعرف عليهم ومن الصعب أن نحدد بدقة وجوه الاختلاف بينهم وبين المسلمين هو ما ولكن من النادر أن يخطئ الإنسان في التعرف عليهم ، وكانوا يكونون الطبقة الدنيا من الموظفين ، وكانوا أكثر من الأتراك في أخذ الرشاوى ، وان كانوا أكثر تفاهما معهم أكثر من المصريين المسلمين .

ولقد تدرج المصريون في الوظائف حتى وصلوا إلى وظائف المديرين للأقاليم بعد أن كان المديرين كلهم من الأتراك وبذلك تنافس المصريون الأتراك في تولى الوظائف العليا في الدولة وبذلك أخذ نفوذ الأتراك يقل شيئا فشيئا .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل لقد تولى المصريون الوزارة في عهد اسماعيل وخير مثال على ذلك العلامة على مبارك الذي تولى عدة مناصب حتى وصل إلى وزير . ومن المراحل التي ساعدت على تولى المصريين وظائف الحكم هو جهل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية وذلك ابتداء من عهد سعيد الذي أمر بذلك فكافة في التركية لأنه كان ينقم على الأتراك والتركجية . وكذلك كان يكره الشراكسة .

ولما تولى اسماعيل حكم مصر عمل على أن تكون اللغة العربية أيضا اللغة الرسمية للدولة فضلا عن أنها اللغة الوطنية . فاحتلت اللغة العربية كل مكان ولم يبق للغة التركية وجود الا في بيوت الأتراك وفي المكاتب الرسمية مع الدولة العلية .

وعندما وجد الأتراك أن المصريين أصبحوا متعاونين معهم في تولى وظائف الحكم أخذوا يعملون على الحد من تعيين المصريين ، فهذا اسماعيل صديق مفتش عموم الأقاليم يكتب إلى المهية العثمانية بأن إلغاء وظائف للكتاب الأتراك من المديريات قد ألحق الضرر بالأعمال بحجة أن بعض المكاتب مازالت باللغة التركية . ولذلك فهو يطلب عودة (الكتبة) الأتراك في المديريات مرة أخرى .

وهكذا أصبح يوجد تنافس بين الأتراك والمصريين على تولى وظائف الحكم ، وبمرور الوقت تولى المصريون معظم الوظائف الهامة في الدولة لاسيما بعد استعمال اللغة العربية في المكاتب الرسمية بعد أن كانت اللغة التركية هي

لغة البلاد الرسمية .

وكان اسماعيل يعمل على جلب أهواء العهد والوجهاء إلى دواوين المديرية ، ليتدرّبوا على تعليم الأحكام وشئون الحكم والإدارة فمهدا لتوظيفهم فيما بعد في الوظائف الإدارية .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أنشئت مدرسة في السويس لتعليم أولاد القبط وبنات والعساكر البحرية وأولاد الضباط والعساكر البحرية . وكانت قد أنشئت قبل ذلك مدرسة لنفس الغرض في القلعة .

وكان اسماعيل يعمل على أن يكون أنجال الطبقة الحاكمة — مع أنجاله — يميزون على سواهم في التعليم ، وكان يوصى دائماً بالاعتناء بأسباب راحتهم وبإستكمال ترتيب ما يلزم لهم من وسائل الراحة .

علاقة الطبقة الحاكمة بجموع الشعب :

كان الموظفون الذين عهد إليهم جباية الضرائب ظلوماً ومرتفعين وبإكاثت معاملته الحكومة لهم هي التي أدت إلى صلوكتهم ذلك السبيل ويقول (مستركيف) في تقريره :

(ان في جملة الأسباب التي تقلل من نفع الموظف الوطني ويحمله على الحياة أنه مقلقل في مركزه معرض للعزل في كل آن فكل وظيفة من وظائف الباشوات فما دون يمكن إبطالها بمجرد إرادة صاحب الامر . وقد أصبح الموظف المصري مثل الوالي الروماني يحاول أن يجمع من وظيفته ما يمكن أن يجمع فيل أن تضيق الوظيفة عليه ، فيحاول على المعاش بهد أن يسلب الحكومة والاموال مما وعنده ثروة طائلة مع أن راتبه قد لا يتجاوز أربعين جنيهًا في الشهر .

هذا وقد كانت الحكومة تعاقب الموظفين بمقويات تخدش كرامتهم حتى أن

تلك العقوبات وصلت في بعض الأحيان إلى الضرب .

وكان الخديوى يفرض الاتاوات على الباشوات ، وهؤلاء يفرضونها بدورهم على أعيان القرى الذين يتقربونها من الفلاحين وفي ظل ذلك النظام انتشرت الرشوة والفساد في كل مكان وكان العمدة ينفذون أوامر مأمور المركز ، والمأمور ينفذ ما ي عليه عليه المدير ، والمدير ينفذ أوامر المفتش العام الذى يعمل على أرضاء الخديوى وذلك بجمع أكبر قدر من الضرائب وعندما سئل المفتش العام عن المصدر الذى يرجع إليه محصلوا الضرائب عند أى شكوى وكان ذلك السؤال موجها إليه من أعضاء لجنة الدين ، فأجاب بقوله :

« أما فيما يختص بالضرائب فلا يستطيع للفلاح أن يرفع شكواه لأنه يعلم أن تلك الضرائب تجمع بناء على أوامر عليا . »

فإذا احتاجت الحكومة إلى عشرة ملايين من الجنيهات تطلب إلى المديرين جمع ذلك المبلغ ، فيطلبون ذلك بدورهم من مشايخ القرى وهؤلاء يعملون على إجبار الأهالى على دفعها ولو أدى ذلك إلى استعمال (الكرباج) ولم تكن الضرائب تصل إلى خزانة الدولة كاملة بل كان كل من هؤلاء المسؤولين يقتطع منها جزءا لنفسه ، وهكذا حتى تصل إلى خزانة الدولة وقد أخذ كل منهم نصيبه منها .

وقلما كان للرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهالى بل أهملت هذه الناحية أهمالا جسيما حتى لم يكن للأهالى حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين ، (وكان أساس معاملة الحكام للفلاحين القهر والارهاق . وكان الضرب (بالكرباج) عادة مألوفة في جباية الضرائب ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف ولا رقابة على الحكام من حكومة مائة أو مئالت نياية أو صحافة أو رأى عام .)

والقد بلغ من استبداد الموظفين بالاهالى، ما يدعو إلى العجب من ذلك أن أحد معارفى المالية أجبر أهالى ناحية المرج قليوبية على شراء خمسة عشر فداناً سعر الفدان أربعين جنيهاً أو تربط عليهم بالايجار بسهر الفدان ستعامة قرش والا تساط عليهم بالضرب والأذى .

وهكذا كانت معاملة الطبقة الحاكمة للأهالى تلك المعاملة التى اتسمت بالقسوة وكذلك انتشرت الرشوة بين الموظفين بدرجة كبيرة ، فثلاً أصبح موظفى المسكك الحديدية ، لا يسمحون بنزول البضائع فى المحطات الا اذا أخذوا منها لأنفسهم . بما سبق يتضح كيف أن سوء معاملة الحكومة للموظفين كانت من أهم الأسباب التى دعت هؤلاء الموظفين إلى اتباع طرق غير سليمة مع الاهالى ولذلك لعدم ضمانهم استثمارهم فى وظائفهم من جهة ، وللعمل على جمع ثروة كبيرة من جهة أخرى .

وكانت نتيجة ذلك كله الضغط على طبقات الشعب وخاصة طبقة الفلاحين الذين عوملوا أسوء معاملة حتى ضربوا (بالكرهاج) واضطر معظمهم الى ترك أطيانهم هرباً من سياط عصى الضرائب .

## الفصل التاسع

### أهل الذمة

من هم أهل الذمة ؟

نقصد بأهل الذمة هؤلاء المرابين — وخاصة الأجانب منهم — الذين استغلوا الأزمة المالية التي حلت بمصر في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل ، وأخذوا يذلون الأموال بدون حساب ، على أن يستردوها أضعافا مضاعفة ، وذلك عن طريق الفوائد الباهظة التي كانوا يفرضونها على تلك الأموال التي يقرضونها سواء لاسماعيل نفسه أو لعامة الشعب وخاصة الفلاحين .

ومنقسم الحديث عن هذه الطبقة الى قسمين :

أولا : علاقة أهل الذمة بالخدوي اسماعيل .

ثانيا : علاقة أهل الذمة بالفلاحين .

وذلك لأننا اذا أمعنا النظر في نشاط تلك الطبقة في الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها — وهي فترة حكم الخديوي اسماعيل لمصر — نجد أن ذلك النشاط كان يتركز أساسا في علاقة هؤلاء المرابين بكل من الخديوي اسماعيل والفلاحين وذلك لأن اسماعيل لحاجته المستمرة إلى المال ، كان لا يتورع عن الاستدانة من أى شخص أجنبى بالفوائد التي يحددونها ، كما أن الفلاحين — بسبب أرهاقهم بالضرائب المستمرة — كانوا دائما فرسة لهؤلاء المرابين الذين كانوا ماسطرين عليهم بلا هوادة ولا رحمة .



أولا : علاقة أهل الذمة بالخديوى اسماعيل :

١ - تمادى اسماعيل فى الاقتراض من المراهبين :

عندما تولى اسماعيل حكم مصر لم تكن حالة البلاد المالية بما يستدعى الاقتراض لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم . ومن الممكن إذا وجدت هى ادارة حكيمه أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج الى القروض . كما أن ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم اسماعيل - نتيجة لقيام الحرب الأهلية الأمريكية - قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء .

ويقول بعض المؤرخين أن نجاح سعيد باشا - ابن محمد على - فى الحصول على قرض ، أدى إلى نهاية اسماعيل باشا السريعة وإلى دمار مصر ، حيث أنه تجرته سعيد باشا جعلت يعتقد أن أوروبا يمكن أن تمنحه قرضا عديدة دون قيد ولا شرط .

وإذا نظرنا نظرة عامة إلى فترة حكم اسماعيل نجد أنه كان لديه كثيرا من الطموح ، وكان الحصول على ذلك الطموح يتطلب اسرافا بالغاً يفوق كثيرا موارد البلاد فى عهده ، ويمكن القول أنه من المحتمل إذا كان اسماعيل قد تحقق أن تلك السياسة التى اتبعها سوف تتطلب ارهاق موارد البلاد ، ولتى كانت مصر غير قادرة على تحملها ، فإنه كان من المحتمل أن يعمل على الحصر فى تنفيذ تلك السياسة بدلا من السير فى تيار الاسراف الذى أدى الى عزله فى النهاية .

وكان اسماعيل محاطا بعد كبير من المراهبين الوطنيين والاجانب الذين كانوا يتنافسون فى جرأة وقحة ، على أن يقدموا له عروضاً سخية بمحققون من ورائها الثروات الضخمة فكانوا جميعا مستعدين لكي يقرضوه أى مبلغ يطلبه ، كما أنه

كانت لا توجد أى عقبات فى سبيل تجديد تلك الديون التى يعقدها بصفته الشخصية بالنيابة عن مصر .

وعلى ذلك كان اسماعيل يستدين باستمرار ديوناً سائرة من المرابين الاجانب المقيمين فى مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولاحد معلوم ، وكل ما عرفت عنها انها كانت ذات فوائد فاحشة جداً . والدين السائر هو الذى ينشأ عن الاستجارات والمعاملات المدفعية والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعاً اخر من الدين ، وهو ما يعرف بالافادات أو البونات ( الاذون ) المالية ، أو بونات الروزقامة ، أو بونات الدائرة السنوية والبونات عبارة عن كميات تكتب بقيمة مختلفة مسعوبة على الدواوين المتقدمة تحت الاذن ، موقعها عليهم من وزير المالية ، أو من يفوضه الوزير بالتوقيع وتستحق الوفاء فى المعين الموصل بها ، وكانت هذه البونات تودع بالخزان ، فيما رأى الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافي قيمتها للخزنة ويتسلمون الكمبيالات ويتجرون بها وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزنة ، يأخذون قيمتها ، وكما سبقت الاشارة لم يكن للديون حساب معروف بل كان الخديوى اسماعيل كلما احتاج إلى المال استدان ما يصل إليه يده من المرابين الاجانب المقيمين فى مصر ، وقد اختلفت الآراء فى تقديرها لانه لا سميل لمصرها . فوائد ( تاريخ مصر المالى ) يقدرها سنة ١٨٧٤ ٢٦١ مليون جنيه وقدرها بعضهم ٢٨ مليون جنيه ، وجاء فى الوقائع انها بلغت سنة ١٨٧٣ - ٢٥ مليون جنيه .

أما فوائد تلك الديون السائرة فلم يكن لها حساب معلوم ، ويقدرها بعضهم بأنها كانت بنسبة ٢٠ ٪ ، ٢٤ ٪ فى السنة .

من ذلك يتضح مدى فداحة تلك الفوائد الباهظة التي لا يقبلها عقل ولا منطق في الوقت الذي وافق عليها اسماعيل لكي يحصل على المال الذي يريده بأي وسيلة ممكنة .

كما أنه كان من الممكن أن يتحاشى ذلك الاقتراض لو أنه اتبع سياسة حكيمة تجنبه التعمد في ذلك الطريق الوعر الذي أدى بمصر إلى الدمار وأدى به إلى العزل .

كما يتضح أيضا مما سوت أن تلك الديون السائرة التي استدانها اسماعيل من المرايين الأجانب تقدر بحوالي ٢٥ مليون جنيه تقريبا من مجموع الديون التي كانت مصر مطالبة بتسديدها في نهاية حكم اسماعيل والتي تقدر بـ ٩١ مليون جنيه .

وعلى ذلك فقد فرح إلى مصر هؤلاء المخامرين من دول أوروبا ويتبعون الثراء من وراء اقراض اسماعيل تلك الأموال بفوائد فاحشة عادت عليهم بالربح الوفير فكولوا ورواات ضخمة بطريقة سهلة مما أدى إلى تجمعهم في النهاية بحتمين وراء نفوذ الدول التي يتبعونها طالبي أموالهم أضاعافا مضاعفة .

## ٢ - أهل الذمة وعزل اسماعيل :

نظرا لتعمد اسماعيل في الاقتراض من المرايين الأجانب فأخذ يعد للقرض تلو القرض بفوائد باهظة حتى تراكت الديون ولجأ هؤلاء المرايين إلى دولهم يطلبون حمايتهم واسترداد أموالهم التي أصبح اسماعيل عاجزا عن دفعها . فكان أن تدخلت تلك الدول وطالبت من الباب العالي عزل اسماعيل الذي أصبح غير قادر على معالجة أمور البلاد ولكن ما هي الظروف التي أدت إلى تلك الازمة؟

يعزى بعض المؤرخين سبب الاتجاه إلى الاستمالة بانخفاض أسعار القطن المصري بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية مما أثر تأثيرا كبيرا في

اقتصاديات مصر ، وشعر اسماعيل بحاجة إلى المال ، وكان المراهون من دوا  
أوروبا مستعدين لكن يقرضوا الخديوى المبالغ الطائلة .

والواقع أن انخفاض أسعار القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية  
الأمريكية لم يكن السبب الوحيد فى التجاء اسماعيل إلى الاستدانة ولكن من  
الأسباب الرئيسية هو اسراف اسماعيل ، الزائد عن الحد واقدمه على تنفيذ  
المشروعات التى لا تنحصر موارء البلاد فى ذلك الحين . وعلى ذلك لم يفكر  
اسماعيل فى عواقب الأمور ، وكان كل ما يهيمه فى الأمر هو أن يرى الذهب  
الذى هو فى حاجة إليه طوع بانه دوما .

وكما سبقت الإشارة فقد نزع جميع مغامرى أوروبا إلى مصر ليقيمهم أن اسماعيل  
فى ضائقة مالية ، وأنهم يستطيعون أن يكونوا ثروات كبيرة من وراء ذلك  
وبذلك كانوا مستعدين لأقراضه أى مبلغ من المال ، وعلى ذلك أصبحت مصر مجتمعا  
يضم خليطا من المغامرين من جميع أنحاء العالم ووجدوا ترحيبا جما لى بلاط  
الخديوى فى تلك الايام التى كائ فيها على وشك الأفول .

ويمكن القول أن مدينة الاسكندرية - أيام الخديوى اسماعيل - كانت مجتمعا  
شغله الشاغل هو القمار والمقامرة . وكان أفاض الخديوى نوعا من الاعمال  
التي كانت تهوى المقامرين ، ومادامت الأموال المطلوبة موجودة ، فانه كان  
لا يعترض على نسبة الفوائد المطلوبة للدين منها كانت باهظة . وكانت تلك  
الديون التى اقترضها اسماعيل من هؤلاء المراهين تدفع فى مواعيد غير منتظمة سواء  
طال بها الأمد أو قصر ، وإذا لم تدفع ، فانها كانت تجدد بفوائد فى مصلحة  
المراهين ، وعلى ذلك فانهم كانوا دائما ، يميلون إلى تلك المقامرات المأهولة  
لتن تعود عليهم دائما بالنفع الوفير .

وإن المالمين الغربيين - لاسيما اليهود - أظهروا من الاستعداد لاجابة طلبات الخديوى أغرب ما يتصوره الانسان ، بل بالغوا في بادى الامر في اغرائه على الاستدانة منهم إلى حد بعيد مما يكاد لا يتخيله التصور ، فتراكت الديون واسماعيل لا يفكر في أن يعمل الاعواء المالية وكيفية تراكمها على ساعديه حساسا ولا يرى من نفسه ميلا إلى تقدير عواقبها .

ومن أمثلة ترداد هؤلاء المراءين إلى الخديوى ما يحكى عن أحدهم أنه ضبط ذات يوم مركبا عملا شائنا ضد الخديوى ، فأخضره بين يديه وأخبره أن أبواب قصره سوف لا تفتح له بعد ذلك اليوم . وفي اليوم التالى لذلك ، أحضر ذلك المخامر « سلبا » - بعد أن فهم أخلاق مضيفه - وسمح على السلم حتى دخل الحجرة التى كان يجلس بها الخديوى من النافذة وقال :

« لقد أطمعت أوامر سيادتك ودخلت القصر من النافذة وليس من الباب » .

وتقبل الخديوى ذلك العمل وهو مسرور ، ونفى تلك الالهانة السابغة ، وحاد ذلك الاجنبى المخامر إلى مكانته المفضلة لدى الخديوى .

وفي الحقيقة لقد ارتقى اسماعيل بلا وعى بين أيدي هؤلاء المراءين ووجدوا في شخصه فريسة سهلة لمطامعهم ، وحتى بعد معارضة الباب العالى لتلك الديون فقد ظلت فرصة هؤلاء المراءين كما هي ، وذلك بايجاد الوسائل التى تجنبهم بكل حذر سذلك القانون الجديد الذى حرم على اسماعيل الاستدانة والذى كاد أن يلحق بهم أكبر الضرر ، فقد فعوه لياخذ ذبيحتهم ويرهن الدولة باكلامها بل وممتلكاته الخاصة في النهاية ، مجدد بين تلك القروض حتى تسنح لهم الفرصة للاستيلاء على ما يبتغون وما زالوا يتهينون الفرص في - استكانة وذلة - لكى يأخذوا منه قدر استطاعتهم كل ما يمكن الحصول عليه ثم يفتلبوا بهد ذلك

مهددين ومتوعدين كما هو معروف دائماً عن طبقة المراهبين تجاه المدين الذي لاسرول له ولا قوة .

وعلى ذلك فانه كان على اسماعيل أن يتمكن بانه في يوم من الايام سوف يكف ، دائنوه عن امداده بالقروض التي يطلبها ، واذا كان قد توصل إلى ذلك الاحتمال فانه من الممكن أنه كان يكف عن الاستمرار في تلك السياسة المؤذية إلى الهلاك ، والتي كان يعتمد فيها على ثرائه الزائف ، تلك السياسة التي انتهت بالاسراف الزائد عن الحد .

وهكذا كانت نتيجة تلك السياسة تراكم الديون وحدوث الازمة المالية ، وعندما بلغت تلك الازمة أوجها اجتمع وزير المالية ( اسماعيل صديق ) ولفيف من المحيطين بالخدوى ، وشرعوا يتباحثون في اللازم عمله .

وأيصبرون على سقوط موارد الثروة المصرية العمومية ، الواحد تلو الآخر وعلى الاستمرار في القضاء على تلك الثروة للتمكين من سداد القوائد الهائلة ، الجائرة المطالب بها جمهور المراهبين ، أصحاب الديون المصرية ، الذين لو حوسبوا حساباً دقيقاً لظهر أنهم استردوا فوائد ما أقرضوه أصلاً وزادوا عليه كثيراً ؟ أيصبرون على ذهاب ثروة الخديوى ، وهن يهدرن ، وتحويل إيراداتها إلى أيدي أولئك المراهبين أنفسهم ، الذين انما غشوا في الاول اذا طمعوا في الاقتراض منهم وتفرغوا في الاخر اذ علموا أنه لم يعد هناك هاب لتحقيق المكاسب الفظيعة التي حققتها في بادىء الامر وما الفائدة من ذلك الصبر اذا كان لابد في النهاية من التوقف عن الدفع ؟ فلم لا يكون التوقف منذ الآن - ولا يزال بعض الشيء في الايدى - بدلاً من التوقف بعد غد ، حين لا ينفذ القدم ؟ .

وفي ذلك كتب السير جوليان جولدسميث ، بعد أشهر من عزل

## اسماعيل يقول :

إن نفوذ الدائنين قد ظهر في مواطن كثيرة ، فقد بحثت لجنة أار لجنة شؤون مصر المالية ونشرت على الناس تقارير أحكمت وضعها ووضعت كيف يدفع هذا الكوبون وذلك ولكن ذلك كله لم يفسر الاهن فنتيجة واحدة حقيقية هي أن الشعب لم يخفف عن كاهل الأهلين ، بل على العكس قد زيد كثيرا ونمت ديون القهار نموا هائلا . ثم جاء السير ريفرزلن فراد هذه الديون . ألا فليذكر دائنو مصر أنه لو اقتدى الخديوى السابق ( اسماعيل ) بولاه السلطان فالغى ديونه كما فعل السلطان هل أن يحاول دفع ربح باهظ لديون شجره هؤلاء الدائنون على نراكمها ، لظل اسماعيل باشا جالسا على عرش مصر والسكان المصريون أسعد كثيرا منهم الآن .

وعندما شعر المراهون ان اسماعيل لا يستطيع دفع مسا عليه من التزامات أقاموا عليه القضايا لدى المحاكم المختلطة فحكمت لمصلحتهم .

وكان على اسماعيل ألا يقاوم سلطة تلك المحاكم لأنه كان من المنفق عليه أنه اذا حاولت الحكومة المصرية رفض سلطة تلك المحاكم أو لم تنفذ قراراتها فإن تلك المحاكم قد تحولت السلطة في الرجوع الى نظام الامتيازات القديم ، وهو نظام المحاكم القنصلية ، التي بالغ القنصل فيها في التمييز لمصلحة رعاياهم . وبعد ان حكمت المحاكم المختلطة لمصلحة الدائنين قامت معارضة ضد تلك الاحكام بحجة ان الدولة لا يمكن ان يحكم ضدها في محاكمها ، ولكن هذا الاحتجاج لم ينظر اليه ، وبمقتضى الاتفاقية التي تمارس تلك المحاكم بسلطانها فعلا يجوز التغيير في مواد القانون الذى تدير عليه طيلة الخمس سنوات التي تعمدت فيها الدول الكبرى خوض تجربة احلال المحاكم المختلطة محل المحاكم

القنصلية ، ونتيجة لذلك فإن مرسوم الخديوى الذى كان يريد به اقرار العقبات المالية والذئاب عايبها بنفسه ، والذى يعارض مع تلك الاحكام أصبح ذلك المرسوم كأن لم يكن .

ويقول د ميخائيل شارو بيم ، فى وصف ثورة المرابين ضد اسماعيل :

« فتزاحم أصحاب تلك الديون المصائرة على أبواب الخزينة واكثروا الالاحاج والهجاج وصاح بعضهم فى وجه الأمير حسن ( وهو المشرف على الخزينة بعد اسماعيل صديق ) وسخطبه بهذى الكلام وفحش القول وأقاموا للدعوى على الخزينة أمام المحاكم المختلطة فحكمت وشدت فى التنفيذ وسجرت على الكثير من موارد الحكومة وأملأوها فاشتد الضيق بالخزينة . »

وقد كتبت جريدة (التيمة) الانجليزية هذا بدعوى جماعة الدائنين وتقول :  
« الظاهر ان دائنى مصر يكادون فى الوقت الحاضر يكونون وحدهم الذين يعانون بهذا التغيير ( عزل اسماعيل ) نعم قد تذكر مساوىء اسماعيل باشا تسويها لهذه العناية ولكن الذين نراهم اليوم أكثر طعنا فى اسماعيل وأشد هم رغبة فى نفيه كانوا منذ أسابيع يقولون غير ما يقولون اليوم . انهم لليوم ينادون بالتدخل لغايات انسانية سامية . يقولون انهم يريدون أن يكفوا مصر شر تبذير سواكم . الا لم يبعد العهد الذى كان فيه هؤلاء أنفسهم شديدى الغيرة على مصالح الدائنين وكانوا يسخرون اذا قيل أن الفلاح يعسف وأن السخرة مرهقة له ، وأن الابل ممتل بالديون ، الا أن ظهور هطفتهم الكثير على رعية الخديوى بهذه السرعة لما يحمل على أن يحظن به الظنون . »

وهكذا فان تلك الجريدة الانجليزية قد قدمت الدليل على فداحة الاثم الذى ارتكبه المرابون الذين انحذوا فى النهاية من الدفاغ عن الفلاحين ستارا يخفون



وراءه مصالحهم المالية وعلى ذلك تستلج أن نقول بحق في هذا المقام :  
 وشهد شاهد من أهلنا .

ولقد أشار د باروباشاء Barrot الذي كان يعتبر أحمد مستشاري  
 الخديوى أشار على اسماعيل أنه اذا كان يملك للوسائل التى تمكنه من تقديم  
 مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات فإنه بذلك يكون حكيما فى استخدامهما فى  
 سدادهما يطالبه الدائنون الذين حصلوا على أحكام ضده من المحاكم المختلطة . الواقع  
 أنه اذا كان اسماعيل قد اتبع تلك النصيحة لكان من الممكن أن يتحاشوا السلاح  
 الذى عزل هو اسلحته ، ولكن اسماعيل لم يعمل بتلك النصيحة وبذلك  
 استغرق جهرا .

وعندما رفض اسماعيل تنفيذ الأحكام التى أصدرتها المحاكم المختلطة تدخلت  
 الدول الأوروبية لحماية مصالح رعاياها أصحاب الديون ، ففي ١٨ مايو سنة  
 ١٨٧١ أرسل د بسمارك إلى اسماعيل باسم الحكومة الألمانية والنمساوية  
 احتجاجا شديدا على الطريقة التى تفوى للحكومة المصرية أن تتبعها فى معاملة  
 أصحاب الديون الحاضرة وعلى توأفها فى اجابة مطالبهم . وأرسل فى الوقت  
 نفسه إلى حكومتى إنجلترا وفرنسا مذكرة جاء فيها أن :

« ألمانيا لا تقصد غير الدفاع عن مصالح رعاياها المالية وأنها تترك المسألة  
 السياسية لإنجلترا وفرنسا . »

ولقد وقعت الضربة على اسماعيل من حيث لم يكن يفتظره وذلك أن ألمانيا  
 أظهرت عزمها على العمل والتشديد اذا لم تنفذ الأحكام التى صدرت لمصلحة  
 الدائنين الألمانين فدهشت فرنسا وإنجلترا من خطة ألمانيا التى لم تكن تظن قبل ذلك

اعتمادا عظيما بأموال المصرية ، ورضيتا أن تنضمنا اليهما لطلب خلع اسماعيل ووافق الباب العالي في ٢٥ يوفية سنة ١٨٧٩ .

وهكذا كان مصير اسماعيل العزل عندما رفض تنفيذ مطالب المراهبين الأجانب الذين تدخلت دولهم لمساعدتهم وكان وعاباه لا يملكون أن يفهموا مصيره وكان نادما على ما فعله حقيقة لقد أصبح مالكاً لخمس الأراضى الزراعية الخصبة في مصر وذلك تارة بالشراء وتارة أخرى ، بالإجبار على التنارل عن الأتليان ولو استمر في ذلك لأصبح مالكاً لجميع الأراضى الخصبة الموجودة في مصر ، كذلك لم يهز لشعبه النصر العسكري بسبب على العكس من ذلك ضيع الأموال والأرباح هباءا في حرب الحبشة التى كانت نقيضها الفشل السريع .

عما سبق يتضح نتيجة تلك السياسة التى اتبعها اسماعيل في الاستدانة من هؤلاء المراهبين الأجانب الذين لا هم لهم إلا تكوين الثروات الضخمة من وراء مغامراتهم المالية في مصر بعد أن كان لا هم لهم في بلادهم ، ووجدوا من اسماعيل فرصة سهلة لتحقيق أغراضهم . لقد بسطوا له أياديهم عن سعة في بادىء الأمر وبذلوا له الأموال التى كان في حاجة اليها ولكن بفوائد باهظة ، ولم يفكر اسماعيل في عواقب الأمور بل كان هدفه الحصول على المال الذى يريده بأية وسيلة ممكنة ، فكانت تلك السياسة . الحوجاء السبب الرئيسى في التقضاء عليه نتيجة تراكم الديون التى كانت تفوق موارد البلاد في ذلك الوقت .

فهؤلاء المراهبين الذين كانوا يحصلون على أموالهم أضخافاً مضاعفة ، والذين لهم اسماعيل أبواب قصوره على مصرعيها . كانوا هم في النهاية أسبق الناس بالمطالبة بمزوله لأنه أصبح يهدد مصالحهم ولأفقه لم يعد يستطع تحقيق مطالبهم .

## ثانيا : علاقة أهل الذمة بالفلاحين

### ١ - أسباب استئدانة الفلاحين من المزارعين :

قبل أن نتعرض لعلاقة أهل الذمة بالفلاحين يجب أن نعرف أولا ما هي الدوافع والأسباب التي جعلت هؤلاء الفلاحين مضطرين لاستئدانة من المزارعين بفوائد باهظة ؟ . ويمكن القول أن أحد تلك الأسباب الرئيسية هو انخفاض أسعار القطن المصري نتيجة لانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية . فقد كان من نتائج ارتفاع أسعار القطن المصري في أثناء تلك الحرب أن انغمس الأهالي وخاصة الفلاحين في مظاهر الترف والاسراف وتوسعوا في النفقات واستدانوا من المزارعين بفاحش الفوائد على أمل استمرار الصعود في أسعار القطن ولم ينظروا إلى عاقبة قيامهم بتلك الأهمال . فتراكت عليهم الديون وأخذت حالتهم تسوء في نهاية ١٨٦٥ ، ذلك أن الدائنين أخذوا يطالبون بديونهم وحدثت في ذلك الوقت أزمة حاولت الحكومة معالجتها وذلك بالتدخل بين الفلاحين ودائنيهم عملا على صيانة الثروة العامة . وضئ بها أن تنتقل إلى أيدي المزارعين والتجار والماليين الأجانب فتعمدت بسداد ديون الأهالي على أن تقسط عليهم لمدة معينة من السنوات .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ترجع أسباب استئدانة الفلاحين من المزارعين بتلك الفوائد الباهظة إلى المبالغة في فرض الضرائب على هؤلاء الفلاحين حتى كانوا يضطرون إلى ترك أطيانهم في كثير من الأحيان لأنهم يصبحون غير قادرين على تحمل مسؤوليتها .

فقد ارتفعت ضريبة الفدان حتى أصبحت ٤٠٠ قرش أو زيادة ، وأخذت الضرائب في الزيادة بالرغم من أن الفلاح وأفراد أسرته كانوا يسخرون في

فبأ ارتفاع الأسعار ، فعندئذ يأتى المزارع ويضيق الخناق على الفلاح مكرها  
إياه على بيع قطنه بأدنى سعر، وليت الأمر وقف عند هذا الحد فقد كان المزارع  
هو الذى يزن القطن عند استلامه من الفلاح فيسرق من الوزن ما يشاء بلا  
استحياء .

وبالطبع لم يقتصر الأمر على القطن فى بيعه بأبخس الأثمان فقد كان ذلك  
ينطبق على سائر المحصولات الأخرى ، فمثلا بيع أردب القمح بمئتين قرشا ،  
فى الوقت الذى كان ثمنه مائة وعشرون قرشا وذلك لحاجة الفلاحين الشديدة إلى  
المحال سدادا للضرائب المطالبة .

وعلى ذلك كان المزارعون يتفنون فى الوسائل التى تمكنهم من الاستيلاء على  
الأراضى الزراعية التى يمتلكها الفلاحون ، ويوجع ذلك إلى عدم وجود قوانين  
حادة تحمى الفلاح وكذلك لجمل الفلاح الذى كان لا حول له ولا قوة والذى ضيق  
عليه الأحكام الفاسدون الخناق ، وكذلك القضاة المرتشون وطبقة الأغنياء الذى  
كان كل منهم زيادة ثرواتهم فكان الفلاح يجرى من أرضه بأسرع ما يمكن فيلجأ  
إلى العمل فى الأقطاعات الكبيرة التى يمتلكها كبار الأقطاعيين . وهكذا همل هؤلاء  
المزارعون على زيادة ثرواتهم على حساب الفلاحين البؤساء ، فكانوا يأنفون  
عاصلهم وكل ما يملكون سدادا لديونهم ولم يعبا ذلك المزارع بالفلاح المسكين  
ذلك المخلوق القهص الذى كان عليه أن يعمل ويكد وينهب ثمرة جهوده لتلك  
الفترة التى كان هدفها جمع المال بشق الطرق دون مراعاة مصلحة أى إنسان آخر .  
ما سبق يتضح أن أرهاق الفلاحين بالضرائب الجائرة كان السبب الرئيسى  
فى تنجاستهم إلى المزارعين يقترضون منهم الأموال الكى يسددوا ما عليهم من التزامات  
للحكومة التى كانت هى الأخرى تفرض أنواعا متعددة من الضرائب انما است  
كاهل الفلاح .

وكان أهل الدمة ينتمون الفرس لكي يحققوا الثروات الضخمة التي أتوا من بلادهم لكي يجمعوها فكان؛ الفلاح الفريسة السهلة التي ساعدتهم على تحقيق أغراضهم . لقد كان هؤلاء المرابون الذين كان معظمهم من اليونانيين واليهود ، يترهبون بالفلاح ، ويتبعون حياة الضرائب في مختلف القرى لأنهم كانوا واقين أن معظم الفلاحين ليس لديهم الأموال اللازمة لسداد الأموال التي يطلبها أولئك الجبابرة فيشتررون محاصيلهم بأبخس الأثمان . أو يقرضوهم الأموال اللازمة بفوائد فاحشة ويجنون من وراء ذلك أضخم الثروات .

هذه هي طبقة أهل الدمة في عصر اسماعيل والتي كانت تجوب في الأرض فسادا ، وساعدها على القيام بتلك الأعمال في ذلك الوقت سياسة الحكومة الجائرة التي أرهقت الفلاحين بالبؤساء بشق أنواع الضرائب .

## الفصل العاشر

### الجياليات الاجنبية

تاريخ قدوم الأجانب إلى مصر وازديادهم في عصر اسماعيل :  
بدأ الأجانب يندون إلى مصر ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر  
وذلك للعمل في دوائر الحكومة أو التطلع إلى تحقيق مشروعات اقتصادية ومالية  
وكانت مصر في ذلك الوقت تخطو خطواتها الأولى نحو الاتصال بالغرب  
وبالحضارة الغربية ، وخاصة في عهد محمد علي وخلفائه .

ويوضح أطراد الزيادة في عدد الأجانب المقيمين بمصر من الجدول الآتي :

السنة	عدد الأجانب
١٨٣٦	٣٠٠٠
١٨٧٨	٦٨٠٦٥٣
١٨٨٢	٩٠٠٨٨٦

ولم يكن هذا أول عهد الأجانب بمصر فكان يأتي إلى مصر الكثير منهم  
يجذبهم اليها ، ماضيها الطويل وأرضها المليئة بآثار القرون والحضارات الماضية  
أو يدعوم إلى الإقامة فيها نشاط تجاري محدود ، وعلى ذلك فقد كان يأتي إلى  
مصر من وقت لآخر كثير من هواة الرحلة والسفر ، وأقام بمصر طائفة من  
التجار الأجانب ، ولكن أثرهم كان محدودا . فأكثرهم ليس لهم رؤوس أموال  
ثابتة في مصر ، وإنما كانوا ( عملاء ) أو ( كلاء ) لبيوت تجارية ، في بلادهم

فقد منهم في البلاد ليست راسخة ، وأثرهم في حياتها الاقتصادية قليل ، وكذلك الشأن في حياتها الاجتماعية .

أما في عهد محمد علي وخلفائه فقد بدأت مصر تشهد وفود الأجانب تجذبهم اليها الرغبة في المكسب وتحقيق مشروعات اقتصادية ومالية وشجعهم على الإقامة فيها ماضيته لهم الثقاليد والعرف والانفاقات الدولية من كيان خاص وبفضل هذا السكان اشهد نشاط الأجانب الاقتصادي والمالي وكثرت رؤوس الاموال الأجنبية .

وقد أنشأت بعض الدول الأجنبية قنصليات لها في مصر ، يرأس كل واحدة منها قنصل من واجباته الاشراف على شؤون بلاده التجارية في مصر ، وفي عهد محمد علي كانت بمصر قنصلية لكل من انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا وأسمانيا والسويد وناپلى وسردينيا وهولندا وإيجيپس والدايمرك وتسكانيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية .

وكان القنصل العام لكل من انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا يرعى مصالح بلاده السياسية فضلا عن التجارية لأنه في نفس الوقت مندوب سياسي لبلاده ، ويقوم في الاسكندرية صيفا وفي القاهرة شتاء ، تبعاً لمكان انعقاد ديوان محمد علي . أما القناصل الآخرون ومنهم عدد يشغل بالتجارة ، فكانوا يقيمون باقمرار في الاسكندرية ، ويشرفون على شؤون بلادهم التجارية وكل قنصل يمثل وكيل قنصل في كل من القاهرة ورشيد ودمياط . وكان لانجلترا أيضا وكلاء قناصل في السويس والقصير على البحر الأحمر وفي قناة السويس . ولمؤلاء الوكلاء فائدة كبيرة للبريد والرسائل الحكومية من الهند واليابان والسفن التجارية والموظفين والمسافرين الانجليز . وقد زادت أهمية القناصل في مصر

تبعها لنمو تجارة مصر الخارجية وكذلك كان بمصر في أوائل القرن التاسع عشر عدد قليل من كبار التجار الأجانب المهرولين باسم «التجار بالجملة» ، ولسكن عددهم أخذ يتزايد حتى وصل ٤٠ حولي سنة ١٨٤٠ .

وكان تنفيذ مشروع شق قناة السويس خاصة في عهد سعيد ، ثم إقامته في عهد اسماعيل عاملا قويا في ازدياد هجرة الأجانب إلى مصر ، حتى أصبحت لهم في مصر جماليات ، كبيرة العدد تختلف قسلة أو كثرة إمرامل مختلفة . وذلك كقرب أوطانها أو بعدها من مصر وكذلك صلاتها الثقافية والمالية والتجارية والسياسية أخيرا بهذه البلاد .

ومن تلك الجماليات الأجنبية السكثيرة التي أقامت بمصر تلك التي كانت تتكون من الأرمن . وكان الأرمن في مصر يشبه تماما أخاه في آسيا الصغرى وهو يتكلم غالبا لغتين الأرمنية والتركية بدرجة لا بأس بها ، وحتى هؤلاء الذين مكثوا أعواما عديدة في مصر ظلوا يتكلمون اللغة التركية ، كذلك انصفوا بعادات الأتراك وتقاليدهم .

ومن أهم الجماليات الأجنبية في مصر في عصر اسماعيل الجمالية اليونانية . وكان أهم ما يميزهم اشتغالهم بالتجارة ، فقد احتكر اليونانيون في مصر التجارة وخصوصا تجارة التبرئة وخاصة في مصر السفلى ، فكان يوجد لليونانيين متاجر في كل بقعة يوجدون فيها . كما أسس الأولون منهم البنوك ، واشتغلوا بالتجارة على مدى كبير ، وبسبب علاقاتهم الوثيقة مع الشركات في القسطنطينية ومعرفتهم العميقة بالعادات واللغات المحلية فانهم استثمروا أموالهم دون خوف في وقت كان يخشى فيه أي شخص أن يخاطر بأمواله ، واستثمروا على تلك الحال حتى فمت ثرواتهم بدرجة كبيرة .



فكان دجاج البقالة ، البوفاني ، مثلاً . يبدأ تجارته بأبسط الوسائل فيبدأ ببيع (حافوته) الخبز والبصل ، مع قليل من الجبن ، ولا يحتوى (الحافوت) على شيء أكثر من ذلك ، وهو ينام ليلاً أسفل (الرفوف) التي يضع عليها بضائعه في حافوته الصغير ، ويرتدى (مرولة) غير نظيفة . وكان يستفيد بربحه القليل بשרاء بضائع أخرى ، وذلك لأن نفقات معيشته قليلة جداً وأن لم يفعل ذلك فانه يقرض الفائض منه للفلاحين بمواعيد هائلة ، ثم يبدأ في الشراء قطعة أرض صغيرة ، وما يلبث أن يشتغل بتجارة القطن وبذلك تزداد ثروته ، بعد أن كان لا يجد القوت الضروري للعيش عند قدومه إلى مصر لأول مرة . ذلك هو مثال لأحد اليونانيين الذين حضروا إلى مصر وكونوا الثروات الكبيرة بعد أن عرفوا للطريق السريع إلى تكوين تلك الثروات . وعلى العموم فإن الأجانب عامة - والأوروبيين خاصة - كان يوجد بينهم فئة قليلة ممن يبدو عليهم التهمة والاحترام ، ولكن تلك الفئة لم تكن كبيرة . وكان للكثير منهم يبيع الكتب القديمة ومنهم من يبيع المجوهرات ، أو البنادق والمفرقات ، أو آلات الموسيقى وغيرها ، ويصرفوا من وراء ذلك إلى بيع الوفر ، وكان كل ذلك بالطبع على حساب الفلاح الذي يعمل في القرية ليلاً ونهاراً على ضفاف النيل .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن الأجانب في عصر اسماعيل تهود على الاشتغال ، بالتجارة أو الصناعة وحقن من وراء ذلك الثروات الضخمة ،

وكان الفرنسيون يتمتعون بمكانة عظيمة في عصر اسماعيل ، وخاصة بعد شق قناة السويس ، التي أعطت للفرنسيين المركز الأول في المشروعات التجارية التي استفادوا منها استفادة كبيرة ، كذلك كانوا يشغلون معظم الوظائف الإدارية الكبيرة ، والتي لم يحصل عليها الإنجليز . فبعد تكوين شركة قناة السويس كان يوجد بمصر أكثر من مائتي موظف فرنسي إلى جانب الخبراء الفرنسيين

وأصحاب رؤوس الاموال الفرنسية الذين كان يتخذهم الخديوى اسماعيل كمشائرين له فى شتى الأمور . وقد كان يوجد فى مصر من الرأسماليين الفرنسيين أكثر من أصحاب رؤوس الاموال الانجليزية . وكانت الاسماعيلية تعتبر المقر الرئيسى للفرنسيين نظراً لأن معظمهم كان يعمل بشركة قناة السويس ، وعلى رأس هؤلاء جميعها ( فرديناند دى ليسبس ) صاحب فكرة إنشاء القناة الفرنسى الاصل .

وكما سبقت الاشارة فإن عدد الاجانب الذين كانوا يقيمون بمصر فى عصر اسماعيل يقدر بحوالى ٩٠.٠٠٠ شخص ، ويتضمن هذا العدد اقلية من اليهود . وفى الحقيقة ، فانه إذا كان عدد هؤلاء الاجانب ليس بالكثير فى القاهرة فان عددهم فى الاسكندرية كان مساوياً لعدد الاهالى تقريباً ، فنجد أنه بينما يقيم ٢٥.٠٠٠ من هؤلاء الاجانب فى القاهرة ، كان يقيم فى الاسكندرية ٥٠.٠٠٠ أجنبي ، والباقى مقسم بين مدن القناة والمدن الرئيسية فى الوجهين القبلى والبحرى ولقد أقام عدد كبير منهم فى القرى منذ عهد محمد على لارتباط مصالحهم بها . وبالنسبة للجنسيات الاجنبية المختلفة الموجودة فى مصر فى عصر اسماعيل ، فانه كان يوجد ٤٠.٠٠٠ يونانى ، ١٥.٠٠٠ فرنسى ، ١٦.٠٠٠ ايطالى ، ٧.٠٠٠ انجليزى ، ٧.٠٠٠ بحرى ونمسوى ، ١٥.٠٠٠ ألمان ، ٤.٠٠٠ من الجنسيات الاجنبية الاخرى .

وأن الجاليات الاجنبية فى ظل نظام الامتيازات كانت مستقلة تقريباً عن السلطة المحلية فى مصر ، ويحكم كلاهما حكماً تاماً القنصل الذى تقيمه تلك الجالية فنتج عن ذلك وجود ستة عشرة سلطة أجنبية فى القطر المصرى ، كل منها خصم للآخرى ، وكذلك تعادى المحاكم الوطنية للإبلاد .

أما عن الأجانب المقيمين في مدينة القاهرة وحدها فيمكن تقسيمهم على الوجه التالي :

٧٠٠ أروام ، ١٠٠٠ فرنسى ، ١٠٠٠ انجليزى ، ١٨٠٠ نمسوى  
٤٥٠ ألمان ، ٤٠٠ أهجام ، ٣٣٦٧ ايطالى ، ٢٣٠ من الجنسيات الأخرى ،  
وذلك حسب التعداد الذى تم فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ الموافق  
٣ مايو سنة ١٨٨٢ م حيث يقدر عدد الأجانب المقيمين فى القاهرة فى ذلك  
الوقت بـ ١٢٤٢٢ أجنبى ، مقسمين حسب البيان السابق مضافا اليهم ٣١٧٥  
من العرب والمقاربة .

وهذا الإحصاء قد تم بعد عزل اسماعيل بثلاث سنوات تقريبا . وقد كان  
عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية فى عصر اسماعيل قليلا فى بادئ  
الامر ولكن ذلك العدد ما لبث أن ارتفع بعد سنة ١٨٧٦ وهى السنة التى بدأت  
فيها الأزمه المالية .

فإذا نظرنا مثلا إلى نظارة المعارف نجد بين التلمذاته والواحد والعشرين  
مدرسا ومدرسة التلاميذ بأمر التدريس بمدارس الحكومة من العناصر الأجنبية  
من يساعد على سير العمل فى التربية والتعليم غير الألمانى واحد وإثمانية من  
الفرنسيين ونمساوى واحد وثلاثة من الايطاليين بالإضافة إلى أربعة معلمات  
فرنسيات بمدارس السيوفية للبنات وسويسرى واحد هو ( دور بك ) مفتش  
عموم المدارس فى ذلك الوقت ويساعده نمساوى ويضاف إلى هؤلاء رؤساء  
المدارس الحربية من العناصر الفرنسية .

وقد زاد عدد الموظفين الأوروبيين فى مصر منذ نهاية سنة ١٨٧٦ وهى  
بداية الأزمه المالية بعد أن كان عدد هؤلاء فى بادئ الامر قليلا ، فلم يدخل

الحكومة المصرية فيما بين عامي ١٨٦٤ ، ١٨٧٠ غسبير ١٦٠ موظفا أوروبا ولكن فيما بين عامي ١٨٧١ ، ١٨٧٢ دخل الحكومة المصرية ٢٠١ أوروبى ودخلها فى عام ١٨٧٦ وحسده ما لا يقل عن ١١٩ أوروبا وفى عام ١٨٧٧ استجلب للحكومة ٧٦ أوروبا وفى سنة ١٨٧٨ كان المستجلب ١٢١ أوروبا ثم زاد العدد بعد ذلك زياده كبيرة وفى ذلك كتب مراسل جريدة (القيصر) الانجليزية فى القاهرة يقول :

«إن أكثر كبار الموظفين من الأجانب . ويظهر أن المرتبات المنخفضة لا بد منها لاقبال جنينهم إلى أوطانهم وتخفيف ما يقاسون من ألم الغيبة . لقد أدى التنافس بين الدول إلى أن صار العمل الذى يمكن أن يقسم به موظف واحد يستند إلى موظفين أو ثلاثة وأحيانا إلى أربعة موظفين .

وفى عدد آخر من الجريدة يقول نفس المراسل :

« لقد كثرت الانتقادات الموجهة إلى الموظفين الأجانب الذين جاءوا مصر ليصلحوها . أنهم يتقاضون من المرتبات المنخفضة ما يبلغ مجموعها فى العام ٦٠٠٠٠ جنيه . والظاهر أن همهم قليل جدا . لقد أخذنا نرجع لهم قرى أسرع ما نكون على الرغم من قادتنا الانجليز والفرنسيين والاطاليين » .

ومن الأمثلة التى مددنا على المرتبات المنخفضة التى كان يتقاضاها الموظفون الأجانب أنه عند تشكيل وزارة نوبار باشا التى اشترك فيها وزراء أجانب كان مرتب كلا من الوزراء المصريين ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيه (فى السنة فى الوقت الذى كان يتقاضى فيه كل من الوزيرين الأوربيين ( ريفرز ولسن الانجليزى ودى بلانير الفرنسى ) مبالغ ١٠٠٠ (سنة آلاف جنيه سنويا)

ومن تلك الأمثلة أيضا التى تدل على مناصرة مرتبات الأجانب أن أحدا

أعضاء لجنة الدعاوى الذى عين فى أول مارس سنة ١٨٧٥ كان يتقاضى مرتباً سنوياً قدره أربعين ألف فرنك .

ونظراً للمبالغة فى مرتبات الأجانب فكان المسؤولون فى الحكومة يفضلون تعيين الموظفين المصريين على الأجانب نظراً لأن المصريين أكثر تحملاً لشاق العمل ولا يكلفون الدولة تلك المرتبات الباهظة التى يتقاضاها الموظفون الأجانب .

ومما يؤسف له أن معظم الأجانب الذين اعتمد عليهم اسماعيل فى تنفيذ مشروعاته كانوا لا يشعرون بأى قسط من الأمانة فسلوا جيرانهم بأموال الخديوى والحرافة المصرية لدرجة كبيرة وأن الألمان لا يكاد يحصى تلك المشروعات التى أعطت الحكومة مقاولاتها الأوروبية فغشوها فيها غشاً فاضحاً .

ويمكن تشبيه الاجنبى فى الدولة دهاجيجير فى إنماريت لا يهتم الا استيفاء أجرته ثم لا يبالى أسلم البيت أو جرفه السيل أو دكته الزلازل، هذا اذا صدقوا فى أعمالهم يؤدون منها بمقدار ما يأخذون من الاجر واقفين فيها عند الرصم الظاهر، فإن الواحد منهم لا يشرف بشرف الامة الذى هو خادم فيها ولا يمسه شئ مما يمسها من الضعة لأنه منفصل عنها اذا فقد الجيش فيها فارقتها وارتد الى منبته الذى ينتسب اليه، بل هو فى حال عمله وخدمته انهم جنسه لاصق بمنبته فى جميع شؤونها ما عدا الامر الذى يأخذه .

وهكذا كان هؤلاء الأجانب يتقاضون المرتبات الضخمة ولكنهم لم يعطوا العمل حقّه ولم يؤدوا أعمالهم على الوجه الأكمل الذى يتناسب مع تلك الأجور التى كانوا يتقاضونها وكان كل الذى يهمهم فى الامر هو منفعتهم الشخصية وليست مصلحة تلك الدولة التى عاملتهم بكرم زائد عن الحد ولكنهم قابلوا هذا الكرم بالجهود وأصبح هدفهم الرئيسى هو جمع الثروات الضخمة .

بما سبق يتضح أن السبب الرئيسي لتقدم الأجانب إلى مصر كان السعي وراء المال والحصول عليه بشتى الطرق متبعين في ذلك المثل للقاتل (الغاية تبرر الوسيلة) ولم يتركوا أية وسيلة من الوسائل إلا واتبعوها لكي يحققوا الغرض الرئيسي الذي جاءوا من أجله وتركوا أوطانهم سهيا وراء ذلك الأمل .

فيجد أن الأوروبيين خاصة في عصر اسماعيل سيطروا على التجارة والصناعة وأعمال البنوك، وأصبح المصريون غرباء في أوطانهم بعد أن احتكر هؤلاء الأجانب أهم موارد البلاد ، وكما سبقت الإشارة فلم يقتصر الأمر على اشتغالهم بالتجارة والصناعة بل تولوا المناصب الرئيسية في الدولة وتقاضوا المستحقات الضخمة في الوقت الذي حرم فيه الموظفون المصريون من مرتباتهم لمدة أشهر بما أدى حدوث التذمر ، الذي عجز عنه الضباط بإظهار مستحقاتهم وطلب صرف مرتباتهم بذلك الثورة التي قاموا بها في أواخر أيام اسماعيل في الحكم .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، فبعد أن سيطر الأجانب على التجارة والصناعة والموارد الرئيسية وبعد أن تولوا الوظائف الرئيسية تطلخوا إلى ما هو أكثر من ذلك ، وهو الاشتراك في الوزارة المصرية ، وقد تم لهم بالفعل ما أرادوا .

#### لامتيازات الأجنبية :

تمتع الأجانب في عصر اسماعيل بامتيازات عديدة يرجع تاريخها إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، حينما عقد السلطان محمد الأول مع لويس الخامس عشر ملك فرنسا وذلك في ٢٨ مايو سنة ١٧٤٠ ونص المادة رقم ٨٥ من تلك المعاهدة أن يتمهد السلطان العثماني - هو ومن يخلفه - بالا بدخل أي تغيير على تلك المعاهدة دون موافقة فرنسا. وعقدت للدول الأجنبية الأخرى

معاهدات مماثلة مع الباب العالي والتي يتمتع بمقتضاها الأجانب على السواء في الامبراطورية العثمانية بحقوق وامتيازات معينة ومنشأة بالنسبة للجميع .

وحيث أن مصر كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، فقد كان يسودها نظام الامتيازات الأجنبية مثلها في ذلك كسائر الولايات العثمانية .

وكانت تلك الامتيازات تزداد يوماً بعد يوم حتى أنه في عهد سعيد باشا كان اختلاط الجمال ضارياً أطفائه ، فكل يفعل ما يشاء ولم يحاول أبداً تحديد سلطة الحكومة وواجبات الأجانب .

وعندما حاول اسماعيل دعم سلطة الحكومة والعمل على وقف الأجانب عند الحدود التي رسمت لهم حسب المعاهدات المتفق عليها نتجت عن ذلك منازعات مختلفة .

وحيث أن اسماعيل كان يهدف إلى ادخال الحضارة الأوروبية في مصر على وجه السرعة فكان عليه أن يحتاج إلى المساعدة الأوروبية ، وبدلاً من أن يكون حريصاً في اختيار الأشخاص الأوروبيين الذين يمكن الاعتماد عليهم في تلك المهمة كان فريسة لجماعة من المعامرين الذين أتوا من أوروبا ليتفخون بالاستثمار الواسع على حساب مصر واستغلوا الامتيازات الأجنبية إلى أقصى الحدود، وزيادة على ذلك فإن قليلاً منهم من كان لديه المقدرة على التعرف على شئون الشرق ، وذلك في المسائل المتعلقة بالحكومة، تلك المقدرة التي كانت ضرورية لتمكنهم من تطبيق المعرفة التي حصلوا عليها في كل مكان ، تحت الظروف الجديدة التي سوف يعملون في ظلها .

فالحكومة التي كانت تشعر بأن التقدم لا يأتي إلا عن طريق أوروبا، والتي كانت تتطلع إلى اشراك الأوروبيين في أعمالها ، وأرادت أن تكمل اليهم كما

أعمالها، تلك الأعمال التي تركز عليها الزراعة والتجارة وأرادت أن تستجلب رؤوس الأموال بأن تنهى لها استغلالا مدرا للريح ، وهدت الحكومة نفسها عاجزة إلى أن تترك حيل البلد على غارية ومعظم الشروط التي عهدت بالعمل فيها إلى الأوروبيين فإن معظمها لم يتم على الوجه الأكمل ، وفي ظل نظام الامتيازات الجائرة كانت الحكومة تجمد نفسها دائما مخرضة لدفع التعويضات . وكان العرب ينظرون إلى أوروبا فنظرتهم إلى الأوروبي الذي يستغله فيكره الرقي الغربي ويتم الخديوى وحكومته بالضعف والخطأ ، وهكذا فإن تلك الامتيازات كانت تقف حجر عثرة دون تنظيم البلاد ، وأدت إلى خرابه مادي وروحي .

وعلى ذلك يمكن القول أن المركز الممتاز الذي كان يقطع به الأجانب في مصر وعاد بالفائدة خصوصا على أسفل فروع من الأوروبيين أو الشرقيين الأوروبيين الأصل - كان ذلك كله من أقصى الاوبئة المصرية على الإطلاق . وقد انتشر ذلك الوباء في أواخر عهد اسماعيل بشكل خاص . فالأوروبي الساعي لنيل الامتيازات أو للاستغلال بالربا الفاحش ، واليوناني الفندقى الخ - ارأو أو السمسار واليهودى المبراني ، والسورى المستملك وكلهم قادر بسهولة على الفوز بحماية إحدى الدول الأوروبية ، أو حقوا الخزانة المصرية والفلاح المصرى المسكين بدرحة كبيرة .

وكان عتور على الأجانب - بمقتضى المعاهدات الدولية - أن يمتلكوا في الديار المصرية أراضي، فلما جاء محمد على سمح لهم بذلك، فأنعم عليهم بالأعاديات بنفس الشروط التي كان ينعم بها على رعيته ، أى إعطاء المنعم عليه الحق في امتلاك ذات العين ملكا مطلقا ، ولما أصدر سعيد باشا أمره سنة ١٨٥٨ بمبيع الاطيان الخراجية التي تركها من كانوا واضعين اليد عليها ، سمح للأجانب بشراء ما يريدونه من هذه الاطيان .



وكان لا يمكن الأجانب امتلاك أراضى خراجية بسبب الأحكام المقيدة التى كانت مارية على هذه الأراضى فلما صدرت اللائحة السعيدية وكادت حقوق امتلاك الارض موضع على أساسات منتظمة سيما ما كان من هذه الأراضى خراجيا ومقام عليه أبنية زال الخوف الذى يمنع الأجانب من استعمال أموالهم في زيادة الثروة، كما أصدر السلطان مرسوما في ٧ صفر سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٦٧) بالتخصيص للأجانب أن يمتلكوا أملاكا ثابتة في جميع أرجاء المملكة العثمانية بشرط أن يكونوا خاضعين لأحكام القوانين واللوائح السارية على رعايا المملكة، ومن ذلك التزامهم بدفع كافة الرسوم والعوائد على اختلاف أنواعها. وأن تعلق عليهم القوانين الخاصة بالتمتع بالعقار وانتقاله والتصرف فيه ورهنه، كما منحهم التصرف في العقار بالمبة والايحاء وقرر أن تقسيم ما يبقى بعد وفاتهم يكون على حسب الشريعة العثمانية.

وقد تفتحت الثغرات لخروج ثروة الأهلين إلى أيدي الأجانب، فقد امتدت أيدي الأعيان والوجهاء والفلاحين ومائر الطبقات إلى الاستدانة من البيوت الأجنبية ليشتروا الأطنان والعقار، فوجدت في البلاد ثرات مادتها أجنبية وهذا بلاشك قد أدى إلى تبعية الثروة القومية للأجانب، فالاستقلال المادى قد أصابه النقص.

حقيقة أن بعض رؤوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ولكن هذا لا تقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للامة أسر واسترقاق. وذل واستعباد ومهانات الامة من الرقضية والشمرات والقوائد الموقته فانها لا تعيد تبعيتها وخضوعها لرؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى أنها تصبح عرضة للآزمات والشهائد اذا ما سبب الأجانب أموالهم لى سبب ما، فنظرا لأن هذه الأموال تدخل في بناء الإمة

الاقتصادى وتسير جزءا من كيانها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها دائما خاضعة لادارة الاجانب بحاجة إلى استرضائهم والنزول على ارادتهم ، وأوضح دليل على ذلك هو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رهوس الاموال الاجنبية قد أفضى بشروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الاجانب وتحت رحمتهم ، بل أن أكثر الملاك الوطنيين أصبحوا أجراء للاجانب وهذا هو الاستعباد الاقتصادى الذى يتبعه الاستعباد السياسى .

وقد كانت الامتيازات الاجنبية عامة من عوامل طغيان نفوذ الاجانب المالى لانها فضلا عن أنها تجعل لهم كيانا مستقلا فى جسم الدولة فانها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة عن الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المهن التجارية والصناعية ولم يكونوا يؤدون سوى الضريبة العقارية ، وعلى ذلك كانوا يتسكأون فى أدائها ولا يهتفون الا بما يروق لهم منها ونظرا لأن الاجانب كانوا يجمعون بكثرة فى الاسكندرية ويحتكرون تقريبا كل ثروتها ، وحيث أن بلدية الاسكندرية فى عصر اسماعيل كانت تقوم بتجهيد الطرق وأنشاء مصابيح الغاز فى شوارعها ، ورصف جوانب الطرق واقامة الامواق ، وكانت تعمل على تنظيف الشوارع ورشها بالماء ، كذلك كانت تعمل على المحافظة على النظام فى المدينة بايجاد نظام شرطة منظم ، فأراد نوبار باشا مساهمة الاجانب فى الضرائب التى تفرضها بلدية الاسكندرية ، والتى يشتملها الاهالى وحدهم ، وتحمل الحكومة فى حصيل ذلك النفقات الكثيرة فعمل على انقال الاهالى بالضرائب حتى تحملهم عن الاعباء ما هو فوق طاقتهم ، فاذا تساوى الاجانب مع الاهالى فى دفع الضرائب ساد العدل وعم النظام خاصة وأن عدد الاجانب فى مدينة الاسكندرية يكاد يكون مساويا لعدد الاهالى ونظرا لان الاسكندرية كانت مكتظة بالاطاليين فى ذلك الوقت فقد عارض ملك ايطاليا فرض تلك الضرائب وتبعه فى ذلك باقى السدول الاجنبية وما دامت ، هناك

تفصيلات تعمل على حماية حقوق رعاياها ، دون النظر إلى مصلحة الاهالى فقد كان من الصعب تطبيق أى قانون على الاجانب ، خاصة فيما يتعلق بالضرائب . ولم يكن الاوروبى يدفع رسما عن منزله قبل سنة ١٨٧٣ إلا أن الحكومة استصدرت أمرا فى السنة المذكورة بأخذ هذا الرسم وفى هذه المرة لم يعترض قنصل من القنصائل لأن حق الحكومة كان شديد الرضوخ والحيثيات . ولقد صرحت قنصلية ألمانيا الجنرالية أن الحكومة يحق لها أن تأخذ رسوما على منازل الاوروبيين وأنه حقها ليس فى ذلك جدها ، ولكن الحكومة أهملت هذا الحق من قديم فسقط بمرور الزمن ، وأصبح عدم دفع الرسوم عن المنازل الاوروبية من جملة المعادات المألوفة .

ومع ذلك فقد قالت القنصلية المذكورة أنها مستعدة لقبول فرض الرسوم على المنازل المذكورة ولكنها تود أن يكون ذلك بالاتفاق للعالم حتى لا يميز أحد على الآخر من الاجانب . فالحكومة اذن هى التى كانت مسئولة عن عدم دفع الاوروبيين رسوم عن منازلهم . وما كان عليها الا أن تعاملهم على الدفع بالوسائل القانونية .

وكان المصرى أيضا يذهب ماضيته فى المنحصر ويدفع رسما معيناً عن كل رأس والاوروبى حتى سنة ١٨٧٣ كان يأبى أن يذهب مواشيه حيث كان يذهب المصرى ، فواضح نوبار أن المسألة متعلقة بالحفاظ على الصحة العمومية وأن الواجب على الاوروبيين أن يذهبوا مواشيم فى المنحصر فابعدوا وأرادوا أن يقاوموا بالقوة فجرد نوبار على المقاومين قوة من الشرطة وحشد اهترف للقنصل أن الواجب على رعاياهم أن يخضعوا للقانون فى هذه المسألة ومنذ ذلك الحين أخذ الاوروبيون يذهبون حيواناتهم كالوطنين ويدفون

الرسم مثلهم .

وفي الايام الاخيرة من حكم اسماعيل ، عندما كانت الدولة على وشك افلاسها ناضت الحكومة امكان تطبيق بعض الضرائب المفروضة في أوروبا على السكان ففرضت الحكومة اقواها مختلفة من الضرائب على الاهالي من سكان البلاد في الوقت الذي أعفى منها الاجانب .

وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ عندما أصدر الخديوي مرسوما بتعيين لجنة الدين العام ، ارتكبت عدة تجاوزات ، فمن تلك التجاوزات مثلا ، التي كان يصح اهتمام الموظفين الغربيين بها اهتماما كبيرا ، رفض الجاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد حتى الضرائب العقارية ذاتها كانوا يرفضون دفعها في كثير من الاحيان وذلك اعتمادا على الامتيازات الاجنبية الممنوحة وحماية قناصلهم لهم .

ونظروا لشكرار امتناع الاجانب عن تأدية الضرائب ، نجد أن المسؤولين في الحكومة كثيرا ما كانوا يستجدون بالخديوي لاصدار امر عال بخصوص اتخاذ الاجراءات اللازمة في حق الاجانب الذين يتأخرون في دفع الضرائب .

وقد سنت لائحة تشتمل على الاجراءات التي يجب اتباعها تجاه الأوروبيين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب الاطيان نحاشيا لمقاضاتهم أمام المحاكم المختلفة خوفا من تأييد تلك المحاكم لهؤلاء الأوروبيين في عدم الدفع وينتج عنه اجراءات طويلة تسبب تأخر. تحصيل المطلوب للحكومة .

وأن عدم دفع الاجانب للضرائب المطلوبة منهم أسوة بما يدفعه الاهالي من ضرائب كان يسبب خسارة كبيرة للدولة تقدر بحوالي ٢٢٥٠٠٠ جنيه سنويا .

وبالرغم من تخفيض العوائد الجركية على البضائع الواردة للأجانب اعتماداً على نظام الامتيازات فإن هؤلاء الأجانب كانوا يعملون على تهريب البضائع بالإسكندرية وعلى طول الساحل المجاور وخاصة المدخان .

وهكذا كان الأجانب في عصر اسماعيل يرفضون دائماً دفع الضرائب ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجركية ، واستكنهم كانوا أيضاً يحاولون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبها من السواحل والقفور ، وتنفذ الامتيازات الأجنبية سحر عثرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل ومنبسط المهرجات ، وترتب على تلك الفوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضعافاً مضاعفة دون أن يشاركون الأماهي في أعباء الضرائب والتكاليف العامة فوقع معظم الهبء على عاتق الأماهي ، وفي هذا من الحسائر ما جعلهم لا يستطيعون منافسة الأجانب في شتى المجالات وخاصة التجارة .

وقد اتخذ الأجانب من الامتيازات الأجنبية عاملاً على اذلال الحكومة المصرية في عصر اسماعيل والأدلة على ذلك كثيرة تنطق بالمخالفة في استغلال تلك الامتيازات .

فقد حدث في الإسكندرية في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٣ كان أحد الفرقيين يخطي جواده ويسير به على رصيف ميناء الإسكندرية ، عندما ضرب أحد الجنود الحصان فقلب الفرقي على الأرض مما جعله يفتض على الجندي ويضربه بالسوط عدة مرات ، فاجتمع جنود الشرطة وهاجموا الفرقي ، وربطوا حول رقبته بحبل وأخذوا يكيولوا له اللطمات وسط ضجيج الناس وظلوا على ذلك الحال حتى وصلوا إلى قسم الشرطة .

وصحب الفرنسي القنصل وبعض اليهود وذهبوا إلى وزير الخارجية المصرية الذي وعد بعمل اللازم قبل أن تمر أربع وعشرون ساعة وذلك بعد عمل التحقيق الرسمي . وطلب القنصل الفرنسي عزل الجندي المتهنى ونفيه وهدد بأنه إذا لم يتم ذلك في مدى أربعة وعشرين ساعة فسيضطر إلى ائزال الجنود الفرنسيين من على ظهر السفن الفرنسية التي كانت راسية في الميناء لكي يقوموا بأنفسهم بحفظ النظام ، وانتهز القنصل الفرنسي هذه الفرصة لكي يعمل على اذلال الخديوي والحكومة المصرية بتلك التهديدات ، مما يخالف أبسط مبادئ القانون الدولى ، واحتجت الحكومة المصرية على تلك الاهانة التي لحقت بها بالرغم من أن الحكومة وقعت للعقاب اللازم على المتهنين وأمرت بنفيهم خارج البلاد . وهذا يدلنا على مدى اعتماد الأجانب على الامتيازات واستغلالهم للظروف إلى أقصى الحدود .

ولم تكن تلك هي الحادثة الوحيدة التي أساء فيها الأجانب استغلال الامتيازات فقد حدث أن أحد الرعايا الفرنسيين كان يمتلك جريدة وقد أثار غضب الحكومة والخديوى ؛ بتوجيه النقد اللاذع لأعمالهم ، وعلى ذلك أصدر الخديوى أوامره للشرطة - بعد موافقة القنصل العام الفرنسي - بمصادرة أعداد الجريدة . وتم ذلك بالفعل ولكن رأى بعد ذلك المحررو في ميدان عام بالاسكندرية وبيده أحد أعداد الجريدة فالتفت حوله جنود الشرطة وأرادوا أن يأخذوها منه بالقوة فأخذ في مقاومتهم وأخذ يعدو حتى وصل إلى القنصلية الفرنسية حيث احتسب بحراسها الذين طردوا رجال البوليس بالقوة وأغلقت أبوابها دونهم . عندئذ طلب القنصل الفرنسي فصل رجال الشرطة الذين اعتدوا على المحرر وتقديم اعتذار رسمى ولكن الحكومة المصرية رفضت ذلك العطلب فأصدر القنصل اعلانا إلى الرعايا الفرنسيين بمواجهة القوة بالقوة ،

وهند بقطع العلاقات مع الحكومة المصرية إن لم تهاب مطالبه . هذا وقد حدثت  
حادثة مشابهة من أحد الصحفيين الإيطاليين .

وأن تكرار مثل تلك الحوادث يوضح سوء فهم الأجانب للاحتيازات المفتوحة  
لهم ، وأن تلك الاحتيازات كانت أداة لتعطيل مصالح الدولة والاعتماد على  
مساعدتها ، مما ألحق بها أضرارا كبيرة تلك الأضرار التي أخذت تزداد يوما  
بعد يوم .

ولقد اعترف قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب له إلى وكيل  
الخارجية الأمريكية بأنه لم يسمع قط بأن وطنيا قتل أجنبيا في مدينة أو  
اعتدى عليه .

هذا في الوقت الذي تكررت فيه اعتداءات الأجانب على الوطنيين اعتداءات  
صارخة وهكذا استهان اسماعيل بالأجانب وشجعهم على القدوم إلى البلاد وعلى  
استيطانها . وبذلك لهم كل التسهيلات وفتح أمامهم أبواب العمل . غير أن  
هؤلاء الأجانب لم يراعوا دائما حرمة الضيافة أو مصالح الأهالي ودفعتهم  
الانثرة والجسري وراء الرياح والفائدة إلى استغلال الاحتيازات الأجنبية في  
أسراف وكانوا - في الأصل قد منحوا تلك الاحتيازات على سبيل التساهل  
والتسامح .

هذا وقد كانت تلك الاحتيازات مضررة بالأوروبيين أنفسهم في معاملاتهم  
مع بعضهم البعض فنتيجة لتماذى معظمهم في استغلال الاحتيازات المفتوحة لهم  
أسوأ استغلال .

وقد كان عدد المخلصين من هؤلاء الأجانب الذين كانوا في خدمة اسماعيل  
قليلا جدا لا يتجاوز عدد الأصابع . بالرغم من تقديم المساعدات الجليلة لهم

سواء أكانت تلك المساعدات في صورة مشروعات يقومون بتنفيذها أو عن طريق الهبات المالية التي منحها إياهم .

فقد كانت أموال اسماعيل تذهب في جميعا وشمالا ؛ ولا يقال الوطنيون منهم شيئا بالنسبة لما يناله الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشغلهم بشقته ورعايته . ويقول : المسيو جيهاريل شارم ، في هذا الصدد :

« كان اسماعيل يفتخر المال من الخزانة العامة بكنى يديه ، لا يرضى أهواء الشخصية فحسب ، هل ليسد بهم البطامعين المائنين حصوله ، فحكم من الفرنسيين والايطاليين والانجليز ، كانوا تعساء في بلادهم ، ثم قالوا : بعد أن هبطوا مصر - لارتقاء والنهيم . »

« لقد كان الخديوى مستعدا على الدوام أن يهبهم المراكز واللقبوس والمنح أو يهدد إليهم بالتوصيات على التوريثات ، وما كان أشد دهشة المسياح إذا يرون في القاهرة والاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأفق ، يقومون بمهمة الموردين للنائب الملك ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة البطالة أسهل من الحصول على عطاء ثابت إحدى السرايات الخديوية أو توريد بعض القصور أو التحف والطرף ، أو كم من أفاس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون فأكادوا يستقرون بالقاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين . »

فكان اسماعيل يذهب الهبات على هؤلاء الأجانب المحيطين به ، فثلا قد أنعم في إحدى المناسبات بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه انجلى على (المسيو اندريا بايولاني) وهو أحد القناصل المقيمين في مصر ، وفي مناسبة أخرى أنعم على (ترستو بك)



محاى الخارجية بمبلغ ألفي جنيهه انجلى وغيرهم كثيرون .

ولم يقتصر الامر على الهبات المالية فكثيراً ما كان اسماعيل ينعم على هؤلاء الاجانب بأشياء أخرى ، فمثلاً قد أصدر أوامره لمحافظة القاهرة بوهب (قطعة أرض) مساحتها ثمانمائة وثلاثة أذرع وذلك ذراع مربع لإنشاء معبد بروتستانتى ارعيا (دولة الانجيز) .

كذلك تبرع محل التراهبات الفرنسيات بالاسكندرية بخمسمائة أردب غلال سنوياً أو ما يساوى قيمة تلك التقيمة التى كان يبلغ ثمنها فى ذلك الوقت خمسمائة جنيهه انجلى تقريباً . كذلك أنعم على نفس التراهبات بقطعة أرض فى الاسكندرية مساحتها ٥٠٠ ذراع ، وبخمسين ألف فرلك فى مناسبة أخرى .

كما تبرع للتراهبات المسيحيات دجون باستور ، بالقاهرة بقمعين أردب قمح . وهكذا ، كان اسماعيل يتبرع فى المناسبات المختلفة بالأموال وغيرها للأجانب سواء كان ذلك لرجال الدين أو هؤلاء الذين كانوا يحيطين به والذين استمادوا من وراء ذلك استفاضة كبيرة .

ولكن هؤلاء الأجانب رغم كسرم اسماعيل الزائد معهم ، كانوا يطالبون دائماً بالمزيد ولم يتوانوا دائماً عن التدخل فى شئون مصر الداخلية مما ألحق بها الأضرار الكبيرة . وازداد تدخل الأجانب فى شئون مصر ، وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية حتى اضطر اسماعيل فى ٣ أبريل سنة ١٨٧٩ إلى إصدار اللائحة التى عرفت باللائحة الوطنية ولانى اشتمات على تمويه الايوانات والديون ومصرفات الحكومة ، وكان القرض منها التخلص من تدخل الأجانب .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الأجانب الذين فالوا الهبات الكثيرة من اسماعيل وتولوا أرفع المناصب فى الدولة كانوا هم أول من فادى بعزله وذلك لأنه لم

بعد صالحا لتحقيق مظاهرهم .

وهكذا تمتع الأجانب بامتيازات واسعة في عصر اسماعيل ، تلك الامتيازات التي لم تمنحها لهم أية دولة من الدول في أى عصر من العصور فاحتكروا التجارة والصناعة وجميع موارد الدولة دون أن يشتركوا مع الأهالي في دفع الضرائب وكانت الامتيازات دائما للصخرة التي تنحطم عليها القوانين ، وكان القناصل هم الذين يساعدون رعاياهم على التهادى في استغلال تلك الامتيازات أسوأ استغلال .

### شغب الأجانب

كثرت حوادث الأجانب وشغبهم في عصر اسماعيل ، وكانوا يعتمدون في ذلك على حماية قناصلهم لهم في النهاية فينجون من أى عقاب يصدر ضدهم مما جعلهم يتمادون في ارتكاب أبشع الجرائم .

فهذا شريف باشا يرسل إلى الخديوى اسماعيل خطابا ، يذكر له فيه توثر العلاقات بين قنصل اليونان في مصر وبين مأمورية ضبطية مصر ، بسبب تدخله للشخصى والالتزامه بحماية بعض الأشخاص السارقين والقاتلين ، وأن ذلك ثابت عنه سوابق متعددة لاتتصلها الطيبة .

وقد تمادى اليونانيون في مصر في ارتكاب الجرائم حتى كثرت الشكاوى ، ومن تلك الأفعال المشينة التي ارتكبوها أن شخصين من هؤلاء اليونانيين قاما باطعام ما يقرب من ستين كلبا خبزا داخله حبوب سمية ، مما أدى إلى وجود جثث تلك الكلاب في الشوارع بما لها من رائحة كريهة ، والسبب في قيامهم بذلك هو ألا يكون في المحلات التي يقصدونها بقصد السرقة كلات (تفوح) عليهم أو أى صوت يلفت النظر إليهم .

وبالإضافة إلى الجرائم وأعمال السرقة كان يقوم بعض هؤلاء اليونانيين بتزيف النقود جريا وراء الكسب السريع .

ولمظرا لكثرة حوادث اليونانيين في مصر وتجاسرهم على الإخلال بالأمن، وأحراز السلاح وارتكابهم أنواع الشر والفساد ، فقد رأت الحكومة فنى تلك الفئة من الأشرار خارج البلاد عملا على استتبات الأمن وحذرت القنصل اليونانى من المعارضة فى ذلك لوضوح ادانتهم .

وقد كانت بورسعيد ملتقى الأشرار من الأجانب بما فيها من الحمايات ونوادى القمار وأصبحت الجموع المختلفة من الأشرار ، من العائلات المميزة لتلك المدينة ، حتى أصبح من الخطر أن يسير الإنسان فى شوارعها بمجردا من السلاح ، وكان يوجد بها خليط من اليونانيين والفرنسيين ، وبمباراة السفن المختلفة أجهزتهم .

وعلى العموم فنظرا لكثرة وجود الأجانب فى مدن القنال ، فقد تعدد وقوع الحوادث بها وكثيرا ما نجد محافظ القنال يرسل إلى المسؤولين فى الحكومة بيانا عن الجرائم المختلفة التى ارتكبتها الأجانب ، وفى إحدى تلك الرسائل التى هت بها وكيل محافظة القنال ذكر بيانا عن تلك الحوادث وهى :

١ - حصلت عريضة بين جماعة من اليونانيين على أثر السكر فى ( نخارة ) فى محطة القنطرة جرح فيها ثلاثة ، أرسلوا إلى المستشفى وقبض ع - على المتسببين بحصولها .

٢ - وحصل مثل ذلك فى ( نخارة ) ببورسعيد جرح بسببها رجل فرنسى فأرسل إلى ( الاسبقتالية ) رقبض على الضارب ، وهو فرنسى أيضا ، وجاء القنصل ليلا واستجواب الضارب ، فأقر أنه ضربه عمدا لعدوه قديمة بينها .

٣ - وحصل في بورسعيد أن كان قماروى يشهيد فأصابته القذيفة وجهه شاب يوفانى فشوهته فقبض على النمى ، وأرسل المصاب إلى المستشفى وأخذت الدعوى ترى بين قنصل الروم والنمسا .

٤ - وكادت تحصل مشادة في ( خارة ) بالاسماعيلية لولأن تدررك الامر وشكنت الشائنة ،

وأن ذكر ذلك العدد من الحوادث في رسالة واحدة ، لدليل على تعدد وقوع حوادث الاجانب في ذلك الوقت وتماديهم في ذلك إلى أقصى الحدود .

ولم يقتصر الامر على مدينة بورسعيد ، فوجد أن محافظ السويس ، كثيرا ما يرسل في خطابات ذكر وقوع عدة حوادث سببها الاجانب ؛ من ذلك أن أربعة من اليونانيين هجموا على مطعم يمتلكه أحد الاهالى وهم شاهرين سلاحهم ونهبوا ماله من النقود وضربوه هو ومن معه ، فجهروا جروحا شديدة .

ولم تكن هذه الحادثة الوحيدة التي ذكرها محافظ السويس في خطاباته إلى المسؤولين في الحكومة ، بل تعددت تلك الحوادث بشكل ظاهر .

كذلك من الحوادث الكثيرة التي تسبب فيها الاجانب ، حدوث المشاجرات بينهم ، فمثلا تشاجر فرنسى وامرأة يونانية ، والتجاء كل منهما لقنصله ، وانضم لكل منهما أنصارهما وحدثت مشاجرة جرح فيها الفرنسي .

ومن ذلك أيضا أن ١٥٠ شخصا من الايطاليين كانوا في إحدى الحفلات التي استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل ، ثم خرجوا بأعلامهم وموسيقاهم وهرأوا (بحى الافرنج) بالاسكندرية حيث اشتبكوا مع بعض اليونانيين في قتال عنيف .

والواقع أننا نجد الكثير من تلك الحوادث التي تدلنا على شغب الاجانب

وذلك في الخطابات التي كان يرسلها مديروا الأقاليم والمحافظات المختلفة إلى المسؤولين في الحكومة ، وكلها تدل على تمادى هؤلاء الأجانب في ارتكاب الجرائم دون اعتبار للحكومة أو احترام للسلطة الحاكمة ، وذلك اعتمادا على حماية قناصلهم لهم ، هؤلاء القناصل الذين كانوا يدافعون عنهم ولوا كانوا مذنبين . والأكثر من ذلك ان هؤلاء الأجانب كانوا يستخفون بحقوق الأهالي ، ويعتدون عليهم جهاراً نهاراً ، فلا يجد الأهالي من يعمل على حمايتهم .

وذلك ان بعض الأجانب كانوا يقومون بصيد الحمام الذي يعتبر ملكاً خاصاً للأهالي ، فان ما لا يقل عن ثمانية أو عشرة قوارب مليئة بأمثال هؤلاء الأجانب كانوا يمكنون ثلاثة أشهر كاملة يصطادون الحمام ، ولا ريب أن هذا العدد الكبير كان يحدث خسارة فادحة للفلاحين القرى .

وقد كان هؤلاء الأجانب مصدر خسارة كبيرة لموارد البلاد ومرفقها المختلفة لاعتمادهم على الامتيازات وارتكابهم الأفعال المشينة التي تضر بالحكومة والأهالي على السواء . فقد كان للعمال الأوروبيون في كثير من الأحيان — يتمتعون عن العمل بحجة زيادة أجورهم ، وفي الوقت نفسه يتهمون بتحرير بعض العمال المصريين بالامتناع عن العمل .

وكما سبقت الإشارة فان هؤلاء الأجانب كانوا يرتكبون تلك الحوادث اعتماداً على الامتيازات الأجنبية التي تمتعت لهم ، وقت أن كان عدد الأجانب في مصر قليلاً . وكانت الامتيازات المذكورة مختصة بأمر مبادلة التجارة فقط ، ثم توسع القناصل في معانيها حتى جعلوا أنفسهم محامين لرعاياهم ليعملوا على تبرئتهم من الجرائم التي يرتكبونها مع الأهالي وفيما بينهم .

وكذلك يرجع سبب انتشار تلك الحوادث وأرتكاب الجرائم الى عدم الدراية

الكافية للشرطة في مصر في ذلك الوقت في حفظ النظام . كما أنه لم يكن لرجال الشرطة الحق في دخول المنازل العامة لاقتفاء أثر المجرمين الا تحت اشراف القناصل وبموافقتهم . فحتى يوافق القناصل على مداومة رعاياهم في منازلهم يكرن المجرمون قد فروا أو أخفوا معالم الجريمة .

وكثيرا ما كان هؤلاء القناصل يستغلون نفوذهم بدون وجه حق ، بل ويتسترون على المجرمين من رعاياهم .

والاكثر من ذلك أن هؤلاء القناصل كانوا ينصبون أنفسهم قضاء للفصل في القضايا سواء كانت تلك القضايا تخص رعاياهم فقط أو تلك التي تحدث بينهم وبين الاهالى .

وقبل ذلك في أيام محمد على - كانت جميع القضايا التي تحدث بين الاهالى والاجانب تنظر ويحكم فيها بالمحاكم الشرعية والاهلية ، طبقا لقواعد الامتيازات الاجنبية في الممالك العثمانية . ولما زاد عدد التجار ، شكلت الدولة (نظاره) خاصة بهم وجعلت لهم مجلسا مختلطا نصف أعضائه من العثمانيين ، والنصف الآخر من الاجانب . وذلك للحكم في المسائل التجارية بين الرعايا والاجانب على اختلاف جنسياتهم ، أما القضايا الاخرى فكانت من اختصاص المحاكم الوطنية ، ولما زاد عدد الاجانب في مصر ، أخذ القناصل يتدخلون في القضايا التي تقع بين رعاياهم وبين الاهالى دون أن يتعرض المسؤولون في الحكومة على ذلك التدخل ، وبذلك تمكن القناصل بمرور الايام ، وإهمال احكام مصر لحقوقها وتفریطهم في أمر الاهالى من جعل دوائرهم كمحاكم تفصل في كثير من القضايا التي تحدث بين رعاياهم وبين الاهالى واستمر الحال على ذلك حتى تولى إسماعيل حكم مصر وازداد نفوذ القناصل .

وكانت كل مسألة متعلقة بالأجانب تمنع الحكومة المصرية ورعاياها تحت رحمة سبعة عشرة محكمة لسبعة عشرة دولة أجنبية في مصر ، ويقوم بالفصل في القضايا التي تعرض عليها القناصل ، وكانت كل محكمة مستقلة عن الأخرى ، وبعد صراع دائم بينهم لتضارب الأحكام التي تصدرها كل منهما . لأن كل محكمة كانت تنفذ قانون بلدها ، وفي ذلك من الفوضى ما لا يمكن وصفها . وكان للقناصل غايبا ما يحكمون ببراءة المتهمين من رعايا دولهم ، فكان من الصعب أن يحصل أى فرد من الأهالى على حقوقه من أجنبي الذى يعتبر مسئولا فقط أمام القنصل التابع له .

وقد كان هدف كل أجنبي ، اذا هو حصل على التزام أو امتياز لتحقيقه عملا يبنى من وراءه الربح ، بل ليشقى الأسباب ، ويهدم الطريق لأن يفسخ عقده ليطالب الحكومة من أجل ذلك بالتعويض . فكل ضرر يلحق به مهما كان سببه وأن يكون وقوده قضاء وقدر أو بسبب خطأه هو - معييل للمطالبة بالتعويض فإذا هو سرق فبخطأ البوليس وعموم كفايته ، واذا وقع به مركب فى النيل ، فلأن النهر لم يظهر .

ويقال أن اسماعيل قال لاسعد حشمة فى خلال مقابلة مع أحد الأجانب :  
« أغلق تلك النافذة لأنه اذا أصيب هذا الكريم (بزكام) كلفنى ذلك عشرين آلاف جنيه . »

ومن الأمثلة الغربية على تلك التعويضات التي كان يطالب بها الأجانب دائما ذلك الانجليزى الذى طالب بتعويض قدره ٦٠٠٠ (ستة آلاف جنيه) ، وذلك لأنه أوصى بصنع صفائح أرقام المنازل ولكن دائرة البلدية تأخرت عن تقديم الكشوف اللازمة بها فى الوقت المعين . هذا ، وقد أحصيت المبالغ التي دفعتها الحكومة كتعويضات للأجانب فى مدى أربع سنوات (١٨٦٤ - ١٨٦٨) من عهد

اسماعيل فبلغت ٢٨٠٠٠٠٠ جنيه ، مما يدل على فداحة تلك التعويضات .

ورسنى بعد أنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ ظلت المطالبة بذلك للتعويضات الجائرة قائمة ، ففي تلك السنة التي أنشئت فيها المحاكم الجديدة أخصيت التعويضات المطلوبة من الحكومة المصرية أمامها فكانت ٤ (أربعين مليون جنيه) ، مما يكلف الدولة أموالا طائلة .

وكان أنشاء المحاكم المختلطة الغرض الاساسى منه هو الحد من القوضى القسى انتشرت فى البلاد بسبب المحاكم القنصلية . ولم يقلل من نفوذ القنصل اصل الاستبدادى الا انشاء تلك المحاكم ، فكاد المصرى أن يتساوى بالاجنبى أمام القانون فى المواد المدنية خاصة .

وأن هذه المحاكم وان كانت قد سببت أضرارا جسيمة لبعض الأهالى لجهلهم بها والأحوال القانونية فيما يتعلق بالمعاملات الأجنبية ، وأنقلست بسبب ذلك ، وبسبب عدم وقوف قضائها الأجانب على أحوال الأهالى والبلاد وقوفا تاما وعدم معرفتهم بأفواع الخيل التى يستعملها بعض الأجانب مع الفلاحين ، خصوصا الاستيلاء على ثروتهم بحكم هذه المحاكم وغير ذلك من الأمور الا أنها كانت تعتبر أحسن من محاكم القنصل بكثير ، ومن الغريب أن اللغة العربية التى هى لغة البلاد وان كانت إحدى اللغات الرسمية التى يجوز الترافع بها أمام تلك المحاكم قد أهملت فيها تماما ، وام يحدت الترافع بها أمامها الا قليلا .

وكان نظام المحاكم المختلطة يتلخص فى وجود محكمة فى الاسكندرية ، وأخرى فى القاهرة ، ومحكمة ثالثة تنعقد بصفة مؤقتة فى الاسماعيليه ، وبصفة دائمة فى الزقازيق ، ومحكمة استئناف ، تنعقد أيضا فى الاسكندرية وكانت محكمة الاسكندرية تتكون من ٤ قاضيا منهم ستة من الوطنيين ، وثمانية من الأجانب ، أما التى فى القاهرة فيها ثلاثة



قضاء وطنيين وأربعة من الأجانب ، وكان يرأس كل محكمة من تلك المحاكم  
قضاة وطنيون ، أما نائب رئيس المحكمة فكان من الأجانب ، وهو في الحقيقة  
الذى كان يدير دفة الأمور في جميع القضايا . هذا وقد اختير هؤلاء القضاة  
بواسطة الدول التى ينتمون إليها ، ولا تختارهم الحكومة المصرية . وكان استخدام  
هؤلاء القضاة لمدة خمس سنوات .

وكان قانون المحاكم المختلطة ينحصر للاجانب ان يقيم قضية على الحكومة حين  
يرى حقه مضموما ثم إذا حكمت المحاكم لمصلحته كان الواجب على الحكومة  
نفسها أن تنفذ الحكم وتعطيه حقه .

وقد اتخذ الأجانب من ذلك الحق أداة لمقاضاة الحكومة والخديوى خاصة  
بعد حدوث الأزمة المالية ، عندما أصدرت تلك المحاكم أحكاما مختلفة ضد  
الخديوى نفسه لمصلحة الدائنين الأجانب ، وقد اعتبر الخديوى تلك الأحكام  
أهانة له ورفض الخضوع لمثل تلك الأحكام ، مما أدى الى استعانة هؤلاء الأجانب  
بالدول التى ينتمون إليها لتنفيذ تلك الأحكام .

مما سبق يتضح قيام الأجانب في مصر في عصر اسماعيل بكثير من أهمال الشعب  
وأعتمدوا في ذلك على نظام الامتيازات الجائرة ، وعلى حماية قناصلهم لهم مما  
كانوا مذنبين ، وان كل فصل كان يفصل في القضايا التى تخص رعايا  
دولته وفيما يحدث بينهم وبين الاهالى حسب قوانين بلادهم ، مما أدى الى وجود  
سبعة عشرة محكمة يمثلها سبعة عشر قنصلا من قناصل الدول الأجنبية ، مما ساعد  
الاشرار من الأجانب على التمدادى في شرورهم .

ثم كانت قيام المحاكم المختلطة للحد من نفوذ القضاة الاستبدادى ، ولكنها لم تؤد الغرض منها ، لأنها انقلبت إلى أداة تهدد فى أيدي الأجانب ضد اليهودى والحكومة ولأن معظم قضائها كانوا يجهلون أحوال الشعب المصرى وظروفه وأحواله الاجتماعية ، فكانت أحكامها بجهالة فى كثير من الأحيان ، ولعدم استعمال اللغة العربية فى تلك المحاكم الأمر الذى جعل المتقاضين من الأهالى عرضة لأحكام غير عادلة .

## المصادر

### أولا : المراجع العربية

#### ١ - الوثائق :

١ - محافظ المحمية مركي ، من رقم ٧٤ الى ١١٥ ، وتضم المكاتبات المرسلة من رؤساء الدواوين الى المحمية السنوية ، وكان على رؤساء الدواوين في تلك الفترة اخطار الخديوي بكل كبيرة وصغيرة أولا بأول .

٢ - سجلات المحمية السنوية (عربي) من رقم ١٩٤ الى ٣٥٥ ، وتضم الاوامر والخطابات الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمديريات ، وللمنى عرضت على المحمية السنوية وما يتخذ بشأنها ، وكذلك تضم اللوائح والقرارات الرسمية ، وكذلك الاوامر الصادرة الى مفتيش عموم الاقاليم وبجانب مفتيش الزراعة ، وكذلك الافادات غير الرسمية الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمحافظات .

٣ - سجلات المحمية السنوية (تركي) من رقم ٥٣٠ الى ٥٣٦ ، ٥٤٨ ، وكذلك الأرقام ٥٥٣ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ وهي تضم أيضا الاوامر الصادرة الى الاقاليم والمديريات والمحافظات والرد على الافادات التركمية الواردة الى المحمية السنوية .

٤ - مخطوطة رقم ١٣٠ (أبحاث) وتحتوى على التواريخ الهامة المتعلقة باحداث عصر اسماعيل ، وأهم البرقيات المرسلة من ابراهيم بك في الاستانة وكذلك من الباب العالي الى اسماعيل .

ب - المراجع :

- ١ - ابراهيم عبده (دكتور) : تاريخ الوقائع المصرية . القاهرة ١٩٤٢
- ٢ - الدكتور أحمد عزت عيد الكريم : تاريخ التعليم في مصر .  
من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق . الجزء الثاني الخاص بمصر اسماعيل  
والسنوات المنصلة به ، من حكم توفيق . القاهرة ١٩٤٥ .
- ٣ - الدكتور أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادية في القرن التاسع عشر .  
القاهرة ١٩٥٨ .
- ٤ - أحمد زكي بدوي : تاريخ مصر الاجتماعي . القاهرة ١٩٣٦
- ٥ - أمين سامي : تقويم النيل ومصر اسماعيل . ( المجلدات ٢ ، ٣ -  
جزء ثالث ) القاهرة ١٩٣٦
- ٦ - أمين سامي : مصر والنيل من فجر التاريخ إلى الآن . القاهرة ١٩٣٨
- ٧ - أمين سامي ( باشا ) : التعليم في مصر . القاهرة ١٩١٧
- ٨ - اسماعيل سرهنك : سقائق الاخبار عن دول البحار . ( جزءان في  
مجلدين ) القاهرة ١٩٣١٢
- ٩ - الياس الابوبى : تاريخ مصر في عهد الخديوى اسماعيل باشا .  
( جزءان في مجلدين ) القاهرة ١٩٢٣
- ١٠ - الياس زاخورا : مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر .  
القاهرة ١٨٩٧

- ١١ - الفريد سكارن هلنت . التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر .  
راجع الترجمة ووافق عليه الشيخ محمد عبده ، وبه تعهد لعبد القادر حمزة .
- ١٢ - اسماعيل بمقاسبة مرور خمسين عاما على وفاته . ( وزارة المعارف  
العمومية ) ، القاهرة ١٩٤٥ .
- ١٣ - بعض وثائق تاريخه من عهدى اسماعيل باشا وتوفيق باشا . انتقاما  
الامير محمد على وترجمها الشيخ محمد زاهر السكودي . القاهرة ١٩٤٨
- ١٤ - بيير كرايبتس : اسماعيل القترى عليه . ( ترجمة فؤاد هروف )  
القاهرة ١٩٣٣
- ١٥ - تيودور روثستين : تاريخ المعاملة المصرية ( تعريف عبد الحميد العبادى )  
القاهرة ١٩٢٣
- ١٦ - تيودور روثستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال لبريطاني وبعده  
( تهريب على أحمد شكرى ) القاهرة ١٩٢٧
- ١٧ - جاك تاجر وجورج جندى : اسماعيل كما تصوره الوثائق . القاهرة  
١٩٤٧ .
- ١٨ - جمال الدين الافغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى . القاهرة ١٩٢٧
- ١٩ - جورجى زيدان : مصر الحديثة ( الجزء الثانى ) . القاهرة ١٨٨٩ .
- ٢٠ - رفاة بك رافع : مناهج الالباب المصرية فى مناهج الآداب المصرية  
القاهرة سنة ١٢٨٦ هـ .
- ٢١ - سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله النديم ( جمع عبد الفتاح  
النديم ) خمسة أجزاء . القاهرة ١٩١٤ .

- ٢٢ - صالح جودت : مصر في القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٦٠ .
- ٢٣ - عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل . ( جزءان في مجلدين )  
القاهرة ١٩٣٢ .
- ٢٤ - عبد الله النديم : مقالات النديم ( جمع ابن منتصر ) القاهرة ١٩٠٩ .
- ٢٥ - علي مبارك ( باشا ) : الخطط التوفيقية ( عشرون جزءا في خمسة مجلدات )  
بولاقي ١٣٠٦ هـ .
- ٢٦ - فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ( سبعة مجلدات ) الاسكندرية  
( ١٨٩٠ - ١٨٩٦ ) .
- ٢٧ - كرومر : مصر الحديثة . ( ترجمة اسكندر شاهين ) القاهرة ١٩٠٨ .
- ٢٨ - ليندي دف جوردون : رسائل من مصر ( ترجمة علي الكاتب )
- ٢٩ - الدكتور محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية .  
القاهرة ١٩٥٦ .
- ٣٠ - محمد دري الحكيم ( بك ) : النخبة الدرية في مآثر العائلة المحمدية العلوية  
بولاقي سنة ١٣٠٧ هـ .
- ٣١ - محمد دري الحكيم ( بك ) : تاريخ حياة علي مبارك باشا .  
القاهرة ١٣١١ هـ .
- ٣٢ - محمد مختار باشا ( اللواء ) : التوقيعات الالهامية في مقارنة التواريخ  
الهجرية بالسنيين الانجليزية والتبعية . القاهرة ١٣١١ هـ .
- ٣٣ - ميخائيل شاروويم : السكان في تاريخ مصر القديم والحديث .  
( الجزء الرابع ) بولاقي ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ .

- ٣٤ - نجيب محفوظ : فؤاد عاشا وما تم على يديه . القاهرة ١٩٠٢
- ٣٥ - : يوسف نحاس : الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية ( تعريب  
خايل مطران ) القاهرة ١٩٢٦
- ٣٦ - يعقوب أرنين : الاحكام الرعية في شأن الاراضى المصرية . القاهرة  
سنة ١٣٠٩ هـ .

ج - الدوريات :

- ١ - جريدة الوقائع المصرية : أعداد من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٩
- ٢ - جريدة الأهرام : أعداد من سنة ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، وكانت تصدر أسبوعيا

ثانيا : المراجع الأوروبية

أ - الوثائق :

1. Egyptian Despatches from The Consulate General of The United States in Egypt to The Department of State, Washington; found in 16 Volumes (1848 - 1879)  
وهى ما تعرف باسم الارشيف الأمريكى (A.A)
2. Report made by William. B. Hadgson on Egypt for the Department of State of U.S.A. found in Vol. 6.Turkey.
3. Mixed Tribunals. Vol. 10.
4. Instructions to The Consul of The United States at Alex, Egypt, from the Drpartment of State; found in Vol. 15, Barbary powers, Department of State, Washington, U.S.A. 1868 - 1975.
- 5, Vol. 16 : Instructions to The Consulate General of The

United States at Caire, Egypt, from The Depatmant of  
State, Weshington. U.S.A. 1875 — 1879.

ب — مراجع عامة :

1. Adams (J) : L'Angleterre en Egypte. (Paris 1922.)
2. Butler (Alfred, j.) : Court Life in Egypt (London 1887)
3. De Freycinet (C) ; La Question d'Egypte (Paris 1905)
4. De Leon (Edwin) ; The Khedive's Egypt. (London 1877.)
5. De Malortie (Baron) ; Egypt London 1883.
6. Dicey (Edward) ; England and Egypt. (London 1881.)
7. Dicey (Edward) ; The story of The Khedivate. (London 1902.
8. Douin (G) ; Histoire du Khédive Ismail (4 Vol) (Le Caire 1933 — 1939).
9. Elgood (P.G) : The Transit of Egypt. (London 1928).
10. Earl of Cromer ; Modern Egypt (2 Vol.) (London 1908)
11. Farman (Elfert E.) ; Egypt and its betrayal. (New York 1908.)
12. Fraser Rae (W) ; Egypt to-day (The first to the third Khedive) (London 1892.)
13. Harris (Murray) ; Egypt, under The Egyptians, (London)
14. Jerrold (B) ; Egypt under Ismail pasha. (London 1879)
15. Lane Poole (Stanely) ; Social life in Egypt (London)
16. Mc Coan (J.C) ; Egypt as it is. (London 1877.)
17. Mc Coan (J.C.) Egypt under Ismail. (London 1889.)



18. Mayrargues (Alfred) ; Quelques mots sur L'Egypte Contemporaine ; Le Vice-roi le Fellah. (Paris 1869)
19. Powers (H.H) ; Egypt (The University Travel Series)(New York 1924)
20. Sacré (Amédée) et, Outrebon Louis : L'Egypte et Ismail pasha. Paris 1865.
21. Sammarco (A) ; Histoire de L'Egypte moderne depuis Moh, Ali jusqu'à L'occupation britannique (1801 - 1882) Tome. 3. La régné du Khedive Ismail (1863 - 1875)(Le Caire 1937)
22. The Khedive. (Aronymus)
23. Valentine Chirol (Sir) : The Egyptian problem. (London 1920),
24. Watkins (J.W.) ; Popular History of Egypt. (London)
25. Wallace (De Mackenzie) ; Egypt and The Egyptian Question (London 1883).

الفهرس

இருவரும்

المقدمة ... .. ٥

الباب الأول : العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية ... ١٣

الفصل الأول : دخول مظاهر الحضارة الأوروبية وأثرها في ...

الحياة الاجتماعية ... .. ١٤

تأثير مظاهر الحضارة الأوروبية على الحياة الاجتماعية في مصر ... ٦٠

الفصل الثاني : الاضطرابات السياسية والاقتصادية وأثرها في الحياة ...

الاجتماعية ... .. ٦٤

أولا : الاضطرابات السياسية ... .. ٦٤

ثانيا : الاضطرابات الاقتصادية ... .. ٧٥

الفصل الثالث : تغلغل النفوذ الأوروبي وأثره في الحياة الاجتماعية ١٠٣

خلع اسماعيل ... .. ١٢٨

الباب الثاني : طبقات المجتمع ... .. ١٣٣

الفصل الرابع : طبقة الفلاحين ... .. ١٣٤

الفصل الخامس : طبقة التجار ... .. ١٧٢

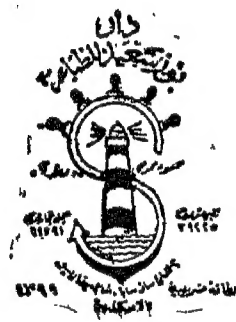
الفصل السادس : طبقة الصناع ... .. ١٩١

الفصل السابع : رجال الدين ... .. ٢١٣

الفصل الثامن : طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة ... ٢٣٦

أولا : طبقة الأفندية ... .. ٢٣٦





رقم الایجاد ۴۱۸۵ / ۷۷

التزکیم الدول X - ۴۲ - ۷۰۰۶ - ۷۷



